



تقرير 2024

حظر

يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُداع قبل
4 آذار/مارس 2025، الساعة 11/00 (بتوقيت وسط أوروبا)

تنبيه

التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام 2024

يُستكمل تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2024 (E/INCB/2024/1) بالتقارير التالية:

Narcotic Drugs: Estimated World Requirements for 2025 — Statistics for 2023 (E/INCB/2024/2)

Psychotropic Substances: Statistics for 2023 — Assessments of Annual Medical and Scientific Requirements for Substances in Schedules II, III and IV of the Convention on Psychotropic Substances of 1971 for 2025 (E/INCB/2024/3)

السلائف والكيميائيات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2024 عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (E/INCB/2024/4)

وترد القوائم المحدثة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، والتي تشمل المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة، في آخر طبعات المرفقات الملحقة بالإحصائية ("القائمة الصفراء" و"القائمة الخضراء" و"القائمة الحمراء") التي تصدرها الهيئة أيضاً.

الاتصال بالهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

يمكن الاتصال بأمانة الهيئة على العنوان التالي:

Vienna International Centre
Room E-1339
P.O. Box 500
1400 Vienna
Austria

وإضافةً إلى ذلك، يمكن الاتصال بالأمانة بالوسائل التالية:

الهاتف: (+43-1) 26060
الفاكس: 26060-5867 أو (+43-1) 26060-5868
البريد الإلكتروني: incb.secretariat@un.org

ونصّ هذا التقرير متاح أيضاً في موقع الهيئة على الإنترنت (www.incb.org).



الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

لعام 2024



الأمم المتحدة
فيينا، 2025

E/INCB/2024/1

منشورات الأمم المتحدة
eISBN: 9789211071191
ISSN: 0257-375X
Online ISSN: 2412-0847

نبذة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي هيئة رقابية مستقلة شبه قضائية، أنشئت بموجب معاهدة من أجل رصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وكانت هناك منظمات سالفة لها في إطار المعاهدات السابقة بشأن مراقبة المخدرات، يرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

تركيبتها

تتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضواً ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويعملون بصفتهم الشخصية لا كممثلين لحكوماتهم.

ويُنتخب ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في ميدان الطب أو علم العقاقير أو المستحضرات الصيدلانية من قائمة أشخاص ترشحهم منظمة الصحة العالمية، وعشرة أعضاء من قائمة أشخاص ترشحهم الحكومات. وأعضاء الهيئة هم أشخاص يحظون بثقة الجميع لما يتحلون به من كفاءة وحياد ونزاهة. ويتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشاور مع الهيئة، كل الترتيبات اللازمة لضمان استقلالها التقني التام في أداء وظائفها. وللهيئة أمانة تساعدها على القيام بمهامها الوظيفية ذات الصلة بالمعاهدات. وأمانة الهيئة هي كيان إداري تابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، لكنها لا تقدم تقاريرها عن المسائل الفنية إلا إلى الهيئة. وتتعاون الهيئة تعاوناً وثيقاً مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في إطار الترتيبات التي اعتمدها المجلس في قراره 48/1991. كما تتعاون مع هيئات دولية أخرى معنية بمراقبة المخدرات، لا تقتصر على المجلس ولجنة المخدرات التابعة له، بل تشمل أيضاً وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، وخصوصاً منظمة الصحة العالمية. وهي تتعاون أيضاً مع هيئات خارج منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية.

وظائفها

أرسيت وظائف الهيئة في المعاهدات التالية: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. وعلى وجه العموم، تقوم الهيئة بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بصنع المخدرات وتجارتها واستعمالها بطريقة مشروعة، تسعى الهيئة، بالتعاون مع الحكومات، إلى ضمان توافر إمدادات كافية من العقاقير المخدرة للاستعمالات الطبية والعلمية، وضمان عدم حدوث تسريب للعقاقير المخدرة من المصادر المشروعة إلى قنوات غير مشروعة. وتقوم الهيئة أيضاً برصد المراقبة التي تمارسها الحكومات على المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، وتساعدها على منع تسريب تلك المواد إلى الاتجار غير المشروع؛

(ب) فيما يتعلق بصنع المخدرات والاتجار بها واستعمالها بطريقة غير مشروعة، تحدد الهيئة مواطني الضعف في نظم المراقبة الوطنية والدولية، وتسهم في تصحيح تلك الأوضاع. وتتولى الهيئة أيضاً مسؤولية تقييم المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، بغية تقرير ما إذا كان ينبغي إخضاعها للمراقبة الدولية.

وتقوم الهيئة، اضطلاعاً بمسؤولياتها، بما يلي:

(أ) تدير نظام تقديرات للمخدرات ونظام تقييم طوعي للمؤثرات العقلية، وترصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بالعقاقير من خلال نظام لتقديم بيانات إحصائية، بهدف مساعدة الحكومات على تحقيق جملة أمور، منها التوازن بين العرض والطلب؛

(ب) ترصد وتشجع التدابير التي تتخذها الحكومات لمنع تسريب المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة، وتقيم تلك المواد لتقرير ما إذا كان يلزم إجراء تغييرات في نطاق مراقبة المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988؛

(ج) تحلل المعلومات المقدمة من الحكومات أو هيئات الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو غيرها من المنظمات الدولية المختصة، للتأكد من تنفيذ الحكومات لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تنفيذاً وافياً، وتوصي بالتدابير التصحيحية المناسبة:

(د) تقييم حواراً مستمراً مع الحكومات لمساعدتها على التقيد بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وتوصي، تحقيقاً لهذه الغاية، بتقديم مساعدة تقنية أو مالية عند الاقتضاء.

ومن واجبات الهيئة أن تطلب إيضاحات في حال حدوث ما يبدو أنه انتهاكات لأحكام المعاهدات، وأن تقترح التدابير التصحيحية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقاً تاماً أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها، وأن تساعد الحكومات عند الاقتضاء على التغلب على تلك الصعوبات. ويجوز للهيئة أن تنبه الأطراف المعنية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إذا لاحظت عدم اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح وضع خطير. وكما لاذ أخير، تخول المعاهدات الهيئة أن توصي الأطراف بوقف استيراد العقاقير المخدرة من أي بلد مقصّر أو تصديرها إليه أو كليهما. وفي كل الأحوال، تعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات.

وتساعد الهيئة الإدارات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات. ولهذه الغاية، تقترح الهيئة تنظيم حلقات تدارس وبرامج تدريبية إقليمية للمسؤولين الإداريين عن مراقبة المخدرات وتشارك في تلك الحلقات والبرامج.



أعضاء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.
من اليسار إلى اليمين: سيفيل أتاسوي، بيير لايك، غالينا كورشاغينا، سيزار توماس آرسي ريفاس، ماريانجيلا سيماو، جلال توفيق، بافيل باشتا، جاغجيت بافاديا، لو لين، إن لاريسا رازاناديمبي، ديفيد تي. جونسون، زوكيسوا زينجيلا، كورنيليس دي يونخيري.



الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وأمانتها.

الإنجازات الرئيسية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات: سبل عمل الهيئة لتحسين الصحة والرفاه العالميين في عام 2024

في عام 2024، قامت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، بدعم من أمانتها، بما يلي:

العمل مع الحكومات من أجل ضمان توافر إمدادات كافية من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية عن طريق:

- استعراض أكثر من 3 800 من التقديرات والموافقة عليها، ووضع 380 تقديرا سنويا لأكثر من 1 500 طن من العقاقير المخدرة المستخدمة في التخدير وتسكين الألم والعلاج بالنواهض الأفيونية المفعول
- معالجة أكثر من 4 000 تقييم سنوي و500 تعديل لأكثر من 2 500 طن من المؤثرات العقلية المستخدمة في علاج المشاكل العصبية واضطرابات الصحة العقلية والعلاج بالنواهض الأفيونية المفعول



منع/الحد من صنع المخدرات على نحو غير مشروع عن طريق:

- استعراض اثنتين من سلائف الفنتانيل و16 من سلائف المنشطات الأمفيتامينية لإدراجها في جداول اتفاقية سنة 1988 والتوصية بإخضاع تلك المواد للمراقبة الدولية
- رصد ما يقرب من 28 000 شحنة تحتوي على 32 000 طن و5 بلايين لتر من السلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة من خلال نظام بن أونلاين
- تتبع أكثر من 700 شحنة تزيد عن 136 000 طن وأكثر من 3 ملايين لتر من السلائف الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية عبر نظام "بن أونلاين لايت"
- منع تسريب ما يقرب من 2 600 طن و500 000 لتر و90 000 قرص من السلائف الكيميائية من خلال نظام "بيكس"
- الحد من خطر استغلال مهربي المخدرات للصناعة من خلال رسم خرائط لمشهد قطاعات الصناعة في ثلاثة بلدان



تعزيز السلامة العامة من خلال تعطيل الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والمؤثرات النفسانية الجديدة التي تسبب الضرر عن طريق:

- معالجة ما يقرب من 25 000 حادثة تتعلق بـ850 مؤثراً نفسانياً جديداً فريداً في 160 بلداً من خلال نظام "أيونيكس"، ليصل إجمالي عدد الحوادث المسجلة في نظام "أيونيكس" إلى أكثر من 100 000
- تيسير عملية دولية (عملية زودياك) أدت إلى ضبط أكثر من 285 000 من المستحضرات الصيدلانية
- تنسيق عملية دون إقليمية (عملية النجم الأفريقي) في شرق أفريقيا استهدفت شحنات من المستحضرات الصيدلانية المغشوشة والمتدنية النوعية المصنعة بصورة غير مشروعة، مما أدى إلى اعتراض 92 شحنة تحتوي على منتجات صيدلانية متنوعة
- إصدار ثلاثة تنبيهات عملياتية لمساعدة الحكومات في استحداث إجراءات لاستهداف تسريب المستحضرات الصيدلانية البيطرية وإساءة استعمالها
- تنظيم 45 فعالية لعدد 1 300 من المسؤولين لتنسيق تدابير التصدي من خلال الموظفين التقنيين الإقليميين في إطار برنامج "غريدس" في ألماني وكازاخستان وبانكوك والقاهرة ولاغوس ونيجييريا ومكسيكو سيتي ونيودلهي



تعزيز المعارف والقدرات الموجودة لدى السلطات الوطنية⁽¹⁾ على تنفيذ اتفاقيات مراقبة المخدرات عن طريق:

- تقديم التدريب على اتفاقيات مراقبة المخدرات إلى 1 462 مسؤولاً من 154 بلداً من خلال خمس نماذج إلكترونية وتدريب افتراضي وتدريب بالحضور الشخصي
- إشراك الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني في حوار متواصل بشأن تنفيذ المعاهدة في مجالات توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض المشروعة، وخفض العرض وخفض الطلب، بما في ذلك عن طريق ما يلي:
- عقد اجتماعات خلال الدورات العادية الثلاث للهيئة بحضور 54 بعثة دائمة ومراقب دائم واحد، ورئيس لجنة المخدرات، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، والإنتربول، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الجمارك العالمية، ومدير وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات، ولجنة المخدرات التابعة للمنظمات غير الحكومية بفيينا، وعقد اجتماعات مع الاتحاد الأفريقي، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- نشر مساهمة⁽²⁾ في استعراض منتصف المدة الذي تجريه لجنة المخدرات والمشاركة في الدورة السابعة والستين للجنة، بما في ذلك الجزء الرفيع المستوى من الدورة وافتتاح ذلك الجزء ومناقشة المائدة المستديرة بشأن موضوع "سبل المضي قدماً: الطريق نحو عام 2029"، وكذلك الاجتماعات المعقودة في فترة ما بين الدورات والمناقشات المواضيعية والفعاليات الجانبية التي عُقدت خلال الدورة السابعة والستين للجنة، والتي نظمتها حكومات إيطاليا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وسويسرا والصين وكينيا والمكسيك والولايات المتحدة، فضلاً عن تلك التي نظمتها منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مركز الوقاية من تعاطي المخدرات في اليابان، والرابطة الدولية للرعاية الاستشفائية والملطفة ورابطة تنمية الشباب الأوغندية، فضلاً عن حوار غير رسمي مع لجنة المخدرات التابعة للمنظمات غير الحكومية بفيينا، ولاحقاً، الفعالية الخاصة للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها وإطلاق تقرير المخدرات العالمي 2024 الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.



⁽¹⁾ نظراً لأزمة السيولة التي تمر بها الأمانة العامة للأمم المتحدة، لم تتمكن الهيئة في عام 2024 من القيام ببعثات قُطرية، والغرض منها كان تقييم الاحتياجات من أجل صياغة توصيات تهدف إلى زيادة تنفيذ اتفاقيات مراقبة المخدرات لتحقيق الأهداف الوطنية في مجال الصحة والرفاه.

⁽²⁾ الرابط الشبكي: www.incb.org/incb/en/news/press-releases/2024/incb-maps-out-a-way-forward-for-national-health-and-evidence-based-drug-policy-and-takes-stock-of-progress-made-since-2019.html

يسعدني أن أقدم التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) لعام 2024، الذي نستله لأول مرة بملخص مصور للإنجازات الرئيسية التي حققتها الهيئة خلال العام الماضي في إطار العمل على تحسين الصحة والرفاهية على الصعيد العالمي. وقد أصبحت قراءة التقرير أسير بفضل اعتماد شكل العمود الواحد وإدراج مقدمة للقضايا العالمية المختارة في الفصل الثالث. وتنادي للتركيز في طريقة عرض توصيات الهيئة، قلص عدد التوصيات الواردة في الفصل الرابع، بينما ترد التوصيات الدائمة بخط عريض في الفصلين الثاني والثالث. وقد أدرجت معلومات عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ووظائفها في الصفحات الأولى من التقرير بهدف تحسين فهم الهيئة والولايات المسندة إليها بمقتضى المعاهدات. وتتطلع الهيئة إلى مواصلة تحسين إمكانية الوصول إلى النتائج والتوصيات الواردة في منشوراتها وتدعو القراء إلى تقديم تعقيباتهم بهذا الشأن.

ويركز الفصل الأول من التقرير على التدابير الممكنة اعتمادها من أجل التصدي للانتشار السريع لصناعة المخدرات الاصطناعية غير المشروعة، التي تمثل تهديداً عالمياً كبيراً للصحة العامة مع ما يترتب عليه من عواقب وخيمة على البشرية. ومقارنةً بالمخدرات النباتية، فالمخدرات الاصطناعية التي يزداد مفعولها شدة تكون أكثر ربحية بالنسبة للجهات الفاعلة الإجرامية من حيث إنتاجها وأسهل من حيث إمكانية إخفائها. وسرعان ما أصبح تعاطي المخدرات الاصطناعية غير الطبية وما يتصل به من اضطرابات تعاطي المخدرات مشكلة فتاكة، حيث إنها تؤدي إلى موت مئات الآلاف من الأشخاص سنوياً وتتسبب في أضرار تفوق الوصف على الأشخاص والمجتمع. وتتعاون الهيئة مع الهيئات الدولية الأخرى والحكومات من أجل مواجهة هذا التحدي عن طريق تبادل المعلومات والتنسيق الطوعيين مع أطراف متعددة، من خلال استخدام الأدوات المتاحة في إطار برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) وبرنامج مراقبة السلائف، على سبيل المثال. وينبغي أيضاً تكثيف الجهود في مجالات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والحد من الأضرار والتعافي وإعادة الإدماج الاجتماعي من أجل حماية الناس من العرض غير المشروع لهذه المواد التي قد تكون مميتة. وقد أجريت مشاورات مع المجتمع المدني حول هذه المسألة خلال دورة الهيئة 140 أيار/مايو 2024.

وفي الفصل المواضيعي، تقدم الهيئة تحليلاً متعمقاً لتطور صناعة المخدرات الاصطناعية والاتجار بها وتعاطيها، حيث تستبين الاتجاهات والأنماط الرئيسية وتضع توقعات بشأن السيناريوهات الممكنة لانتشار المخدرات الاصطناعية على الصعيد العالمي. وتستبان الثغرات في السياسات المتعلقة بالتنظيم الرقابي وخفض العرض والطلب، وترد بعدها سلسلة من التوصيات المتعلقة بالسياسات من أجل التصدي على نحو شامل لهذا التهديد الخطير للصحة العامة. وتلتزم الهيئة بدعم الحكومات في حماية الناس من الأضرار المميتة للمخدرات الاصطناعية المصنوعة والمتَّجر بها على نحو غير مشروع، وتدعو السلطات الوطنية في هذا الصدد إلى المشاركة في الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج "غريدس" وبرنامج مراقبة السلائف، اللذين يتناولهما الجزء دال من الفصل الثاني بمزيد من التفصيل.

وفي الجزء باء من الفصل الثاني، أعيد التأكيد على عدم المساواة في الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية وفي توافرها لاستعمالها في تسكين الألم والتخدير وعلاج المشاكل العصبية واضطرابات الصحة العقلية والعلاج بالنواهي الأفيونية المفعول باعتباره مشكلة لا تزال قائمة. وفي حين أن المعروض من الخامات الأفيونية يتجاوز الكميات التي أبلغت السلطات الوطنية المختصة الهيئة عن حاجتها إليها، فإن الاحتياجات المقدرة التي قدمتها بعض البلدان قد لا تعكس احتياجاتها الطبية الفعلية بشكل دقيق. وتلتزم الهيئة، من خلال التعاون المستمر مع الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، وكذلك من خلال أعمال بناء القدرات التي تنفذ في إطار برنامج الهيئة للتعليم، بتحسين تنفيذ معاهدات مراقبة المخدرات بهدف تحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية والصناعية وإتاحة الوصول إلى الخدمات القائمة على الأدلة والخالية من الوصم من أجل الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والتعافي وإعادة الإدماج الاجتماعي. وفي عام 2024، سعدت بتوقيع مذكرة تفاهم مع الرابطة الدولية للرعاية الاستشفائية والمطرفة تهدف إلى تحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة من خلال تبادل البحوث والبيانات والتحليلات. وتشمل الحاجة إلى ضمان الوصول والتوافر لحالات الطوارئ الإنسانية أيضاً - بصرف النظر عما إذا كانت ناتجة عن كوارث طبيعية أو نزاعات مسلحة أو غيرها من الأسباب البشرية المنشأ - حيث يجب ضمان حصول المرضى على الأدوية الأساسية الخاضعة للمراقبة والخدمات العلاجية. وتذكر الهيئة الدول المتضررة والبلدان المصدرة بإمكانية تطبيق تدابير رقابية مبسطة أثناء حالات الطوارئ على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات. وتُعرض هذه المسائل أيضاً في إطار مجموعة من القضايا العالمية المختارة في الفصل الثالث.

إن ضمان الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية والعلاج من اضطرابات تعاطي المخدرات بالنسبة لجميع المرضى في جميع الأماكن وفي جميع الأوقات يمثل عنصراً من عناصر الحق في الصحة. والواقع أن احترام حقوق الإنسان متأصل في تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وشرط أساسي له. وقد دعت الهيئة مراراً وتكراراً إلى احترام حقوق الإنسان عند وضع سياسة المخدرات وتنفيذها. وأي تدبير يُتخذ ويكون هدفه المعلن هو تعزيز سياسة المخدرات ولكنه يتعارض مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً يمثل انتهاكاً للاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات.

وبالإضافة إلى الحق في الصحة، تشمل الالتزامات الأخرى ذات الصلة الناشئة عن صكوك حقوق الإنسان تعزيز المساواة وعدم التمييز تجاه الأشخاص اللذين يتعاطون المخدرات، وحظر الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والحق في محاكمة عادلة بسبب الجرائم المتعلقة بالمخدرات، ومبدأ التناسب، والحماية من جميع أشكال العقوبة القاسية واللاإنسانية. وتتيح الاتفاقيات للدول إمكانية تطبيق تدابير بديلة للإدانة والعقاب والاحتجاز، بما في ذلك التعليم وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي. وكان للحاجة إلى حماية حقوق الإنسان بشكل أفضل ووضع الناس في صميم سياسات مكافحة المخدرات دور في تطور المصطلحات المتعلقة بمكافحة المخدرات، وقد دعت الهيئة الحكومات إلى دراسة أي مصطلحات من هذا القبيل قد تكون لها آثار من حيث الوصم.

وعلى مر السنين، خصصت الهيئة فصولاً مواضيعية من تقاريرها السنوية لضرورة كفالة احترام حقوق فئات محددة من السكان، مثل الأطفال والنساء وكبار السن. ويشمل ذلك ضمان الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة وخدمات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج القائمة على الأدلة والخالية من الوصم، وكذلك الحماية من الاستغلال من قبل المتجرئين بالمخدرات والضمانات المناسبة في إطار نظم العدالة الجنائية. وبغية تعزيز هذه المناقشات، اجتمعت الهيئة مع الدول الأعضاء خلال دورتها 141 من أجل التشاور بشأن الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان ضمن اتفاقيات مراقبة المخدرات، وهي تتطلع إلى مواصلة الحوار الهادف إلى حماية الصحة والرفاه - وهو ما تصبو إليه الاتفاقيات في نهاية المطاف.

إن إنقاذ الأرواح يقع في صميم نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون (نظام آيونيكس)، الذي يشر على مدى 10 سنوات من العمل تبادل المعلومات بشأن 100 000 من حوادث الاتجار بالمخدرات الاصطناعية. فقد مكّن سلطات إنفاذ القانون والسلطات التنظيمية من تبادل معلومات هامة بشأن الحوادث المتعلقة بالمؤثرات النفسانية الجديدة، بما في ذلك المؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية الشديدة المفعول. وأدى تبادل المعلومات من خلال نظام آيونيكس إلى تنفيذ العديد من العمليات الناجحة - كان آخرها عملية زودياك وعملية "أفريكان ستار"، اللتان جرى تنسيقهما في مركز الاتصالات السببرانية (GC3) التابع لبرنامج غريدس في فيينا - ضد منظمات الاتجار بالمخدرات، مما أدى إلى تعطيل سلاسل الإمداد غير المشروعة والحد من توافر المواد في الأسواق غير المشروعة الموجودة في جميع أنحاء العالم. ويُسكتمل هذا النظام بالتدريب الذي يقدمه الموظفون الفنيون الإقليميون التابعون لبرنامج غريدس الموجودون في جميع أنحاء العالم. وستواصل الهيئة الابتكار وتطوير نظام آيونيكس بغية مواجهة التحديات المتزايدة التي تطرحها مشكلة المخدرات الاصطناعية العالمية، مستفيدة في ذلك مما يوفره شركاؤها من دعم وتعاون مستمرين. وفي حين أن الفصل الأول من التقرير يبحث مسألة انتشار المخدرات الاصطناعية، فإن العديد من القضايا العالمية المختارة التي يتناولها الفصل الثالث تتعلق بالنهج المبتكرة في رصد السلالات الكيميائية من خلال التكنولوجيات الناشئة وتقنيات مكافحة التجسس التي يستخدمها تجار المخدرات واستخدام نظم الطائرات الموجهة عن بُعد، فيما تركز إحدى القضايا العالمية على التهديد المتزايد الذي تشكله الأدوية المغشوشة، كما جرت استبانته خلال العمليات المذكورة أعلاه.

وبالنظر إلى أنّ الفصل المواضيعي من التقرير السنوي للهيئة لعام 2023⁽¹⁾ ركّز على دور الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، في الاتجار بالمخدرات وتعاطيها، فقد رحّبت الهيئة بوضع الصيغة النهائية لاتفاقية جديدة بشأن الجريمة السببرانية في عام 2024⁽²⁾، وهي تتطلع إلى اعتمادها والتصديق عليها وتنفيذها، لا سيما في سياق التصدي للفرص التي تتيحها التكنولوجيا للاتجار بالمخدرات.

وتواصل الهيئة، بصفتها الهيئة المستقلة المنشأة بموجب الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات، المشاركة في حوار وثيق مع الدول الأعضاء، واستعراض التطورات مثل تلك المذكورة في التحليل الإقليمي الوارد في الجزء بء من الفصل الثالث، بهدف دعم الدول في تنفيذ الاتفاقيات. ويجري ذلك من خلال المساعدة في استبانة الثغرات في التنفيذ واقتراح إجراءات تصحيحية، بسبل منها إيفاد البعثات القطرية. ومن المؤسف أن الهيئة اضطرت إلى تأجيل بعثاتها القطرية

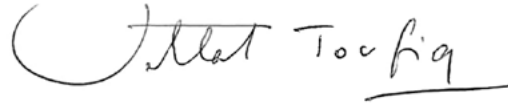
(1) E/INCB/2023/1

(2) اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السببرانية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2024، بعد إنجاز هذا التقرير.

بسبب أزمة السيولة التي تؤثر على الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ غير أنها ملتزمة في الوقت نفسه بمواصلة التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل الممكنة، بما في ذلك دعم تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير السنوي وفي تقرير الهيئة عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988⁽³⁾.

وقد رسمت مساهمة الهيئة⁽⁴⁾ في استعراض منتصف المدة الذي أجرته لجنة المخدرات في عام 2024 للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بسياسات المخدرات طريقاً للدول الأعضاء من أجل المضي قدماً في مواجهة التحديات المتعلقة بمكافحة المخدرات التي استبانها اللجنة في إطار الإعلان الوزاري بشأن تعزيز إجراءاتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها لعام 2019. وشملت تلك المساهمة التوصيات الواردة في التقارير السنوية للهيئة في الفترة من 2019 إلى 2023 بهدف توجيه الحكومات في عملية وضع سياسات فعالة قائمة على الصحة والأدلة في مجال المخدرات تعزز توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية وتمنع في الوقت نفسه تسريبها إلى القنوات غير المشروعة وتراعي الاحتياجات الخاصة لسكانها وتحترم حقوق الإنسان وتتص على تدابير للتصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات تتسم بالتناسب ومراعاة الأصول القانونية.

وثمة حاجة ماسة إلى تحسين جمع البيانات المتعلقة بأنماط تعاطي المخدرات والطلب على العلاج، كما هو مبين في التقرير، وتطبيق المعايير القائمة على الأدلة والعلم، مثل المعايير الدولية لعلاج اضطرابات تعاطي المخدرات التي وضعتها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية. ومن شأن التنفيذ الكامل للاتفاقيات وتحقيق الإرادة السياسية المعرب عنها في الإعلان الرفيع المستوى الصادر عن لجنة المخدرات بشأن استعراض منتصف المدة لعام 2024، متابعة للإعلان الوزاري لعام 2019، أن يفضي إلى تحقيق الهدف النهائي لتنفيذ الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات - وهو صون صحة ورفاه البشرية جمعاء.



جلال توفيق
رئيس
الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

⁽³⁾ E/INCB/2024/4

⁽⁴⁾ www.incb.org/incb/en/news/press-releases/2024/incb-maps-out-a-way-forward-for-national-health--and-evidence-based-drug-policy-and-takes-stock-of-progress-made-since-2019.html

ملحوظات إيضاحية

لم تؤخذ في الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، البيانات الواردة بعد 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

تستخدم الهيئة الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية كوحدة قياس تقنية لأغراض التحليل الإحصائي، ولا يُقصد بها جرعات موصوفة موسى بها. ويسلم هذا التعريف، الذي لا يخلو من قدر من الاعتباطية، بأنه لا يوجد معيار متفق عليه دولياً لجرعات المخدرات والمؤثرات العقلية، وأن تلك المواد تُستخدم في بعض البلدان في علاجات متنوعة أو وفقاً لممارسات طبية مختلفة، ومن ثم ينبغي اعتبار الكميات المعبر عنها بوحدة الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية مقياساً تقريبياً يستخدم لترتيب البلدان المختلفة من حيث الاستهلاك. وفيما يتعلق بالمخدرات، تحتسب مستويات الاستهلاك المعبر عنها بالجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لكل مليون نسمة في اليوم، بالاستعانة بالعملية الحسابية التالية: يؤخذ الاستهلاك السنوي الذي أبلغ عنه بلد أو إقليم، وتُطرح منه الكميات المستخدمة في صنع المستحضرات المدرجة في الجدول الثالث من اتفاقية سنة 1961، ثم يقسم على الجرعة اليومية المحددة لكل مادة، ويقسم الناتج بعد ذلك على عدد السكان بالملايين، ثم على 365 يوماً. والنتيجة التي يُحصل عليها هي عدد الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لهذا الدواء المعين بالنسبة لذلك البلد أو الإقليم.

يُشار إلى البلدان والمناطق بالأسماء التي كانت تُستخدم رسمياً عند جمع البيانات ذات الصلة.

وجميع الإشارات الواردة إلى الدولار مقصود بها دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يرد غير ذلك.

استُخدمت في هذا التقرير المختصرات التالية:

الإنتربول	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
برنامج "غريدس"	البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة التابع للهيئة
الجرعة الإحصائية	الجرعة اليومية المحددة للأغراض الإحصائية (S-DDD)
كغ	كيلوغرام
جرعة إحصائية لكل مليون نسمة	الجرعة اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لكل مليون نسمة
(تختصر إلى جرعة إحصائية حسب السياق)	في اليوم (S-DDDpmpd)
جرعة إحصائية لكل ألف نسمة	الجرعة اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لكل ألف نسمة
(تختصر إلى جرعة إحصائية حسب السياق)	في اليوم (S-DDDptpd) كيلوغرام
كوبولاد	برنامج التعاون بين أمريكا اللاتينية والكاريبي والاتحاد الأوروبي بشأن سياسات المخدرات
المادة 3,4-MDP-2-P	ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانولون
مادة APAA	ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد
مادة APAAN	ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل
مادة MAPA	ألفا-فينيل-أسيتوأسيتات الميثيل
مادة MDMA	4,3-ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين
مادة P-2-P	1-فينيل-2-بروبانولون
مشروع "أوبيويدس" (OPIOIDS)	مشروع الشراكات العملية للتصدي لتوزيع المؤثرات الأفيونية وبيعها غير المشروعين
مغ	مليغرام
مل	مليتر

مفوضية حقوق الإنسان (OHCHR)	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
نظام "I2ES"	النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير
نظام آيونيكس	نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون لتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي
نظام "بن أونلاين"	نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر
نظام "بن أونلاين لايت"	النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر
نظام "بيكس"	نظام الإخطار بحوادث السلائف
الهيئة	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
يوروبول	وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون

المحتويات

الصفحة

iii نبذة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
vi الإنجازات الرئيسية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات: سبل عمل الهيئة لتحسين الصحة والرفاه العالميين في عام 2024
viii تصدير
xi ملحوظات إضافية

الفصل

1 الأول- دور الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، في الاتجار بالمخدرات وتعاطيها
2 ألف- مقدمة
2 باء- تطور صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها وتعاطيها وتهديدها للصحة والرفاه
5 جيم- لمحة عامة عالمية عن التهديدات المشتركة
8 دال- التطورات: تهديدات إقليمية ناشئة محددة
14 هاء- الأدوات والمبادرات الحالية
15 واو- التوصيات السياساتية بشأن تدابير التصدي الشاملة
19 الثاني- سير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات
20 ألف- تعزيز الاتساق في تطبيق المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات
27 باء- ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية
35 جيم- مدى الامتثال العام للمعاهدات
41 دال- الإجراءات التي اتخذتها الهيئة من أجل ضمان تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات
49 الثالث- تحليل الوضع العالمي
50 ألف- قضايا عالمية مختارة
65 باء- التحديثات الإقليمية
65 1- أفريقيا
76 2- القارة الأمريكية
107 3- آسيا
133 4- أوروبا
143 5- أوقيانوسيا
153 الرابع- التوصيات المقدمة إلى الحكومات والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والوطنية المعنية

المرفقان

161 الأول- المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية المستخدمة في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2024
165 الثاني- الأعضاء الحاليون في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الفصل الأول-

السيناريوهات المتعلقة
بالانتشار السريع لصنع
المخدرات الاصطناعية
وتسويقها واستهلاكها
وتدابير التصدي الممكنة

ألف- مقدمة

1- أدى ظهور صناعة المخدرات الاصطناعية غير المشروعة وتطورها السريع منذ سبعينيات القرن الماضي إلى ظهور تحديات معقدة للمراقبة الدولية للمخدرات وسيادة القانون والصحة العامة. ويمكن أن تكون المخدرات الاصطناعية أقوى مفعولا بعدة أضعاف، وأكثر جدوى في الإنتاج، ويسهل إخفاؤها مقارنة بالمخدرات النباتية. والأهم من ذلك أن الاستخدام المشروع للعديد من المخدرات الاصطناعية في الطب، إلى جانب السلأف الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن تسريبها بسهولة، قد مكّن الجهات الفاعلة الإجرامية من التحايل على الضوابط التنظيمية.

2- وقد ارتفع الطلب على المخدرات الاصطناعية بشكل حاد، إلى جانب الارتهاان للمؤثرات الأفيونية الموصوفة طبيا والعقاقير الصيدلانية المغشوشة التي دخلت الأسواق غير المشروعة. وسرعان ما أصبح إدمان المخدرات الاصطناعية وإساءة استخدامها مشكلة مميّنة، مع تسجيل مئات الآلاف من الوفيات الناجمة عن جرعات مفرطة كل عام بسبب قيام الجهات الفاعلة الإجرامية بجعل المخدرات الاصطناعية أقوى مفعولا ومزجها بمواد جديدة غير معروفة يصعب اختبارها واستبانتها من خلال الإجراءات الروتينية.

3- واستجابةً للزيادة الكبيرة في انتشار المخدرات الاصطناعية، سعت الهيئات الدولية والسلطات التنظيمية إلى معالجة كل من العرض والطلب. وقد اضطلعت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) بدور رئيسي في تعزيز نهج تطلعي وعملي المنحى لمعالجة ظهور مواد اصطناعية جديدة، إلى جانب المبادرات الاستباقية القائمة على تبادل المعلومات والتنسيق على أساس طوعي ومتعدد الأطراف. ومع ذلك، هناك الكثير مما لا يزال يلزم القيام به ليس فقط للتصدي بفعالية للأثار الضارة لصنع المخدرات الاصطناعية وتسويقها واستهلاكها، ولكن أيضا للحد من ذلك على نحو استباقي.

4- وبهدف مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي لهذا التحدي، تقدم الهيئة، في هذا الفصل، تحليلا معمقا للوضع، وتحدد الاتجاهات والأنماط الحيوية في صناعة المخدرات الاصطناعية غير المشروعة، بما في ذلك التغييرات الملحوظة في عمليات الصنع، والاتجار، والتسويق والتوزيع، والاستهلاك. ومع أخذ هذه الاتجاهات في الاعتبار، تستكشف الهيئة بعض السيناريوهات المتوقعة لانتشار السلأف والمخدرات الاصطناعية في الأسواق الدولية، وتعرض البنية التحتية العالمية القائمة لمواجهة هذه التحديات الناشئة. كما تحدد الثغرات في السياسات المتعلقة بالتنظيم والاعتراض وأنشطة خفض العرض والطلب، التي يسعى المتجرون إلى استغلالها. ويختتم التحليل بسلسلة من التوصيات لمواكبة أسواق المخدرات الاصطناعية التي تشهد تطورات مستمرة، والتصدي للتبعات المترتبة على ذلك.

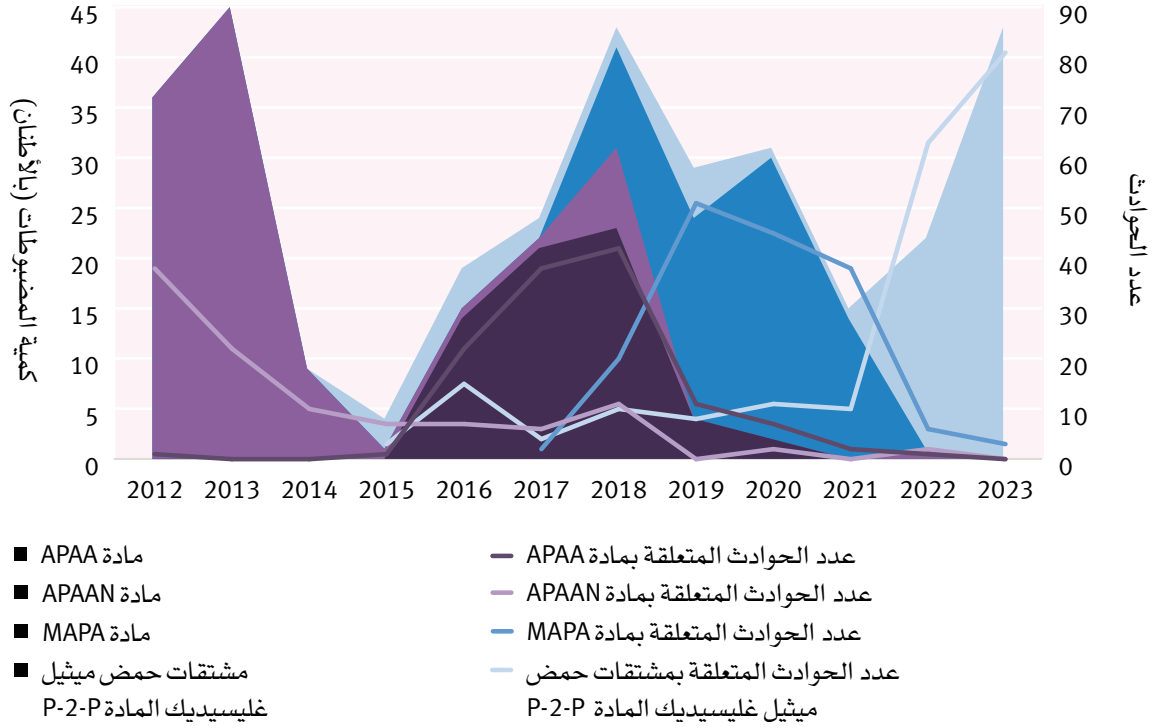
5- وفيما يتعلق بالوظيفة الموكلة إلى الهيئة بمقتضى المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، وجّهت الهيئة الاهتمام لعدة سنوات إلى التحديات التي يطرحها انتشار المواد الكيميائية غير المدرجة في الجداول، ولا سيما السلأف المحورة، بالنسبة للجهود الدولية لمراقبة المخدرات. وقد افترضت إجراءات للتصدي لهذه التحديات في قرارات مختلفة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات، وآخرها قرار اللجنة 3/65 لعام 2022.

باء- تطور صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها وتعاطيها وتهديدها للصحة والرفاه

6- من التحديات الرئيسية على المستوى الكلي أمام المراقبة الدولية للمخدرات انتشار المؤثرات النفسانية الجديدة، بما في ذلك المؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية. وقد كان ظهور السلأف الكيميائية المحورة والسلأف الكيميائية الأولية من أجل صنع المؤثرات النفسانية الجديدة غير الخاضعة للمراقبة من المسائل التي تثير قلقا متزايدا لدى العديد من البلدان.

7- ويوفر صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها ميزة نسبية للجهات الفاعلة الإجرامية مقارنة بزراعة المخدرات النباتية والاتجار بها، وكذلك فرصا أكبر لتطوير ممارسات جديدة باستمرار - وغالبا ما يكون ذلك بوتيرة أسرع مما تستطيع الأجهزة التنظيمية والإنفاذية مواكبتها. ويوضح الشكلان الأول والثاني كيف يمكن للمنتجين التحول بين إمدادات المواد السليفة المختلفة، مثل ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN)، وألفا-فينيل-أسيتوأسيتات الميثيل (MAPA)، وألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد (APAA)، و1-فينيل-2-بروبانول (P-2-P)، وكذلك التناوب بين عقار اصطناعي نهائي، مثل الترامادول، وآخر مثل التابنتادول، في غضون أشهر.

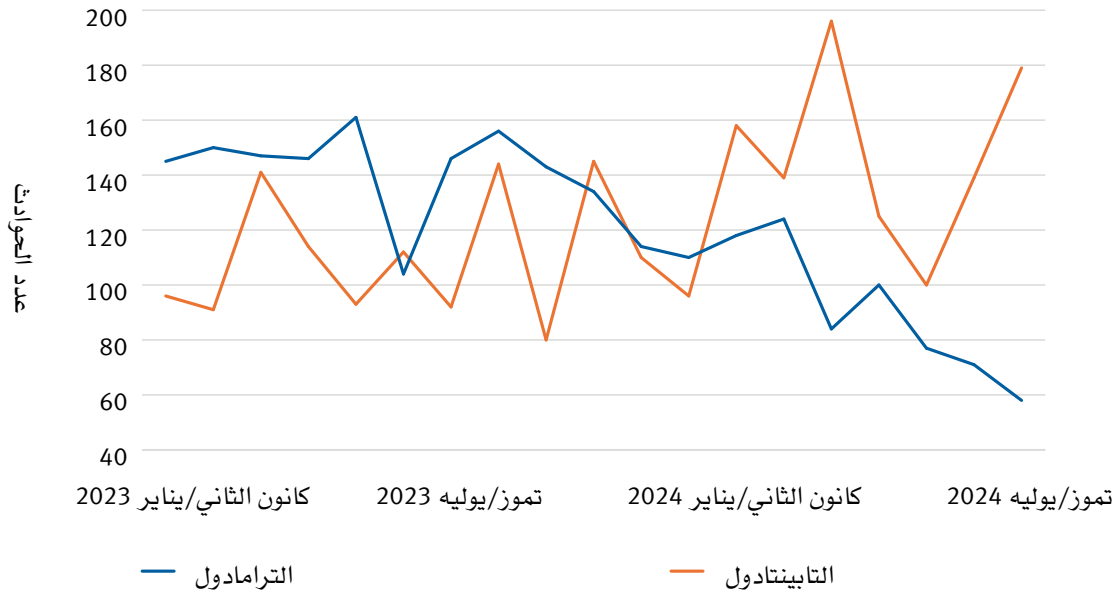
الشكل الأول- الحوادث المبلغ عنها عبر نظام "بيكس" بشأن المواد APAAN وAPAA وMAPA ومشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P، 2012-2023⁽¹⁾



المصدر: E/INCB/2023/4.

⁽¹⁾ لا تغطي بيانات عام 2023 إلا الأشهر العشرة الأولى منه.

الشكل الثاني- مضبوطات الترامادول والتابنتادول، من كانون الثاني/يناير 2023 إلى تموز/يوليه 2024



المصدر: GRIDS Strategic Intel timeline، الإطار الزمني لإخطارات نظام آيونيكس بشأن كميات الترامادول (على اليسار) والتابنتادول (على اليمين) المضبوطة في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2023 إلى 31 تموز/يوليه 2024.

8- ومع تطور أسواق المخدرات غير المشروعة، أصبحت المواد الاصطناعية تمثل الآن تحدياً خطيراً للمراقبة والتنظيم والوقاية والعلاج وإنفاذ القانون والأمن البشري. وتتيح الآن المجموعة المتنامية من المؤثرات النفسانية الجديدة، التي صُممت لمحاكاة آثار المخدرات النباتية وإن كانت أقوى مفعولاً منها ولها مدة تأثير أطول، للجهات الفاعلة غير المشروعة طرائق غير محدودة لإعادة تشكيل أسواق المخدرات على نحو جذري. وقد حدد نظام الإنذار المبكر في الاتحاد الأوروبي بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة، الذي تديره وكالة مكافحة المخدرات التابعة للاتحاد الأوروبي، التي كانت تُعرف سابقاً باسم المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان، أكثر من 500 من المؤثرات النفسانية الجديدة الاصطناعية، يجري تسويق بعضها كبدايات للمخدرات النباتية المنتجة بصورة غير مشروعة⁽¹⁾. وفي عام 2023 وحده، أُبلغ 34 بلداً وإقليماً نظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة، التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، عن 44 مؤثراً نفسانياً جديداً حُدثت حديثاً، تتألف مجموعتها الأكبر من القنبينات الاصطناعية⁽²⁾. وفيما بين عامي 1998 و2017، بدأت مضبوطات المخدرات الاصطناعية تفوق مضبوطات المخدرات النباتية، حيث كانت الزيادة الأكبر في المضبوطات التي تتضمن مؤثرات نفسانية جديدة⁽³⁾. وعلى الرغم من أن المعروض من المواد الاصطناعية لم يتجاوز بعد الطلب العالمي على المخدرات النباتية المزروعة بطريقة غير مشروعة، فإن المخدرات الاصطناعية تتمتع الآن بمزايا منهجية وبيئية وجيوسياسية تعيد تشكيل أسواق المخدرات وقد تحل الآن محل المخدرات النباتية التقليدية.

9- وهناك مزايا تنافسية مميزة لا جدال حولها لتسويق المخدرات الاصطناعية، وهي سهولة صنعها، الذي لا يتطلب سوى القليل من الخبرات التقنية أو العلمية، وانخفاض متطلباتها من العمالة والمساحة الزراعية، والقدرة على زيادة حجم العمليات أو خفضها بمرور الوقت، واتسامها بالارتفاع الكبير في نسبة المفعول إلى الوزن (potency-to-weight). وإذا أُخذت هذه الصفات مجتمعة، فإن من شأنها أن تحسّن قدرة الجهات الفاعلة غير المشروعة على تجنب الاعتراض وتزيد من عائداتها المالية. ويظل هذا الأمر صحيحاً على الرغم من أن التحولات الأخيرة في عمليات صنع المؤثرات النفسانية الجديدة تتطلب خبرة أكثر تخصصاً ومزيداً من الموارد، مما يزيد من مخاطر المتجرّن.

10- وتتطلب عمليات الزراعة والحصاد والتجفيف والطحن والدرس بالنسبة للمخدرات النباتية مساحات شاسعة وموارد بشرية كبيرة، وهي عرضة للظروف الجوية والاكتشاف من قبل السواتل والإبادة القسرية. وفي المقابل، أدى اتساع نطاق الوصول إلى المؤلفات العلمية والمواد اللازمة للصنع، مثل مكابس الأقراص، من خلال الإنترنت إلى استمرار دعم قدرة الأفراد على صنع المخدرات الاصطناعية بكفاءة، كما أن عدم وجود نظام إنتاج قائم على المحاصيل يسمح للمتجرّن بتكثيف حجم ونطاق عمليات الصنع حسب احتياجاتهم. ويمكنهم إقامة إما مرافق صغيرة مؤقتة يصعب على سلطات إنفاذ القانون كشفها، أو مرافق صناعية للصنع على نطاق واسع. وبفضل السلائف الاصطناعية والعقاقير المحورة البديلة المصممة حسب الطلب، تمكّن المتجرّن من زيادة مفعول المخدرات وأرباحها بشكل كبير مع إبقاء العمليات صغيرة الحجم مهيأة للتجار مع انخفاض خطر الاعتراض.

11- ومع ذلك، فإن هيمنة المواد الاصطناعية، إضافة إلى سرعة ظهور مواد اصطناعية جديدة في الأسواق الدولية غير المشروعة، هي التي ينبغي أن تكون مصدراً للقلق بشأن الصحة العامة والأمن البشري. وتشكل قدرة المتجرّن على تسريب المواد الكيميائية من الأسواق المشروعة أو إيجاد بدائل خطيرة، إلى جانب تحسين إخفاء عمليات الصنع والاتجار، مشكلة ملحة لا تزال السلطات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون وقطاعات الصحة العامة غير مستعدة لها بشكل جيد. وقد قامت المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الربحية تدريجياً ببناء منظومة معقدة من الضوابط التنظيمية ومنتديات المناقشة واستراتيجيات خفض العرض والطلب. ومع ذلك، فإن هذه الأنظمة غير كافية للتصدي لصناعة المخدرات الاصطناعية سريعة التجدد والتطور، ولعواقب هذه الصناعة.

12- ومع استمرار اتساع نطاق صنع المخدرات الاصطناعية بصورة غير مشروعة وتطوره وتحديه للنظم الدولية والوطنية لمراقبة المخدرات، قد تصبح هذه المواد السامة الغالبة في مشهد المخدرات غير المشروعة، وتطرح تحديات جديدة أمام سلطات إنفاذ القانون والصحة العامة والسلطات التنظيمية. وينبغي للحكومات أن تتوقع تمكّن المتجرّن من استئبانه الثغرات في الضوابط الوطنية والدولية المتعلقة بالسلائف واعتماد نظائر ومدخلات كيميائية جديدة ومصممة حسب الطلب ومتنوعة، يصعب على الأجهزة المعنية بالصحة العامة رصدها والكشف عنها واعتراضها وتنظيمها.

⁽¹⁾ "Synthetic drugs", Europol, Crime areas, Drug Trafficking, الرابط الشبكي: www.europol.europa.eu/.

⁽²⁾ UNODC, Laboratory and Scientific Services Portals, "EWA: Number of NPS reported for the first time at lowest level since 2010", October 2024.

⁽³⁾ "ظاهرة المخدرات الاصطناعية"، في تقرير المخدرات العالمي 2023، الكتيب الثاني، مسائل معاصرة بشأن المخدرات (منشورات الأمم المتحدة، 2023)، تحت العنوان "الخصائص الصيدلانية والعوامل المرتبطة بالطلب".

⁽⁴⁾ UNODC, "An expanding synthetic drugs market: implications for precursor control", *Global Smart Update*, vol. 23 (March 2020) p. 3.

جيم- لمحة عامة عالمية عن التهديدات المشتركة

1- الصنع

الاتجاهات في عملية الصنع

13- يُصنع المزيد من المخدرات الاصطناعية غير المشروعة بسبب انخفاض التكاليف التشغيلية، والمرونة الجغرافية فيما يتعلق بمرافق الصنع، والعودة، والقدرة المتزايدة على تحمل تبعات ضبط المختبرات والمخازن، وتبسيط عملية الحصول على المواد الكيميائية وتوليدها، وزيادة فرص التوزيع.

14- وعلى عكس مرافق المخدرات النباتية، حيث تُحدّد مراكز العرض بحسب المناخ والطوبوغرافيا والموقع الجغرافي، فإن مرافق المخدرات الاصطناعية مرنة جغرافيا وأقرب عموماً إلى مراكز الطلب الأساسية، حيث تقع مراكز الصنع والاتجار في بعض الأحيان في نفس المكان. ويمكن للمنتجين الاستعاضة عن مساحات الأراضي المستخدمة لزراعة المحاصيل بمرافق مختبرية مدمجة تنتج كميات أكبر من المخدرات وعوائد مالية أعلى. وعلاوة على ذلك، يتيح صنع المخدرات الاصطناعية فرصة للمنتجين لخفض تكاليف العمالة والصنع، وهي عدم الحاجة إلى الزراعة القائمة على المحاصيل⁽⁵⁾. ففي حين يعتمد إنتاج الهيروين والكوكايين والقنب ومعالجتها على عمليات زراعة كثيفة العمالة ومساحات من الأراضي وعمليات حصاد تستغرق شهوراً طويلة، يوفر الصنع الاصطناعي بالكامل بديلاً مبسطاً. ويجري صنع المخدرات الاصطناعية قريباً من أسواق العبور والمقصد، في المناطق الحضرية بشكل رئيسي. وعلى النقيض من ذلك، تتطلب زراعة نباتات مثل شجيرة الكوكا من المنتجين إنشاء مزارع في مناطق نائية ومخفية لا تساعد فقط على نمو النباتات في المرتفعات والظروف المناخية الرطبة، وإنما تقلل أيضاً من خطر الاعتراض والإبادة⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

15- كما أظهر المتجرون الذين يصنعون المخدرات الاصطناعية أيضاً قدرة على تعديل حجم مرافق الصنع وتطورها لتجنب كشفها أو اعتراضها. وقد تحوطوا ضد المخاطر، حيث صمموا مرافق للصنع قابلة للنقل عبر الحدود عندما يصبح خطر الاعتراض كبيراً. وغالباً ما تستعين الشبكات الإجرامية بهيكل تجاري معقد من المتخصصين مثل الكيميائيين ومساعدتي المختبرات والسماسرة والمستكشفين والسائقين والسعاة للحصول على المواد السليفة وتوليدها، وإيجاد المعدات واستكشاف مواقع المختبرات المحتملة ودروب العبور، ونقل المنتجات⁽⁸⁾. وللمساعدة في إدارة العمليات المالية للعملية وتقليل المخاطر، يُستعان أيضاً بممولين ومقاولي نفايات⁽⁹⁾.

16- وعلاوة على ذلك، يستخدم المتجرون نفس المعدات وعمليات الاحتياز لمختلف النواتج الاصطناعية، مستخدمين نفس المواد الكيميائية ولكن بتركيبات مختلفة لصنع مخدرات مختلفة ذات مفعول متفاوت. وبالمثل، يستخدم صانعو الأمفيتامين والميثامفيتامين السلألف الكيميائية مثل مادة 1-فينيل-2-بروبانول (P-2-P)، أو مواد أخرى مثل الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين، التي غالباً ما يجري الحصول عليها أو تسريبها من الشركات الكيميائية، ويمكنهم استخدام مفاعلات معدنية وأوعية خلط ومكابس أقراص متطابقة لأنواع مختلفة من المخدرات المصنوعة بطريقة غير مشروعة⁽¹⁰⁾. وعلاوة على ذلك، بدأ المهريون في الحصول على معدات وتكنولوجيا للصنع متطورة ومن الدرجة التجارية ذات قدرة عالية تتيح الصنع على نطاق صناعي. كما أتاح الوصول إلى منصات التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت للجهات الفاعلة شراء، بل وتصميم مفاعلات مخصصة يمكنها استيعاب آلاف اللترات من المتفاعلات، إلى جانب مكابس الأقراص والمعدات المتخصصة التي يمكنها زيادة الإنتاجية ويصعب على السلطات تفكيكها أو تدميرها.

⁽⁵⁾ "ظاهرة المخدرات الاصطناعية"، تقرير المخدرات العالمي 2023، الكتيب الثاني، تحت العنوان "المجرمون المعظمون للربح".

⁽⁶⁾ Michelle L. Dion and Catherine Russler, "Eradication efforts, the state, displacement, and poverty: explaining coca cultivation in Colombia during Plan Colombia", *Journal of Latin American Studies*, vol. 40, No. 3 (August 2008), pp. 399–421.

⁽⁷⁾ Ibáñez, "Who crops coca and why? The case of Colombian farmers", Discussion Papers, No. 40 (Göttingen, Germany, Georg-August-

Universität Göttingen, Courant Research Centre – Poverty, Equity and Growth, 2010).

⁽⁸⁾ European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction and Europol, "EMCDDA-Europol webinar: EU drug markets – focus on

amphetamine", video, 16 October 2023.

⁽⁹⁾ المرجع نفسه.

⁽¹⁰⁾ E/INCB/2023/4، الصفحة 16.

- 17- كما بدأ مصنعو المخدرات الاصطناعية غير المشروعة ينفذون عمليات صنع تتسم بمزيد من الكفاءة والبساطة، بفضل المركبات التي تزيد من مفعول المخدرات أو تطيل مدة مفعولها. فعلى سبيل المثال، يستخدم المصنعون حمض الطرطريك للحصول على إيسومير للميثامفيتامين أقوى مفعولاً بالرغم من استخدام نفس الكمية من المادة السليفة P-2-P⁽¹¹⁾.
- 18- وفي الوقت نفسه، أدى استخدام الفنتانيل أو الكارفنتانيل أو النيتازينات إلى زيادة مفعول المخدر، في كثير من الأحيان إلى مستويات قاتلة. ويتيح استخدام مؤثرات أفيونية اصطناعية أقوى مفعولاً وارتفاع نسبة مفعولها إلى وزنها لشبكات الاتجار تحسين قدرتها على التصدي لعمليات الاعتراض، حيث يصعب اكتشاف الأحجام الأصغر.

الاتجاهات في استخدام السلائف والسلائف الأولية

- 19- تتضمن سلسلة إمداد السلائف الكيميائية القابلة للاستخدام سلائف كيميائية بارزة، مثل مادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول (3،4-MDP-2-P)، والإيفيدرين، ومادة 1-فينيل-2-بروبانول (P-2-P)، والسودوإيفيدرين، وغيرها من المدخلات⁽¹²⁾. ومع ذلك، فإن القيود المفروضة على السلائف الخاضعة للمراقبة حفزت المصنعين على ابتكار مركبات جديدة عن طريق تغيير التركيب الجزيئي واعتماد أساليب جديدة واستخدام مواد مضافة كيميائية محورة أو "مقنعة" غير مجدولة وخارج إطار نظم المراقبة الوطنية أو الدولية. ومن أمثلة ذلك ظهور المواد APAAN وAPAA وMAPA، وهي سلائف أولية للأمفيتامين والميثامفيتامين لا توجد لها استخدامات مشروعة. وبعد خضوع مادة APAAN للمراقبة الدولية في عام 2014، ظهرت المادة APAA ثم المادة MAPA، مع زيادة عدد الضبطيات والكميات المضبوطة منها، كما هو مبين في الشكل الأول.
- 20- ولتعزيز إمكانية إخفاء سلاسل إمداد السلائف أكثر واستغلال الثغرات التنظيمية للمواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج، يستورد مصنعو المخدرات الاصطناعية دفعات صغيرة من نظائر السلائف المختلفة من مصادر متعددة، بدلا من استيرادها على نطاق صناعي، وذلك لتجنب لفت انتباه الجهات التنظيمية أو سلطات إنفاذ القانون⁽¹³⁾. ويوجد العديد من هذه السلائف الكيميائية، مثل السودوإيفيدرين، في أدوية الزكام الشائعة، وهي مزدوجة الاستخدام حيث إن لها أيضا غرضا طبيا مشروعاً. وقد شكل هذا الأمر تحدياً للجهات التنظيمية، وأتاح للمتجرين ثغرة للحصول على السلائف. وقد ساعد استخدام المواد غير المجدولة ونظائرها المستمدة من الصناعات الصيدلانية، إضافة إلى استبانة مركبات كيميائية مصممة حسب الطلب أو محورة أو "مقنعة"، المتجرين على تجنب الاعتماد على السلائف الكيميائية التقليدية⁽¹⁴⁾.

2- نقل المواد

الأنماط المتغيرة في نقل المواد والتسويق والطلب

- 21- أجبر تزايد فعالية عمليات إنفاذ القانون والإجراءات التنظيمية المتجرين على تغيير أساليب عملهم من أجل تجنب الكشف عنهم. وقد أدى التحسن في تحديد عصابات الاتجار، وزيادة فعالية شبكات جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها، وتحسين قدرة سلطات إنفاذ القانون على الاعتراض، إلى جانب زيادة فعالية الضوابط المفروضة على المواد الكيميائية، إلى إيجاد هيكل حوافز جديد للمتجرين. وسعى إلى اكتساب القدرة على الصمود أمام عمليات الاعتراض وخفض تكاليف التشغيل وزيادة هوامش الربح وزيادة القوة السوقية، غير المتجرون أساليب الصنع والنقل والتسويق لتحسين العائدات وتقليل المخاطر.
- 22- وقد أسفرت أساليب الصنع المحسنة والمنتجات النهائية الجديدة غير الخاضعة للمراقبة عن تقليل مخاطر الاعتراض وتحسين قدرة المتجرين على الصمود. ومكّن ارتفاع نسبة المفعول إلى الوزن المتجرين من تقليل أحجام الشحنات، مما أتاح سهولة الإخفاء ويسّر أساليب نقل مختلفة. كما يعتمد المتجرون على تجميع شحنات المخدرات المزيفة أو المخدرات المصنعة على نحو غير مشروع والمواد غير المجدولة، مثل القنب والكوكايين والكيثامين⁽¹⁵⁾ والميثامفيتامين والقنبن الاصطناعي المعروف باسم "K2" أو "سبايس" والمنشطات الأمفيتامينية. وقد سمحت هذه الممارسة للمتجرين بإضافة المخدرات الاصطناعية إلى دروب الاتجار الراسخة والقائمة لأسواق المخدرات التقليدية، مع تنوع طائفة المنتجات المتاحة للمستهلكين. كما فتح الوزن الأخف للمواد الاصطناعية الأبواب أمام وسائل جديدة للتهريب، منها استخدام الطائرات المسيّرة والسعاة والخدمات البريدية.

⁽¹¹⁾ "Main methamphetamine production methods used in Europe" European Union Drugs Agency and Europol، الرابط الشبكي:

www.euda.europa.eu

⁽¹²⁾ UNODC، "An expanding synthetic drugs market"، pp. 4-8.

⁽¹³⁾ United States، National Institute on Drug Abuse، "How is methamphetamine manufactured؟"، 13 April 2021.

⁽¹⁴⁾ UNODC، "An expanding synthetic drugs market"، p. 3.

⁽¹⁵⁾ الكيثامين دواء يُستخدم على نطاق واسع في التخدير وإن تزايد استخدامه كمخدر ترفيهي في شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا بسبب آثاره المغيبة للإدراك. وهو ليس من المواد المجدولة دولياً، ولكنه مع ذلك يخضع للمراقبة الوطنية في أكثر من 70 بلداً.

23- واستفاد المتجرون من المواد الكيميائية أو السلائف أو السلائف الأولية التي لا تخضع للمراقبة الدولية، وحددوا أساليب جديدة لشراؤها من خلال التطبيقات المشفرة والتجارة عبر الإنترنت وتجار الجملة بين الشركات والشحن عن طريق الناقلين العموميين⁽¹⁶⁾.

3- العواقب الصحية والاجتماعية

24- تترتب على التوسع السريع في المخدرات الاصطناعية سلسلة من التبعات على الأمن البشري والحوكمة والصحة العامة. وهناك مخاوف متزايدة بشأن الصحة العامة نظرا لشعبية صناعة المخدرات الاصطناعية وتناميها. وإضافة إلى الارتفاع الضخم في الوفيات الناجمة عن تناول جرعات مفرطة في بعض الولايات القضائية، تثبت التحاليل المخبرية والبحوث القائمة على الأدلة أن مجموعة من هذه المواد تشكل خطرا على صحة القلب والأوعية الدموية ويمكن أن تؤدي إلى الارتهان النفسي والجسدي واضطرابات تعاطي مواد الإدمان.

25- وأدت الممارسات المتساهلة في وصف الأدوية، ولا سيما الزيادة في وصف مسكنات الألم الأفيونية الاصطناعية، في أسواق المستحضرات الصيدلانية المشروعة إلى أزمة واسعة النطاق للارتهان للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية - التي تترتب على العديد منها آثار صحية خطيرة على المدينين القصير والطويل، ويمكن، رهنا بقوة مفعولها، أن تكون قاتلة على الفور عند تناولها. وأصيب العديد من الأشخاص الذين يتعاطون مسكنات الألم الاصطناعية التي تُصرف بوصفة طبية بحالات ارتهان تولد زيادة في الطلب الذي غالبا ما يُلبى عن طريق القنوات غير المشروعة، حيث يبحث هؤلاء الأشخاص عن بدائل للوصفات الطبية الباهظة الثمن.

26- وفي حين أن المؤثرات الأفيونية الاصطناعية تمثل الخطر الأكبر فيما يتعلق بالجرعات المفرطة، فإن المخدرات الاصطناعية الأخرى تشكل أيضا مخاطر صحية شديدة على من يتعاطاها. فهناك تداعيات صحية شديدة وطويلة الأمد لعقار الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين "MDMA"، المعروف باسم "الإكستاسي"، والأمفيتامينات والكيثامين ومواد مثل "K2" و"سبايس"، وبعضها يقترب من فرص محدودة لإعادة التأهيل والتعافي. وبالنسبة للمخدرات مثل الأمفيتامين والميثامفيتامين، التي ترتفع احتمالات الارتهان لها، فإن قدرة المستهلكين على تحمل آثارها تزداد بمرور الوقت، أي أنهم يحتاجون إلى جرعات متزايدة منها مما قد يزيد من مخاطر الجرعات المفرطة والموت.

27- وقد تشكل المخدرات الاصطناعية مخاطر إضافية متزايدة على السلامة وتهديدات للصحة العامة بسبب عمليات الصنع والاتجار الخطيرة. ويمكن أن ينتج عن هذه العمليات أبخرة سامة وحرائق وانفجارات وأضرار بيئية داخل المجتمع المحلي، مما يعرض سلامة المصنعين والمستجيبين الأوائل وسلطات إنفاذ القانون والمدنيين المحليين للخطر. وعلاوة على ذلك، فإن نقل المواد الاصطناعية بحرا وجوا وبراً يشكل أيضا مخاطر سمية على الركاب القريبين وعمال البريد وموظفي الجمارك وإنفاذ القانون، وحتى الكلاب البوليسية، بسبب خطر تسربها واستنشاقها في الجو.

28- وبالنسبة لوكالات إنفاذ القانون، هناك العديد من المخاطر السمية المرتبطة بمناولة المخدرات الاصطناعية. وحيث إن العديد من البلدان ليس لديها إطار قانوني واضح للتخلص من الشحنات المضبوطة أو إعادة تدويرها على نحو مسؤول وآمن، فإن المخدرات الاصطناعية غالبا ما تُخزَّن أو يُتخلص منها على نحو غير سليم، مما يشكل أحيانا مخاطر صحية على موظفي إنفاذ القانون بسبب الانسكاب والحرق وغير ذلك من الحوادث.

29- كما يشكل التخلص من بقايا المواد الكيميائية الناتجة عن صنع المخدرات الاصطناعية مخاطر على صحة المجتمع المحلي والبيئة المحلية. ويلقي العديد من المصنعين غير المشروعين للمخدرات الاصطناعية، مثل المنشطات الأمفيتامينية، نفاياتهم الكيميائية في المناطق الطبيعية والزراعية على نحو غير مشروع، مما يتسبب في الضرر البيئي والإضرار بالمجتمعات المحلية.

4- التحديات القانونية

30- مع ازدياد قدرة المتجرين على التحول إلى استخدام سلائف وسلائف أولية جديدة لصنع المخدرات الاصطناعية، تسعى سلطات المراقبة والتنظيم باستمرار إلى اللحاق بالركب. وعملية الجدولة الدولية هي مسعى متعدد الخطوات، ويصعب استخدامها للتصدي للظهور السريع للمواد ذات الصلة التي يمكن أن تُستخدم في وقت قريب في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية⁽¹⁷⁾.

⁽¹⁶⁾ Vanda Felbab-Brown, "China, Mexico, and America's fight against the fentanyl epidemic", Brookings, 21 March 2024

⁽¹⁷⁾ الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، "انتشار المواد الكيميائية والسلائف المحورة غير المجدولة: خيارات بشأن اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي"

(فيينا، 2024).

31- وقد صُمم نظام جدولة السلائف المنشأ بموجب المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 مع مراعاة المواد المنفردة التي ستخضع للمراقبة الدولية واحدة تلو الأخرى. غير أن جدولة كل مادة على حدة لا تُجاري سرعة ابتكار مزاولي الأنشطة غير المشروعة. وهي عملية يغلب عليها طابع رد الفعل وتتطلب موارد كثيفة ومدة طويلة، سواء فيما يتعلق بمجموعة الخطوات الإجرائية اللازمة لاستكمال التقييمات التي تدعم قرارات الجدولة أو فيما يتعلق بعدم بدء نفاذ هذه القرارات على المستوى الدولي إلا بعد 180 يوما من إبلاغ الأمين العام للدول بقرار اللجنة. وإضافة إلى ذلك، قد لا تتوافر بسهولة بيانات عن الاستخدامات المشروعة للسلائف المحورة التي تلزم لقيام الهيئة بتقييم ما إذا كان ينبغي التوصية بجدولة مادة ما، كما أن ما يصاحب ذلك من اشتراط الاتفاقية تقديم أدلة على أن المواد قد استخدمت في صنع المخدرات بصفة غير مشروعة يجعل الجدولة الاستباقية أمرا صعبا. ومع ذلك، ولأول مرة، في عام 2024، ساعدت البيانات التي أبلغت بها الهيئة، في الاستمارة D ومن خلال نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس")، لجنة المخدرات على جدولة سلائف يُحتمل أن تُستخدم في صنع المنشطات الأمفيتامينية والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين⁽¹⁸⁾.

32- وعلى الرغم من وجود تعاون قوي مع القطاعات العلمية والصيدلانية من أجل تحديد المواد الكيميائية المستقبلية التي يمكن استخدامها في مجال المخدرات الاصطناعية غير المشروعة، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل المصنعين سيحد على الأرجح من فعالية تلك الجهود. ومن المرجح أن يجد المتجررون طرائق لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تحديد تركيب جزيئي جديد للسلائف والسلائف الكيميائية الأولية، للتفوق على أنظمة المراقبة والتنظيم.

33- وبالمثل، فإن جدولة المواد الجديدة عملا بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 تواجه أيضا نفس الصعوبات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالسلائف. ومع طرح مواد جديدة في الأسواق، يعجز المجتمع الدولي عن مواكبة الوتيرة السريعة لابتكارات المتجررين.

دال- التطورات: تهديدات إقليمية ناشئة محددة

1- تطور أزمة المؤثرات الأفيونية في أمريكا الشمالية

34- يشكل الكارفتانيل والفتنانيل والنيتانيل وبعضا من أشد المخاطر المباشرة على الصحة العامة، لا سيما في أمريكا الشمالية، وتهدد تلك المواد أيضا مناطق جديدة. فقد وجدت إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية أنه في عام 2021 - وهو عام الذروة بالنسبة للجرعات المفرطة من المخدرات في البلد - كان 75 في المائة من الجرعات المفرطة من المخدرات ناتجة عن المؤثرات الأفيونية الاصطناعية⁽¹⁹⁾. وفي الولايات المتحدة، هناك 150 حالة وفاة يوميا تتعلق بالجرعات المفرطة من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، ويسبب تعاطي الفتنانيل أكثر من ثلثي تلك الوفيات⁽²⁰⁾. ويمكن أن تكون بعض أشكال الفتنانيل أقوى مفعولا من الهيروين بما يفوق 50 ضعفا، ويقدر الباحثون أن 3 إلى 5 أطنان مترية فقط من الفتنانيل كانت كافية لتلبية مستويات استهلاك المؤثرات الأفيونية المعروضة على نحو غير قانوني في الولايات المتحدة في عام 2016⁽²¹⁾، وهي أقل كثيرا من كمية الهيروين التي يقدر أنها استُهلكت في البلد في ذلك العام، وقدرها 47 طنا⁽²²⁾.

35- وغالبا ما يجري توزيع الفتنانيل المصنع أو المسرب بصورة غير مشروعة في شكل أقراص أو مسحوق. ومع ذلك، قد يحاول المتجررون زيادة توزيع الفتنانيل السائل والمسرب والقابل للحقن، وهو ما حدث بالفعل من خلال تسريب أو سرقة محاليل حقن سيترات الفتنانيل الصيدلانية من المستشفيات ومستودعات تخزين الإمدادات الطبية والعيادات. ويترجم هذا السيناريو المتمثل في التوسع في الاتجار بالفتنانيل الصيدلاني واستهلاكه في هذا الشكل تحديات خطيرة أمام أجهزة إنفاذ القانون والصحة العامة. ومع ظهور الشكل السائل، من المرجح أيضا أن يزداد استخدام الحقن الوريدي، مما سيؤدي إلى ظهور الأضرار المرتبطة باستخدام الإبر، مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي B و C.

36- وإضافة إلى طرح الفتنانيل السائل في أسواق المؤثرات الأفيونية الحالية والناشئة، سيزداد استخدام النظائر البديلة، مثل الكارفتانيل والأيزونيتازينات، مع فرض المزيد من الضوابط على صنع الفتنانيل والاتجار به. ويمكن أن يأتي الكارفتانيل

⁽¹⁸⁾ INCB, "International Narcotics Control Board participates in sixty-seventh session of the Commission on Narcotics Drugs, mid-term review process" (21 March 2024).

⁽¹⁹⁾ United States, Drug Enforcement Administration, "New, dangerous synthetic opioid in D.C., emerging in tri-State area", 1 June 2022.

⁽²⁰⁾ Mbabazi Kariisa and others, "Illicitly manufactured fentanyl-involved overdose deaths with detected xylazine: United States, January 2019–June 2022", *Morbidity and Mortality Weekly Report*, vol. 72, No. 26 (June 2023), p. 722.

⁽²¹⁾ United States, *Commission on Combating Synthetic Opioid Trafficking: Final Report* (February 2022).

⁽²²⁾ Beau Kilmer and others, "How much illegally manufactured fentanyl could the U.S. be consuming?", *The American Journal of Drug and Alcohol Abuse*, vol. 48, No. 4 (2022), pp. 397–399.

في أشكال عديدة (مثل الورق النشاف والمسحوق والأقراص واللصقات والرذاذ)، ويمكن أن يكون أقوى من المورفين بعشرة آلاف ضعف، ومن الفتانيل بمئة ضعف⁽²³⁾. ويمكن أن يؤدي تناول 2 مغ فقط من الكارفنتانيل إلى جرعة مفرطة⁽²⁴⁾. كما أن هناك أيضا انتشارا للأيزونيتازينات، التي يطلق عليها المتجرون ومن يتعاطون مواد الإدمان اسم "أيزو" أو "النيتازينات"، والتي من المرجح أن تعزز موطن قدمها في أمريكا الشمالية حيث يسعى المتجرون إلى الحصول على مدخلات كيميائية أقوى مفعولا⁽²⁵⁾. وتمثل النيتازينات فئة فرعية جديدة من المؤثرات الأفيونية التي يمكن تعديلها مرات عديدة لتجاوز ضوابط الجدولة وإحباط جهود اعتراضها. وقد بدأ تداول العديد من أشكال النيتازين (الميتونيتازين والبروتونيتازين والأيزوتونيتازين والبرورفين) في أمريكا الشمالية. ويمكن أن تكون بعض النيتازينات، مثل مادة N-ديسيثيل إيتونيتازين، أقوى مفعولا من الفتانيل من 10 إلى 20 ضعفا⁽²⁶⁾⁽²⁷⁾. وقد اكتشف وجود مادة النيتازين حتى الآن في أقل من 1 في المائة من المضبوطات في الولايات المتحدة، وهي سوق المقصد الرئيسي الحالي، حسبما أفادت إدارة مكافحة المخدرات⁽²⁸⁾. ومع ذلك، فإن عدم وجود تحليل مخبري متسق للمضبوطات والوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة قد يخفي ارتفاع معدلات استهلاك تلك المادة وإساءة استعمالها في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا.

2- التوسع في صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها

37- من المحتمل جدا أن تتسارع وتيرة صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها واستهلاكها في الشرق الأوسط وأفريقيا، مع استخدام الأمفيتامين والميثامفيتامين في المسارات المحلية غير المشروعة. ومن شأن هذا السيناريو أن يضع عبئا ثقيلا على سلطات إنفاذ القانون، والأنظمة الجمركية، وقطاعات الرعاية الصحية، وخدمات العلاج وإعادة التأهيل، ومقرري السياسات. وفي الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث الموارد المخصصة لبرامج العلاج من المخدرات وإعادة التأهيل محدودة بالفعل، فإن توسع المتجرين في سوق المنشطات الأمفيتامينية سيشكل ضررا خطيرا وطويل الأمد على الناس، ومشاكل كبيرة لقطاعات الرعاية الصحية غير المجهزة تجهيزا جيدا في المنطقتين.

38- وسيبقى صنع المنشط الأمفيتاميني، الذي يشار إليه عادة باسم "الكبتاغون"، على نطاق صناعي راسخا في المناطق الغربية والجنوبية من الجمهورية العربية السورية، حيث توجد مصانع قائمة وبنية تحتية إجرامية معقدة. ومن المرجح أيضا أن تستمر زيادة الطلب على المنشطات الأمفيتامينية في دول الخليج⁽²⁹⁾. بيد أنه من المتوقع أن يستغل المتجرون ومنظمات الصنع في لبنان والجمهورية العربية السورية فرصا جديدة لاستخدام مواد جديدة في سلاسل الإمداد الحالية وتوزيع مواقع الصنع والاتجار.

39- وعلاوة على ذلك، ومع تزايد قدرة سلطات إنفاذ القانون الإقليمية على ضبط "الكبتاغون" وتعطيل الشبكات، يسعى المصنعون إلى تنويع مواقع عملياتهم خارج الجمهورية العربية السورية والتوسع بما يشمل تركيا والعراق والكويت وبلدانا أخرى مع استقرار مستويات الطلب في الخليج⁽³⁰⁾. ويمثل شمال أفريقيا فرصة من هذا القبيل لمصنعي "الكبتاغون" والمتجرين به للاستفادة من الطلب الحالي على المواد الاصطناعية في القارة ودمج "الكبتاغون" في تدفق القنب والقات (*Catha edulis*) والكوش والترامادول. ويركز المهربون في بلاد الشام عملياتهم بشكل رئيسي في أفريقيا، مستخدمين الموانئ البحرية في شرق ليبيا، حيث أفيد بوجود مرافق تخزين وشبكات تهريب حيث يُرسل العديد من الشحنات إلى مصر والمغرب وموانئ في غرب أفريقيا والقرن الأفريقي.

40- وقد حدثت أيضا زيادة في تدفقات الميثامفيتامين البلوري على طول حدود الجمهورية العربية السورية مع الأردن، تداخلت مع التدفقات غير المشروعة من "الكبتاغون" والأسلحة⁽³¹⁾. وعلاوة على ذلك، فإن الطلب في العراق وتركيا يمكن أن يمتد إلى الأردن ولبنان ودول الخليج. ومن شأن هذا السيناريو أن يزيد من شواغل الصحة العامة القائمة، حيث إن ارتفاع مستويات استهلاك المنشطات الأمفيتامينية في الشرق الأوسط سيثقل كاهل نظم الرعاية الصحية غير المستعد أصلا التي لا تملك سوى قدرات محدودة على توفير خدمات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والتعافي.

⁽²³⁾ United States, Drug Enforcement Administration, "DEA issues carfentanil warning to police and public", press release, 22 September 2016

⁽²⁴⁾ المرجع نفسه.

⁽²⁵⁾ United States, Drug Enforcement Administration, "New, dangerous synthetic opioid in D.C."

⁽²⁶⁾ المرجع نفسه.

⁽²⁷⁾ Kerry Breen, "What are nitazenes? What to know about the drug that can be 10 times as potent as fentanyl", CBS News, 31 December 2023

⁽²⁸⁾ المرجع نفسه.

⁽²⁹⁾ Caroline Rose, "Iraq and Turkey: two transit countries to watch in the captagon drug trade", New Lines Institute for Strategy and

Policy, 4 April 2023

⁽³⁰⁾ Caroline Rose and Karam Shaar, "The captagon trade from 2015 to 2023", New Lines Institute, 30 May 2024

⁽³¹⁾ Al Arabiya News, "Jordanian army intercepts drone carrying drugs from Syria", 2 November 2023

41- ويمكن أيضاً أن ينتشر استخدام المنشطات الأمفيتامينية مثل "الكبتاغون" إلى الأسواق الأوروبية من مواقع الصنع في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن "الكبتاغون" كان يُتَّجر به إلى حد كبير عبر الموانئ البحرية الأوروبية، فقد أُفيد مؤخراً عن صنعه وتجهيزه في شكل أقراص في ألمانيا وهولندا (مملكة-)، حيث أنشأت عصابات الاتجار التي تتخذ من الجمهورية العربية السورية ولبنان مقراً لها مختبرات ومرافق تخزين غير مشروعة. وفي الوقت نفسه، هُرِّب ما يصل إلى 10 أطنان من أقراص "الكبتاغون" من لبنان عبر الموانئ البحرية في بلجيكا إلى النمسا، حيث أُعيد شحنها إلى المملكة العربية السعودية⁽³²⁾. وتشير هذه الاتجاهات إلى أن منظمات الاتجار التي تتخذ من الشرق الأوسط مقراً لها رأت في كل من الموانئ البحرية والدروب البرية في أوروبا فرصة لتوسيع وتنويع عملياتها.

42- وإضافة إلى ذلك، قد يستمر صنع مادة MDMA والميثامفيتامين في بلجيكا وهولندا (مملكة-)، وإن كانت الجماعات الإجرامية الضالعة في ذلك ستستبين أيضاً فرصاً جديدة لعولمة دروب الاتجار والعلاقات الإجرامية. ومن المرجح أن تستفيد شبكات العصابات في المكسيك وعصابات الاتجار في مملكة هولندا من العلاقات التعاونية والتبادلات العلمية التي تمت من خلال صنع الميثامفيتامين والاتجار به في أواخر العقد الثاني من القرن الحالي وأوائل العقد الثالث منه⁽³³⁾. ويمكن أن يؤدي تعزيز العلاقات بين شبكات الاتجار المتمركزة في المكسيك وأوروبا إلى زيادة تبادل المواد السليفة الاصطناعية والمخدرات النهائية مثل النيتازينات التي يمكن أن تسد الفجوة التي قد يخلفها النقص العالمي الوشيك الذي يُحتمل أن يحدث في الهيروين، وأن تفتح أسواقاً جديدة للطلب⁽³⁴⁾. ومن شأن ذلك أن يزيد من تعقيد سلاسل الإمداد للمواد الاصطناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية، ويؤدي إلى انتقال الخبرات العلمية وتبادل المعرفة ومنهجيات الاتجار مما يجعل من الصعب على أجهزة إنفاذ القانون رصد سلاسل الإمداد هذه وتعطيلها.

43- ويتزايد باطراد تهريب المنشطات الأمفيتامينية، ولا سيما الميثامفيتامين، إلى الأسواق في جنوب وشرق وغرب أفريقيا. وفي بعض الأسواق، بدأ الطلب على الميثامفيتامين يتجاوز الطلب على القنب والكوكايين والهيروين والميثاكوالون⁽³⁵⁾. ومن العوامل التي أسهمت في ذلك الإنتاج المحلي، حيث أنشئت مختبرات سرية في بلدان مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا أُفيد بأنها تعتمد على عمليات مختلفة للصنع باستخدام الإيفيدرين والسودوإيفيدرين وسلائف المادة P-2-P⁽³⁶⁾. وتستعين بعض مرافق الصنع هذه بالخبرة والتوجيه من خارج القارة الأفريقية، حيث كشفت مدهامات المختبرات في نيجيريا⁽³⁷⁾، ومؤخراً في جنوب أفريقيا⁽³⁸⁾، عن تورط عصابات مكسيكية في صنع الميثامفيتامين على نطاق واسع. وتسعى العصابات الإجرامية المتمركزة في جنوب وغرب أفريقيا إلى تسويق الميثامفيتامين في الأسواق المحلية وخارج المنطقة على حد سواء، حيث تبيعه محلياً بأسعار رخيصة وتقوم بالاتجار بكميات كبيرة منه إلى جنوب وشرق آسيا ووسط وغرب أوروبا وأوقيانوسيا⁽³⁹⁾.

44- وفي منطقة المثلث الذهبي عبر الحدودية في جنوب شرق آسيا، توجد أدلة كثيرة على زيادة إنتاج الميثامفيتامين. وتعتمد العصابات الإجرامية المنظمة التي تتخذ من جنوب شرق آسيا مقراً لها نهجاً قائماً على العرض في توسيع سوق الميثامفيتامين، حيث تقيم مرافق صنع على نطاق صناعي وتوسّع نطاق الإنتاج والمعالجة والتجهيز في شكل أقراص من مركزها الرئيسي للصنع، وهو ولاية شان في ميانمار، إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند وكمبوديا، وبدرجة أقل إلى إندونيسيا والصين والفلبين وماليزيا⁽⁴⁰⁾.

45- ومن المرجح أن تسعى هذه الشبكات الإجرامية إلى تنويع عمليات الصنع من أجل تجنب الاعتراض وتحسين نسبة المفعول إلى الوزن بالنسبة للميثامفيتامين، وتوسيع نطاق المختبرات السرية ليشمل وسط أفريقيا، واستخدام عمليات التوليف التي تعتمد على مسحوق الإيفيدرين والبنزالددهيد والبدائل⁽⁴¹⁾. ومن المتوقع أيضاً أن يستمر مصنعو الميثامفيتامين على نحو غير

European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, "New report shows Europe as key transshipment area for captagon" ⁽³²⁾ . bound for Arabian peninsula", 13 September 2023

The European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, "Europe's emergence as a globally important producer of meth- ⁽³³⁾ . amphetamine", 6 May 2022

⁽³⁴⁾ المرجع نفسه.

Jason Eligh, *A Synthetic Age: The Evolution of Methamphetamine Markets in Eastern and Southern Africa* (Geneva, Global Initiative ⁽³⁵⁾ .against Transnational Organized Crime, 2021)

Global Synthetic Drugs Assessment 2020 (United Nations publication, 2020), p. 25 ⁽³⁶⁾

Quentin King, "Four Mexicans arrested in meth 'super lab' bust in Nigeria", InSightCrime, 16 March 2016 ⁽³⁷⁾

Amarachi Orié and Nimi Princewill, "South African police discover multimillion-dollar meth lab on farm", CNN, 20 July 2024 ⁽³⁸⁾

Global Synthetic Drugs Assessment 2020, p. 25 ⁽³⁹⁾

UNODC, Regional Office for South-East Asia and the Pacific, *Synthetic Drugs in East and Southeast Asia: Latest Developments and ⁽⁴⁰⁾ . Challenges* (Bangkok, 2023), p. 5

⁽⁴¹⁾ المرجع نفسه، الصفحة 24.

مشروع في البحث عن شراكات تعاونية وفرص لتبادل المعارف مع الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية، مثل العصابات المكسيكية، من أجل احتياز مواد سليفة جديدة وتحقيق إنتاجية أعلى.

3- آثار الحظر الذي فرضته طالبان على خشخاش الأفيون على الطلب على المخدرات الاصطناعية

46- أدى الحظر الذي فرضته طالبان في عام 2022 على زراعة خشخاش الأفيون بالفعل إلى العديد من التحولات في سوق الاتجار غير المشروع بالأفيونيات. واستعد المتجرّن لهذا القرار السياسي بتخزين احتياطيّات من الأفيون، مما قد يحد من الأثر الفوري للحظر، وإن كانت له آثار قليلة طويلة الأمد. غير أن المتجرّن بالمخدرات الاصطناعية بدأوا بالفعل في تحديد الفرص المتاحة لزيادة حيز المؤثرات الأفيونية الاصطناعية وغيرها من المخدرات الاصطناعية، مثل الميثامفيتامين، في الأسواق مستغلين النقص المتوقع في عرض الهيروين والتغيرات في الطلب.

47- وقد أدى تأثير الحظر وجهود طالبان في القضاء على المحاصيل إلى تقليص زراعة خشخاش الأفيون ومعالجته على نطاق واسع في أفغانستان. وقد عمد هذا البلد، الذي ظل لسنوات طويلة المنتج الرئيسي للأفيون غير المشروع في العالم وكان يورد أكثر من 90 في المائة من الكميات العالمية، إلى خفض الإنتاج غير المشروع بدرجة حادة. فوفقا للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، حدث انخفاض مذهل بنسبة 95 في المائة في زراعة الخشخاش⁽⁴²⁾. ومع ذلك، فإن تأثير الحظر على السوق لا يعني أن جميع عمليات الصنع غير المشروعة قد توقفت داخل أفغانستان.

48- وقد تؤدي آثار الحظر في أفغانستان إلى زيادة في صنع الميثامفيتامين والاتجار به على نطاق صغير في المناطق الحدودية المجاورة. وقد نتج عن الحظر أثر خارجي سلبي على منتجي المخدرات في أفغانستان، مما زاد من الاعتماد على عمليات الصنع البديلة للميثامفيتامين القائمة في البلد. ويحتل المتجرّن العاملون في المناطق الحدودية في إيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان موقعا استراتيجيا لإدامة أسواق الميثامفيتامين في أعقاب الحظر الذي فرضته طالبان⁽⁴³⁾. ونتيجة لذلك، حدثت طفرة لاحقا في استهلاك الميثامفيتامين البلوري الذي يشار إليه عادة باسم "الآيس" أو "الشابو" في غرب وجنوب آسيا⁽⁴⁴⁾.

49- وسيظهر أثر الحظر الذي فرضته طالبان في أوروبا أيضا. فمن المرجح أن يؤدي العجز الذي يلوح في الأفق في المعروض من الهيروين إلى خلق مساحة أكبر لتوسع سوق المخدرات الاصطناعية في القارة. واستعدادا للتأثير على العرض، بدأ المتجرّن بالفعل في إدخال مؤثرات أفيونية اصطناعية بديلة إلى الأسواق الأوروبية. ويجري تسويق النيتازينات على أنها "هيروين اصطناعي"، وتستخدم في أدوية مزيفة لتسكين الألم، وأبلغ عن حدوث حالات مؤكدة لتناول جرعات مفرطة بسبب تعاطيها في إستونيا وبولندا، كما أبلغ عن ضبط كميات من النيتازينات في أيرلندا وفرنسا⁽⁴⁵⁾. ويمثل ذلك مخاطر فورية على الناس، نظرا لنسبة المفعول إلى الوزن الكبيرة للنيتازينات. كما أن إدخال النيتازينات إلى أوروبا يمكن أن يشكل مشاكل خطيرة بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون وأنظمة الرقابة والصحة العامة. ففي حين كان من المتوقع أن تتوسع أزمة المؤثرات الأفيونية التي يسببها الفنتانيل من أمريكا الشمالية إلى أوروبا، لا تزال الدول الأوروبية غير مستعدة بشكل عام لدخول النيتازينات إلى أسواقها. وقد دفعت أزمة الفنتانيل الولايات المتحدة إلى تحسين تدابير الحد من الضرر، مثل زيادة إنتاج المواد المناهضة الأفيونية المفعول وزيادة فرص الوصول إليها، إلا أن الدول الأوروبية بطيئة في توسيع نطاق فرص الوصول إلى تلك المواد. وعلى الرغم من أن عددا من البلدان الأوروبية أتاح عدد النالوكسون المأخوذة إلى المنزل، فإن عددا قليلا فقط منها، وهي إستونيا والدانمرك والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، قد اتخذ تدابير أخرى مثل إتاحة رذاذ الأنف كمنتج متاح دون وصفة طبية أو إضافته إلى العدد الخاصة بالشرطة⁽⁴⁶⁾، ويمكن أن تستلزم الجرعات المفرطة بسبب النيتازينات أيضا استخدام ما يصل إلى أربعة أضعاف كمية النالوكسون، وهو من المواد المناهضة الأفيونية المفعول، مما قد يشكل ضغطا على إمدادات هذا الدواء المضاد للجرعات المفرطة. ويضطلع نظام الإنذار المبكر في الاتحاد الأوروبي بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة بدور حاسم في تحذير البلدان الأوروبية من 16 نوعا من النيتازينات المضبوطة منذ عام 2019⁽⁴⁸⁾؛ ومع ذلك، فإن الوعي العام والجهود التثقيفية غير قادرة على مجاراة وتيرة دخول المؤثرات الأفيونية الاصطناعية إلى السوق المحلية.

UNODC, "Afghanistan opium cultivation in 2023 declined 95 per cent following drug ban: new UNODC survey", press release, 5⁽⁴²⁾

November 2023

.Daud Khattak and Frud Bezhan, "Crystal meth addiction 'rapidly spreading' in Pakistan", Radio Free Europe, 20 May 2023⁽⁴³⁾

. المرجع نفسه⁽⁴⁴⁾

.Alessandro Ford, "Europe is running out of heroin: the alternatives are much worse", Politico, 11 June 2024⁽⁴⁵⁾

.Monica Kleja, "Sweden makes naloxone spray an OTC product, to prevent opioid overdose deaths", Euractiv, 25 March 2024⁽⁴⁶⁾

.Hanneli Rudi, "Prescription drug naloxone to be added to police kit", ERR News, 25 May 2024⁽⁴⁷⁾

. المرجع نفسه⁽⁴⁸⁾

4- المخدرات الاصطناعية في أفريقيا

50- طرأت زيادة كبيرة على انتشار المخدرات الاصطناعية الصيدلانية المغشوشة واستخدامها غير الطبي في جميع أنحاء أفريقيا. وعلى غرار الأسواق الأخرى، مثل أمريكا الشمالية، ساعد الارتفاعات لمسكنات الألم الموصوفة طبياً في الأسواق المشروعة في أفريقيا على بدء إساءة استخدام المخدرات الاصطناعية على نطاق أوسع، حيث أقبل الناس بقوة على المواد الاصطناعية البديلة أو المسربة في السوق غير المشروعة لأسباب تتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف. وعلى وجه الخصوص، كان هناك انتشار ملحوظ في الاستخدام غير الطبي للترامادول في أفريقيا. ووفقاً للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أبلغ 22 من أصل 54 بلداً أفريقياً، عن استهلاك الترامادول غير الطبي في الفترة ما بين عامي 2015 و2019⁽⁴⁹⁾. وتتبع جذور إساءة استخدام الترامادول في أفريقيا من المستحضرات الصيدلانية المشروعة، حيث إن الارتفاعات لمسكنات الألم الموصوفة طبياً يخلق طلباً على البدائل الأرخص، ولا سيما المواد المسربة أو المغشوشة في السوق غير المشروعة. وتتشابه تأثيرات الترامادول وإمكانية الارتفاع له مع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية الأخرى، مثل الفنتانيل، مما يجعله مصدر قلق رئيسياً للصحة والسلامة العامتين. وتتزايد إساءة استعمال الترامادول في غرب ووسط وشمال أفريقيا بسبب خصائصه ذات التأثير النفساني، بما في ذلك قدرته المتصورة على تحسين الإنتاجية، وسهولة الحصول عليه. وغالباً ما يُستهلك مع مواد أخرى مثل الكحول وشراب السعال والقنب والكافيين وغيرها من المؤثرات الأفيونية⁽⁵⁰⁾، وغالباً ما يُسوّق بأسماء تجارية مثل ترابار وألترام وإكسبرم وزامودول، ويُحصل عليه أحياناً على نحو غير مشروع من الصيدليات دون وصفة طبية⁽⁵¹⁾⁽⁵²⁾. كما وُجد أن المضبوطات من الترامادول في بلدان مثل غانا ومصر ونيجيريا لها مفعول يصل إلى مستويات خطيرة، حيث تتجاوز الجرعات المعتدلة المعتمدة للاستخدام الطبي⁽⁵³⁾. ويشكل التوسع في انتشار الترامادول في وسط وشمال وغرب أفريقيا مخاطر جسيمة على قطاعات الصحة العامة المحلية غير المجهزة للتعامل مع الطلب المتزايد على تدابير إعادة التأهيل والحد من الضرر.

51- وإلى جانب اتساع نطاق تعاطي المنشطات الأمفيتامينية والترامادول في أفريقيا، من المرجح أن يعزز "لكوش" موطنه في القارة. وقد أدخلت هذه المادة في دروب الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة عبر أفريقيا ويجرى تسويقها كبديل للقنب. وتختلف تركيبة "لكوش" باختلاف المصنّع والسوق الاستهلاكية، وإن كان يشتهر في احتوائه على مواد إضافية ومواد غش مثل الفنتانيل والفورمالين (مادة كيميائية مطهرة) والترامادول⁽⁵⁴⁾. ومن المتوقع أن يتزايد استخدام النيتازينات، الموجودة بالفعل في 83 في المائة من عينات الكوش المعثور عليه في سيراليون و55 في المائة من العينات في غينيا بيساو، في "لكوش" لزيادة مفعوله⁽⁵⁵⁾. وزيد التأكيد على ذلك في الإشعار الخاص الصادر في أيار/مايو 2024 عن البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، حيث أكد أن العديد من عينات الكوش المأخوذة من سيراليون تحتوي على النيتازينات⁽⁵⁶⁾. وقد أدى الاستهلاك الواسع النطاق لهذا المخدر بالفعل إلى مجموعة من الآثار الصحية المحتملة أن تكون قاتلة، مثل تورم الأطراف والتهابها، ومشاكل الجهاز التنفسي، والفشل الكبدي والكلوي⁽⁵⁷⁾. وعلى الرغم من صعوبة جمع المعلومات عن أعداد الوفيات الرسمية بين المستهلكين، فقد زادت معدلات دخول المستشفيات ومستشفيات الأمراض النفسية ومرافق العلاج النفسي المتعلقة "بالكوش" في سيراليون⁽⁵⁸⁾.

52- وفي ضوء زيادة الطلب على "لكوش" وإمكانية تعزيز نسبة مفعوله إلى الوزن، من المرجح أن يبحث المصنعون عن خلطات جديدة بديلة لاستخدامها في عملية الصنع الاصطناعية. ويمكن أن يتوسع تعاطي "لكوش"، الذي ترسخ بالفعل في سيراليون وغينيا-بيساو وليبيريا، إلى ما وراء ساحل غرب أفريقيا ليشمل جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وكينيا وموريشيوس ونيجيريا. ومن شأن هذا السيناريو أن يكون له تأثير كبير على برامج الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل التي تعاني من نقص التمويل.

⁽⁴⁹⁾ Global Synthetic Drugs Assessment 2020, p. 21

⁽⁵⁰⁾ المرجع نفسه، الصفحة 23.

⁽⁵¹⁾ WHO, Critical Review Report: Tramadol, forty-first Expert Committee on Drug Dependence Meeting (Geneva, 2018)

⁽⁵²⁾ Saidou Sabi Boun, Olumuyiwa Omonaiye and Sanni Yaya, "Prevalence and health consequences of non-medical use of tramadol in Africa: a systematic scoping review", *PLOS Global Public Health*, vol. 4, No. 1 (January 2024)

⁽⁵³⁾ Global Synthetic Drugs Assessment 2020, p. 21

⁽⁵⁴⁾ Lucia Bird Ruiz-Benitez de Lugo and Phoenix Mohawk Kellye, "Kush: FTIR spectrometer testing indicates presence of synthetic cannabinoids and nitazenes in Freetown and Bissau", 12 June 2024

⁽⁵⁵⁾ المرجع نفسه.

⁽⁵⁶⁾ INCB, GRIDS Programme, "Special notice 2", 23 May 2024

⁽⁵⁷⁾ Saidu Bah, "Inside the 'zombie' drug epidemic sweeping West Africa", *The Telegraph*, 2 January 2024

⁽⁵⁸⁾ Umaru Fofana, "Sierra Leone declares emergency over drug kush - made from human bones", BBC News, 5 April 2024

5- صنع الكيتامين والاتجار به في منطقتي شرق وجنوب شرق آسيا وخارجهما

53- مع سعي الجهات الفاعلة الإجرامية إلى البحث عن مواد اصطناعية بديلة لطرحها في الأسواق الاستهلاكية، ازداد صنع الكيتامين والاتجار به غير المشروعين على نحو مطرد في شرق وجنوب شرق آسيا، وحدثت زيادة موازية في أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا. وتُسَرَّب هذه المادة، التي تُستخدم كمادة مخدرة قوية في العمليات الجراحية والطب البيطري، من الأسواق المشروعة أو تُصنع على نحو غير مشروع للاستخدام غير الطبي. وقد فرض الارتفاع الحاد في صنع الكيتامين والاتجار به على نحو غير مشروع تحديات أمام استمرار الاستخدام الطبي للكيتامين للبشر والحيوانات، مما يشكل مخاطر محتملة على إمكانية الحصول على العقار بطريقة مشروعة.

54- وفي عام 2022، ضبطت بلدان في شرق وجنوب شرق آسيا أكثر من 27,4 طنا من الكيتامين، بزيادة قدرها 167 في المائة مقارنة بمضبوطات الكيتامين في العام السابق، وهو رقم يفوق عدد الضبوطيات في السنوات الست الماضية مجتمعة⁽⁵⁹⁾. ومن خلال تحديد نظائر جديدة لصنعه واستخدامها مع مواد أخرى مثل الديازيبام والفتانيل وغيرهما من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، تمكنت المنظمات الإجرامية من تعزيز فاعلية الكيتامين في الأسواق غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، شكلت الجهات الفاعلة الإجرامية مجموعات جديدة للطلب في المنطقة تستهدف الشباب في أوقيانوسيا: أستراليا ونيوزيلندا وبلدان المحيط الهادئ الجزرية⁽⁶⁰⁾⁽⁶¹⁾.

55- ومن المرجح أن يسعى المصنعون والمتجرون إلى زيادة تنوع عمليات الصنع وتوسيع نطاقها خارج منطقة المثلث الذهبي الحدودية في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار إلى بلدان مثل فييت نام وكمبوديا وماليزيا⁽⁶²⁾. وقد تمكنت سلطات إنفاذ القانون من تحديد مختبرات سرية على نطاق صناعي ومراكز معالجة ومستودعات تخزين سرية للكيتامين في كمبوديا في السنوات الأخيرة، حيث تستغل الشبكات الإجرامية المناطق عبر الحدودية التي تسيطر عليها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، والضعف النسبي لسيادة القانون، ودروب العبور القائمة للهيروين والإكستاسي والميثامفيتامين والأفيون⁽⁶³⁾. واقتربت زيادة الإنتاج بزيادة عمليات الاتجار، كما يتضح من الزيادة الملحوظة في المضبوطات في حوض نهر الميكونغ السفلي وتشكل شراكات إجرامية بين الجماعات المسلحة المحلية في المثلث الذهبي والعصابات الإجرامية الدولية من شأنها أن تضطلع بدور في توسيع أثر الكيتامين في الأسواق المحلية غير المشروعة⁽⁶⁴⁾.

56- وفي البداية، كانت منطقتا شرق وجنوب شرق آسيا بمثابة نقطتين محوريين لصنع الكيتامين والاتجار به على نحو غير مشروع، نظرا لصنعه وتوزيعه على نطاق صناعي. ومع ذلك، يجري استهداف أسواق جديدة في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية والمملكة المتحدة. وفي شباط/فبراير 2024، أصدر برنامج غريدس التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تنبيهها خاصا بشأن الاتجار بالكيتامين على الصعيد العالمي، ولفت إليه انتباه 69 بلدا وإقليما - معظمها في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية - كانت إما منشأ شحنات الكيتامين أو مقصدها⁽⁶⁵⁾. وتتولى شبكات إجرامية تسريب المنتجات البيطرية مثل الكيتامين، إلى جانب مواد مثل الزيلازين والديتوميدين والكارفتانيل، والاتجار بها في السوق غير المشروعة، مستغلة الثغرات في مراقبة سلاسل الإمداد البيطرية وانخفاض مستويات التنظيم. ودعمت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عملية "الضربة القاضية" في عام 2022، التي أدت إلى 671 ضبطية من المؤثرات النفسانية الجديدة، نصفها من الكيتامين⁽⁶⁶⁾. ويوضح الشكل الثالث الارتفاع المطرد في مضبوطات الكيتامين في عام 2023 وحده، حيث وُجهت العديد من الشحنات عبر أوروبا لإعادة تصديرها⁽⁶⁷⁾.

⁽⁵⁹⁾ UNODC, Regional Office for South-East Asia and the Pacific, *Synthetic Drugs in East and Southeast Asia*, p. 32

⁽⁶⁰⁾ المرجع نفسه، الصفحة 33.

⁽⁶¹⁾ Virginia Comolli, "Oceania's spike in synthetic drug markets", Global Initiative against Transnational Organized Crime, 21 June 2024

⁽⁶²⁾ Grant Peck, "East, Southeast Asia had record methamphetamine seizures last year: profits remain in the billions", AP News, 28 May 2024

⁽⁶³⁾ UNODC, Regional Office for South-East Asia and the Pacific, *Synthetic Drugs in East and Southeast Asia*, p. 53

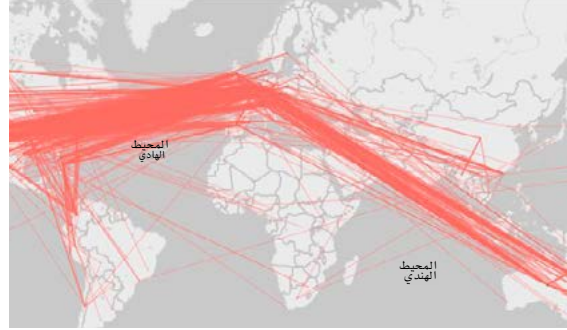
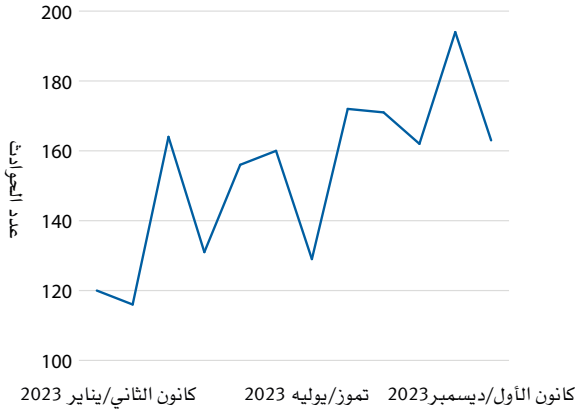
⁽⁶⁴⁾ المرجع نفسه.

⁽⁶⁵⁾ INCB, GRIDS Programme, "Special Alert 1: global ketamine trafficking", 26 February 2024

⁽⁶⁶⁾ INCB, "International Narcotics Control Board and partners disrupt trafficking networks in Operation Knockout", 26 May 2024

⁽⁶⁷⁾ INCB, GRIDS Programme, "Special Alert 1: global ketamine trafficking", 26 February 2024

الشكل الثالث البلاغات المتعلقة بمضبوطات الكيتامين المبَّغ بها عبر نظام أيونيكس في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2023 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023



المصدر: GRIDS Operational Intelligence HD, timeline of IONICS notifications of ketamine seized between 1 January 2023 and 31 December 2023.

هاء- الأدوات والمبادرات الحالية

57- بغية التصدي للتحديات المتزايدة التي يطرحها التوسع في صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها وتعاطياها، وفي ضوء السيناريوهات الناشئة المذكورة أعلاه، فإن لدى الحكومات ونظم المراقبة الدولية بالفعل مجموعة من الأدوات. وتوجد ثلاث معاهدات متكاملة من معاهدات الأمم المتحدة يدعم بعضها بعضا تركز عليها الجهود الدولية لمراقبة المخدرات، وهي اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972، واتفاقية سنة 1971، واتفاقية سنة 1988. وقد وُضعت هذه المعاهدات لضمان توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية للأغراض الطبية والعلمية والصناعية على نحو كافٍ مع منع تسريبها إلى مسارات غير مشروعة، مما يهيئ المجال لاتخاذ إجراءات استباقية من خلال الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، مثل لجنة المخدرات، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومنظمة الصحة العالمية. وقد استُكملت هذه المعاهدات على مدى السنوات الستين الماضية بمجموعة واسعة من القرارات المتعلقة بمراقبة المخدرات التي اعتمدها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات وجمعية الصحة العالمية، التي تشكل مجتمعة الإطار الدولي لمراقبة المخدرات. ومن خلال هذه البنية التحتية، تتعاون وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء لاعتماد استراتيجيات متعددة الأطراف ونظم للإنذار المبكر والوقاية وتدابير صحية مستتيرة بالعلم، ولزيادة القدرة على تعطيل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلائف.

58- واستجابة لتزايد صنع السلائف والسلائف الأولية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية، استحدثت فرقة العمل المعنية بالسلائف التابعة للهيئة سلسلة من المبادرات لجمع المعلومات الاستخباراتية وتحديد الثغرات في القدرات في مجال مراقبة السلائف. كما استحدثت الهيئة نظام الإشعارات السابقة للتصدير (نظام بن أونلاين)، وهو منصة اتصال تتيح للحكومات المصدرة والمستوردة تحديد مدى شرعية أو عدم شرعية الشحنات المشبوهة التي تنقل مواد السلائف الخاضعة للمراقبة. ويستند النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (بن أونلاين لايت) التابع للهيئة، الذي أُطلق في عام 2022، هو أيضا إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية العملية من خلال إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتبادل الإخطارات السابقة للتصدير للمواد الكيميائية البديلة وغير الخاضعة للمراقبة على أساس طوعي. وقد كان لنظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس") دور محوري في توفير منصات آنية للحكومات لتبادل المعلومات الاستخباراتية العملية بشأن الاتجار بالسلائف الكيميائية وتسريبها وما يرتبط بذلك من مشاريع غير مشروعة. ومن خلال استخدام نظام "بيكس"، تتلقى أجهزة إنفاذ القوانين الوطنية المسجلة إشعارات فورية آلية وتنبيهات خاصة تشير إلى شحنات السلائف المضبوطة والسلائف الجديدة في السوق، وإلى معلومات عن عملية صنع المخدرات الاصطناعية التي يمكن أن تساعد في بناء فهم أشمل لكيفية حصول الشبكات الإجرامية على السلائف وتركيبها وإرسالها من أجل صنع المخدرات الاصطناعية على نحو غير مشروع⁽⁶⁸⁾.

59- وإضافة إلى ذلك، استحدثت برنامج غريدس التابع للهيئة مجموعة من الأدوات لتبادل المعلومات الاستخباراتية العملية بين أجهزة إنفاذ القانون والتنظيم الحكومية ذات الصلة فيما يتعلق بالمخدرات الاصطناعية غير المشروعة. ونظام الإخطار

⁽⁶⁸⁾ الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، مشروع كوهيجن ومشروع بريزم.

بالحوادث التابع لمشروع "أيون" (نظام "أيونيكس") هو منصة اتصالات إلكترونية لتبادل المعلومات عن الاتجار المشبوه والصنع غير المشروع للمؤثرات النفسانية الجديدة. وتشمل مجموعة أدوات نظام "أيونيكس" التصنيف الاستراتيجي للمخاطر (أداة "غريدس" للمعلومات الاستخباراتية الاستراتيجية)، والعرض المرئي العملياتي (أداة "غريدس" للمعلومات الاستخباراتية العملية العالية الدقة)، وأداة مرجعية للبحث عن المخدرات الاصطناعية الناشئة (ChemProfiler)، وأداة تدريب متعددة اللغات على الإنترنت (ELITE) لبناء قدرات الموظفين في خط المواجهة. وعقد برنامج غريدس التابع للهيئة أكثر من 25 اجتماعاً لأفرقة خبراء ومشاورات وحلقات عمل لأصحاب المصلحة لبناء شراكات بين القطاعين العام والخاص وتيسير التبادل الطوعي للتوصيات والإرشادات التقنية والخبرات لتفكيك أسواق المخدرات الاصطناعية ومنظمات الاتجار بها. كما أصدرت الهيئة منشورات من سلسلة المبادئ التوجيهية العملية للتعاون الطوعي للصناعة، بعنوان Practical Guidance for the Voluntary Cooperation for Industry، لفائدة (أ) وكلاء الشحن ومقدمي الخدمات اللوجستية من أطراف ثالثة، (ب) قطاع البريد السريع، (ج) التجارة الإلكترونية، بما في ذلك منصات التواصل بين الشركات، (د) مقدمي الخدمات المتعلقة بالإنترنت.

60- ومع ذلك، فإن استخدام الآليات القائمة لا يزال قاصراً عن سد الفجوة في القدرات في مجال إنفاذ القانون والتدابير المتعلقة بالصحة العامة القائمة بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويعتمد العديد من المنتديات والمشاريع القائمة على التحليل الكيميائي من خلال التفتيش الدقيق من قبل سلطات إنفاذ القانون وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع النظراء الإقليميين وخارج الإقليم. وهذه الأهداف صعبة التحقيق بالنسبة إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويفتقر العديد منها إلى الموارد اللازمة للمختبرات التي تجري اختبارات المخدرات، وكذلك القدرة على إرسال الشحنات المضبوطة إلى مراكز الاختبار الإقليمية. كما يفترق العديد منها إلى الموظفين والموارد اللازمة لإجراء عمليات التفتيش الروتينية التي يمكن أن تؤدي إلى عمليات ضبط ومعلومات استخباراتية عملية لتفكيك شبكات الاتجار. ومع ذلك، فإن أكبر عجز بين البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل هو في خدمات خفض الطلب والعلاج، وعلى وجه الخصوص محدودية القدرة فيما يتعلق باستراتيجيات خفض الطلب وحملات التوعية لتثقيف المجتمعات المحلية المعرضة للخطر بشأن استهلاك المخدرات الاصطناعية.

61- كما أن البرامج الناجحة لعلاج الجرعات المفرطة ذات الصلة بالمخدرات الاصطناعية، مثل برامج تحسين إمكانية الحصول على النالكسون، وهي مادة مناهضة ذات مفعول أفيوني، يصعب أيضاً تطبيقها في البلدان النامية بسبب تكاليف حيازة المنتج وتوزيعه.

واو- التوصيات السياسية بشأن تدابير التصدي الشاملة

62- تمتلك الدول والمؤسسات خليطاً من الآليات السياسية للتعامل على نحو متزامن مع مختلف عناصر صناعات المخدرات الاصطناعية غير المشروعة. ومع ذلك، يتعين وضع هذه الجهود في إطار منسق يؤدي إلى تحقيق نهج متوازن وتطوعي إزاء الحد من الطلب والعرض.

63- وللتصدي للثغرات الرئيسية في السياسات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدأ في بناء استراتيجية شاملة ومنسقة تراعي تطور أسواق المخدرات الاصطناعية وتوسعها. وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تستعد لتزايد وجود المخدرات الاصطناعية في الأسواق المحلية والإقليمية من خلال تحديد النقاط العمياء الرئيسية التي يمكن للمتجرين استغلالها بسهولة. وإضافة إلى تعزيز برامج الاعتراض والبرامج الأمنية، يتعين عليها الآن أن تقوم باستثمارات أكبر في استراتيجيات التثقيف والعلاج والوقاية القائمة على الأدلة والخالية من الوصم. والأهم من ذلك، ينبغي للحكومات أن تسعى إلى دعم الجهود عن طريق تبادل المعارف والحوار والتنسيق والتثقيف على نحو مستمر بشأن المخدرات الاصطناعية.

64- وبغية الاستعداد على نحو كاف لمواجهة تصاعد خطر المخدرات الاصطناعية غير المشروعة، ينبغي للبلدان وسلطات المراقبة أن تنظر في التوصيات التالية:

التنسيق الوطني

(أ) ينبغي للحكومات أن تنشئ أفرقة عمل وطنية مشتركة بين الوكالات للتصدي للزيادة في المخدرات الاصطناعية داخل ولاياتها القضائية، بغض النظر عن وضع بلدها كمورد للسلائف، أو بلد صنع، أو بلد للمرور العابر، أو سوق مقصد؛

الإنذار المبكر والمراقبة المستمرة

(ب) مع ظهور مواد اصطناعية خطيرة المفعول تعرض الصحة العامة لمخاطر كبيرة، ينبغي للحكومات أن تستثمر في القدرة على إجراء الاختبارات التقديرية لحماية سكانها على نحو أفضل، وأن تركز بدرجة أكبر على رصد المواد الاصطناعية المستجدة المتداولة وعلى اختبار هذه المواد في فحوص السُّمية لحالات الجرعات المفرطة؛

(ج) ينبغي للسلطات المعنية أن تجري فحوصا مخبرية وتحليلات استدلالية جنائية تأكيدية متسقة للمواد الاصطناعية المضبوطة من أجل توصيف الشوائب، مما يمكّن من تحديد السلائف أو السلائف الكيميائية الأولية المستجدة ومصدرها على نحو أفضل؛

(د) ينبغي أن تعمل المختبرات معا لوضع إجراءات تقديرية وتأكيدية أكثر حساسية للعوامل الكيميائية التي يحتمل أن تكون سامة ومغشوشة، مثل الزيلازين والمواد الأخرى المستجدة. وينبغي للبلدان أيضا أن تنظر في إجراء اختبارات لهذه المواد في التحاليل المخبرية الروتينية لتحديد أنماط الصنع والكشف عن المواد والسلائف الجديدة؛

(هـ) ينبغي للوكالات الحكومية ذات الصلة أن تحدد على الفور السلائف الجديدة والمواد الكيميائية السليفة الأولية، وأن تتوقع البدائل الكيميائية المستقبلية، ولا سيما المواد ذات الاستخدام المزدوج، المتاحة في الأسواق المشروعة الحالية؛

(و) ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية استخدام أدوات التعلم الآلي والاستخبارات المنظمة للمساعدة في تحديد التركيبات الجزيئية المحتملة التي يمكن استخدامها كمدخلات كيميائية بديلة ومخدرات اصطناعية نهائية. كما ينبغي للوكالات أن ترجع إلى أبحاث القطاع الصيدلاني المشروع حول التركيبات الجزيئية الجديدة ودور الذكاء الاصطناعي في زيادة القدرة على تحديد المواد المستجدة المحتملة التي يمكن للمتجرين استخدامها؛

تبادل المعلومات

(ز) ينبغي للحكومات التي لم تنضم بعد إلى المنصات القائمة، مثل نظام "بيكس" ونظام "بِن أونلاين" ونظام "بِن أونلاين لايت" التابعة للهيئة، وكذلك نظام "أيونيكس"، بما في ذلك أداة "غريدس" للمعلومات الاستخباراتية الاستراتيجية، وأداة "غريدس" للمعلومات الاستخباراتية العملية العالية الدقة، وأداة البحث عن المخدرات الاصطناعية الناشئة (ChemProfiler)، وأداة التدريب المتعددة اللغات على الإنترنت (ELITE)، والأداة الجديدة لرصد منصات الإنترنت بحثا عن ظهور مؤثرات أفيونية جديدة (SNOOP)، وملف الإنترنت لتحليل المخدرات، أن تنضم إليها. فمن خلال الانضمام إليها، يمكن للدول الأعضاء تبادل المعلومات العملية بشأن الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والسلائف والمعدات، وضبطها. وبالنسبة للبلدان المسجلة فيها بالفعل، ينبغي لحكوماتها تعزيز التبادل المستمر للمعلومات مع منصات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وينبغي لجميع الحكومات المستوردة التي لم تطلب رسميا إشعارات سابقة للتصدير أن تستند إلى الفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988. وإضافة إلى ذلك، تُشجّع البلدان على تسجيل مجموعة أكبر من أجهزة إنفاذ القانون والتنظيم ذات الصلة، مع إشراك قطاعات الرعاية الصحية والصيدلة والنقل والقطاع الخاص المعنية في التدريب؛

(ح) ينبغي لأجهزة الجمارك ومراقبة الحدود وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون أن تكون دقيقة قدر الإمكان عند تقديم تقارير عن الشحنات المضبوطة من المواد السليفة والمخدرات النهائية، فتميز مثلاً بين السودايفيدرين والإيفيدرين أو بين الميثامفيتامين والأمفيتامين. وينبغي أن تسعى البلدان أيضا إلى تصنيف درجة نقاوة العينات المضبوطة لتحديد طريقة الصنع والسلائف المستخدمة؛

(ط) ينبغي لأجهزة إنفاذ القانون أن تسعى إلى تعزيز نهج يوازن بين المشاركة الإلزامية والطوعية المتعددة الأطراف في مراقبة السلائف والمخدرات النهائية، مدعوما بتقديم بيانات استباقية ومتسقة والحوار المتبادل وتبادل المعلومات الاستخباراتية والشراكة في تعطيل تدفقات المخدرات الاصطناعية غير المشروعة؛

إنفاذ القانون

(ي) ينبغي أن تركز سلطات إنفاذ القانون والتنظيم على إدارة سلسلة الإمداد وتعطيلها بدلا من التفكيك الكامل عند استهداف القيادات الوسطى داخل شبكات الاتجار، وأن تستكشف لوائح وضوابط أكثر فعالية فيما يتعلق بمصنعي السلائف ومورديها على الصعيد الصناعي؛

(ك) ينبغي لأجهزة مراقبة المخدرات وأجهزة إنفاذ القانون أن تستخدم الاعتراض لا كأداة لخفض العرض فحسب، وإنما أيضا لتجميع صورة استخباراتية شاملة عن الشبكات وأساليبها وطبيعتها، يمكنها أن تساعد في تعقب شبكات توزيع المخدرات ودروب إمدادات السلائف على حد سواء؛

(ل) ينبغي لسلطات إنفاذ القانون أن تستخدم المداهمات التي نشنها على المختبرات كأداة للتحقيق وتبادل المعلومات المتعلقة بأنماط الصنع وعملياته، والمواد السليفة والمعدات المستخدمة، والأنماط المتعلقة بحجم عمليات الصنع والعمليات التجارية ومدى تطورها، وجمع المعلومات الاستخباراتية والأدلة من أجل المساءلة والملاحقات القضائية، واستهداف شبكات الاتجار؛

(م) ينبغي تدريب الوكالات المعنية المكلفة بتخزين المخدرات و/أو التخلص منها على التعامل مع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية الشديدة المفعول واعتراضها على نحو آمن، وكذلك على التخلص المسؤول من هذه المواد. وينبغي للحكومات

تنفيذ مبادئ توجيهية تحدد معايير تخزين المخدرات الاصطناعية والتخلص منها و/أو إعادة تدويرها على نحو آمن لحماية أرواح موظفي إنفاذ القانون والمجتمعات المحيطة؛

(ن) ينبغي للحكومات أن تسعى إلى التشديد على حقوق الإنسان في نهجها في مجال الاعتراض، واستكشاف بدائل للتدابير العقابية القسوى مثل السجن وعقوبة الإعدام، لمن يتبين أن بحوزتهم مخدرات اصطناعية غير مشروعة، وأن تأذن لوكالات إنفاذ القانون في خط المواجهة لديها بأداء دور في توفير الموارد اللازمة للحد من الأضرار والعلاج وإيجاد سبل العيش البديلة، وتمكينها من أداء ذلك الدور؛

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

(س) ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية تعزيز العلاقات والشراكات مع شركات القطاع الخاص ومواقع التجارة الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي لتشجيعها على القيام بدور أكثر نشاطاً في استبانة النشاط الإجرامي وتبادل المعلومات الاستخباراتية العملية مع السلطات المعنية. وينبغي تنفيذ هذا التعاون في جميع مراحل سلسلة الإمداد الأربعة (وهي الصنع والتسويق والنقل وكسب المال)؛

(ع) ينبغي للحكومات أيضاً تشجيع الشركات ذات الصلة على الامتثال للقواعد واللوائح بأن تقوم باستمرار بإزالة المواقع الشبكية ومنصات التجارة الإلكترونية التي تسوّق المواد السليفة، ومن ثم إجراء تحقيقات شاملة؛ وفرض ضوابط تنظيمية على الصادرات من معدات الصنع والكتيبات الإرشادية الخاصة بعملية التوليف؛ وتفكيك شركات المواد الكيميائية والصيدلانية وشبكات الاتجار؛

(ف) ينبغي للحكومات أن تتعاون مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في جهودها الرامية إلى رسم خرائط خاصة بصناعاتها الكيميائية والصيدلانية والطبية والمتعلقة بالتكنولوجيا الأحيائية والصناعات ذات الصلة من أجل تحسين رصد الأسواق المعرضة لخطر استهدافها من قبل المتجرين في محاولاتهم للحصول على سلائف جديدة وبديلة والمواد المستخدمة في الغش والسواغات الخاصة بالمخدرات الاصطناعية؛

(ص) مع استمرار تزايد الاستعمال غير الطبي للمنتجات البيطرية الاصطناعية المهدئة في الأسواق في أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وجنوب وشرق آسيا، ينبغي للحكومات أن تحدد السلطات الوطنية المعنية بتوزيع الأدوية البيطرية في كل منها، وكذلك الجمعيات البيطرية وشبكات العيادات ومراكز البحوث المحتملة التي يمكن أن تسهم في تبادل قوي للمعلومات حول سلاسل إمدادات الأدوية البيطرية؛

خدمات التوعية العامة والوقاية والعلاج والتعافي

(ق) ينبغي للحكومات أن تنفذ استراتيجيات وطنية ومعملية لخفض الطلب على المخدرات الاصطناعية تتضمن إقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص، وتشرك منظمات المجتمع المدني، وتستهدف الشباب. ومن المهم أن تعمل الحكومات على جبهات متعددة لإشراك المجتمعات المعرضة للخطر - خارج قطاع الرعاية الصحية - التي تستخدم التدخلات النفسية والاجتماعية والتعليمية بفعالية. ويمكن أن يُضطلع بذلك من خلال منصات التواصل الاجتماعي وحملات التوعية المدرسية والمعلمين والأوصياء وأفراد الأسرة وأفراد المجتمع المحلي وأخصائيي الخدمات الطبية والنفسية. وينبغي أن تسعى هذه الاستراتيجيات إلى دمج المبادئ التوجيهية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية. ويجب أن تضع الاستراتيجيات الوطنية مبادئ توجيهية تنقيفية بشأن تدخلات الرعاية الصحية والتدخلات النفسية والاجتماعية لبناء المعرفة حول علامات الارتهان للمخدرات ومخاطر الاستهلاك الحاد والطويل الأمد، والأعراض وخطة العمل في حالة تناول جرعات مفرطة، وموارد الرعاية الصحية والنفسية المتاحة للرعاية اللاحقة والتعافي، والموارد، مثل عدد إبطال آثار الجرعات المفرطة التي يمكن صرفها؛

(ر) ينبغي للبلدان أن تنظر في إنشاء نظام وطني للإنذار في حالات الطوارئ، استناداً إلى آليات مثل نظام الإنذار المبكر التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ونظام الإنذار المبكر في الاتحاد الأوروبي بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة، لإخطار قطاعات الرعاية الصحية وإنفاذ القانون والسياسات بالمواد الاصطناعية المستبانة حديثاً. وينبغي أن يعتمد النظام على قطاعات الرعاية الصحية في البلدان، حيث يجري تبادل البيانات بين الدوائر الصحية ومحققى الوفيات والفاحصين الطبيين ومراكز التعافي من أجل تأكيد وجود مواد اصطناعية غير معروفة؛

(ش) سعياً إلى الحد من إساءة الاستعمال وخطر التعرض لجرعات مفرطة، ينبغي للحكومات أن تسلط الضوء على أهمية تثقيف الجمهور والعمل مع الشركاء المعنيين، مثل مسؤولي الصحة العامة والصيدلة والأطباء والمصنعين والموزعين ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات حماية المستهلكين وأجهزة إنفاذ القانون، من أجل نشر المعلومات عن المخاطر المترتبة بالاستعمال غير السليم للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية المصنوعة بصورة غير مشروعة والميثامفيتامين وعقاقير الوصفات الطبية؛

(ت) بالنظر إلى أن أحد جذور الطلب على العقاقير الاصطناعية وإساءة استعمالها لأغراض غير طبية هو صناعة الأدوية والوصفات الطبية المشروعة، ينبغي للحكومات أن تستعرض بعناية ممارسات الوصفات الطبية المتعلقة بالمواد الأفيونية الصيدلانية وأن تتوخى اليقظة إزاء تزايد الاستعمال غير الطبي لهذه المواد في العديد من المناطق، وأن تستفيد في هذا الصدد من المنشورات الموجودة مثل دليل منظمة الصحة العالمية للوصفات الطبية السليمة، بعنوان "Guide to Good Prescribing"، والترويج لترشيد استعمال الأدوية: المكونات الأساسية، بعنوان "Promoting Rational Use of Medicines: Core Components".

(ث) بغية زيادة قدرة البلدان على الوقاية والعلاج والحد من الضرر والتعافي، ينبغي للحكومات أن تسعى إلى بناء احتياطات كافية من العقاقير المناهضة ذات المفعول الأفيوني، مثل النالوكسون والنالميفين، وتنفيذ الممارسات المتعلقة بفحص المخدرات مثل شرائط الاختبار وخدمات الحقن، والنظر في إنشاء مواقع حقن المخدرات الخاضعة للإشراف في حالات الطوارئ، واعتماد سياسات لجعل عقاقير إبطال آثار الجرعات المفرطة أيسر منالاً، على سبيل المثال بتجهيز المستجيبين الأوائل ووحدات الشرطة بها، وتوفير عدد يمكن أخذها إلى المنزل، والموافقة على بيع العقاقير المناهضة دون وصفة طبية؛

(خ) ينبغي للبلدان المعرضة لخطر تزايد استهلاك المخدرات الاصطناعية أن تقوم بتحسين البنية التحتية العلاجية القائمة أو إنشاء برامج قائمة على الأدلة لعلاج الارتهاان للمخدرات، وتوظيف وتدريب مقدمي الخدمات، وإنشاء عيادات متاحة للجمهور، وتثقيف الجمهور بالخدمات المتاحة لتلبية الطلب المتزايد على إعادة التأهيل؛

(ذ) ينبغي للحكومات إطلاق حملات توعية عامة تشجع الحصول على جرعات متعددة من عقاقير إبطال آثار الجرعات المفرطة وتوافر تلك العقاقير في المجتمعات المحلية المتضررة، بالنظر إلى زيادة مفعول المؤثرات الأفيونية الاصطناعية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات تجميع مبادئ توجيهية للاستجابة والوقاية يسهل الوصول إليها لفائدة المستجيبين الأوائل وأفراد الأسرة والمربين والشباب والمجتمع المحلي من أجل التصدي بفعالية لاضطرابات تعاطي المخدرات وجرعاتها المفرطة. ويجب أن تسلط هذه المبادئ التوجيهية الضوء على خدمات العلاج وإعادة التأهيل المتاحة، إلى جانب مبادئ توجيهية للحد من الضرر؛

(ض) ينبغي للحكومات أن تسعى إلى إشراك الأفراد والمجتمعات المحلية المعرضة لخطر اضطرابات تعاطي المخدرات الاصطناعية وإساءة استعمالها في تبادل المعارف والخبرات والأدوات وتوفير خدمات التدريب؛

التعاون الدولي والإقليمي

(ظ) استناداً إلى الزخم التعاوني الذي تحقق من خلال المنتديات المتعددة الأطراف وعبر الحدودية مثل التحالف العالمي للتصدي لأخطار المخدرات الاصطناعية، وبرنامج التعاون بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي بشأن سياسات المخدرات (برنامج التعاون بشأن سياسات المخدرات)، وفريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا، والبرنامج الاستشاري للمخدرات المدرج في إطار خطة كولومبو، ينبغي للمنظمات الدولية والإقليمية، إلى جانب الحكومات الوطنية، أن تنشئ المزيد من آليات التعاون على المستويين الاستراتيجي والعملي من أجل تعزيز الحوار المفتوح وتبادل أفضل الممارسات وتشجيع تبادل المعلومات والاستخبارات.

الخلاصة

65- لا تزال صناعة المخدرات الاصطناعية غير المشروعة تتطور بسرعة وتطرح تحديات جديدة وملحة أمام سيادة القانون والمراقبة الدولية والصحة العامة. وقد اتخذت الحكومات والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية خطوات لمواجهة هذا التحدي، إلا أنه لا تزال هناك ثغرات في القدرات والتنسيق. وستواصل الجهات الفاعلة الإجرامية استغلال الثغرات التنظيمية ومراكز الطلب الناشئة، وتسريب أو إنتاج مواد اصطناعية جديدة تشكل خطراً أكبر للناس ويصعب اكتشافها وتنظيمها دون التأثير على الأسواق المشروعة. ولذلك من المهم أن تسعى الحكومات على نحو جماعي إلى وضع استراتيجيات استباقية وشاملة تركز على استمرار التواصل وتبادل المعرفة وتركز بقوة على خفض العرض والطلب على حد سواء. ولا يمكن للدول الأعضاء، سوى بالعمل معاً، أن تتجح على نحو استباقي في مواجهة التحدي المتطور والشديد التعقيد المتمثل في صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها واستهلاكها على نحو غير مشروع.

الفصل الثاني- سير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات

ألف- تعزيز الاتساق في تطبيق المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

- 66- يتألف الإطار القانوني الدولي لمراقبة المخدرات من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972، واتفاقية سنة 1971، واتفاقية سنة 1988، التي ترسي الأساس القانوني الرئيسي للمراقبة الدولية للسلائف الكيميائية. وقد اعترف المجتمع الدولي بهذه الصكوك الثلاثة باعتبارها حجر الزاوية في النظام الدولي لمراقبة المخدرات.
- 67- وتلتزم الدول الأطراف، من خلال موافقتها على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، بإنشاء هيكل إدارية مسؤولة عن رصد إنتاج المواد المجدولة بموجب الاتفاقيات وصنعها والتجارة فيها، وتقديم تقارير إلى الهيئة عن الاحتياجات المشروعة المتوقعة من تلك المواد واستهلاكها الفعلي وتجارتها الدولية ومضبوطاتها.
- 68- وتشمل الأهداف الرئيسية للاتفاقيات تعزيز توافر المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض الاستخدام الطبي أو العلمي أو الصناعي، وفي الوقت نفسه منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة، وقصر إنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها وحيازتها والتجارة فيها على الأغراض الطبية والعلمية.
- 69- وتلزم الاتفاقيات أيضا الدول الأطراف بجعل بعض السلوكيات المتصلة بالمخدرات جرائم يعاقب عليها القانون في نظمها الوطنية، مع النص على أن تكون تدابير العدالة الجنائية المتخذة للتصدي للجرائم المشتبه في صلتها بالمخدرات متوافقة مع مبدأ التناسب، ومن ثم، تجيز أن تخضع الجرائم الأقل خطورة لعقوبات أخف وأن يجري التعامل مع الجرائم التي يرتكبها الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات من خلال تدابير بديلة عن الإدانة أو العقوبة، ومن أمثلتها تلك الرامية إلى تعزيز العلاج والتعليم والرعاية اللاحقة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي.
- 70- ويُشترط على الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات أيضا وضع استراتيجيات ترمي إلى الوقاية وأطر لعلاج المتضررين من تعاطي المخدرات والارتهاان لها وإعادة تأهيلهم.
- 71- وأخيرا، واعترافا بالطابع عبر الوطني لمشكلة المخدرات العالمية، توفر الاتفاقيات صراحة أساسا قانونيا للمراقبة الدولية الفعالة للمخدرات، بما يشمل التعاون الدولي وتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة.

1- حالة الانضمام إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

- 72- لا تزال الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من بين معاهدات الأمم المتحدة التي لقيت أكبر قدر من التصديق عليها، حيث تحظى بانضمام شبه عالمي.
- 73- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، صدقت على اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة أو انضمت إليها 186 دولة، في حين لم تصبح 10 دول بعد أطرافا فيها، وهي: توفالو، تيمور-ليشتي، جزر كوك، جنوب السودان، ساموا، غينيا الاستوائية، فانواتو، كيريباس، ناورو، نيوي. وقد صدقت تشاد على اتفاقية سنة 1961 بصيغتها غير المعدلة.
- 74- وظل عدد الدول الأطراف في اتفاقية سنة 1971 عند مستوى 184 دولة أثناء الفترة قيد الاستعراض، في حين لم تصبح 13 دولة بعد أطرافا فيها، وهي: توفالو، تيمور-ليشتي، جزر سليمان، جزر كوك، جنوب السودان، ساموا، غينيا الاستوائية، فانواتو، كيريباس، ليبيريا، ناورو، نيوي، هايتي.
- 75- ورغم عدم تسجيل أي حالات انضمام جديدة إلى اتفاقية سنة 1988 أثناء الفترة قيد الاستعراض، فإنها دخلت حيز النفاذ بالنسبة لجنوب السودان في كانون الثاني/يناير 2024، بعد انضمام البلد إلى الاتفاقية في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ولا تزال اتفاقية سنة 1988 أكثر اتفاقية صدق عليها من بين الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، حيث بلغ عدد الأطراف فيها 192 طرفا (191 دولة إلى جانب الاتحاد الأوروبي). ولم ينضم إليها بعد كل من بابوا غينيا الجديدة وتوفالو وجزر سليمان والصومال وغينيا الاستوائية وكيريباس.
- 76- وتشجع الهيئة جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى واحدة أو أكثر من الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات على أن تفعل ذلك دون إبطاء وأن تكفل تنفيذها تنفيذا شاملا في قوانينها الوطنية. والهيئة مستعدة لمساعدة الحكومات في هذه العملية حسب الاحتياج.

2- التغييرات في جدولة المواد الخاضعة للمراقبة الدولية

العقاقير المخدرة

77- قررت لجنة المخدرات، في دورتها السابعة والستين، المعقودة في 19 آذار/مارس 2024، وبناء على توصيات منظمة الصحة العالمية، إدراج مادة البوتونيتازين في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. وأصبح قرار اللجنة نافذاً على كل طرف من الأطراف في 6 حزيران/يونيه 2024، وهو تاريخ تلقي الرسالة الرسمية من الأمين العام.

المؤثرات العقلية

78- قررت لجنة المخدرات، في دورتها السابعة والستين أيضاً، بموجب مقرراتها 2/67 و 3/67 و 4/67، أن تدرج المواد 3-كلوروميثكاثينون (CMC-3) والديبنتيلون و2-فلوروديسكلوروكيتامين في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971، وقررت بموجب مقررها 5/67، أن تدرج البرومازولام في الجدول الرابع من اتفاقية سنة 1971، ليصل العدد الإجمالي للمواد الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1971 إلى 174 مادة.

79- وأصبحت مقررات الجدولة نافذة تماماً في 3 كانون الأول/ديسمبر 2024، أي بعد انقضاء 180 يوماً على تاريخ الإبلاغ من جانب الأمين العام.

السلائف الكيميائية

80- وقررت لجنة المخدرات، في دورتها السابعة والستين، في آذار/مارس 2024، أن تأخذ بتوصية الهيئة بإخضاع اثنتين من سلائف الفنتانيل (4-بيبيريدون و1-بوك-4-بيبيريدون) في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988، وسلسلتي سلائف محورة وثقثتي الصلة ببعضهما البعض للمنشطات الأمفيتامينية (16 مادة في المجموع)، وهي حمض ميثيل غليسيديك المادة 1-فينيل-2-بروبانول ("حمض غليسيديك بنزويل ميثيل كيتون") وثمانية من إستراته (أي إسترات الميثيل والإيثيل والبروبيل والأيزوبروبيل والبوتيل والأيزوبوتيل وثنانوي-البوتيل وثلاثي-البوتيل)، وكذلك سبعة إسترات لحمض ميثيل غليسيديك المادة 4.3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول (أي إسترات الإيثيل والبروبيل والأيزوبروبيل والبوتيل والأيزوبوتيل وثنانوي-البوتيل وثلاثي-البوتيل). وأصبحت هذه المقررات نافذة في 3 كانون الأول/ديسمبر 2024، أي بعد 180 يوماً من تاريخ إبلاغ الأمين العام بالحكومات به.

3- تقديم الحكومات معلومات إلى الهيئة

(أ) التقارير الإحصائية عن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية

81- تنشر الهيئة، وفقاً لولايتها، تقريرها السنوي وتقريرها المتعلق بتنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988. وتنشر الهيئة أيضاً تقارير فنية تزود الحكومات بتحليلات للمعلومات الإحصائية عن صنع المواد الخاضعة للمراقبة الدولية واستهلاكها واستخدامها ومخزوناتاها والتجارة فيها، إلى جانب تحليل لتقديرات الاحتياجات من تلك المواد.

82- وتستند تقارير الهيئة ومنشوراتها الفنية إلى المعلومات التي يتعين على الأطراف في المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تقديمها. فضلاً على ذلك، وعملاً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات، تقدم الحكومات معلومات على أساس طوعي بغية تيسير إجراء تقييم دقيق وشامل لسير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات والسلائف.

83- ويمكن للهيئة، بفضل البيانات وسائر المعلومات التي تردها من الحكومات، أن ترصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وتقيّم مدى الامتثال للمعاهدات وسير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات والسلائف عموماً. وتقدم الهيئة، استناداً إلى تحليلاتها، توصيات ترمي إلى تحسين عمل هذا النظام بهدف ضمان توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية اللازمة لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية والصناعية، وفي ذات الوقت، منع تسريبها من قنوات مشروعة إلى قنوات غير مشروعة.

العقاقير المخدرة

84- تلقت الهيئة، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تقارير إحصائية سنوية من 161 دولة (طرفاً وغير طرف على حد سواء) وإقليمياً بشأن إنتاج العقاقير المخدرة وصنعها واستهلاكها واستعمالها والكميات المخزنة والمضبوطة منها، خلال السنة التقويمية 2023 (الاستمارة C)، أي نحو 75 في المائة من الإحصاءات المطلوبة. وكان ذلك العدد أعلى من عدد التقارير التي تلقتها الهيئة عن عام 2022 بحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (156 تقريراً).

85- وقدم ما مجموعه 99 حكومة، أي 46 في المائة من مجموع عدد الحكومات التي قدمت بيانات، الاستثمارات الإحصائية المطلوبة في أوانها، أي قبل انقضاء الموعد النهائي المحدد في 30 حزيران/يونيه 2024، وهو ما يمثل انخفاضاً

عن العدد المسجل في عام 2023 (117 حكومة). وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، لم تكن 53 حكومة (25 في المائة) قد قدمت إحصاءاتها السنوية عن عام 2023. وتقع أغلبية البلدان والأقاليم التي لم تقدم تقاريرها في أفريقيا والقارة الأمريكية (بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي)، تليها آسيا وأوقيانوسيا؛ ولم يقدم بلدان أوروبيان نموذج الإحصاء السنوي الخاص بهما.

86- ووردت إحصاءات سنوية من معظم البلدان التي يجري فيها إنتاج كميات كبيرة من العقاقير المخدرة أو صنعها أو استيرادها أو تصديرها أو استهلاكها، وإن تباينت نوعية تلك الإحصاءات. ويشكل الإبلاغ الدقيق والكامل في الوقت المناسب مؤشرا مهما على فعالية نظم مراقبة المخدرات وكفاءتها، كما أن توافر بيانات جيدة يعد أمرا حيويا لاضطلاع الهيئة على نحو دقيق بمهمة الرصد المسندة إليها بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتشعر الهيئة بالقلق إزاء نوعية بعض البيانات، لا سيما تلك الواردة من البلدان المنتجة والمصنعة الرئيسية، لأن ذلك قد يشير إلى وجود أوجه قصور في الآليات الوطنية المعنية بتنظيم ورصد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية. وتحت الهيئة الحكومات على مواصلة تعزيز آلياتها الوطنية المعنية برصد زراعة المواد الخاضعة للمراقبة وإنتاجها وصنعها والتجارة فيها. وقد يتحقق ذلك، جزئيا، من خلال تحسين نظم جمع البيانات الوطنية وتطويرها، وتدريب موظفي السلطات الوطنية المختصة، وضمان التعاون الوثيق مع الشركات المرخص لها بالتعامل في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية.

87- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كانت قد وردت المجموعة الكاملة المتألفة من أربعة تقارير إحصائية فصلية عن الواردات والصادرات من العقاقير المخدرة عن عام 2023 (الاستمارة A) من 158 حكومة (143 بلدا و15 إقليميا)، أو نحو 74 في المائة من مجموع 214 حكومة طُلب إليها تقديم تلك المعلومات. وإضافة إلى ذلك، قدمت 14 حكومة (أي نحو 6 في المائة) تقريرا فصليا واحدا على الأقل. ولم يقدم ما مجموعه 42 بلدا (أي نحو 20 في المائة) أي تقرير إحصائي فصلي عن عام 2023.

المؤثرات العقلية

88- ارتفع عدد التقارير الإحصائية السنوية المقدمة عن المؤثرات العقلية لعام 2023 (الاستمارة P)، وفقا للمادة 16 من اتفاقية سنة 1971، مقارنة بعدد التقارير المقدمة في السنة السابقة. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان 163 بلدا و14 إقليميا قد قدم تقارير إحصائية سنوية لعام 2023. ومن بين الدول الأطراف في اتفاقية سنة 1971 البالغ عددها 184 دولة طرفا، قدمت 156 دولة طرفا، أو ما نسبته 85 في المائة، تقاريرها الإحصائية السنوية؛ ومن أصل تلك الدول الأطراف 156، قدمت 99 دولة طرفا، أو 63 في المائة، تقاريرها بحلول الموعد النهائي المحدد في 30 حزيران/يونيه. وواصل عدد قليل من الدول الأطراف تقديم الإحصاءات عن طريق بلدان شريكة. وعلاوة على ذلك، تلقت الهيئة إحصاءات سنوية من خمس دول ليست بعد أطرافا في الاتفاقية ولكنها تقدم بيانات وطنية على أساس طوعي.

89- وإضافة إلى ذلك، قدمت 110 حكومات على أساس طوعي جميع التقارير الإحصائية الفصلية الأربعة عن عام 2023 بشأن واردات وصادرات المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971، عملا بطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 1981/7، وقدمت 30 حكومة أخرى تقريرا فصليا واحدا على الأقل عن عام 2023.

90- وتلاحظ الهيئة أن عدة دول أطراف لم تقدم الاستمارة P. فلم يقدم ما مجموعه 15 بلدا وإقليميا في أفريقيا تلك الاستمارة لعام 2023. وبالمثل، لم تقدم الاستمارة P لعام 2023 سبعة بلدان في آسيا، وثمانية بلدان وأقاليم في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وسبعة بلدان وأقاليم في أوقيانوسيا، وبلد واحد في أوروبا. وقدمت جميع البلدان في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية الاستمارة P لعام 2023.

91- وتحيط الهيئة علما بالبلدان التي قدمت بيانات عن استعمال المؤثرات العقلية فيها لصنع مستحضرات معفاة من بعض تدابير المراقبة عملا بالمادة 3 من اتفاقية سنة 1971، فقد أبلغ 14 بلدا عن استخدامه 31 مادة لهذه الأغراض في عام 2023. وتستذكر الهيئة التوصية 13 الواردة في تقريرها السنوي لعام 2019⁽⁶⁹⁾، التي أهابت فيها بالحكومات أن تكفل تنفيذ جميع جوانب المادة 3 من اتفاقية سنة 1971 على الوجه الصحيح إذا كانت ترغب في إعفاء أحد المستحضرات من بعض تدابير المراقبة.

92- وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الحكومات، في قراره 15/1985 و30/1987، أن تزود الهيئة بتفاصيل (على شكل بيانات مصنفة حسب بلد المنشأ وبلد المقصد) عن التجارة في المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971 ضمن تقاريرها الإحصائية السنوية عن المؤثرات العقلية. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كانت قد وردت تفاصيل كاملة عن تلك التجارة من 159 حكومة (90 في المائة من مجموع الحكومات التي قدمت الاستمارة P

⁽⁶⁹⁾ الوثيقة E/INCB/2019/1، الفقرة 806.

عن عام 2023). وقدمت 18 حكومة أخرى استمارات فارغة أو استمارات تحتوي على بيانات غير كاملة عن التجارة لعام 2023.

93- وتلاحظ الهيئة مع التقدير أن عددا كبيرا من البلدان قدم بالفعل بشكل طوعي بيانات عن استهلاك المؤثرات العقلية، عملا بقرار لجنة المخدرات 6/54.

94- وقدم ما مجموعه 110 من البلدان والأقاليم، أو 62 في المائة، بيانات عن استهلاك بعض المؤثرات العقلية أو كلها عن عام 2023. وتعرب الهيئة عن تقديرها لما أبدته الحكومات المعنية من تعاون، وتهيب بجميع الحكومات أن تقدم سنويا بيانات عن استهلاك المؤثرات العقلية، عملا بقرار لجنة المخدرات 6/54، نظرا لضرورة تلك البيانات في تحسين تقييم مدى توافر المؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية.

95- وتحيط الهيئة علما مع التقدير بالتقارير المتعلقة بمضبوطات المؤثرات العقلية التي قدمتها حكومات إيران (جمهورية-الإسلامية) والجزائر والهند. وتقر الهيئة بالجهود التي تبذلها الحكومات المعنية في مجال اعتراض تلك المواد وتكرر دعوتها لجميع الحكومات أن تقدم لها بصورة مباشرة أي معلومات عن عمليات اعتراض المؤثرات العقلية التي يحاول تسريبها، وأن تطلعها على أي تطورات بشأن الاتجار بها.

السلائف الكيميائية

96- تُلزم أحكام المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 الأطراف بتقديم معلومات عن المواد التي يكثر استعمالها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة. فهذه المعلومات، التي تُقدّم في الاستمارة D، تساعد الهيئة على رصد واستبانة اتجاهات الاتجار بالسلائف وصنع المخدرات بصورة غير مشروعة. وهي تمكنها أيضا من توجيه توصيات إلى الحكومات بما قد يلزم اتخاذه من إجراءات وسياسات تصحيحية.

97- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بلغ عدد الحكومات التي قدمت الاستمارة D عن عام 2023 ما مجموعه 115 حكومة. ومن بين تلك الحكومات، لم يقدم الاستمارة بحلول الموعد النهائي في 30 حزيران/يونيه 2024 سوى 81 حكومة. وكما كان عليه الحال في الماضي، كان عدد من الاستمارات غير مكتمل، كما أن مستوى التفاصيل المقدمة بشأن طرائق التسريب والصنع غير المشروع لا يزال أيضا مسألة مثيرة للقلق.

98- وعملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 20/1995، يُطلب إلى الحكومات أيضا أن تقدم معلومات طوعية وسرية عن تجارتها المشروعة في المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كانت 109 من الحكومات قد زودت الهيئة بتلك المعلومات عن عام 2023، وقدمت 95 دولة بيانات عن الاستخدامات المشروعة لواحدة أو أكثر من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، و/أو عن احتياجاتها منها.

99- وكما كان عليه الحال في السنوات السابقة، كُملت المعلومات المتبادلة على نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام بيكس) البيانات المجمعة بشأن المضبوطات التي ترد من الحكومات سنويا عن طريق الاستمارة D. وعلى وجه التحديد، أسهم تبادل المعلومات أنيا بشأن فرادى الحوادث المتصلة بالمواد الكيميائية وبالمعدات في توفير أدلة ملموسة للسلطات الوطنية للشروع في إجراء تحريات افتثائية والتعاون من أجل تحديد المسؤولين عن التسريب والاتجار (انظر أيضا الفقرة 278 في القسم دال أدناه).

100- وترد في تقرير الهيئة لعام 2024 عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988 بيانات المضبوطات المبلغ بها وتحليل مفصل لآخر الاتجاهات والمستجدات المتعلقة بالاتجار بالسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية وبدائلها غير المجدولة⁽⁷⁰⁾.

(ب) - تقديرات العقاقير المخدرة وتقييمات المؤثرات العقلية والاحتياجات

المشروعة السنوية من السلائف الكيميائية

العقاقير المخدرة

101- تشكل تقديرات الاحتياجات المشروعة السنوية من العقاقير المخدرة وتقييمات الاحتياجات المشروعة السنوية من المؤثرات العقلية ركيزتين أساسيتين للنظام الدولي لمراقبة المخدرات. فهما تمكنان البلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء من ضمان بقاء التجارة في هذه المواد ضمن الحدود التي تضعها حكومات البلدان المستوردة ومنع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة من التجارة الدولية منعا فعلا. وفيما يتعلق بالعقاقير المخدرة، تعد تقديرات الاحتياجات المشروعة السنوية شرطا

(70) الوثيقة E/INCB/2024/4.

إلزامياً بمقتضى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، ويتعين أن تؤكد الهيئة ما تقدمه الحكومات من تقديرات قبل أن تتخذها أساساً لحساب الحدود التي تُفرض على الصنع والاستيراد. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كانت حكومات 167 بلدا وإقليما، أي نسبة 78 في المائة من تلك التي طُلب إليها ذلك، قد قدمت تقديرات لاحتياجاتها من العقاقير المخدرة لعام 2025. ولضمان تمكين الحكومات من استيراد العقاقير المخدرة للأغراض الطبية والعلمية، تضع الهيئة تقديرات للبلدان غير القادرة على توفيرها. وفي عام 2024، بلغ عدد البلدان التي استندت إلى التقديرات التي وضعتها لها الهيئة ما مجموعه 33 بلدا في جميع مناطق العالم.

102- وتلتزم الحكومات بالامتثال للقيود المفروضة على واردات وصادرات العقاقير المخدرة والمنصوص عليها في المادتين 21 و31 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. فالمادة 21 تنص على جملة أمور منها ألا يتجاوز مجموع كميات أي مخدر يصنعها ويستوردها أي بلد أو إقليم في أي سنة حاصل جمع الكميات التالية: (أ) الكمية المستهلكة في الأغراض الطبية والعلمية (ب) الكمية المستعملة، في حدود التقدير الخاص بها، في صنع المخدرات الأخرى، والمستحضرات المدرجة في الجدول الثالث، والمواد التي لا تتناولها اتفاقية سنة 1961؛ (ج) الكمية المصدرة؛ (د) الكمية المضافة إلى المخزون لرفعه إلى المستوى المحدد في التقديرات ذات الصلة؛ (هـ) الكمية التي يتم الحصول عليها، في حدود التقديرات ذات الصلة، لاستعمالها في الأغراض الخاصة. وتُلزم المادة 31 جميع البلدان المصدرة بتقييد حجم صادراتها من العقاقير المخدرة إلى أي بلد أو إقليم بكميات في حدود مجموع التقديرات الخاصة بالبلد أو الإقليم المستورد، وذلك بالإضافة إلى الكميات المخصصة لإعادة التصدير.

103- وتواصل الحكومات تنفيذ نظام الواردات والصادرات دون تحديات كبيرة. وفي عام 2024، جرى الاتصال بما مجموعه 18 بلدا بشأن استبانة فائض محتمل في الواردات أو الصادرات في معاملات التجارة الدولية في العقاقير المخدرة المنفذة خلال عام 2023. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قدمت ستة من تلك البلدان ردودا على الاتصال. وتواصل الهيئة متابعة الأمر مع البلدان التي لم ترد بعد.

المؤثرات العقلية

104- عملا بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 7/1981 و44/1991، يُطلب إلى الحكومات إبلاغ الهيئة بتقديراتها للاحتياجات الطبية والعلمية السنوية من المؤثرات العقلية المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971. وتُبَلِّغ جميع الدول والأقاليم بالتقديرات الواردة من أجل مساعدة السلطات المختصة في البلدان المصدرة عند الموافقة على صادرات المؤثرات العقلية. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كانت حكومات جميع البلدان والأقاليم قد قدمت تقديرا واحدا على الأقل لاحتياجاتها الطبية السنوية من المؤثرات العقلية، باستثناء جنوب السودان (الذي تولت الهيئة وضع التقديرات الخاصة به في عام 2011).

105- ومع ذلك، بلغ عدد الحكومات التي لم تقدم تنقيحا كاملا لاحتياجاتها المشروعة من المؤثرات العقلية منذ ثلاث سنوات أو أكثر 64 حكومة. ومن ثم، فإن التقديرات المتاحة بشأن تلك البلدان والأقاليم ربما لم تعد مطابقة لاحتياجاتها الطبية والعلمية الفعلية من تلك المواد.

106- وعندما تكون التقديرات أدنى من الاحتياجات المشروعة الفعلية، قد يتأخر استيراد المؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية أو العلمية. وعندما تكون التقديرات أعلى بكثير من الاحتياجات المشروعة، قد يزداد احتمال تسريب المؤثرات العقلية إلى قنوات غير مشروعة.

107- وكما كان عليه الحال في السنوات السابقة، لا يزال نظام تقدير الاحتياجات السنوية من المؤثرات العقلية يسير بصورة جيدة، وتلتزم به معظم البلدان والأقاليم. وفي عام 2023، كانت هناك 310 حالات من بين 101 من البلدان والأقاليم انطوت على استيراد مادة ما بكميات تتجاوز التقديرات ذات الصلة. وكانت هناك 59 حالة بين 35 بلدا وإقليما انطوت على الترخيص باستيراد مادة ما دون أن يكون البلد أو الإقليم المعني قد وضع أي تقديرات ذات صلة. وكانت هناك 150 حالة بين 39 بلدا انطوت على صادرات من المؤثرات العقلية تتجاوز التقديرات ذات الصلة الخاصة بالبلد المستورد، و29 حالة بين سبعة بلدان انطوت على الترخيص بصادرات من المؤثرات العقلية دون أن يكون البلد أو الإقليم المعني قد وضع أي تقديرات ذات صلة.

108- وتوصي الهيئة الحكومات بأن تواصل تعزيز قدرة السلطات الوطنية المختصة على تقدير احتياجاتها الطبية والعلمية للعقاقير المخدرة تقديرا وافيا وعلى إجراء تقييمات للمؤثرات العقلية، بوسائل منها استخدام نماذج التعلم الإلكتروني المتاحة عالميا، وتوصي أيضا بأن تعزز الحكومات الآليات المحلية لجمع البيانات، لكي يتسنى لها توفير تقديرات وتقييمات تجسد الاحتياجات الوطنية المستخدمة في الأغراض الطبية. وتوصي الهيئة الحكومات كذلك باستعراض وتحديث تقديرات احتياجاتها السنوية من المؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية مرة كل ثلاث سنوات على الأقل.

السلائف الكيميائية

109- وفقا لقرار لجنة المخدرات 3/49، تقدم الدول الأعضاء بشكل طوعي تقديرات احتياجاتها المشروعة السنوية لاستيراد سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة. ويُطلب توفير بيانات عن الاحتياجات المشروعة السنوية من الإيفيدرين والسودوايفيدرين و3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانولون و1-فينيل-2-بروبانولون، وبقدر الإمكان، عن المستحضرات المحتوية على تلك المواد التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام. والهدف من توفير التقديرات هو إعلام البلدان المصدرة بالاحتياجات المشروعة للبلدان المستوردة من تلك المواد، ومن ثم، منع الإفراط في عرضها وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة مع ضمان توافرها لأغراض مشروعة.

110- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بلغ عدد الحكومات التي قدمت تقديرات لاحتياجاتها المشروعة السنوية لواحدة على الأقل من السلائف الكيميائية المذكورة أعلاه 185 حكومة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعادت أكثر من 84 حكومة تأكيد احتياجاتها المشروعة السنوية من مادة واحدة على الأقل أو حدّتها.

111- وتقدم الحكومات تقديرات احتياجاتها المشروعة السنوية من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية ومستحضراتها إلى الهيئة في الاستمارة D في معظم الأحيان، ويمكنها تحديثها في أي وقت خلال العام بواسطة خطابات فردية. ويجري تحديث آخر التقديرات للاحتياجات المشروعة السنوية التي تقدمها البلدان والأقاليم ونشرها على صفحة مخصصة على الموقع الشبكي للهيئة على نحو منظم. وتتوافر أيضا إمكانية الاطلاع على تقديرات الاحتياجات المشروعة السنوية للمستخدمين المسجلين في نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال بالحاسوبي المباشر (نظام بن أونلاين).

112- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الاحتياجات المشروعة السنوية في تقرير الهيئة لعام 2024 بشأن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988. وإضافة إلى ذلك، يمكن الاطلاع على المنشور المعنون دليل بشأن تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، الذي أعدته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، ووثيقة المسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين والسودوايفيدرين (Issues that Governments may consider when determining annual legitimate requirements for imports of ephedrine and pseudoephedrine)، على الموقع الشبكي للهيئة.

4- الجهود المبذولة لمنع التسريب من قنوات التجارة الدولية

113- يُتيح نظام تدابير المراقبة المنصوص عليه في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة رصد التجارة الدولية في العقاقير المخدرة لمنع تسريب تلك العقاقير إلى قنوات غير مشروعة. ونتيجة لتنفيذ جميع الدول تقريبا تدابير المراقبة المنصوص عليها في اتفاقية سنة 1971 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، لم تُرصد في السنوات الأخيرة إلا حالة واحدة لتسريب مؤثرات عقلية من التجارة الدولية إلى قنوات غير مشروعة. وإضافة إلى ذلك، تُلزم اتفاقية سنة 1988 الأطراف فيها بمنع تسريب السلائف الكيميائية من قنوات التجارة الدولية لغرض استخدامها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة. ووضعت الهيئة نظاما مختلفة لرصد الامتثال لهذا الجانب من اتفاقية سنة 1988 ولتيسير التعاون بين الحكومات على تحقيق تلك الغاية.

اشتراط الحصول على أذن الاستيراد والتصدير

114- يشكل التطبيق العالمي لاشتراط الحصول على أذن للاستيراد والتصدير، المنصوص عليه في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة 1971، عنصرا رئيسيا في منع تسريب العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية إلى السوق غير المشروعة. ويُشترط الحصول على هذه الأذن للمعاملات المتعلقة بأي من المواد الخاضعة للمراقبة بمقتضى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة أو المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية سنة 1971.

115- وتُكْرَم هاتان الاتفاقيتان السلطات الوطنية المختصة بأن تُصدر أذن استيراد للمعاملات المتعلقة باستيراد هذه المواد إلى بلدانها. ويجب على السلطات الوطنية المختصة في البلدان المصدرة أن تتحقق من صحة أذن الاستيراد تلك قبل إصدار أذن التصدير اللازمة للسماح للشحنات المحتوية على تلك المواد بمغادرة بلدانها. وترد في الفقرات 256-259، من الفصل الثاني من القسم دال من هذا التقرير معلومات عن استخدام أذن الاستيراد والتصدير الإلكترونية الخاصة بالتجارة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية.

116- ولا تشترط اتفاقية سنة 1971 الحصول على أذن استيراد وتصدير للتجارة في المؤثرات العقلية المدرجة في جدولها الثالث والرابع. إلا أن اتساع نطاق تسريب هذه المواد من قنوات التجارة الدولية المشروعة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يطلب إلى الحكومات، في قراراته 15/1985 و30/1987 و38/1993، أن توسع نطاق نظام أذن الاستيراد والتصدير ليشمل تلك المؤثرات العقلية أيضا.

117- وعملاً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المذكورة أعلاه، استحدثت معظم البلدان والأقاليم بالفعل شرط الحصول على أذن استيراد وتصدير للمؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية سنة 1971. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بلغ عدد البلدان والأقاليم التي زودت الهيئة بمعلومات محددة 207 بلداً وأقاليم، وهو ما يدل على أن جميع البلدان والأقاليم المستوردة والمصدرة الرئيسية أصبحت تشترط الآن استصدار أذن استيراد وتصدير لجميع المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية سنة 1971. وتوفر الهيئة لجميع الحكومات، عند الطلب، جدولاً يبين شروط أذن الاستيراد الخاصة بالمواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع عملاً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة. ويُشر هذا الجدول أيضاً في الحيز الآمن من موقع الهيئة الشبكي، الذي لا يُسمح بالوصول إليه إلا للمسؤولين الحكوميين المصرح لهم خصيصاً بذلك، لإطلاع السلطات الوطنية المختصة في البلدان المصدرة، في أقرب وقت ممكن، على أي تغييرات تطرأ على شروط أذن الاستيراد في البلدان المستوردة.

118- وتكرر الهيئة دعوتها لحكومات الدول القليلة المتبقية التي لا تشترط تشريعاتها و/أو لوائحها الوطنية حتى الآن الحصول على أذن استيراد وتصدير لجميع المؤثرات العقلية، بصرف النظر عما إذا كانت تلك الدول أم لم تكن أطرافاً في اتفاقية سنة 1971، إلى أن توسع نطاق هذه التدابير الرقابية لتشمل جميع المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971 في أقرب وقت ممكن، وأن تبلغ الهيئة بذلك.

التناقضات في بيانات التجارة الدولية في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية

119- تجرى تحريات منتظمة مع السلطات المختصة في البلدان المعنية بشأن التناقضات في التقارير الحكومية المتعلقة بالتجارة الدولية في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، ضمناً لعدم حدوث أي تسريب لها من قنوات التجارة الدولية المشروعة. وقد كشفت تلك التحريات عن أوجه قصور في تنفيذ تدابير المراقبة، بما في ذلك عدم امتثال الشركات للأحكام الوطنية المتعلقة بمراقبة المخدرات.

120- ومنذ حزيران/يونيه 2024، استُهلّت تحريات مع 32 بلداً بشأن تناقضات وردت في التقارير المتعلقة بتجارة العقاقير المخدرة لعام 2023. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كانت قد وردت ردود من 21 بلداً. وأظهرت الردود أن التناقضات نتجت عن أخطاء كتابية وتقنية في إعداد التقارير، أو عن الإبلاغ عن صادرات أو واردات من مستحضرات مدرجة في الجدول الثالث من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة دون الإشارة إلى ذلك في الاستمارة المعنية، أو عن الإبلاغ سهواً عن بلدان عبور باعتبارها من الشركاء التجاريين. وفي بعض الحالات، أكدت البلدان الكميات التي أبلغت بها، ما أدى إلى استهلال تحريات لمتابعة المسألة مع الشركاء التجاريين لتلك البلدان. وتشجع الهيئة البلدان التي لم تردّ بعد على أن تجري تحريات عاجلة عن التناقضات وأن تبلغ الهيئة بنتائجها.

121- وبالمثل، فيما يتعلق بالتجارة الدولية في المؤثرات العقلية، استُهلّت تحريات بشأن 745 حالة تناقض ملحوظ في بيانات التجارة لعام 2022 مع 114 حكومة، قدمت 65 حكومة منها ردوداً. واعتباراً من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، رُصدت 685 حالة تناقض في بيانات التجارة تشمل 117 بلداً وإقليماً فيما يتعلق بالبيانات الإحصائية السنوية لعام 2023.

الإشعارات السابقة لتصدير السلائف الكيميائية

122- تجيز الفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 لحكومات البلدان المستوردة أن تلزم البلدان المصدرة بإبلاغها بأي سلائف تعتزم تصديرها إلى أراضيها. ومنذ صدور تقرير الهيئة السنوي لعام 2023⁽⁷¹⁾، طلبت حكومات الصومال وفيت نام والمغرب رسمياً إشعارها مسبقاً بأي عمليات تصدير مزعومة لمواد مدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 إلى أراضيها، مما زاد عدد الحكومات التي استندت إلى هذا الحكم إلى 122 حكومة. وتشجع الهيئة جميع الحكومات المستوردة التي لم تطلب رسمياً تقديم إشعارات سابقة للتصدير على الاستناد إلى الفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية 1988.

123- ويسر نظام بن أونلاين، وهو الأداة الشبكية المأمونة التي أنشأتها الهيئة، التواصل الآني بين الحكومات المستوردة والمصدرة فيما يتعلق بالتجارة الدولية في السلائف. ومنذ نشر تقرير الهيئة لعام 2023 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988⁽⁷²⁾، بقي العدد الإجمالي للبلدان والأقاليم التي لديها الإذن بالدخول إلى نظام "بن أونلاين" دون تغيير، أي 169 بلداً وإقليماً. وتهيب الهيئة بالحكومات التي لم تسجل بعد في نظام "بن أونلاين" أن ترشح جهة اتصال واحدة على الأقل لهذا الغرض في أقرب وقت ممكن، وتهيب بالحكومات استخدام نظام "بن أونلاين" بصورة نشطة ومنهجية. والهيئة مستعدة لمساعدة الحكومات في هذا الصدد.

⁽⁷¹⁾ .E/INCB/2023/1

⁽⁷²⁾ .E/INCB/2023/4

124- ولمساعدة الحكومات في تبادل المعلومات بشأن الحركة الدولية للمواد الكيميائية غير المجدولة، أطلقت الهيئة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (بن أونلاين لايت)، وهو نظام مشابه لنظام بن أونلاين. وعلى الرغم من أن تبادل المعلومات عن الصادرات المزمعة من السلائف الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية يجري بصورة طوعية عبر بن أونلاين لايت، فإن الهيئة تشجع الحكومات على استخدام ذلك النظام لتصدير تلك المواد من أراضيها. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول سير عمل نظام بن أونلاين ونظام بن أونلاين لايت في تقرير الهيئة لعام 2024 بشأن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988.

المادة 13 من اتفاقية سنة 1988: المواد والمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع

125- تقتضي المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 من الأطراف أن تمنع الاتجار بالمواد والمعدات المستخدمة لإنتاج أو صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة وأن تمنع تسريبها، وبأن تتعاون فيما بينها تحقيقاً لتلك الغاية. ومنذ عام 2019، نفذت الهيئة عدداً من الأنشطة ونشرت العديد من الموارد بهدف الترويج لاستخدام تلك المادة كأداة تكميلية قيمة في التصدي لصنع المخدرات غير المشروع.

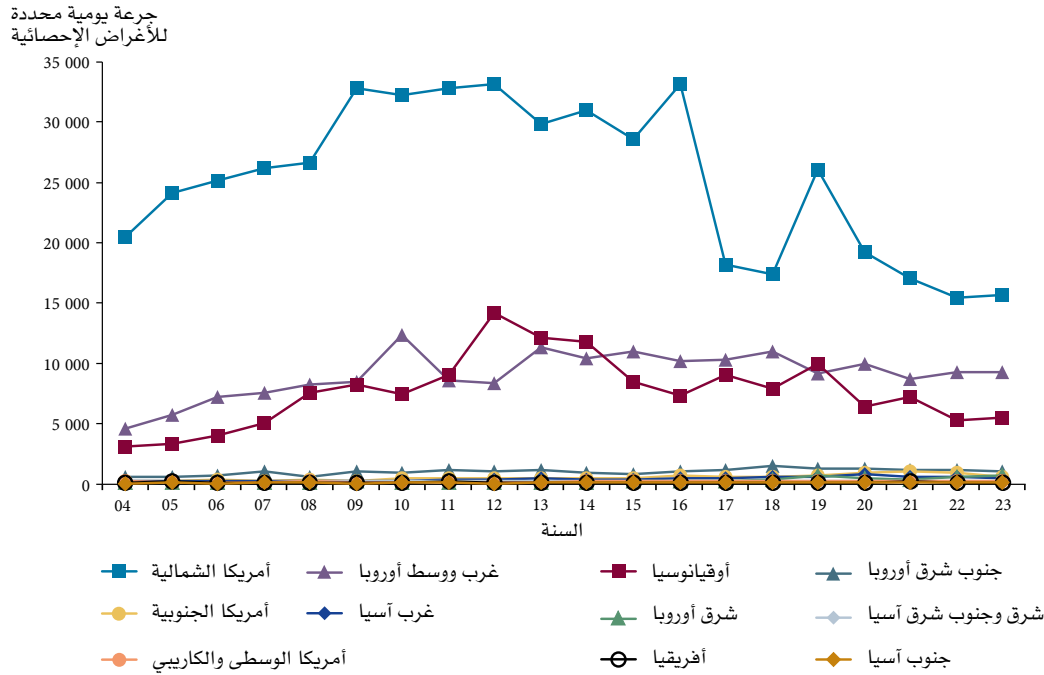
126- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الهيئة دراسة استقصائية بين الحكومات في جميع أنحاء العالم بهدف جمع معلومات عن الجوانب التنظيمية والتشغيلية المتعلقة بمعدات الصنع غير المشروع للمخدرات، بما في ذلك معلومات عن السلطات الوطنية المعنية. وسوف تُعمَّم نتائج هذه الدراسة الاستقصائية على الحكومات في جميع أنحاء العالم في عام 2025. وواصلت الهيئة التعاون مع منظمة الجمارك العالمية لتحديد رموز النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها المعمول بها حالياً (رموز النظام المنسق) ووضع عناوين فرعية وحيدة لأهم المعدات المدرجة في قائمة الرصد الدولية للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع. ومن شأن العناوين الفرعية الوحيدة أن تسمح بتعزيز فعالية رصد التجارة في تلك المواد وأن تسهم تبعاً لذلك في منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن أعمال الهيئة فيما يتعلق بالمادة 13 من اتفاقية سنة 1988 في تقرير الهيئة لعام 2024 بشأن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988.

باء- ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية

127- يؤكد تحليل البيانات المتعلقة باستهلاك المسكنات الأفيونية، حسبما أبلغت الحكومات الهيئة بها، مجدداً أن مشكلة عدم المساواة في الحصول على المسكنات الأفيونية، مثل المورفين، وعدم توافرها بأسعار معقولة لا تزال قائمة. ومن بين العوامل التي تسهم في هذه المشكلة أن جزءاً كبيراً من المورفين المصنع في جميع أنحاء العالم لا يُستعمل مباشرة لغرض تسكين الألم، بل لأغراض أخرى. واستهلاك المورفين، إلى جانب المسكنات الأفيونية الأخرى، لا يزال متركزاً في البلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية، في حين يسجل استهلاكها في مناطق أخرى مستويات غير كافية لتلبية الاحتياجات الطبية لسكانها على نحو مناسب.

128- ومستويات استهلاك المؤثرات الأفيونية، المعبر عنها بوحدة الجرعة اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لكل مليون نسمة في اليوم (جرعة إحصائية لكل مليون نسمة/جرعة إحصائية)، في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وغرب ووسط أوروبا أعلى بكثير مما هي عليه في جميع المناطق الأخرى في العالم. وحتى عام 2018، كان واضحاً وجود اتجاه تصاعدي عام في الاستهلاك في جنوب شرق أوروبا، عندما بلغ 1 415 جرعة إحصائية لكل مليون نسمة، لكنه انخفض ببطء منذ ذلك الحين إلى 995 جرعة إحصائية في عام 2023، وهو أقل مستوى يسجله منذ عام 2016. وفي شرق أوروبا، بلغ استهلاك المؤثرات الأفيونية أعلى مستوياته على الإطلاق في عام 2019، حيث بلغ 601 جرعة إحصائية، ولكنه انخفض بعد ذلك ليبلغ 344 جرعة إحصائية في عام 2021. ومع ذلك، ارتفع الاستهلاك مرة أخرى منذ ذلك الحين ليسجل 588 جرعة إحصائية في عام 2023. وشهد الاستهلاك في أمريكا الجنوبية زيادة إجمالية في السنوات العشرين الماضية، وبلغ ذروته في عام 2021 عند 935 جرعة إحصائية. ومع ذلك، انخفض الاستهلاك في المنطقة لاحقاً ليبلغ 833 جرعة إحصائية في عام 2022، ثم انخفض مرة أخرى ليبلغ 517 جرعة إحصائية في عام 2023. ولوحظ اتجاه مماثل في غرب آسيا، حيث بلغ الاستهلاك أعلى مستوى له على الإطلاق (702 جرعة إحصائية) في عام 2020، لكنه انخفض مرة أخرى إلى 509 جرعات إحصائية في عام 2021، ثم إلى 373 جرعة إحصائية في عام 2023 (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع- استهلاك المؤثرات الأفيونية لإدارة الألم في جميع المناطق، معبرا عنه بالجرعة اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لكل مليون نسمة في اليوم⁽¹⁾، 2004-2023



⁽¹⁾ يُحسب الاستهلاك الإقليمي لمخدر ما على أنه متوسط استهلاك جميع البلدان المبلغة عن استهلاكه في المنطقة.

129- وترى الهيئة أن مستويات استهلاك المسكنات الأفيونية بكميات تتراوح بين 100 و200 جرعة إحصائية لكل مليون نسمة غير كافية، وأن استهلاكها بكميات أقل من 100 جرعة إحصائية غير كافية البتة. ويثير القلق بوجه خاص في هذا السياق القيم الوسطية المبلغ عنها لمستويات الاستهلاك في عام 2023 في شرق آسيا وجنوب شرقها (220 جرعة إحصائية)، وأمريكا الوسطى والكاربيبي (130 جرعة إحصائية)، وجنوب آسيا (43 جرعة إحصائية)، وأفريقي (42 جرعة إحصائية).

130- ولا يُعزى التفاوت الإقليمي إلى نقص الخامات الأفيونية. فباستثناء الأفيون، الذي اتخذ إنتاجه اتجاهًا تنازليًا بوجه عام على مدى السنوات العشرين الماضية، ظل الاستعمال العام لقش الخشخاش ومركز قش الخشخاش المستمدّين من أصناف قش الخشخاش الغنية بالمورفين والتبياتين على السواء مرتفعًا في عام 2023، وازدادت المخزونات. ويشير ذلك إلى أن العرض يفوق الطلب، على الرغم من أن الطلب الذي أعربت عنه عدة بلدان قد لا يجسد بدقة الاحتياجات الطبية الفعلية لسكانها.

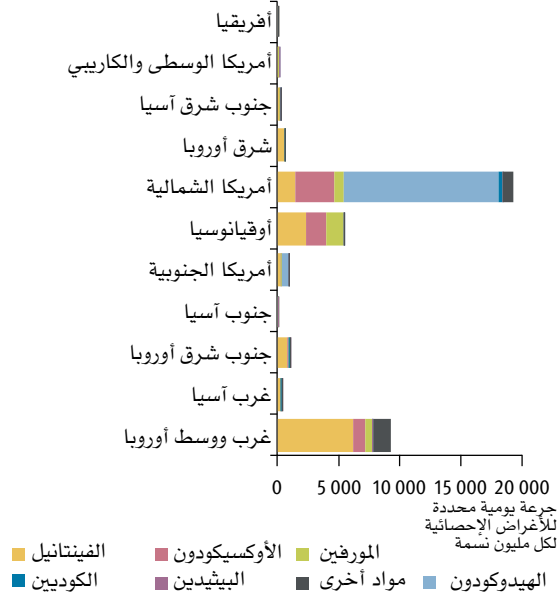
131- وخلال العشرين عامًا من عام 2004 إلى عام 2023، تزايد صنع المورفين على الصعيد العالمي في البداية، من 354,8 طنًا في عام 2004 إلى 475,3 طنًا في عام 2012، الذي شهد ذروة صنع المورفين على الصعيد العالمي. وبعد عام 2012، انخفض الصنع على الصعيد العالمي إلى 178,8 طنًا في عام 2023، وهو انخفاض كبير عن مستوى 218,4 طنًا المسجل في عام 2022.

132- ولا يُستخدم لأغراض تسكين الألم سوى قدر محدود من كمية المورفين المتاحة عالميًا. وفي عام 2023، بلغ إجمالي كمية المورفين المستخدمة في الاستهلاك المباشر حوالي 32,5 طنًا، ولكنه يمثل حصة أكبر بصورة ملحوظة من إجمالي الكمية المصنوعة، حيث استأثر نسبة 18,1 في المائة مقارنة بنسبة 8,1 في المائة في عام 2004. ومع ذلك، يواصل العديد من البلدان الإبلاغ عن مواجهة صعوبات في شراء الأدوية المحتوية على المورفين، بالرغم من الإبلاغ عن توافر كميات كافية من الخامات الأفيونية. وعلى الرغم من أن معظم البلدان والأقاليم أبلغت عن استهلاك المورفين في عام 2023، فإن الحصول عليه ما زال محدودًا أمام الكثيرين. ولا تزال الاختلافات القائمة في مستويات الاستهلاك بين البلدان كبيرة. وهناك عوامل مختلفة، مثل المصالح الاقتصادية والتجارية، وتوافر المعارف والتدريب، إلى جانب الأطر التنظيمية، تؤثر على قدرة البلدان على شراء المورفين وإعطائه لعلاج الألم.

133- وتحليل البيانات لعام 2023 بشأن استهلاك المسكنات الأفيونية، مقيسًا بإجمالي الجرعات اليومية لكل مليون، حسب المادة والمنطقة، يسلط الضوء مرة أخرى على هيمنة الفنتانيل في معظم مناطق العالم. ويبلغ استهلاك الأوكسيكودون أعلى مستوى له في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وغرب ووسط أوروبا، وإن كانت هذه المادة تُستهلك في مناطق أخرى أيضًا.

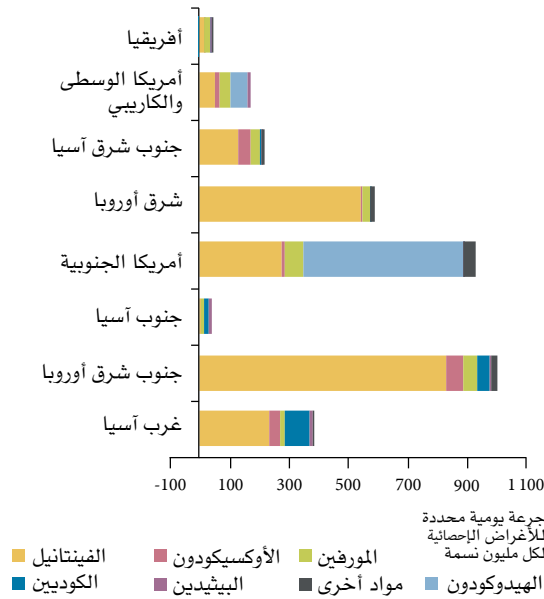
ومستوى استهلاك الهيروكودون مرتفع في القارة الأمريكية. أما حصة استهلاك المورفين فهي أقل بروزا في معظم المناطق (انظر الشكلين الخامس والسادس).

الشكل الخامس- استهلاك الكوديين والفينتانيل والهيروكودون والمورفين والأوكسيكودون والبيثيديين وغيرها من المؤثرات الأفيونية، لجميع المناطق، معبرا عنه بالجرعة اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لكل مليون نسمة في اليوم⁽¹⁾، 2023



⁽¹⁾ يُحسب الاستهلاك الإقليمي لمخدر ما على أنه متوسط استهلاك جميع البلدان المبلغة عن استهلاكه في المنطقة.

الشكل السادس- استهلاك الكوديين والفينتانيل والهيروكودون والمورفين والأوكسيكودون والبيثيديين وغيرها من المؤثرات الأفيونية، حسب المناطق الأقل استهلاكاً، معبرا عنه بالجرعة اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لكل مليون نسمة في اليوم⁽¹⁾، 2023



⁽¹⁾ يُحسب الاستهلاك الإقليمي لمخدر ما على أنه متوسط استهلاك جميع البلدان المبلغة عن استهلاكه في المنطقة.

134- وتؤكد الهيئة مجدداً وجود حاجة ملحة إلى معالجة مسألة توافر المسكنات الأفيونية وتحسين الحصول عليها بسبل منها تعزيز قدرة السلطات الوطنية المختصة على تقدير احتياجاتها الطبية والعملية تقديراً جيداً، وإلى تحسين عمليات وصف المسكنات الأفيونية طبياً واستخدامها في جميع البلدان التي أبلغت عن عدم كفاية مستويات الاستهلاك أو نقص شديد فيها، وتدعو إلى رسم سياسات عامة محددة الأهداف تدعمها الحكومات والنظم الصحية والأخصائيون الصحيون والمجتمع المدني وصناعة المستحضرات الصيدلانية والمجتمع الدولي.

1- الأنماط والاتجاهات في إنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وصنعها واستهلاكها واستعمالها ومخزوناتا

العقاقير المخدرة

135- بعد أن انخفض إنتاج الأفيون بصورة كبيرة عن المستوى الذي لوحظ في عام 2004 (847 طناً، أو 93,2 طناً بمعدل المورفين)، تآرجح إنتاجه في الأعوام الأخيرة بين 200 و300 طن، ليصل إلى 288,5 طناً (31,5 طناً بمعدل المورفين) في عام 2023. ومن ضمن هذه الكمية، أُنتجت نسبة 97,8 في المائة في الهند، التي لا تزال تبلغ عن إنتاج كميات كبيرة من الأفيون، بالرغم من أنها بدأت مؤخرًا في الإبلاغ عن زراعة خشخاش الأفيون لغرض إنتاج قش الخشخاش، وبالرغم من انخفاض الطلب العالمي على الأفيون.

136- وانخفض الصنع العالمي للتيبائين إلى 101 طن في عام 2023، وهو أقل بكثير من المستوى القياسي الذي سجله في عام 2016 والبالغ 156 طناً. وشهد الطلب على الأدوية المشتقة من التيبائين تذبذباً في السنوات الماضية بسبب القيود التي فُرضت على عقاقير الوصفات الطبية المشتقة من التيبائين في الولايات المتحدة، وهي السوق الرئيسية لهذه العقاقير، رداً على إساءة استعمالها وما يرتبط بذلك من ارتفاع عدد حالات الوفاة الناجمة عن تناول جرعات مفرطة.

137- وعلى مدى العشرين عاماً الماضية، كان الأوكسيكودون أحد العقاقير المخدرة المرتبطة عادة بحالات الوفاة الناجمة عن جرعات مفرطة فيما يتعلق بإساءة استعمال عقاقير الوصفات الطبية، وخصوصاً في أمريكا الشمالية. وزاد صنع الأوكسيكودون على الصعيد العالمي بعد عام 2004، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 138,1 طناً في عام 2013. ومنذ ذلك الحين، اتخذ الصنع اتجاهاً تنازلياً، حيث انخفض إلى 69,5 طناً في عام 2022؛ غير أنه ارتفع مرة أخرى إلى 85 طناً في عام 2023. وقد يُعزى هذا الاتجاه التنازلي العام في الصنع إلى فرض تدابير مراقبة أكثر صرامة في بعض البلدان التي يرتفع فيها خطر الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة وإساءة استعمال الأوكسيكودون. وعلى غرار الأوكسيكودون، زاد صنع الهيدرومورفون على الصعيد العالمي في عام 2023 ليصل إلى 5,3 أطنان مقارنة بمستوى 4,8 أطنان في عام 2022. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لا تزال البلد الذي يبلغ عن أعلى مستوى من استهلاك الهيدرومورفون.

138- وفيما يتعلق بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، زاد صنع الفنتانيل بوتيرة سريعة على الصعيد العالمي في الفترة 2000-2010، حيث وصل إلى مستوى قياسي بلغ 4,3 أطنان في عام 2010. وبعد ذلك، اتخذ الصنع اتجاهاً تنازلياً بوجه عام، حيث انخفض إلى 1,9 طن في عام 2018، ثم إلى 1,1 طن في عام 2022. غير أنه ارتفع مرة أخرى في عام 2023 ليصل إلى 2,6 طن.

139- وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، بلغ متوسط الكمية العالمية من الهيروين المصنوع بطريقة مشروعة حوالي 800 كغ في السنة، وبلغ أكثر من 1 000 كغ في بعض السنوات. وفي عام 2023، صُنِعَ ما مجموعه 944,1 كغ من الهيروين بطريقة مشروعة. وبدأ عدد من البلدان في تقديم خدمات العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول، والتي تهدف إلى مساعدة الأشخاص الذين يعانون من الارتهاان الطويل الأمد للمؤثرات الأفيونية.

140- وحتى عام 2010، كانت الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي أبلغ عن الاستعمال المشروع للقنب للأغراض الطبية والعلمية. ومنذ عام 2011، بدأ عدد متزايد من البلدان في استعمال القنب ومستخلصاته لهذه الأغراض (في عام 2023، أبلغ 27 بلداً عن استعمال من هذا القبيل)؛ ونتيجة لذلك، شهد الإنتاج العالمي من القنب زيادة إجمالية، حيث بلغ 568,6 طناً في عام 2023. وفي ضوء التغييرات في متطلبات الإبلاغ عن القنب والمواد المرتبطة به (انظر أدناه)، ينبغي النظر في البيانات المتعلقة بهذه المواد بحذر.

141- وعملت الهيئة مع الحكومات من أجل تحقيق قدر أكبر من التوحيد في معايير الإبلاغ والرصد فيما يتعلق بزراعة القنب والمنتجات المشتقة من القنب للأغراض الطبية والعلمية وصنعها وتوزيعها وتجارتها على الصعيد العالمي. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2020، أجرت الهيئة مشاورات مختلفة مع الخبراء ودول أعضاء لمراجعة متطلبات الإبلاغ عن القنب والمواد المرتبطة به بهدف تحقيق المواءمة. ونتيجة لتلك المشاورات، استحدثت الهيئة شروط إبلاغ جديدة اعتباراً من عام 2024. وبناءً على ذلك، يجب الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالقنب وراتنج القنب باستخدام الاستمارات التي أُنشئت للحكومات لاستخدامها في الإبلاغ بموجب اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. وخلصات القنب وصيغاتها مدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1961، بصيغتها المعدلة، إلى جانب القنب وراتنج القنب. غير أن الهيئة توصي الآن الحكومات التي تبلغ عن

أي مستحضر أو منتج ثانوي مشتق من القنب من حيث القنبينات التي يحتوي عليها بأن تفعل ذلك باستخدام الاستثمارات المتاحة للإبلاغ بموجب اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971. وبسبب هذه التغييرات، من المتوقع في السنوات المقبلة أن تشهد البيانات المتعلقة بالقنب والوارد في تقارير الهيئة عن العقاقير المخدرة تغيرا ملحوظا، حيث سيبلغ المزيد من البلدان عن البيانات المتعلقة بالقنبينات الخاضعة للمراقبة باستخدام استثمارات منفصلة مخصصة للإبلاغ بموجب اتفاقية سنة 1971، بدلا من الاستثمارات المخصصة للإبلاغ بموجب اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة.

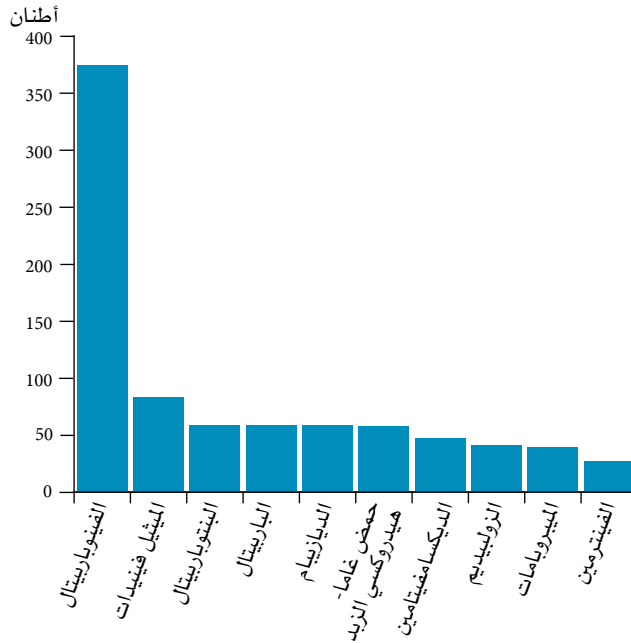
142- وفي عام 2023، أبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن إنتاج 25 343 طنا من ورقة الكوكا، المستخلصة من الزراعة المشروعة لشجيرة الكوكا. وأبلغت بيرو عن إنتاج 1 259,3 طنا. وعلى الرغم من التقلب الذي شهده الصنع المشروع للكوكابين على الصعيد العالمي على مدار أكثر من 20 عاما، فإنه ظل مستقرا نسبيا في عام 2023، حيث بلغ 50,7 كغ، مقارنة بكمية 47,4 كغ التي أُبلغ عنها في عام 2022. وظل الاستهلاك العالمي المشروع للكوكابين مستقرا نسبيا، حيث بلغ 146,5 كغ في عام 2023.

المؤثرات العقلية

143- تتألف المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية من عدة فئات وأنواع من العقاقير المخدرة، وتُستخدم لعلاج عدد كبير من الحالات الصحية. ومعظم المؤثرات العقلية التي يجري صنعها واستهلاكها هي مهدئات نموثة ومضادات قلق ومضادات صرع، بما في ذلك الباربيتورات والبنزوديازيبينات. وتتألف المجموعة الأخرى المهمة التي يجري صنعها من المنشطات، ومعظمها من الأمفيتامينات والميثيل فينيدات. ولا تمثل المواد المتبقية التي يجري صنعها بانتظام - المهلوسات والمسكنات ومضادات الأنيميا - سوى نسبة ضئيلة من إجمالي كميات المؤثرات العقلية المصنوعة.

144- وظلت الاتجاهات العامة في صنع المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية في عام 2023 متوافقة إلى حد بعيد مع نظيرتها في عام 2022. ومن حيث الوزن الإجمالي، كانت مادة الفينوباربيتال هي الأكثر صنعا على الصعيد العالمي، حيث بلغت الكمية المصنوعة منها 374 طنا، وهي كمية أكبر بكثير من أي مادة أخرى (انظر الشكل الرابع). وكان الميثيل فينيدات ثاني أكثر المواد صنعا على مستوى العالم، حيث بلغت الكمية المصنوعة منه 82,6 طنا، وهي أكبر كمية من هذه المادة يجري صنعها على الصعيد العالمي في عام واحد، وفقا لبيانات الهيئة. وفي عام 2022، احتل صنع الميبروبامات المرتبة الثانية، لكنه انخفض بصورة ملحوظة في عام 2023، حيث انخفض الصنع المبلغ عنه بأكثر من النصف، ليلبلغ 39,5 طنا.

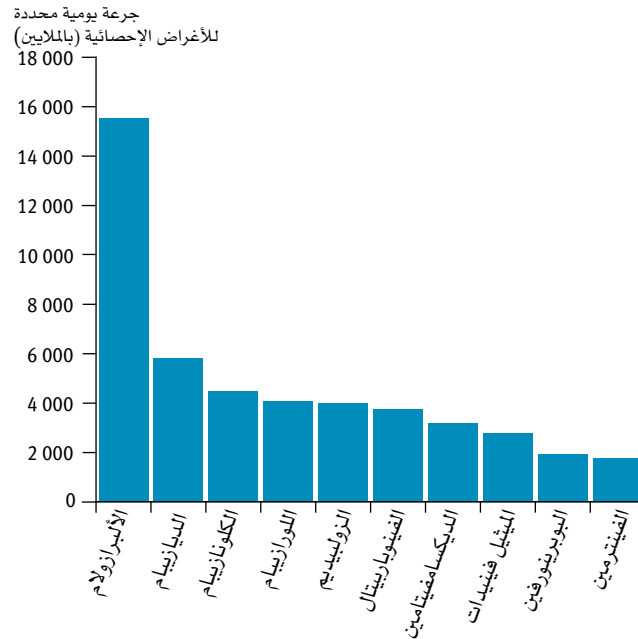
الشكل السابع- المؤثرات العقلية الأكثر صنعا على الصعيد العالمي، حسب الوزن الإجمالي، 2023



145- وعند النظر إلى المؤثرات العقلية من حيث الجرعات (الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية)، تقدم المؤثرات العقلية المصنوعة بأكثر الكميات في عام 2023 صورة مختلفة مقارنة بترتيبها حسب الوزن الإجمالي (انظر الشكل الثامن). ففي عام 2023، كانت مادة الألبرازولام هي الأكثر صنعا، حيث بلغت الكمية المصنوعة منها أكثر من 15,5 بليون جرعة يومية إحصائية،

أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف الكمية المصنوعة المبلغ عنها من مادة الديازيبام والبالغة 5,8 بلايين جرعة يومية إحصائية، وهي ثاني أكثر هذه المواد صنعا. وكانت المؤثرات العقلية الأخرى المصنوعة بأكبر الكميات، من حيث الجرعات، في عام 2023 هي الكلونازيبام (4,48 بلايين جرعة يومية إحصائية)، واللورازيبام (4,08 بلايين جرعة يومية إحصائية)، والزولبيديم (3,97 بلايين جرعة يومية إحصائية)، والفينوباربيتال (3,74 بلايين جرعة يومية إحصائية)، والديكسامفيتامين (3,18 بلايين جرعة يومية إحصائية)، والميثيل فينيدات (2,75 بليون جرعة يومية إحصائية)، والبوبرينورفين (1,94 بليون جرعة يومية إحصائية)، والفينترمين (1,77 بليون جرعة يومية إحصائية). وفي عام 2023، صُنِعَ 23 مؤثرا عقليا آخر بكميات تتجاوز 100 مليون جرعة يومية إحصائية.

الشكل الثامن-المؤثرات العقلية الأكثر صنعا على الصعيد العالمي، بإجمالي الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية، 2023



146- وظلت البلدان الرئيسية المصنعة للمؤثرات العقلية، بوجه عام، على ما كانت عليه في السنوات السابقة. ومن حيث الوزن الإجمالي، كانت الهند أكبر مصنع في عام 2023، وهو ما يُعزى إلى أنها مصنع رئيسي للعديد من الباربيتورات والبنزوديازيبينات. وكانت الصين ثاني أكبر مصنع، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى دورها كمصنع رئيسي للعديد من الباربيتورات. وتشغل الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا المراكز المتبقية ضمن أكبر خمسة مصنعين من حيث الوزن الإجمالي. ومن حيث الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية، كانت البلدان الخمس الأولى هي نفسها، ولكن احتلت إيطاليا المرتبة الثانية في حين احتلت الصين المرتبة الرابعة. وتجدر الإشارة إلى أن سويسرا، التي أبلغت تاريخيا عن صنع المؤثرات العقلية بكميات أكبر بكثير (أكثر من 80 طنا في عام 2018)، أبلغت عن كميات أقل بكثير في السنوات القليلة الماضية (7,4 أطنان في عام 2023)، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى توقف البلد عن صنع حمض غاما-هيدروكسي الزيد ومادة ن-بنزيل بيبيرازين (BZP).

147- وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، كانت ستة بنزوديازيبينات من بين أكثر المؤثرات العقلية تداولاً في عام 2023 (انظر الجدول 1). وكان الفينوباربيتال أكثر الباربيتورات الخاضعة للمراقبة الدولية تداولاً، في حين أن الميثيل فينيدات كان المشط الأكثر تداولاً. وكان الزولبيديم المهدي الأكثر تداولاً من بين المواد التي لا تنتمي إلى الباربيتورات أو البنزوديازيبينات. واستمر عدد البلدان التي أبلغت عن واردات من البوبرينورفين في الارتفاع مقارنة بالسنوات السابقة، على الرغم من أن حجم التجارة في هذه المادة كان أقل في عام 2023 عنه في عام 2022.

148- وكما كان الحال في السنوات السابقة، كان الديازيبام أكثر المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية استيراداً على نطاق واسع في عام 2023، حيث أبلغ 159 بلدا وإقليما عن واردات من هذه المادة بلغ مجموعها 36,7 طنا، وهي أقل كمية واردات منذ عام 2017. وبالمثل، كان إجمالي الواردات من الميدازولام والفينوباربيتال والكلونازيبام في عام 2023 أقل بنسبة 10 إلى 30 في المائة مقارنة بعام 2022. وارتفعت واردات الألبرازولام بنسبة 50 في المائة تقريبا في عام 2023 مقارنة بعام 2022. ولم تشهد المواد الأخرى الأكثر تداولاً تغيرات كبيرة في الكميات المستوردة منها في عام 2023 مقارنة بعام 2022.

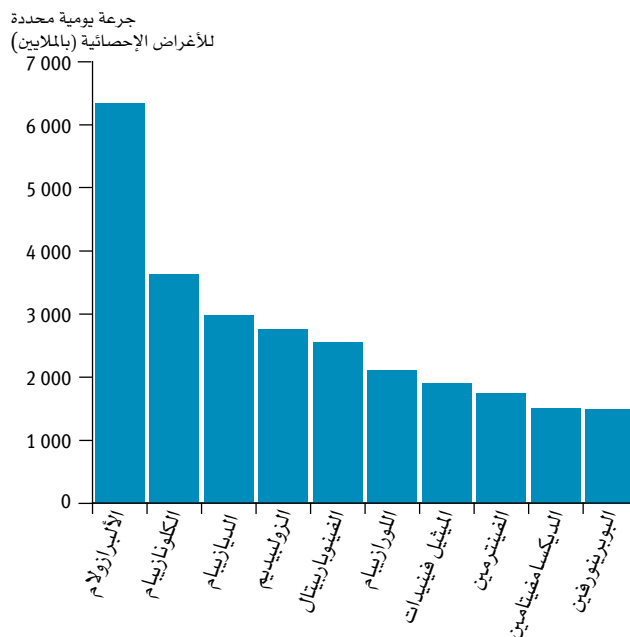
الجدول 1- المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية الأكثر تداولاً، 2023

المادة	إجمالي الواردات (بالكيلوغرامات)	عدد البلدان والأقاليم المستوردة
ألبرازولام	14 532.41	134
البرومازيبام	15 624.58	108
البوبرينورفين	9 880.66	95
الديازيبام	36 698.71	159
الزولبيديم	34 099.47	113
الفينوباربيتال	195 853.89	152
الكلونازيبام	10 662.11	139
اللورازيبام	8 342.07	121
الميثيل فينيدات	59 870.74	116
الميدازولام	8 306.50	153

149- وقدّم ما مجموعه 111 بلدا وإقليما (63 في المائة من البلدان والأقاليم التي قدّمت إحصاءاتها السنوية) بيانات تتعلق باستهلاك مؤثر عقلي واحد على الأقل في عام 2023، ارتفاعاً من 100 بلد وإقليم في عام 2022. وتفاوتت معدلات الإبلاغ على الصعيد الإقليمي تفاوتاً كبيراً: حيث كانت البيانات عن الاستهلاك في عام 2023 مقدمة من 20 بلدا وإقليما في أفريقيا (35 في المائة من العدد الإجمالي للبلدان والأقاليم في المنطقة)، و25 بلدا وإقليما في القارة الأمريكية (56 في المائة)، و22 بلدا وإقليما في آسيا (46 في المائة)، و35 بلدا وإقليما في أوروبا (81 في المائة)، و9 بلدان وأقاليم في أوقيانوسيا (41 في المائة).

150- وبالنظر إلى أن قيم الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية التي حُدِّدت للمؤثرات العقلية يمكن أن تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين المواد المختلفة، فإن تحليل بيانات الاستهلاك حسب الوزن الإجمالي لن يجسد بدقة الاتجاهات القائمة في الاستهلاك العالمي. وتجسد بيانات الاستهلاك، المعبر عنها بإجمالي الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية، أنماط الاستهلاك في البلدان المبلغ عنها بصورة أفضل، وهي أيضاً أنسب للتحليل. ويعرض الشكل التاسع المؤثرات العقلية الأكثر استهلاكاً في جميع أنحاء العالم في عام 2023 من حيث إجمالي الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية.

الشكل التاسع- المؤثرات العقلية الأكثر استهلاكاً على الصعيد العالمي بإجمالي الجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية، 2023



151- وكانت مادة الأليزابولام هي المادة الأكثر استهلاكاً في عام 2023، حيث بلغ استهلاكها أكثر من 6,3 بلايين جرعة يومية إحصائية في جميع أنحاء العالم، بزيادة قدرها 1,5 بليون جرعة يومية إحصائية تقريبا عن عام 2022. وازداد استهلاك الكولونازيبام بأكثر من الضعف، من 1,6 بليون جرعة يومية إحصائية في عام 2022 إلى 3,6 بلايين جرعة يومية إحصائية في عام 2023. كما ازداد استهلاك الديازيبام بحوالي 1 بليون جرعة يومية إحصائية ليصل إلى ما يقرب من 3 بلايين جرعة يومية إحصائية في عام 2023. وشهدت المواد الأخرى الأكثر استهلاكاً في عام 2023 زيادات في الاستهلاك تتراوح بين 5 إلى 50 في المائة. وتجدد الإشارة إلى أن الاستهلاك العالمي للإستازولام انخفض بصورة حادة من أكثر من 3,1 بلايين جرعة يومية إحصائية في عام 2022 إلى 1,2 بليون جرعة يومية إحصائية في عام 2023.

2- عرض الخامات الأفيونية والطلب عليها

152- في عام 2023، كان هناك انخفاض إجمالي بنسبة 27 في المائة في إجمالي المساحات المحصودة من جميع أصناف خشخاش الأفيون لغرض استخراج القلويدات، حيث انخفضت المساحة الإجمالية من 51 693 هكتارا في عام 2022 إلى 37 447 هكتارا في عام 2023. وفيما يتعلق بأصناف خشخاش الأفيون، انخفضت المساحة الإجمالية الكلية المزروعة بخشخاش الأفيون الغني بالمورفين بنحو 27 في المائة مقارنة بعام 2022. وانخفضت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون الغني بالتبياتين بنسبة 7 في المائة؛ وانخفضت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون الغني بالكوديين بنسبة 38 في المائة؛ وانخفضت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون الغني بالأوريبافين بنسبة 68 في المائة.

153- وكما كان الحال في السنوات السابقة، قد يختلف الإنتاج الفعلي من الخامات الأفيونية في عامي 2024 و2025 عن التقديرات، تبعا لأحوال الطقس وظروف أخرى. وفي الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، تأثرت هذه التقديرات بالإحصاءات أو التقديرات الناقصة أو غير المكتملة المقدمة من البلدان. وبوجه عام، كان هناك انخفاض بنسبة 47 في المائة في إنتاج الخامات الغنية بالمورفين، وزيادة بنسبة 46 في المائة في إنتاج الخامات الغنية بالتبياتين في عام 2023. ومن المتوقع أن يتضاعف إنتاج كل من الخامات الغنية بالمورفين والخامات الغنية بالتبياتين في عام 2024، وسيستمر في الزيادة بصورة كبيرة في عام 2025، حيث سيزيد جميع المنتجين الرئيسيين تقريبا إنتاجهم بقدر كبير. ولذلك، من المحتمل ألا يكون هناك نقص في الخامات الأفيونية في السنوات القادمة.

154- وانخفض الطلب العالمي على الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين (خاصة الأفيون) منذ عام 2014، لكنه ازداد بصورة حادة من 225 طنا من معادل المورفين في عام 2021 إلى 305 أطنان في عام 2022. وفي عام 2023، ازداد الطلب العالمي أكثر ليلبلغ 419 طنا، ولكن من المتوقع أن ينخفض إلى 359 طنا في عام 2024 وأن يظل عند نفس المستوى تقريبا (360 طنا) في عام 2025.

155- وعلى غرار الطلب العالمي على الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين، اتخذ الطلب العالمي من قبل المصنّعين على الخامات الأفيونية الغنية بالتبياتين اتجاهاً تنازلياً بدءاً من عام 2016، باستثناء عام 2019، حيث ارتفع إلى 164 طنا، وهو أعلى مستوى مسجل في السنوات الأخيرة. وظل الطلب العالمي منذ ذلك الحين عند مستويات أقل بصورة ملحوظة، حيث بلغ 122 طنا في عام 2021، و105 أطنان في عام 2022، و133 طنا في عام 2023. ويُتوقع أن يبلغ الطلب العالمي على الخامات الأفيونية الغنية بالتبياتين 141 طنا في عام 2024 و137 طنا في عام 2025.

156- ومن المتوقع أن يظل العرض العالمي من الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين (أي الإنتاج والمخزونات) كافياً تماماً لتلبية الطلب العالمي لأكثر من سنة واحدة.

157- ومن المتوقع أن يبلغ حجم العرض العالمي للخامات الأفيونية الغنية بالتبياتين (أي الإنتاج والمخزونات) في عامي 2024 و2025 مستوى يفوق ما يلزم لتلبية الطلب العالمي السنوي عليها.

158- وعلى الرغم من أن عرض الخامات الأفيونية الغنية بالمورفين والغنية بالتبياتين يعد كافياً لتلبية الطلب العالمي، وفقاً للبيانات الإحصائية والتقديرات المقدمة من البلدان، تسلط الهيئة الضوء على وجود تباينات كبيرة بين البلدان في توافر العقاقير المخدرة، نظراً لأن بلدانا كثيرة لا تقدّر احتياجاتها الطبية من المسكنات الأفيونية تقديراً دقيقاً أو لا تحصل إلا على كمية محدودة منها. وبناء على ذلك، وتماشياً مع أحكام وأهداف اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، تذكّر الهيئة الحكومات بأهمية ضمان التوافر الكافي على الصعيد العالمي، وتحث البلدان التي تصنع المؤثرات الأفيونية على تخصيص كمية متزايدة من المورفين لاستعمالها في إنتاج مستحضرات المورفين القموية لاستخدامها في علاج الألم، وخصوصاً في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

جيم- مدى الامتثال العام للمعاهدات

1- المستجدات فيما يتعلق بالامتثال العام للمعاهدات في بلدان مختارة

159- تشمل الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات طائفة واسعة من المجالات، منها تنظيم الإجراءات الخاصة بالإنتاج المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وصنعها والاتجار بها. وتتناول الاتفاقيات أيضا توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية، وتلزم الدول بتنفيذ قوانين وسياسات لمكافحة الاتجار بالمخدرات ومنع تعاطيها لأغراض غير طبية ودعم الاستبانة المبكرة للأشخاص المتأثرين بتعاطي المخدرات وعلاجهم وتنقيفهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

160- ومن أجل وفاء الدول بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات، يكون لدى الدول مرونة كبيرة في اختيار التدابير السياساتية والتشريعية والإدارية التي تتلاءم بشكل أفضل مع ظروفها وأولوياتها الفريدة. ومع ذلك، يجب الالتزام ببعض المبادئ القانونية الأساسية، مثل قصر استعمال العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية على الأغراض الطبية والعلمية فقط، وضمان احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان، وتوفير المواد الخاضعة للمراقبة بكميات كافية لتلبية الاحتياجات الطبية المشروعة، والحفاظ على التناسب في سياسات العدالة الجنائية ذات الصلة بالمخدرات.

161- وتبين الاتفاقيات مسؤوليات الهيئة ومهامها. فعملا بالفقرة 4 من المادة 9 من اتفاقية سنة 1961، بصيغتها المعدلة، فإن الهيئة مكلفة بالسعي إلى قصر زراعة المخدرات وإنتاجها وصنعها واستعمالها على الكميات اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، وضمان توفرها لهذه الأغراض، ومنع زراعة المخدرات وإنتاجها وصنعها والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، تنص الفقرة 5 من المادة 9 من الاتفاقية نفسها على أن تكون الإجراءات التي تتخذها الهيئة متسقة مع العزم على تعزيز التعاون بين الحكومات والهيئة، وتعزيز الحوار المستمر الذي يدعم ويسير الجهود الوطنية الفعالة لتحقيق أهداف الاتفاقية.

162- وعلى الرغم من الاختلاف الطفيف في اللغة المستخدمة في الاتفاقيات، وأن صياغة اتفاقية سنة 1988 أكثر تقييدا إلى حد ما، فإن الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات تسند بوضوح إلى الهيئة دورا في رصد الامتثال للمعاهدات. وترد تفاصيل المسؤوليات المتعلقة بالرصد الموكلة إلى الهيئة في المادة 14 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، وفي المادة 19 من اتفاقية سنة 1971، وفي المادة 22 من اتفاقية سنة 1988.

163- وتقوم الهيئة، بصفتها الجهة المسؤولة عن رصد الامتثال للمعاهدات، باستعراض التقدم الذي تحرزه الدول في تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات بهدف تعزيز الحوار المتواصل والمساعدة في اتخاذ إجراءات وطنية فعالة لتحقيق أهداف الاتفاقيات.

164- وتسترشد الهيئة في تقييمها لامتثال الدول إلى عملية تواصل مستمرة وتبادل معلومات مع الحكومات، بما في ذلك من خلال المراسلات والاجتماعات والبعثات القطرية والمشاركة في مبادرات الهيئة وتقديم التقارير الإحصائية.

165- ويعرض الفصل التالي مجموعة مختارة من تقييمات الهيئة لحالة مراقبة المخدرات في بلدان مختارة.

(أ) أستراليا

166- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الهيئة رصد التطورات في أستراليا التي تؤثر على مراقبة المخدرات على المستوى الوطني ومستوى الولايات والأقاليم.

167- ولدى الهيئة علاقة عمل ممتازة مع السلطات الأسترالية، وتسلم بالمشاركة النشطة للبلد في برامج الهيئة وأنشطتها، بالإضافة إلى أنشطتها في مجال بناء القدرات والتوعية في منطقة أوقيانوسيا.

168- وفي الوقت نفسه، لاحظت الهيئة بقلق التغييرات المقترحة في نيو ساوث ويلز على القوانين التي تؤثر على الوضع القانوني للقنب المستخدم في الأغراض غير الطبية والتي من شأنها أن تقنن الزراعة المنزلية لعدد يصل إلى ست نباتات للاستخدام الشخصي، والتهاذي بالقنب، وحياسة ما يصل إلى 50 غراما من المخدر.

169- وقد أبلغت الهيئة حكومة أستراليا بأن هذا الإجراء لا يتسق مع الالتزامات القانونية الدولية للبلد كدولة طرف في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة 1988.

170- وستواصل الهيئة حوارها مع حكومة أستراليا وتعمل على استمرار الدعم والتعاون من البلد.

(ب) كندا

- 171- لاحظت الهيئة بقلق، في سياق رصد حالة مراقبة المخدرات في كندا، الخسائر الفادحة التي لا تزال أزمة المؤثرات الأفيونية في البلد تلحقها بسكانها، وتسلم بالجهود الكبيرة المبذولة لمعالجة هذه الحالة من جانب الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم، إلى جانب مشاركة البلد في الجهود المتعددة الأطراف.
- 172- كما أحاطت الهيئة علماً بطلب مقاطعة كولومبيا البريطانية تعديل إعفائها بموجب قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة في كندا، الذي كان قد ألغى تجريم تعاطي المخدرات وحيازتها بكميات تقل عن العتبة المقررة، بحيث تعيد تجريم استهلاك المخدرات في الأماكن العامة وقصر تعاطيها على المساكن الخاصة أو مناطق محددة.
- 173- ومن المسائل التي تثير قلق الهيئة باستمرار وجود إطار قانوني في كندا لإنتاج القنب وتوزيعه بالتجزئة واستهلاكه لأغراض غير طبية، بما يتعارض مع الالتزامات القانونية للبلد بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات التي تقصر الأنشطة القانونية التي تنطوي على مواد خاضعة للمراقبة على الأغراض الطبية والعلمية.
- 174- وعقب تقديم وزارة الصحة الكندية التقرير النهائي للاستعراض التشريعي لقانون القنب إلى البرلمان في آذار/مارس 2024، والذي أعده فريق من الخبراء، تلاحظ الهيئة بقلق النتائج التي توصل إليها التقرير بأن معدل تعاطي القنب بين الشباب، على الرغم من ثباته منذ تقنينه، لا يزال من بين أعلى المعدلات في العالم، وأن أنماط الاستهلاك يبدو أنها تتحول نحو القنب الأقوى مفعولاً.
- 175- وستواصل الهيئة حوارها البناء مع حكومة كندا بشأن المسائل المتعلقة بمراقبة المخدرات، وتعمل على استمرار تعاون البلد ودعمه المستمر لمبادرات الهيئة ومشاركتها فيها.

(ج) ألمانيا

- 176- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهيئة متابعة التطورات المتعلقة بمراقبة المخدرات في ألمانيا، والعمل مع الحكومة بشأن مختلف جوانب تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتقنين استعمال القنب لأغراض غير طبية.
- 177- ولاحظت الهيئة بدء نفاذ القانون المتعلق بمناولة القنب الخاضعة للمراقبة والتغييرات في اللوائح الأخرى (قانون القنب) على مرحلتين في نيسان/أبريل وتموز/يوليه 2024.
- 178- ويجيز قانون القنب للبالغين زراعة القنب في الأماكن الخاصة للاستهلاك الشخصي لأغراض غير طبية، وكذلك الزراعة غير التجارية على صعيد المجتمعات المحلية للقنب في "جمعيات الزراعة". وسجل هذا الإجراء في ورقة النقاط الرئيسية التي أعدتها الحكومة في 12 نيسان/أبريل 2023 المتضمنة نموذجاً قائماً على ركيزتين للتوزيع الخاضع للمراقبة للقنب غير الطبي على البالغين في ألمانيا. وتجيز الحكومة للبالغين، بموجب الركيزة الأولى، زراعة القنب في الأماكن الخاصة لاستهلاكهم الشخصي، وكذلك الزراعة غير التجارية على صعيد المجتمعات المحلية للقنب في "جمعيات الزراعة". وتتص الركيزة الثانية على مشاريع نموذجية إقليمية لها سلاسل إمداد تجارية.
- 179- وفيما يتعلق بتعاطي السائقين للقنب، قامت الوزارة الاتحادية للشؤون الرقمية والنقل بإجراء اختبارات وتحديد القيم الحدية لمادة التتراهيدروكانابينول في الدم. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئ فريق عمل متعدد التخصصات مكوناً من خبراء في مجالات الطب والقانون والنقل في كانون الأول/ديسمبر 2023 بهدف تحديد القيم الحدية لمادة التتراهيدروكانابينول. واقترح الفريق العامل متعدد التخصصات حداً قانونياً يبلغ 3,5 نانوغرام/مليتر من التتراهيدروكانابينول في مصل الدم.
- 180- وأكدت الهيئة، في تفاعلاتها مع حكومة ألمانيا، أن التدابير الرامية إلى السماح باستعمال القنب لأغراض غير طبية لا تتسق مع اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة 1988.
- 181- وستواصل الهيئة رصد التغييرات التي تشهدها سياسات ألمانيا لمراقبة المخدرات، وعلى الانخراط في حوار بناء مع الحكومة بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقيات مراقبة المخدرات.

(د) لكسمبرغ

- 182- واصلت الهيئة متابعة التطورات المتعلقة بمراقبة المخدرات في لكسمبرغ، والانخراط في حوار مع الحكومة بشأن المسائل المتعلقة بالامتثال للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، بما في ذلك التطورات المتعلقة بالاستعمال غير الطبي للقنب في البلد.

- 183- وكان قانون القنب قد اعتمد في 10 تموز/يوليه 2023، وهو يجيز زراعة عدد يصل إلى أربع نباتات من القنب في المنزل لكل أسرة معيشية لأغراض غير طبية في ظل ظروف معينة. ومن ثم، يُسمح أيضا بالاستهلاك الشخصي في مجال الحياة الخاصة. وينص القانون كذلك على تخفيف العقوبات الجنائية على جرائم حيازة كميات صغيرة من القنب في الأماكن العامة، واستحدث إجراء جنائي مبسط بالنسبة لبعض أشكال السلوك التي لا تزال محظورة، ومنها استهلاك القنب وحيازته ونقله واحتيازه في الأماكن العامة.
- 184- ويمثل اعتماد القانون المرحلة الأولى من مشروع "القنب الترفيهي" المخطط له، استنادا إلى اتفاق الائتلاف 2018-2023 الذي أبرمته الحكومة. وسوف تتمثل المرحلة الثانية في إنشاء سلسلة إنتاج وإمداد وطنية خاضعة لسيطرة الحكومة، وإن كان يبدو أن الحكومة لا تنوي تنفيذ هذه المرحلة، مما يعكس التعقيدات الناشئة عن عملية التقنين الكامل.
- 185- وتلاحظ الهيئة أن تدابير إجازة استخدام القنب لأغراض غير طبية لا تتسق مع التزامات الدول الأطراف بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.
- 186- وستواصل الهيئة، في إطار ولايتها، الرصد الوثيق لتطور إطار مراقبة المخدرات في لكسمبرغ، والانخراط في حوار مع الحكومة، وخصوصا فيما يتعلق بالتطورات التشريعية المتعلقة بتعاطي القنب.

(هـ) ميانمار

- 187- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الهيئة الرصد الوثيق للتطورات الجارية في ميانمار.
- 188- وتلاحظ الهيئة بقلق بالغ أن ميانمار أصبحت الآن أكبر منتج للأفيون في العالم، حيث لا تزال الأزمة الاقتصادية والسياسية التي أعقبت انقلاب عام 2021 واتساع رقعة النزاع بين الجيش والجماعات المسلحة تدفع المزارعين إلى إنتاج خشخاش الأفيون غير المشروع.
- 189- وقد تجاوز ناتج الأفيون في البلد إنتاج الأفيون في أفغانستان، حيث فرضت السلطات القائمة بحكم الأمر حظرا على إنتاجه في نيسان/أبريل 2023، مما أدى إلى انخفاض زراعته بنسبة 95 في المائة. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قُدِّرَت المساحة المزروعة بالأفيون في ميانمار في عام 2023 بـ 47 100 هكتار، بعد أن كانت 40 100 هكتار في العام السابق، في حين قُدِّرَ المحصول الناتج عن ذلك بـ 1 080 طنا، أي بزيادة 36 في المائة مقارنة بتقديرات عام 2022.
- 190- وقد تفاقم الوضع في ميانمار بسبب استمرار الاضطرابات السياسية والقتال الناجمة عن النزاع المسلح.
- 191- وفي آذار/مارس 2024، أصدر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بيانا صحفيا يدعو فيه المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في البلد. وأشار إلى أن المجلس العسكري الحاكم في البلد، مدفوعا بالخسائر الكبيرة التي مُني بها في ساحة المعركة والمعارضة الواسعة النطاق من المواطنين، قد قام بتصعيد هجماته على المدنيين.
- 192- وقد تضرر بشكل خاص أفراد طائفة الروهينغيا الذين يتعرضون الآن لقصف مستمر من قبل قوات المجلس العسكري الحاكم.
- 193- وأشار المقرر الخاص إلى أن هذه الهجمات وغيرها من الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ضد الروهينغيا مستمرة بلا هوادة. وأعرب عن قلقه بشأن آلاف اللاجئين الذين لا يزالون يفرون إلى البلدان المجاورة، وذكر أن الشبكات الإجرامية الدولية وجدت ملاذا آمنا في المناطق التي يسيطر عليها المجلس العسكري الحاكم وحلفاؤه.
- 194- وستواصل الهيئة رصد التطورات في ميانمار والعمل مع المجتمع الدولي، في إطار ولايتها، لإيجاد حلول للتحديات المتعلقة بالمخدرات في ميانمار مع مراعاة الحقائق المعقدة في البلد.

(و) مملكة هولندا

- 195- تواصلت الهيئة حوارها مع حكومة مملكة هولندا بشأن مسائل الامتثال للمعاهدات، ولا سيما تلك المتعلقة بمراقبة القنب في البلد.
- 196- وواصلت الهيئة الرصد الوثيق للتطورات المتعلقة بتنفيذ "تجربة سلسلة توريد القنب الخاضعة للمراقبة"، التي بدأتها الحكومة في عام 2020، من خلال اعتماد قانون تجربة سلسلة توريد القنب الخاضعة للمراقبة (قانون التجربة) إلى جانب الأمر المجلسي واللوائح الوزارية المصاحبين له. وفي إطار التجربة، أذنت الحكومة بزراعة القنب وتوريده بالجملة لأغراض

غير طبية إلى "المهاهي" في ما يصل إلى 10 بلديات لفترة تجريبية مدتها أربع سنوات، يعقبها تقييم للأثار على الصحة العامة وعلى النظام العام.

197- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت مرحلة بدء التجربة في بريدا وتيلبورغ في كانون الأول/ديسمبر 2023، وستستمر حوالي ستة أشهر. وأفادت الحكومة بأن هذه الفترة ستتيح لها اكتساب الخبرة على نطاق ضيق بشأن سلسلة إمداد خاضعة للمراقبة وجميع العمليات التي تشملها، بما في ذلك النقل الآمن للقنب وبيعه، مع إعطاء المزارعين الآخرين والبلديات الأخرى الوقت الكافي لاستكمال استعداداتهم للبدء في التجربة.

198- وتود الهيئة أن تؤكد من جديد أن قانون تجربة سلسلة توريد القنب الخاضعة للمراقبة الذي دخل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2020 لا يتسق مع أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، التي تقصر استخدام المواد الخاضعة للمراقبة على الأغراض الطبية والعلمية.

199- كما واصلت الهيئة رصد التطورات المتعلقة بتعديلات قانون الأفيون في البلد لحظر فئات معينة من المؤثرات النفسانية الجديدة. وأبلغت الهيئة أنه من خلال مشروع القانون الذي يتضمن التعديلات، سوف تضاف قائمة جديدة إلى قانون الأفيون (القائمة الأولى أ) تتكون من مجموعات من المواد بدلا من فرادى المواد. واعتمد مجلس النواب مشروع القانون في 16 كانون الثاني/يناير 2024، وأرسل إلى مجلس الشيوخ لاعتماده.

200- وستواصل الهيئة الرصد الوثيق للتطورات المتعلقة بمراقبة المخدرات في مملكة هولندا، بما في ذلك ما يتعلق بمراقبة القنب في البلد، والانخراط في حوار مع الحكومة لضمان الامتثال للمعاهدة.

(ز) الفلبين

201- ترحب الهيئة بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتسلم بالعمل المتواصل لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن حقوق الإنسان كخطوة مهمة نحو تعزيز سيادة القانون وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك باسم مراقبة المخدرات.

202- وتلاحظ الهيئة مشاركة الحكومة الإيجابية في البرنامج المشترك والتزامها المعلن بإصلاح سياسة المخدرات في إطار نهج قائم على حقوق الإنسان يركز على العلاج المجتمعي وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، على النحو الذي جرى التعبير عنه في مؤتمر القمة الأول لإصلاح سياسة وقانون المخدرات في الفلبين، الذي عقد في نيسان/أبريل 2024.

203- وتتطلع الهيئة إلى تعزيز تعاونها مع حكومة الفلبين، وتعرب عن أملها في تمكن الهيئة من القيام ببعثتها إلى الفلبين، التي ما فتئت تطلبها منذ عام 2017 بمجرد أن تسمح حالة تمويل الأمم المتحدة.

(ح) جنوب أفريقيا

204- واصلت الهيئة التحاور مع حكومة جنوب أفريقيا بشأن سياسات هذا البلد في مجال مراقبة المخدرات تنفيذًا للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وخصوصا التطورات التشريعية والسياساتية المتعلقة بمراقبة القنب في البلد.

205- وفي أيلول/سبتمبر 2018، قضت المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا بأن تعاطي القنب قانوني للأغراض الشخصية والطبية على حد سواء. وأيدت المحكمة الدستورية في حكمها أمرا بالبطلان الدستوري أصدرته المحكمة العليا لجنوب أفريقيا، شعبة مقاطعة كيب الغربية، كيب تاون، وأعلن بموجبه أن التشريع الذي يجرم تعاطي القنب وحيازته وشراءه وزراعته من قبل شخص بالغ في مسكن خاص من أجل استهلاكه الشخصي لا يتسق مع "الحق في الخصوصية" الذي تكفله المادة 14 من الدستور.

206- وفي أيار/مايو 2024، وافق رئيس جنوب أفريقيا على مشروع قانون استعمال القنب لأغراض خصوصية، الذي اعتمده غرفتا البرلمان في شباط/فبراير 2024، والذي من شأنه تفعيل حكم المحكمة الدستورية المذكور أعلاه. وقد عُلق العمل بذلك الحكم لمدة 24 شهرا للسماح للبرلمان بتعديل التشريع لمعالجة الأحكام التي اعتُبرت غير دستورية. وينظم القانون الجديد تعاطي القنب وحيازته وزراعة نباتات القنب من قبل البالغين للاستعمال الشخصي.

207- وفي آذار/مارس 2024، عقد مجلس الوزراء في جنوب أفريقيا اجتماعا استعرض فيه التقدم المحرز في تطوير قطاع القنب والقنب الليفي، والخطة الوطنية الرئيسية للقنب كجزء من استراتيجية الحكومة لتطوير قطاع القنب صناعيا. والهدف من الخطة الرئيسية هو توفير إطار لإنشاء صناعة القنب والقنب الليفي ونموها وتطويرها في جنوب أفريقيا بهدف المساهمة في النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص عمل. وواصل مجلس البحوث الزراعية تطوير أصناف القنب الليفي بدعم من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بهدف إتاحة البذور لموسم الزراعة لعام 2025.

208- وفيما يتعلق باستعمال القنب لأغراض طبية، تود الهيئة أن توجه انتباه الدول الأطراف إلى مقتضيات المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات فيما يتعلق بمراقبة القنب للأغراض الطبية، بما في ذلك المادتان 23 و28 (إنشاء أجهزة وطنية من أجل مراقبة الزراعة وإدارة المحاصيل الناتجة عنها، واعتماد تدابير لمنع إساءة استعمال أوراق القنب والاتجار بها على نحو غير مشروع)، والمادة 31 (التي تشترط الحصول على إجازات تصدير/استيراد)، والمواد 1 و2 و12 و13 و19 و20 (تقديم تقارير إلزامية إلى الهيئة) من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة.

(ط) تايلند

209- واصلت الهيئة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، المتابعة الوثيقة للتطورات المتعلقة بالمخدرات في تايلند، والعمل مع الحكومة بشأن المسائل المتعلقة بالامتثال للمعاهدة، بما في ذلك حالة مراقبة القنب في البلد.

210- وفي تموز/يوليه 2024، وافقت لجنة مراقبة المخدرات التابعة لوزارة الصحة على اقتراح من شأنه أن يقصر استعمال القنب في الأغراض الطبية والبحثية. وتخطط الحكومة لاعتماد هذا التغيير تشريعياً وتنفيذه بالكامل بحلول نهاية عام 2024.

211- وكان ذلك استجابة لبعض الثغرات المتعلقة بالاستخدام غير الطبي للقنب التي نشأت بعد التغييرات التشريعية التي استحدثت في كانون الثاني/يناير 2022 ودخلت حيز النفاذ في حزيران/يونيه من العام نفسه، التي حذفت بوجوبها نبتة القنب من قائمة المخدرات الخاضعة لمراقبة بموجب قانون المخدرات. ونتيجة لذلك، شهدت تايلند توسعاً سريعاً في صناعة القنب في تايلند، حيث جرى افتتاح حوالي 20 000 مستوصف مسجل لصرف القنب غير الطبي منذ عام 2022.

212- وستواصل الهيئة رصد تطور إطار مراقبة المخدرات في تايلند عن كثب والتعاون مع الحكومة الجديدة، لتيسير امتثالها للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

(ي) الولايات المتحدة

213- لاحظت الهيئة، في استعراضها للتطورات المتصلة بالمخدرات في الولايات المتحدة، مع بالغ القلق التأثير المستمر لأزمة المؤثرات الأفيونية الاصطناعية على حالة الصحة العامة في البلد والموارد غير المسبوقة التي تخصصها الحكومة للتصدي لها، بما في ذلك 167,2 مليار دولار على مدى السنوات الأربع الماضية.

214- وتلاحظ الهيئة أن هذا التمويل اقترن بسلسلة من التغييرات التشريعية والتنظيمية والسياساتية لتوسيع نطاق الحصول على العلاج، وتسهيل الوصول إلى الأدوية المضادة للجرعات المفرطة، ومكافحة الاتجار بالمخدرات. كما عززت الولايات المتحدة دورها القيادي في مكافحة المؤثرات الأفيونية الاصطناعية على الصعيد العالمي من خلال إطلاق التحالف العالمي للتصدي لأخطار المخدرات الاصطناعية، الذي يضم أكثر من 70 بلداً ومنظمة دولية لمنع الصنع غير المشروع للمخدرات، وتحديد التهديدات الناشئة، واعتراض المخدرات المهربة، وخفض عرض المخدرات المميته والطلب عليها.

215- وأشارت الهيئة أيضاً إلى توقيع حاكم ولاية أوريغون على تشريع يعيد تجريم حيازة كميات صغيرة من المخدرات للاستهلاك الشخصي، وينص على تحويل الأشخاص من نظام العدالة الجنائية إلى برامج العلاج من المخدرات في المرحلة السابقة للاعتقال. وترى الهيئة أن هذا النهج يتسق مع أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، التي تتيح للدول إمكانية تطبيق بدائل للإدانة أو العقاب على جرائم المخدرات ذات الطابع البسيط، ولا سيما تلك التي يرتكبها من يتعاطون المخدرات.

216- ولاحظت الهيئة كذلك الاقتراح الداعي إلى إعادة جدولة القنب من الجدول الأول إلى الجدول الثالث من قانون المواد الخاضعة للمراقبة كوسيلة للاعتراف بالاستخدامات الطبية الممكنة للمخدر وإزالة العقوبات القانونية أمام البحوث الطبية.

217- وعلى الرغم من أن مراقبة القنب بموجب القانون الاتحادي تتسق مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، فإن الهيئة تشعر بالقلق إزاء عدم توافق الأطر القانونية المعمول بها في عدة ولايات والتي تسمح بإنتاج القنب وتوزيعه بالتجزئة واستخدامه لأغراض غير طبية على الرغم من الالتزام المفروض على الدول الأطراف بقصر هذه الأنشطة على الأغراض الطبية والعلمية.

218- وتقدر الهيئة علاقتها البناءة والمثمرة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الدعم النشط الذي يقدمه البلد لأنشطة الهيئة ومشاركته فيها، وستواصل الهيئة العمل مع الحكومة بشأن تنفيذ التزاماتها الدولية بموجب الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات.

2- البعثات القطرية

- 219- في الظروف العادية، توفد الهيئة عدة بعثات قطرية كل سنة، وتعتبرها وسيلة حاسمة لتقييم مدى وفاء الدول بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.
- 220- وخلال هذه البعثات، تتواصل الهيئة مباشرة مع مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن في ذلك المشرعون ومقررو السياسات والسلطات التنظيمية ومسؤولو الجمارك وموظفو إنفاذ القانون والمهنيون الطبيون والأفراد المشاركون في جهود الوقاية والعلاج وممثلو المجتمع المدني. وتتيح هذه التفاعلات للهيئة التوصل إلى فهم شامل لأنظمة مراقبة المخدرات في البلد، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسينات، واستبانة أفضل الممارسات. وتُجرى المناقشات مع أصحاب المصلحة الوطنيين بصفة سرية لتشجيع الحوار المفتوح والصادق، بينما تُعقد الاجتماعات مع مجموعات المجتمع المدني بشكل متكتم، دون حضور ممثلين عن الحكومة.
- 221- وبالاستناد إلى المعلومات التي تجمع أثناء هذه البعثات، تعد الهيئة مجموعة من التوصيات تهدف إلى تعزيز الامتثال للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وتبُغ التوصيات مع مراعاة السرية إلى الحكومات المعنية للنظر فيها وتنفيذها.
- 222- ونظرا لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، علقت الهيئة إيفاد بعثاتها القطرية إلى أن تتحسن الحالة الصحية العالمية. وعلى الرغم من استئناف البعثات لفترة وجيزة في أواخر عام 2022 وعام 2023، إلا أنها توقفت مرة أخرى في عام 2024 بسبب القيود الأوسع نطاقا على ميزانية الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، أوفدت فقط بعثة إلى أوروغواي خلال الفترة قيد الاستعراض. وتواصل الهيئة اعتبار البعثات القطرية أداة أساسية لمواصلة الحوار مع الدول، وتأمل استئنافها في أقرب وقت ممكن.

أوروغواي

- 223- أوفدت الهيئة، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2023، بعثة إلى أوروغواي لدراسة التطورات على صعيد سياسات المخدرات، وحالة تنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات التي يكون البلد دولة طرفا فيها.
- 224- وشارك وفد الهيئة في مشاورات مع مختلف الجهات المعنية بمراقبة المخدرات، بما في ذلك كبار المسؤولين من عدة وزارات وهيئات حكومية، وعقد اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تعاطي مواد الإدمان.
- 225- ومن المسائل التي ما زالت تثير قلق الهيئة منذ بعثتها الأخيرة إلى أوروغواي في عام 2015 استمرار العمل بالإطار القانوني الذي يسمح بالبيع المشروع للقنب للاستعمال غير الطبي، وهو إجراء كانت أوروغواي الدولة الأولى في العالم التي اعتمدته على المستوى الوطني.
- 226- ومع التأكيد على أن هذا الإجراء لا يتسق مع أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، واصلت الهيئة حوارها مع حكومة أوروغواي.

3- تقييم تنفيذ الحكومات للتوصيات الصادرة عن الهيئة في أعقاب بعثاتها القطرية

- 227- تتابع الهيئة في كل عام التطورات في البلدان التي استضافت بعثات لها قبل ثلاث سنوات، وتطلب إلى حكومات تلك البلدان إبلاغها بأي إجراءات تشريعية أو سياسية التي أُخذت لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها الهيئة عقب البعثة، وأي تطورات أخرى ذات صلة بالمخدرات طرأت منذ إيفاد البعثة.
- 228- ونظرا لتعليق البعثات بسبب جائحة كوفيد-19، لم توفد أي بعثات في عام 2020.

دال- الإجراءات التي اتخذتها الهيئة من أجل ضمان تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

1- الإجراءات التي اتخذتها الهيئة عملاً بالمادة 14 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972 والمادة 19 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

229- في الحالات التي تكون فيها لدى الهيئة أسباب موضوعية للاعتقاد بأن أهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تتعرض لخطر جسيم بسبب عدم امتثال دولة طرف ما لالتزاماتها القانونية الواردة في تلك المعاهدات، أو إذا كانت هناك حالة خطيرة تتطلب عملاً تعاونياً على الصعيد الدولي، يجوز للهيئة أن تقرر الشروع في إجراء حوار رسمي مع الدول المعنية بغية تعزيز الامتثال للمعاهدات. ويرد هذا في المادتين 14 و14 مكرراً من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، والمادة 19 من اتفاقية سنة 1971، والمادة 22 من اتفاقية سنة 1988.

230- وقد طبقت الهيئة، منذ إنشائها، تلك الأحكام المتعلقة بالامتثال على عدد من الدول من أجل بدء مشاورات رسمية معها بهدف النظر في مسائل عدم الامتثال المحتملة وذلك من خلال الحوار النشط، وطلبات تقديم معلومات إضافية، وطلبات اتخاذ إجراءات تصحيحية، بحسب ما قد تراه مناسباً.

231- وعملاً بالأحكام ذات الصلة من المعاهدات، لا يُكشف عن اسم الدولة المعنية علانية، ما لم تقرر الهيئة توجيه انتباه الأطراف أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لجنة المخدرات إلى الحالة المعنية عقب المشاورات التي تجريها مع الحكومة المعنية أو إذا وافقت الحكومة المعنية على الكشف علانية عن تطبيق تلك الأحكام، كما جرى في حالة أفغانستان.

2- التشاور مع الحكومة الأفغانية عملاً بالمادة 14 والمادة 14 مكرراً من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972

232- في أيار/مايو 2000، قررت الهيئة تطبيق المادة 14 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة على أفغانستان، حيث خلصت إلى أن أفغانستان أصبحت أكبر منتج غير مشروع للأفيون في العالم، مما يعرض أهداف هذه الاتفاقية لخطر جدي. وبموجب الفقرة 1 (أ) من المادة 14، اقترح المجلس بدء مشاورات مع السلطات الأفغانية.

233- وقد كشفت تلك المشاورات عن الحالة الخطيرة المتعلقة بالمخدرات في أفغانستان التي تستدعي التعاون مع السلطات الأفغانية والدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي. ومن ثم، قررت الهيئة توجيه انتباه الأطراف والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات إلى الحالة في أفغانستان، من خلال تقريرها السنوي، بموجب أحكام الفقرة 1 (د) من المادة 14 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة.

234- وفي أيار/مايو 2018، وبموافقة من حكومة أفغانستان، قررت الهيئة الاستظهار بالمادة 14 مكرراً من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة بفرض دعوة أجهزة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى الحكومة دعماً لجهودها في الاضطلاع بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.

235- وواصلت الهيئة العمل مع أفغانستان والمجتمع الدولي عملاً بالمادة 14 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة عقب الانتقال إلى حكومة مدنية في عام 2001 إلى أن أطاحت بها حركة طالبان في آب/أغسطس 2021.

236- ولم يكن هناك تعامل مباشر بين الهيئة والسلطات الأفغانية القائمة بحكم الأمر الواقع في الفترة قيد الاستعراض. وفي الوقت نفسه، واصلت الهيئة في تفاعلاتها مع شركائها، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التأكيد على ضرورة دعم الشعب الأفغاني، بما في ذلك من خلال إيجاد موارد رزق بديلة وتعزيز التنمية والسلام والمصالحة.

الوضع في أفغانستان وعمل الأمم المتحدة

237- لا تزال أفغانستان تواجه مستويات غير مسبقة من الاحتياجات الإنسانية، حيث يحتاج أكثر من ثلثي سكانها إلى المساعدة. وقد تفاقمّت الحالة أكثر بسبب الزلازل واسعة النطاق التي وقعت في المنطقة الغربية من البلد، فضلاً عن إعادة القسرية للعديد من الأفغان غير المسجلين من باكستان. وهناك أيضاً عدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية، حيث يعيش ما يقرب من نصف سكان البلد في حالة من الفقر، وتتأثر النساء والأطفال بشكل خاص.

238- وعلى الرغم من تحسن الوضع الأمني العام منذ استيلاء طالبان على السلطة، إلا أن الحوادث الأمنية المرتبطة بالهجمات المسلحة التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام-ولاية خراسان (داعش-خراسان) لا تزال مستمرة. وارتفع عدد الحوادث الأمنية المتصلة بالنزاعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بالفترة نفسها من العام 2022-2023، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى ارتفاع عدد التدخلات المتعلقة بمراقبة المخدرات، والتي كان معظمها عمليات اعتقال لصغار تجار المخدرات. ووفقا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تبذل السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع جهودا متواصلة من أجل تعطيل صنع الميثامفيتامين في المنطقة الغربية ومنع تهريب المخدرات إلى البلدان المجاورة من خلال عمليات الاعتقال في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية.

239- وقد وصلت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع تعزيز إدارتها في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، وأدارت الخلافات الداخلية حول المسائل الرئيسية المتعلقة بالحوكمة ومظالم المجتمعات المحلية. ومع ذلك، لم يحرز أي تقدم نحو مزيد من الشمولية في المؤسسات وعمليات اتخاذ القرار، على الرغم من أن السلطات واصلت جهود التواصل مع السكان على المستويين دون الوطني والوطني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عُقد أول اجتماع رسمي لمجلس الوزراء بحكم الأمر الواقع في ولاية قندهار برئاسة زعيم حركة طالبان. وخلال الاجتماع، اتخذت عدة قرارات بشأن التعيينات والمسائل السياسية. وكلف مجلس الوزراء نائب رئيس الوزراء بحكم الأمر الواقع بصياغة وثيقة تحدد المبادئ العامة لنهج السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع إزاء السياسات الداخلية والخارجية.

240- وشهدت الفترة قيد الاستعراض استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. واستمرت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في الحد من حقوق المرأة في جميع مجالات الحياة العامة، بما في ذلك فرض قيود صارمة على وصول المرأة إلى التعليم والعمل. ولا تزال القيود المفروضة على الموظفين الأفغانيات العاملات لدى الأمم المتحدة قائمة.

241- وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حوارها مع السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع بشأن مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، نشرت البعثة تقريرا أفادت بموجبه بعدم وجود قوانين وسياسات واضحة لمنع وحظر العنف الجنساني ضد النساء والفتيات في أفغانستان، حيث يحال ضحايا هذا العنف عادة إلى الآليات التقليدية لتسوية النزاعات. ولا يزال الصحفيون ونشطاء المجتمع المدني يواجهون مخاطر كبيرة في ممارسة أنشطتهم. ويواجه مكتب إدارة السجون القائم بحكم الأمر الواقع مشكلة اكتظاظ السجون، حيث وصل عدد نزلاء السجون إلى أكثر من 19 000 محتجز في كانون الثاني/يناير 2024.

242- وفي 18 و19 شباط/فبراير 2024، عقد الأمين العام اجتماعا ثانيا للمبعوثين الخاصين المعنيين بأفغانستان في الدوحة لمناقشة سبل زيادة المشاركة الدولية بطريقة أكثر اتساقا وتنسيقا وتنظيما، بما في ذلك من خلال النظر في توصيات التقييم المستقل بشأن أفغانستان الذي صدر به تكليف من مجلس الأمن في قراره 2679 (2023). وعلى الرغم من قرار السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع بعدم الحضور، شدد الاجتماع على أنه يتعين أن تظل احتياجات الشعب الأفغاني على رأس الأولويات الدولية، وأنشأ فريق من المبعوثين الخاصين كآلية دائمة للمجتمع الدولي يتعين أن تعمل على بلوغ المعايير المرجعية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2721 (2023) لتعزيز السلام داخل أفغانستان ومع جيرانها.

243- وفي 2 شباط/فبراير 2024، أعلن نائب وزير الداخلية بحكم الأمر الواقع لمكافحة المخدرات أنه خلال العامين الماضيين جرى تنفيذ أكثر من 2 000 عملية لمكافحة المخدرات، وتدمير 1 100 مصنع لإنتاج المخدرات، واعتقال أكثر من 13 000 شخص في البلد بتهمة إنتاج المخدرات وبيعها والاتجار بها على نحو غير مشروع.

244- ووفقا للدراسة الاستقصائية بشأن الأفيون في أفغانستان لعام 2024 التي أجراها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في أفغانستان، أدى استمرار إنفاذ مرسوم حظر زراعة الخشخاش وجميع أنواع المخدرات إلى أن تظل مستويات زراعة خشخاش الأفيون أدنى من مستويات عام 2022 بكثير. ففي عام 2024، قُدرت المساحة المزروعة بـ12 800 هكتار، أي أكثر بنسبة 19 في المائة من عام 2023، التي بلغت 10 800 هكتار. أما في عام 2022، فقد بلغت المساحة المزروعة 232 000 هكتار. وأوضح المكتب في الدراسة الاستقصائية أن أسعار الأفيون الجاف قد استقرت في النصف الأول من عام 2024 عند قرابة 730 دولارا للكيلوغرام الواحد، وهو أعلى بعدة مرات من متوسط ما قبل الحظر البالغ 100 دولار للكيلوغرام الواحد.

245- وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ برامج تنمية بديلة وقائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت البرامج 3 791 من الأسر المعيشية الأشد ضعفا، بما في ذلك 564 من الأسر المعيشية التي تفيّلها نساء، حيث قدمت مساعدة تقنية مع تحسين الممارسات الزراعية والتدريب على المهارات المهنية وإدارة ما بعد الحصاد والتسويق. وقد أدى ذلك إلى توليد دخل للمزارعين من منتجات الألبان ومشاتل الفستق.

3- دعم امتثال الحكومات للمعاهدات

(أ) البرنامج العالمي للتعلم التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

246- برنامج الهيئة للتعلم هو مبادرة الهيئة الرامية إلى تعزيز قدرة الحكومات على تقدير احتياجاتها من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية لأغراض طبية وعلمية، امتثالاً للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. ويدعم البرنامج منذ إنطلاقه في عام 2016 الدول الأعضاء وسلطاتها الوطنية المختصة في تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعقودة في عام 2016، وفي تقارير الهيئة للأعوام 2015 و2018 و2022 عن توافر العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية.

247- والهدف من مشروع الهيئة للتعلم هو ضمان التوافر الكافي للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، مع منع إساءة استعمالها وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة. ولا غنى في تحقيق هذا الهدف عن أن تُقدّم إلى الهيئة تقارير وطنية عن الاحتياجات المقدرة من المواد الخاضعة للمراقبة، وبيانات إحصائية عنها، وتقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة من السلائف الكيميائية، تكون دقيقة وفي مواعيدها المقررة.

248- ويدعم برنامج الهيئة للتعلم الدول الأعضاء في التنفيذ والامتثال الكاملين للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات من خلال التدريب والتوعية. وتشمل أنشطة بناء القدرات تنظيم حلقات دراسية تدريبية، وحلقات عمل بشأن التوافر، ونماذج إلكترونية، ومشاورات ثنائية على الصعيد الإقليمي، كما تشمل منذ منتصف عام 2020، بسبب جائحة كوفيد-19، تنظيم دورات تدريبية عبر الإنترنت.

249- وفي كراكاس وخلال الفترة من 4 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر 2023، عقد برنامج الهيئة للتعلم حلقة دراسية تدريبية دون إقليمية حضرية وحلقة عمل توعية بشأن التوافر لفائدة مسؤولين من السلطات الوطنية المختصة في الأرجنتين وأوروغواي وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وشيلي وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وكوبا ونيكاراغوا. وعلى مدار الأيام الخمسة، شارك 40 مسؤولاً في 16 دورة تدريبية خصصت لزيادة المعرفة بأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات ومواصلة تعزيز القدرات من أجل تحسين تنفيذ المعاهدات. وعُقدت حلقة عمل ليوم واحد حول تحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية مع منع تسريبها، في 4 كانون الأول/ديسمبر، بمشاركة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وممثلي المجتمع المدني.

250- وقيّم المشاركون الحلقات الدراسية التابعة لبرنامج الهيئة للتعلم التي تُعقد حضورياً وعبر الإنترنت دون الكشف عن هويتهم. وخلال السنوات الماضية، حصلت الأنشطة على تقييمات عالية وأظهرت باستمرار أن المحتوى يلبي توقعات المشاركين وأن الدورات ذات جدوى كبيرة وأن المواد التعليمية ذات جودة عالية.

251- ولا تزال النماذج الإلكترونية تمثل أداة قيمة لسد الفجوات المعرفية. وقد أعد برنامج التعلم التابع للهيئة خمس نماذج إلكترونية لدعم الحكومات في تنفيذها للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتوفر النماذج الخمس تدريباً تفاعلياً يحدد المشاركون وتيرته وهي متاحة باللغات الإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية، وأيضاً بالبرتغالية. وتغطي النماذج الإلكترونية المجالات المواضيعية التالية: (أ) نظام تقديرات الاحتياجات الطبية والعلمية المشروعة السنوية من العقاقير المخدرة؛ (ب) نظام تقييمات الاحتياجات الطبية والعلمية المشروعة السنوية من المؤثرات العقلية؛ (ج) نظام تقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية؛ (د) الإطار الدولي لمراقبة المخدرات ودور الهيئة؛ (هـ) ضمان توافر كميات كافية من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية.

252- ويواصل المسؤولون من السلطات الوطنية المختصة استخدام النماذج الإلكترونية المدرجة في برنامج الهيئة للتعلم، وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، سجل 1 502 مسؤولاً من 154 بلداً وإقليماً للتدريب عليها. وتصدر شهادة رقمية تعترف بإتمام المشارك للنماذج الإلكترونية بنجاح. ويفد المشاركون من جميع مناطق العالم، وتمثل بلدانهم 95 في المائة من سكان العالم. وتشجع الهيئة جميع الحكومات على مواصلة تسجيل مسؤولي سلطاتها الوطنية المختصة للاستفادة من النماذج وعلى تقديم تعقيبات بشأن محتوى النماذج الإلكترونية الحالية واقتراحات بشأن المجالات التي تتطلب استحداث المزيد من التدريب.

253- ويعمل برنامج الهيئة للتعلم، في إطار أنشطته المتعلقة ببناء القدرات، مع المنظمات الشريكة الرئيسية، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك مع ممثلي المجتمع المدني، حسب الاقتضاء وحيثما كان ذلك مناسباً.

254- ولمواصلة مساعدة السلطات الوطنية المختصة على أداء مهامها، ضمت جميع المواد التدريبية معاً، وهي متاحة على صفحة مخصصة في الموقع الشبكي لبرنامج الهيئة للتعلم. وتوفر تلك الصفحة وصلات لنصوص المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات بجميع اللغات الرسمية الست وباللغة البرتغالية، ومواد تدريبية، ومبادئ توجيهية، وأدوات، واستمارات تدعم تقديم التقارير إلى الهيئة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الخلاصة الوافية عن الأسئلة التي يتكرر طرحها معلومات بشأن الامتثال

لأحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وبشأن التحكم الرقابي ورصد التجارة المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية. وتتاح على الموقع الشبكي للهيئة معلومات عن مشروع الهيئة للتعليم، وتدعو الهيئة المسؤولين الوطنيين عن مراقبة المخدرات المهتمين بأنشطة برنامج الهيئة للتعليم وأدوات التعلم التي يعدها إلى الاشتراك في الرسالة الإخبارية بإرسال رسالة بريد إلكتروني إلى العنوان التالي: incb.learning@un.org.

255- وتعرب الهيئة عن امتنانها للمساهمات المقدمة لبرنامج الهيئة للتعليم من حكومات الاتحاد الروسي وأستراليا وبلجيكا وتايلند وفرنسا والولايات المتحدة، وتشجع الحكومات على النظر في دعم المشروع بنشاط من خلال المشاركة في أنشطته وتوفير الموارد اللازمة لضمان استمراره وتوسيع نطاقه.

(ب) النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير

256- النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (نظام I2ES) هو نظام إلكتروني قائم على الإنترنت وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدعم مالي وتقني من الدول الأعضاء، وتديره الهيئة بهدف إتاحة التجارة السريعة غير الورقية في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية. ويتيح نظام I2ES، الذي أُطلق عام 2015 عملاً بالعديد من قرارات لجنة المخدرات، ولا سيما القرارين 6/55 و7/56، إصدار وتبادل أذون الاستيراد والتصدير بشكل آمن بين البلدان، مما يقلل من وقت تجهيز الأذون وخطر التسريب بسبب أذون مزورة. ويمثل النظام لاتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة 1971، وقد أُقر بأهميته في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، التي عقدت في عام 2016. ونظام I2ES هو النظام الوحيد الذي اعتمدته لجنة المخدرات من أجل إصدار أذون الاستيراد والتصدير وتبادلها عملاً بأحكام اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة 1971.

257- وفي فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، سجلت ثلاث حكومات لاستخدام نظام I2ES، ليصل مجموع الحكومات التي لديها حساب إداري نشط إلى 78 حكومة. ويتزايد ببطء عدد الحكومات التي تستخدم نظام I2ES بنشاط، ويتزايد تواتر استخدام الحكومات لمنصة النظام. وخلال فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حملت سلطات 18 بلداً ما مجموعه 3 302 ترخيص استيراد و746 إذن تصدير على نظام I2ES.

258- ومن المنتظر تحديث نظام I2ES ونظام "بن أونلاين" في سياق تطوير النظام الدولي لمراقبة المخدرات من الجيل التالي، ومبادرة الهيئة لتحديث وتوسيع نطاق وظائف قاعدة البيانات الحالية للنظام الدولي لمراقبة المخدرات. ويتضمن النظام بيانات مقدمة من الحكومات عملاً بأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات والالتزامات الدولية الأخرى المنصوص عليها في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات، فضلاً عن المعلومات المقدمة طوعاً.

259- وتود الهيئة أن تؤكد للدول الأعضاء الحاجة إلى الدعم المستمر، ولا سيما في شكل موارد خارجة عن الميزانية، لضمان التشغيل وتوسيع نطاق وظائف نظام I2ES في سياق مبادرة الهيئة لتكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن الحاجة إلى توفير التدريب والدعم لمساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى اعتماد النظام وتنفيذه.

(ج) البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة

260- وبالإستفادة من شبكة جهات اتصال مشروع "أيون" وشبكة جهات اتصال مشروع أوبيويدس لدى هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية، نسقت الهيئة عملية تعرف باسم عملية Zodiac، استهدفت البنزوديازيبينات غير الطبية، بما في ذلك المسربة من صناعة المستحضرات الصيدلانية المشروعة، والمتدنية النوعية أو المغشوشة أو المصنوعة بصورة غير مشروعة، وكذلك البنزوديازيبينات الجديدة التي لا يعرف لها استخدامات مشروعة. وقد أسفرت هذه العملية عن 465 ضبطية على مدار أربعة أسابيع، وبلغت المضبوطات من البنزوديازيبينات 286 000 قرص، بالإضافة إلى 30 كغ و300 مل.

261- ونُسّق بنجاح لعملية دون الإقليمية الخاصة الأولى، المعروفة باسم عملية النجم الأفريقي (Operation African Star)، التي تستهدف شحنات المواد الصيدلانية المغشوشة والمتدنية النوعية والمصنوعة بصورة غير مشروعة، في الفترة من 9 إلى 15 حزيران/يونيه في شرق أفريقيا. وبقيادة مجلس الصيدلة والسموم في كينيا والهيئة الوطنية للأدوية في أوغندا، وبدعم من برنامج غريدس، نسقت العملية الدولية الإجراءات التي اتخذتها أكثر من 20 من وكالات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية والشركاء الدوليين من أجل كشف وتعطيل الاتجار غير المشروع بالمستحضرات الصيدلانية والمنتجات والمعدات الصحية المنقولة عن طريق خدمات الشحن البريدي والجوي. وقد صُبطت خلال العملية التي استمرت أربعة أيام شحنة تضم 92 من المواد الصيدلانية المغشوشة أو المتدنية النوعية أو المصنوعة بصورة غير مشروعة يزيد مجموعها على 115 000 وحدة و1,15 كغ.

262- وتشكل شبكة جهات الاتصال التابعة لبرنامج غريدس البنية التحتية التي تمكن من التبادل السريع للمعلومات والإنذارات وإعداد المعلومات الاستخباراتية، وتيسر الإجراءات التنفيذية للمساعدة في التحقيقات وتفكيك الجماعات الإجرامية

المنظمة التي تتاجر بالمواد الخطرة غير المجدولة. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كانت هناك 402 جهة اتصال تابعة لمشروع "آيون" تمثل 787 جهازا تابعا لـ 201 حكومة و25 منظمة دولية، و383 جهة اتصال تابعة لمشروع أوبيويدس تمثل 777 جهازا تابعا لـ 199 حكومة و25 منظمة دولية.

263- ونتيجة لتوسيع شبكة جهات الاتصال، شهد عدد الحوادث التي يُبلغ عنها في الوقت الحقيقي من خلال نظام "آيونيكس" زيادة مستمرة على مر السنوات، متجاوزا 100 000 حادث اعتبارا من عام 2024. ونتيجة لذلك، تمكنت الحكومات من إجراء تحقيقات وتحليلات أدت بدورها إلى ضبط مواد خطيرة وإلقاء القبض على متجرين وملاحقات قضائية وتعطيل لشبكات اتجار دولية.

264- ومن الركائز الرئيسية لبرنامج غريدس نهجه المبتكر تجاه الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فهو يدعم الحكومات في تعزيز التعاون الطوعي مع الشركات لمنع استغلال المتجرين للخدمات المشروعة. وينصب تركيز هذا العمل على أربعة مجالات حاسمة: صنع المواد الخطرة وتسويقها ونقلها وكسب المال منها. وخلال فترة الـ 12 شهرا المنتهية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عُقدت اجتماعات لأفرقة خبراء ونظمت فعاليات ذات صلة، جمعت بين كبار الشركاء العالميين من القطاع الخاص من مختلف قطاعات الصناعة ذات الصلة، بما فيها منصات التجارة الإلكترونية، وشركات وسائل التواصل الاجتماعي، ومصنعو المواد الكيميائية والمخدرات، وخدمات البريد والبريد السريع. وقد أدت هذه الجهود إلى نتائج ملموسة، حيث قامت الهيئة باستبانة وإزالة عدد كبير من جهات بيع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية الخطرة من منصات التجارة الإلكترونية، ومن ثم الحد من توافر الفتنايل والمواد الضارة المماثلة من خلال جهات الاتصال التابعة لهيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية.

265- وافتتح رئيس الهيئة، جلال توفيق، فعالية "ائتلاف التكنولوجيا ضد الاتجار" في فيينا في آذار/مارس 2024. وقد ضمت هذه الفعالية العالمية التي استمرت أربعة أيام أكثر من 70 من الموظفين والخبراء والمسؤولين من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وقادة كيانات القطاع الخاص لمناقشة دور التكنولوجيا في مكافحة الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت. وقد ركزت الفعالية على التحديات المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، وتركزت المناقشات على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتبادل المعلومات، ووضع حلول مبتكرة لمعالجة هذه القضايا.

266- وفي الفترة من 13 إلى 15 شباط/فبراير 2024، عُقدت في دبي، الإمارات العربية المتحدة، حلقة عمل إقليمية بشأن منع وحظر المؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة عن طريق الشحن البري. وضمت حلقة العمل التي نظمتها برنامج غريدس، ومركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وشرطة دبي، 115 مشاركا من 21 بلدا حول العالم.

267- وفي الفترة من 13 إلى 16 شباط/فبراير 2024، عُقدت أول حلقة عمل عالمية حول الاستهداف المتقدم في إطار برنامج غريدس في فيينا. وضمت الفعالية التي استمرت لمدة أربعة أيام أكثر من 100 مشارك من 62 من الحكومات والمنظمات الدولية والشركاء من القطاع الخاص لمناقشة جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية. وركزت حلقة العمل على تعزيز جهود الاستهداف، والاستفادة من البيانات والأدوات التكنولوجية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل تأمين سلاسل الإمداد وتعزيز أمن الحدود لمكافحة الاتجار.

268- وفي الفترة بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عُمدت سبعة إندارات عالمية وإشعارات خاصة على جهات اتصال مشروع "آيون" وجهات اتصال مشروع أوبيويدس من أجل العمل الطوعي للنظر في هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص. وشمل ذلك إنذارا خاصا واحدا يتعلق بالاتجار العالمي بالكيتامين، إلى جانب أربعة إشعارات خاصة تتناول الانتشار المتزايد للمنتجات التي تسوّق باعتبارها "كوش" في غرب أفريقيا، وتعزيز اللوائح التنظيمية المتعلقة بالأدوية البيطرية في الصين، وضوابط جديدة على 46 من المؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية في الصين، وتقارير عن اكتشاف دوائين بيطريين جديدين في أمريكا الشمالية. وتدعو الهيئة جميع السلطات الحكومية المعنية إلى الإبلاغ عن المضبوطات والشحنات المشبوهة التي تحتوي على هذه المواد من خلال نظام "آيونيكس".

269- وقد نُظمت جلسات تدريبية بالحضور الشخصي باستخدام برنامج غريدس، ثم استكملت بدورات باستخدام تكنولوجيات التعلم عن بعد. ففي الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عقدت 42 فعالية تدريبية حول مواضيع شملت التوعية بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الناشئة، وتبادل المعلومات باستخدام نظام آيونيكس، واستخلاص المعلومات الاستخباراتية وتحديد الأهداف باستخدام أداة غريدس للمعلومات الاستخباراتية، والمناولة الآمنة للمؤثرات الأفيونية والفتنايلات، ومعدات الحماية الشخصية، والاختبار التقديري للتعرف على المؤثرات الأفيونية الاصطناعية ووسائل منعها. وشارك في تلك الجلسات التدريبية ما مجموعه 902 موظف من موظفي هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية وموظفي التفيتش البريدي، يمثلون 80 حكومة وسبع منظمات دولية،

وَمُنَحُوا أيضا حق استخدام منصة بيئة التدريب الفردي للتعليم الإلكتروني (ELITE)، التي تعمل باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وتشيد الهيئة بالتعاون الجاري مع شركائها الدوليين، ولا سيما الاتحاد البريدي العالمي، الذي أدى اتفاهه المبرم في عام 2018 للتعاون مع الهيئة إلى زيادة كبيرة في وعي مشغلي البريد في جميع أنحاء العالم بشأن المناولة الآمنة للطرود التي تحتوي على مواد خطيرة.

270- وعقد الاجتماع العملياتي السنوي السابع بشأن مكافحة الاتجار بالعقاقير الاصطناعية والمواد الكيميائية الخطرة من خلال خدمات البريد والبريد السريع الخاص والشحن الجوي في إطار برنامج غريدس. وضمت الفعالية أكثر من 140 موظفا من 110 حكومة ومنظمة دولية، في فيينا في الفترة من 9 إلى 12 أيلول/سبتمبر 2024. واستبان المشاركون أحدث أساليب العمل للاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة، وتبادلوا دراسات الحالات الفردية، وشاركوا في اجتماعات متعددة الأطراف لتعزيز التعاون عبر الحدود.

271- وفي 20 آذار/مارس 2024، عُقد اجتماع فرقة العمل المعنية بالمؤثرات النفسانية الجديدة التابعة لمشروع "أيون" في فيينا على هامش الدورة السابعة والستين للجنة المخدرات، وضم 32 عضوا من 13 حكومة. وفي وقت لاحق من هذا العام، في الفترة من 9 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، عُقد اجتماع لفرقة العمل استضافته حكومة كندا في فانكوفر، كندا. وقد ضم الاجتماع ممثلين من 13 حكومة ومنظمتين دوليتين للتصدي للتهديدات المستجدة التي تشكلها المؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية، بما في ذلك المواد الصيدلانية المغشوشة والمتدنية النوعية والمصنوعة بصورة غير مشروعة، وكذلك الأخطار الجديدة الناجمة عن الأدوية البيطرية، وذلك من خلال تبادل المعلومات والتعاون العملياتي. وانفقت فرقة العمل، في الاجتماع المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2024، على متابعة تنفيذ عملية محددة المدة لجمع المعلومات الاستخباراتية تركز على المؤثرات الأفيونية الاصطناعية من مجموعة النيتازين في أواخر عام 2024.

272- وتذكّر الهيئة الحكومات بالمنصتين المتطورتين التابعتين للهيئة، وهما منصة أيونيكس للإنفاذ والاتصالات ومنصة غريدس للاستهداف، اللتين توفران معلومات استخباراتية عملية لوقف الاتجار بالمخدرات الاصطناعية المستجدة والمؤثرات العقلية الجديدة والمستحضرات الصيدلانية المغشوشة والمؤثرات الأفيونية والمواد الكيميائية ذات الصلة لجميع أجهزة إنفاذ القانون وإنفاذ الأنظمة دون أي تكلفة، وتشجع الحكومات على دمج هذه الأدوات في مراكز الاستهداف الوطنية، إلى جانب التدريب الذي يدعمه مركز الاتصالات السببرانية (GC3) التابع لبرنامج غريدس والموظفون الضيون الإقليميون التابعون للهيئة الذين يتشاركون الموقع مع المكاتب التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في سبعة مواقع في جميع أنحاء العالم.

(د) مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"

273- تنفذ المبادرات العملياتي للهيئة فيما يتعلق بالسلاتف تحت رعاية مشروع "كوهيجن" (فيما يتعلق بسلاتف الكوكايين والهيروين) ومشروع "بريزم" (فيما يتعلق بسلاتف المنشطات الأمفيتامينية وغيرها من المخدرات الاصطناعية). وتتولى توجيه كلا المشروعين فرقة العمل المعنية بالسلاتف التابعة للهيئة⁽⁷³⁾. وعُقد اجتماع لفرقة العمل المعنية بالسلاتف في فيينا في آذار/مارس 2024 على هامش الدورة السابعة والستين للجنة المخدرات. وحضر الاجتماع مشاركون من 12 دولة وثلاث منظمات دولية وإقليمية. وعُقد الاجتماع الدوري لفرقة العمل المعنية بالسلاتف، الذي استضافته حكومة كندا، في فانكوفر، كندا، في تشرين الأول/أكتوبر 2024. وحضر الاجتماع مشاركون من 12 بلدا وثلاث منظمات دولية أو إقليمية، وناقشوا أحدث اتجاهات الاتجار المتعلقة بسلاتف الكوكايين والهيروين والمنشطات الأمفيتامينية وغيرها من المخدرات الاصطناعية. وناقش المشاركون أيضا آخر التطورات المتصلة بالمواد الكيميائية غير المجدولة، بما فيها سلاتف المؤثرات النفسانية الجديدة، ومبادرات الهيئة المتعلقة بالمعدات، ورصد الأسواق الافتراضية، والتعاون بين قطاع الصناعة لمنع تسريب السلاتف.

274- وعلى مر السنين، نفذ العديد من عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية المحددة المدة في إطار المشروعين بهدف تحديد أوجه الضعف في نظام مراقبة السلاتف والتركيز على مواد كيميائية معينة أو اتجاهات الاتجار أو أساليب العمل. ويهدف المشروعان إلى مساعدة الحكومات على ضمان المستوى اللازم من اليقظة ووضع مؤشرات محددة للمخاطر لمنع عمليات التسريب في المستقبل وكشف منظمات الاتجار الضالعة في نهاية المطاف. وتتلقى جهات الاتصال المعنية بمشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن" باستمرار إنذارات بشأن شحنات سلاتف مشبوهة وعمليات تسريب لها أو محاولات لتسريبها،

(73) الأعضاء الحاليون في فرقة العمل المعنية بالسلاتف التابعة للهيئة هم: الاتحاد الروسي، أستراليا، ألمانيا، تركيا، جنوب أفريقيا، سويسرا، الصين، كولومبيا، المكسيك، نيجيريا، الهند، هولندا (مملكة-)، الولايات المتحدة، والإنتربول، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، والمفوضية الأوروبية، ولجنة البلدان الأمريكية لمراقبة المخدرات.

كما تتلقى إنذارات بشأن السلائف الناشئة حديثاً. وتتخذ الإنذارات شكل إنذارات خاصة وإشعارات فورية بواسطة نظام "بيكس" تتلقاها جهات الاتصال المسجلة في ذلك النظام.

275- وأطلقت عملية "الاسم المستعار" (Pseudonym) في تشرين الأول/أكتوبر 2024، وكان من المقرر أن تتم على مدار ثلاثة أشهر. وركزت العملية على شحنات الإيفيدرين والسودوايفيدرين، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية المحتوية على المادتين، المتداولة دولياً ومحلياً، إلى الحد الذي أمكن معه التحقيق في هذه الأخيرة. وعلى الرغم من أن المادتين لهما تطبيقات طبية مشروعة، حيث تستخدمان في صنع الموسعات القصبية ومزيلات الاحتقان الأنفي، فإنهما تُستخدمان أيضاً في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين. وقد لاحظت الهيئة وجود عمليات تسريب للمادتين، حيث تطورت العملية نتيجة لارتفاع عدد البلدان التي أبلغت عن ضبطيات لمستحضرات صيدلانية تحتوي على السودوايفيدرين. وشارك ما مجموعه 60 بلداً وإقليماً وأربع منظمات دولية وإقليمية في العملية.

276- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظمت عدة مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف في إطار مشروع "بريزم" مع بلدان في آسيا وأفريقيا وأوروبا بشأن التسريب المشتبه فيه والفعلية لسلائف المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها. وعلاوة على ذلك، صدرت ثلاثة إنذارات في إطار المشروع. وتعلق الإنذار الأول بالضوابط الجديدة المفروضة على السلائف في الصين، بما في ذلك الضوابط المفروضة على سلائف الفنتانيل والكانابيديول، بالإضافة إلى فئات من السلائف الكيميائية المرتبطة كيميائياً للمنشطات الأمفيتامينية، وبدأ مفعولها اعتباراً من 1 أيلول/سبتمبر 2024. وأما الإنذار الثاني فيتعلق بسرقة حاوية صهريج تنقل 27 000 لتر من أنهيدريد الخل في مملكة هولندا، وما يُزعم من إعادة توزيع أنهيدريد الخل لاحقاً باستخدام ملصقات مزيفة. وتعلق الإنذار الثالث بمضبوطات من البروكايين ومختبرات البلورة ذات الصلة في مملكة هولندا.

(هـ) نظام الإخطار بحوادث السلائف

277- أنشئ نظام "بيكس" في عام 2012 لتمكين الحكومات من تبادل المعلومات العملية عن الحوادث والشحنات المشبوهة المتعلقة بالسلائف الكيميائية والمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع في الوقت الحقيقي، ويجري تحديثه باستمرار على مر السنين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُضيفت وظيفة جديدة لتمثيل البيانات بصورة مرئية إلى نظام "بيكس" بغرض تعزيز تجربة المستخدم وإتاحة إجراء تحليل أكثر شمولاً فيما يتعلق بالسلائف والمعدات، مما يسهل عملية التحقيق. ومن أجل تعريف مستخدمي نظام "بيكس" بهذا التحديث، نُظمت ست جلسات إحاطة/تدريب عن بعد أو حضورياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع أكثر من 120 مشاركاً من 40 بلداً في أربع قارات وثلاث منظمات دولية أو إقليمية.

278- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بلغت قاعدة مستخدمي نظام "بيكس" أكثر من 700 مستخدم من 130 بلداً وإقليماً و325 منظمة. وجرى تبادل للمعلومات عبر النظام عن أكثر من 4 700 حادث، بما في ذلك 207 حوادث متعلقة بالمعدات، وقعت في أكثر من 80 بلداً وانطوى على أكثر من 300 مادة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تبادل للمعلومات عبر المنصة عن 514 حادث، منها 402 حادث متعلق بالمواد و130 متعلق بالمعدات. وكان هناك أكثر من 1 400 بلاغ يتعلق بمواد، منها 78 مادة مدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988، و163 مادة مدرجة في الجدول الثاني من الاتفاقية، و258 مادة مدرجة في القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، و186 مادة غير مجدولة وغير مدرجة في تلك القائمة، و43 من المواد التي تستخدم للترقيق أو الغش أو التخفيف أو كسواغات. كما جرى تبادل للمعلومات من خلال نظام "بيكس" عن 130 حالة متعلقة بمعدات مختبرات.

279- ولا تتيح المعلومات التي يجري تبادلها من خلال نظام "بيكس" إجراء تحريات اقتفائية واعتراض الشحنات المشبوهة فحسب، وإنما تشكل أيضاً الأساس لإجراء عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية، وإصدار إنذارات (انظر الفقرة 274 أعلاه) ولتحديث القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة. ومن ثم، تشجع الهيئة الحكومات على زيادة الاستفادة من نظام "بيكس" وتبادل المعلومات في الوقت المناسب عن الحوادث المتصلة بالسلائف الكيميائية ومعدات المختبرات مع إدراج التفاصيل اللازمة التي يُستند إليها في اتخاذ الإجراءات لتمكين سلطات إنفاذ القانون من إجراء التحقيقات في البلدان المعنية.

280- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الأنشطة التنفيذية للهيئة بشأن السلائف في تقرير الهيئة لعام 2024 عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988.

(و) النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر

281- أطلق النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام بن أونلاين لايت) في تشرين الأول/أكتوبر 2022 للتمكين من التبادل الطوعي للمعلومات عن الصادرات المشروعة المزمعة المتعلقة بمواد كيميائية غير خاضعة للمراقبة الدولية، ولكنها قد تكون خاضعة للمراقبة الوطنية في بعض البلدان (انظر أيضاً الفقرة 124 في الجزء ألف أعلاه)،

واستمر استخدام الحكومات للنظام. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، استخدم 15 بلدا مصدرا نظام بن أونلاين لايت لإبلاغ 66 بلدا وإقليما مستوردا عن حوالي 1 700 شحنة مزعومة من المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية. وتشيد الهيئة بالحكومات التي تنشط في استخدام نظام بن أونلاين لايت، وتشجع السلطات في جميع البلدان والأقاليم المصدرة الأخرى على النظر في استخدامه بهدف تعزيز المعارف المتصلة بالحركات الدولية للمواد الكيميائية التعويضية والبديلة التي قد تستخدم في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة.

(ز) الرسالة الإخبارية التي تُصدرها الهيئة بشأن السلائف

282- من أجل مواصلة إطلاع أصحاب المصلحة على آخر المستجدات والمبادرات في مجالات مراقبة السلائف والمعدات التي يمكن استخدامها في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، تنشر الهيئة رسالة إخبارية ربع سنوية تُعمم على جميع جهات الاتصال التابعة لمشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن" وعلى السلطات الوطنية المختصة والشركاء المعنيين.

(ح) عملية رسم الخرائط القطاعية

283- تؤكد الهيئة من جديد الدور الحاسم للتعاون الطوعي مع الأوساط الصناعية كاستراتيجية فعالة ومستدامة لمنع تسريب المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات والاتجار بها. ونظرا لتزايد تعقد سلاسل إمداد السلائف الكيميائية، أجرت الهيئة في عام 2022 دراسة وأطلقت استعراضا عالميا لفئات الأنشطة الصناعية التي تشارك في عمليات صنع المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع، والاتجار بها وتوزيعها، لتركيز اهتمام السلطات الوطنية على ضرورة تحسين تحديد المصادر المحتملة لسلائف المخدرات. وعلى أساس هذا الاستعراض العالمي، أطلقت الهيئة مبادرة "أشرك صناعتك" (Engage your Industry) التي تهدف إلى تعزيز التفاعل العملي المتبادل المنفعة بين السلطات والصناعات لمنع تسريب المواد الكيميائية لأغراض غير مشروعة. وكحجر زاوية في المبادرة، تُشجّع الحكومات على رسم خريطة للمشهد العام للأنشطة الصناعية الوطنية، ودعمت الهيئة العديد من البلدان خلال مبادرة رسم خرائط قطاعات الصناعة. وجرى تبادل النتائج الأولى لهذا النهج المبتكر في المؤتمر الدولي للهيئة حول موضوع إشراك القطاع الخاص في التصدي لصنع المخدرات غير المشروع: اعرف صناعاتك (Engaging the private sector to address illicit drug manufacture: know your industries)، الذي عقد في فيينا يومي 12 و13 كانون الأول/ديسمبر 2024. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المبادرة والاجتماعات في تقرير الهيئة لعام 2024 بشأن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988.

الفصل الثالث- تحليل الوضع العالمي

ألف - قضايا عالمية مختارة

مقدمة

284- تقوم الهيئة كل عام، عند تحليل حالة مراقبة المخدرات في العالم، بتحديد عدة مسائل محددة مثيرة للقلق تستدعي المزيد من الاستعراض والاهتمام. ويستند هذا التقييم إلى مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك حوار الهيئة المتواصل مع الحكومات، والإحصاءات السنوية المقدمة إلى الهيئة وفقا لأحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، ونتائج عمليات الهيئة التي تدعم مبادرات خفض العرض على الصعيد العالمي، وغير ذلك من التفاعلات مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني في محافل مختلفة، بما في ذلك لجنة المخدرات. وبوجه عام، تتسم القضايا العالمية المختارة بطابع مستمر ونطاق يتجاوز التحليل الإقليمي الوارد في القسم بآ من هذا الفصل.

285- ويشكل ضمان توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية هدفا رئيسيا لكل من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة 1971، وكان في صميم المداولات الدولية في السنوات الأخيرة، كما يتجلى مؤخرا في قرار لجنة المخدرات 2/67، الذي دعت فيه اللجنة إلى جملة أمور منها تعزيز التوعية والتثقيف والتدريب وجمع البيانات في إطار نهج شامل يهدف إلى ضمان تيسر الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة وتوافرها للأغراض الطبية والعلمية. وباستخدام البيانات التي قدمتها الدول الأعضاء، أصبح لدى الهيئة رؤية فريدة للاتجاهات القائمة في تعاطي العقاقير المخدرة، وكما هو موضح في القضية العالمية الأولى المعروضة، أجرت الهيئة تحليلا طويلا للأمد للتوازن بين عرض المؤثرات الأفيونية والمواد الخام الأفيونية والطلب عليها بغية تحديد أفضل السبل لضمان توافر العقاقير المخدرة بكميات كافية للأغراض الطبية.

286- ويتمثل جانب آخر من جوانب التوافر في ضمان حصول الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية على العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول. وفي القضية العالمية الثانية المعروضة، تبحث الهيئة هذه المسألة مع التركيز بوجه خاص على صنع الميثادون والبوبرينورفين ومخزونهما واستهلاكهما واستخدامهما في برامج العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول. ونوقش هذا الموضوع باستفاضة في الدورة السابعة والستين للجنة المخدرات، وسلط عليه الضوء في قرار اللجنة 1/67، المعنون "تعزيز خدمات التعافي وما يتصل بها من خدمات الدعم للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات"، وهو واحد من قراراتين اعتمدا بتوافق الآراء في دورة اللجنة.

287- وأخذت الهيئة في اعتبارها أيضاً، وأثناء نظرها في التقديرات التي قدمتها الحكومات بشأن المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1971، قرار لجنة المخدرات 2/67، الذي دعت فيه اللجنة إلى جملة أمور منها وضع وتحديث مبادئ توجيهية بشأن الاستعمال الرشيد للمواد الخاضعة للمراقبة. وقد أدركت الهيئة منذ فترة طويلة الدور الحاسم للمؤثرات العقلية في إدارة الحالات الصحية المختلفة، بما في ذلك اضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط والقلق والسبخ (النوم الانتيابي) والاضطرابات العصبية مثل الصرع واضطرابات النوم. وبالنظر، على سبيل المثال، إلى أن ما يقرب من 301 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك 58 مليون طفل ومراهق، يعانون من القلق، تبحث الهيئة، في سياق تناول القضية العالمية الثالثة، أهمية الاستعمال الرشيد للمؤثرات العقلية بغرض علاج اضطرابات الصحة العقلية.

288- وفيما يتعلق بمسألة توفير إمدادات كافية لتلبية الاحتياجات الطبية، تتناول القضية العالمية الرابعة توافر المواد الخاضعة للمراقبة وتوفير الرعاية الطبية أثناء حالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة. وتتسم هذه الحالات الطارئة بانتشار المعاناة والنزوح والإنهيار الحاد في الخدمات الاجتماعية، بما يشمل توفير الرعاية الطبية والحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية، وتشكل واحدا من أكثر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم إلحاحا.

289- وخلال السنة قيد الاستعراض، ساعدت الهيئة أيضا السلطات في أنشطة خفض العرض في مجالات السلأف الكيميائية والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والمؤثرات النفسانية الجديدة. ويتناول الفصل الأول من هذا التقرير الانتشار المقلق للمخدرات الاصطناعية. وفي حين يقدم ذلك الفصل المواضيعي تحليلا متعمقا للحالة العامة، قررت الهيئة أن عناصر معينة تتطلب مزيدا من الاهتمام، وعرضتها كقضايا عالمية بغية مساعدة الدول الأعضاء على تكوين فهم أفضل للتحديات التي تواجهها سلطات إنفاذ القانون في التصدي لتلك السوق غير المشروعة بطابعها الدينامي.

290- وفي ظل التحديات المواجهة في مجال مراقبة ورصد المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات الاصطناعية على نحو غير مشروع، أدرجت الهيئة قضية عالمية خامسة تتعلق بالنهج المتبعة لمراقبة السلأف الكيميائية من خلال التكنولوجيات الناشئة، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقضية العالمية السادسة: تقنيات الاستخبارات المضادة التي يستخدمها المتجرون بالمخدرات لإحباط إجراءات إنفاذ القانون المتخذة ضدهم. وفي هذين القسمين المذكورين أعلاه، لوحظ أن استخدام نظم الطائرات الموجهة عن بُعد هو القاسم المشترك، وبناء على ذلك، خصصت الهيئة القضية العالمية السابعة لهذا الموضوع.

- 291- وأخيرا، وعلى النحو المبين أيضا في الفصل الثاني-دال-3 (ج) أعلاه، تركز القضية العالمية الثامنة والأخيرة على الأنشطة التشغيلية في إطار برنامج "غريدس"، مثل عملية زودياك وعملية النجم الأفريقي، التي سلطت الضوء على التهديدات المتزايدة التي تشكلها المنتجات الصيدلانية المتدنية النوعية أو المغشوشة أو المصنوعة على نحو غير مشروع، مما دفع الهيئة إلى إدراج قسم يتناول "صيدليات الظل" ومشكلة المستحضرات الصيدلانية المغشوشة.
- 292- وتثق الهيئة في أن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني ستأخذ تحليل هذه القضايا العالمية المختارة في الاعتبار عند التخطيط لأنشطتها وتنفيذها.

1- التحليل الطويل الأمد للتوازن بين عرض المؤثرات الأفيونية والمواد الخام الأفيونية والطلب عليها

معلومات أساسية

- 293- كُلفت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ضمن الولايات المنوطة بها، بمساعدة البلدان في ضمان توافر العقاقير المخدرة للأغراض الطبية والعلمية على نحو كاف، وفي الوقت نفسه، منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. ولهذا الغرض، تجمع الهيئة من الدول الأطراف بيانات مفصلة عن الاستعمال المشروع للعقاقير المخدرة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالإنتاج والصنع، وتحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية، والعقاقير المخدرة المستهلكة، والعقاقير المخدرة المحتفظ بها كمخزونات، والتجارة الدولية، فضلا عن التقديرات السنوية.
- 294- وهذا الجمع الشامل للبيانات على الصعيد العالمي يتيح للهيئة وضعاً فريداً يمكنها من فهم اتجاهات تعاطي العقاقير المخدرة في جميع أنحاء العالم.

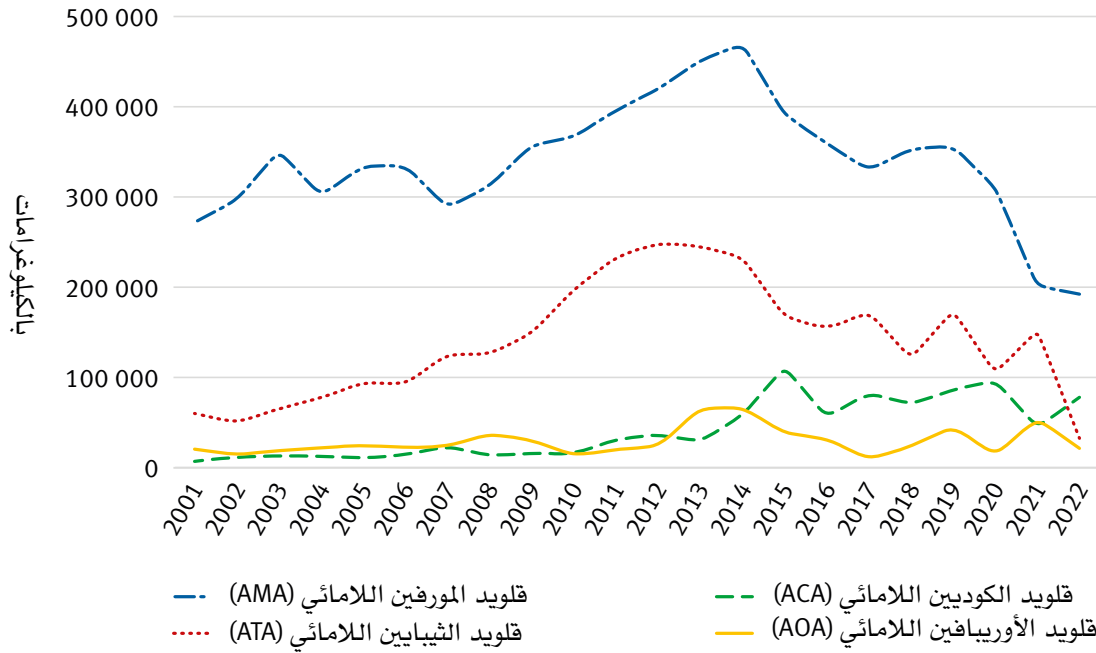
اتجاهات إنتاج المؤثرات الأفيونية والمواد الخام الأفيونية الخاضعة للمراقبة وصنعها والاتجار بها واستهلاكها

- 295- شهدت ستينات القرن العشرين توطيد النظام الدولي لمراقبة المخدرات ورصد عرض المواد الخام الأفيونية والطلب عليها، وذلك من خلال دخول الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 حيز النفاذ وإنشاء الهيئة نفسها. وخلال هذه الفترة، كانت زراعة خشخاش الأفيون تهدف في المقام الأول إلى إنتاج الأفيون لاستخدامه في صنع المورفين والكوديين. وكان المورفين هو المادة الأفيونية الرئيسية المستخدمة في إدارة الألم الشديد، في حين كان الكوديين يُستخدم كمسكن أخف. وكان استخدام قش الخشخاش لاستخلاص القلويدات⁽⁷⁴⁾ قليلاً للغاية.
- 296- وشهدت سبعينات القرن الماضي زيادة في استخدام المورفين في الرعاية الملطفة، وتزايدت تجارة المواد الخام الأفيونية، وتنامى استخدام قش الخشخاش بغرض اشتقاق القلويدات. وشهدت الثمانينات بدء استخدام المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، بما في ذلك الفنتانيل، خاصة في التطبيقات الجراحية، وطلبت الهيئة من البلدان تشديد الضوابط على الإنتاج المفرط للمواد الأفيونية والتجارة فيها بغية التصدي لمشاكل المخدرات المتزايدة على الصعيد العالمي.
- 297- وفي التسعينات من القرن نفسه، انتشر استخدام المؤثرات الأفيونية شبه الاصطناعية مثل الأوكسيكودون على نطاق واسع في إدارة الألم المزمن، مما أدى إلى زيادة معدلات وصفها طبياً وتزايد الشواغل بشأن الإرتهاق لها. وشهدت بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ظهور جائحة المؤثرات الأفيونية الموصوفة طبياً في بعض المناطق، وخصوصاً أمريكا الشمالية، وفي مواجهة ذلك، شددت الهيئة على ضرورة وضع لوائح تنظيمية أكثر صرامة والتعاون الدولي من أجل معالجة هذه الأزمة. واتسم العقدان الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين بتزايد تعاطي الفنتانيل غير المشروع، مما أدى إلى العديد من حالات الوفاة الناجمة عن جرعات مفرطة.
- 298- ومنذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ازداد الإنتاج العالمي المشروع لجميع قلويدات الأفيون بصورة كبيرة. وقد كفل الرصد الذي تضطلع به الهيئة كفاية الإنتاج لتلبية الطلب العالمي، مع منع التسريب. كما شهد العقدان الماضيان تطوير أصناف من خشخاش الأفيون غنية بقلويدات معينة، مما أدى إلى التنوع في زراعته. وتجدر الإشارة إلى أن زراعة خشخاش الأفيون الغني بالكوديين قد ازدادت، مما قلل من الاعتماد على نظيره الغني بالمورفين لاستخراج الكوديين. وفي الوقت نفسه، لوحظ ارتفاع كبير في مخزونات المواد الخام الأفيونية، وأصدرت الهيئة تحذيرات من تراكم المخزونات بصورة مفرطة. وتسلط أحدث البيانات المتاحة الضوء على نمو مخزونات المورفين، جنباً إلى جنب مع انخفاض إنتاجه.

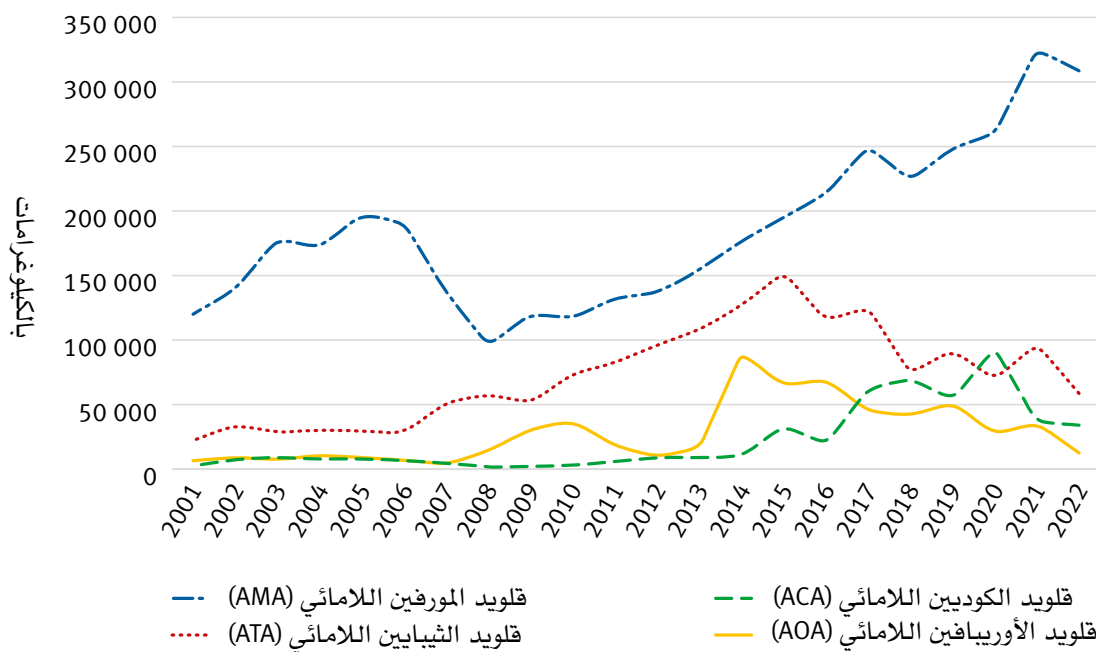
(74) يشير مصطلح "القلويدات" إلى القلويدات المشتقة من نبات خشخاش الأفيون (الخشخاش المنوم) الخاضعة للمراقبة الدولية، وهي الكوديين والمورفين والأوريبافين والتيبائين. والمختصرات التي تستخدمها الهيئة للإشارة إلى هذه القلويدات هي ACA وAMA وAOA وATA، على التوالي.

299- وعلى الرغم من الزيادات العالمية في توافر المؤثرات الأفيونية لإدارة الألم منذ تسعينات القرن الماضي، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة كما يتضح من أحدث البيانات المتاحة. ويوضح الشكلان العاشر والحادي عشر حالة إنتاج قلويدات مختلفة ومخزوناتهما منذ عام 2001، كما يبين الشكل الثاني على وجه الخصوص الزيادة الكبيرة في المخزونات من قلويدات المورفين مقارنة بالقلويدات الأخرى، وفي الوقت نفسه، حدوث انخفاض في إنتاج قلويدات المورفين.

الشكل العاشر- إنتاج القلويدات، 2001-2022



الشكل الحادي عشر- مخزونات القلويدات، 2001-2022



لمحة عامة عن التوازن بين العرض والطلب على مر السنين فيما يتعلق بمختلف القلويات الخاضعة للمراقبة

300- على الرغم من عدم تسجيل نقص في القلويدات المشتقة من خشخاش الأفيون على الصعيد العالمي، فإن التفاوتات الإقليمية في سبل الحصول على هذه المواد، وخاصة المورفين، وتوافرها كان مصدر قلق. وبداية من سبعينات القرن العشرين فصاعداً، لاحظت الهيئة وجود مشاكل فيما يتعلق بسبل الحصول على المورفين، خاصة في البلدان النامية حيث تحد الحواجز التنظيمية والقيود الاقتصادية من توافره. وخلال التسعينات من القرن نفسه، ظهرت مخاوف بشأن الارتهاان للمؤثرات الأفيونية في البلدان ذات الدخل المرتفع، وتنامت هذه المخاوف خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ورصدت الهيئة هذه الاتجاهات عن كثب، وقدمت توصيات تهدف إلى ضمان أن الجهود المبذولة للسيطرة على إساءة الاستعمال لن تمس بالاستخدام الطبي المشروع.

301- وازداد إنتاج التيبائين في أواخر الثمانينات وفي التسعينات من القرن الماضي، مدفوعاً بتزايد الطلب على المؤثرات الأفيونية شبه الاصطناعية. واضطلعت الهيئة بدور نشط في إدارة هذا الطلب من خلال التقديرات السنوية، مما ساهم في الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق توازن ثابت بين العرض والطلب.

302- وقد ظل توافر الكوديين على المستوى العالمي ثابتاً دون أي نقص، خاصة بعد زيادة زراعة خشخاش الأفيون الغني بالكوديين. ولم يُستخدم الأوريبافين على نطاق واسع حتى النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين، وبذلت الهيئة جهوداً بغية مساعدة البلدان في ضمان أن تلبى زراعة خشخاش الأفيون الغني بالأوريبافين الطلب الناشئ. وعلى مدى العقدين الماضيين، كان هناك انخفاض ملحوظ في تجارة المواد الخام الأفيونية الغنية بالمورفين، مما أدى إلى زيادة كبيرة في مخزون قلويدات المورفين.

السياسات والممارسات المعتمدة في البلدان المنتجة والمصنعة لضمان التوازن بين العرض والطلب ومنع التسريب إلى قنوات غير مشروعة

303- اتخذت البلدان تدابير متنوعة على مر العقود، من خلال زيادة الإنتاج أو خفضه، للحفاظ على التوازن بين عرض المواد الخام الأفيونية والطلب عليها، مع تجنب التراكم المفرط للمخزونات كوسيلة لمنع تسريب تلك المواد إلى قنوات غير مشروعة. وقدمت الهيئة المساعدة في هذا الصدد، وخصوصاً من خلال جمع البيانات وإعداد التقارير، وكذلك من خلال تسليط الضوء على القضايا العالمية، والتوصية بالإجراءات التي يلزم اتخاذها، وتيسير عمليات التبادل بين البلدان.

304- واعتمدت بعض البلدان في الماضي تدابير مثل استيراد قلويدات محددة فقط من بلدان معينة. كما أُتخذت تدابير للحد من الإنتاج وللحفاظ على المخزونات على أساس مستويات الطلب المسجلة في السنوات السابقة، والاسترشاد بظروف السوق السائدة في تحديد مستويات المخزونات و/أو الترخيص بالإنتاج.

305- وعملاً بقرارات لجنة المخدرات، تُعقد مشاورات غير رسمية تجتمع في إطارها البلدان المنتجة والمستوردة سنوياً في اجتماع تعقده الهيئة لعرض السياسات وتبادل المعلومات بشأن احتياجات العرض والطلب. وفي أعقاب الدعوات التي وجهتها الهيئة، أُتخذت تدابير لخفض المخزونات من خلال إعطاء الأولوية للصادرات والحد من الزراعة إلى حين تحقيق أهداف استنفاد المخزونات. وأدى ذلك إلى خفض المخزونات إلى مستويات لا تزال كافية تماماً لتغطية الطلب المعرب عنه، ولكنها أيضاً تواجه مخاطر تسريب أقل.

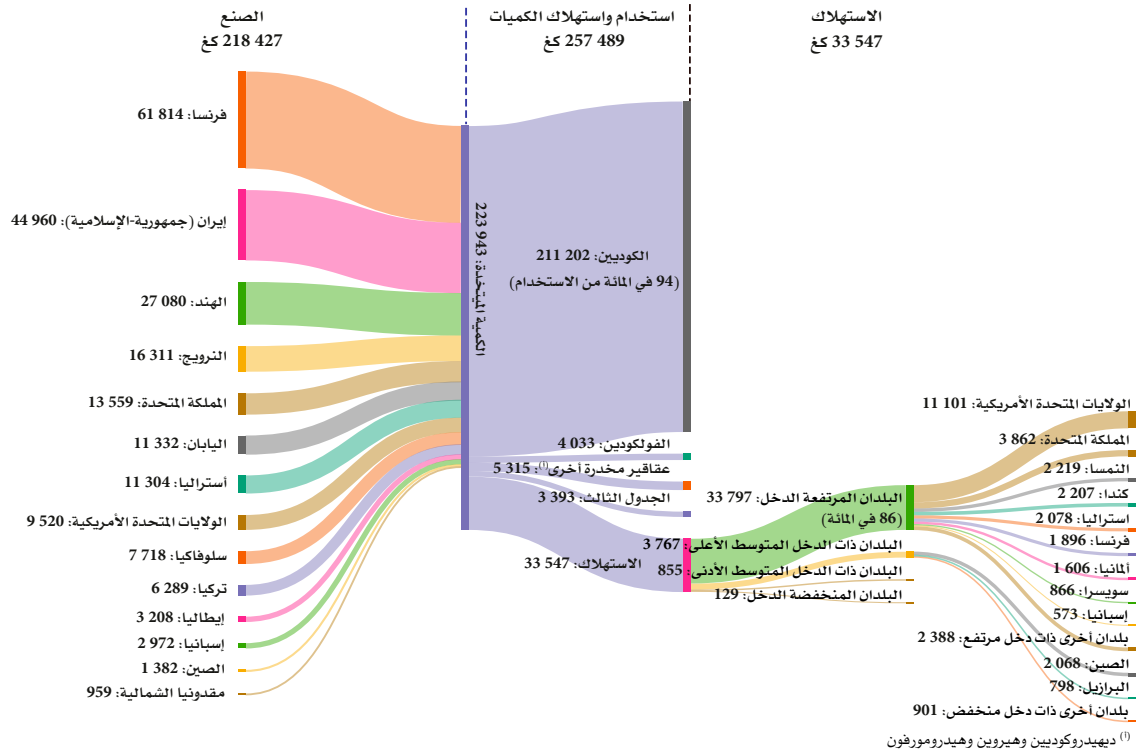
306- وخلال العقد الماضي على وجه الخصوص، نشرت الهيئة عدة تقارير محددة، وتعاونت مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية في تنظيم العديد من الفعاليات الرفيعة المستوى وفعاليات الخبراء بشأن مسائل توافر العقاقير المخدرة لتخفيف الألم والقدرة على تحمل تكاليفها وسبل الحصول عليها. وأسفرت هذه الفعاليات عن اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف فضلاً عن إطلاق مبادرات إقليمية ووطنية تهدف إلى تحسين الوضع فيما يتعلق بالاستخدام المشروع لهذه المواد بغرض تخفيف الألم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

التوصيات

307- تُقدّم هذه التوصيات بهدف مساعدة البلدان على ضمان إمكانية الحصول على العقاقير المخدرة على نحو أكثر إنصافاً وبأسعار معقولة لأغراض الاستخدام الطبي والعلمي في جميع أنحاء العالم، مع مراعاة التفاوتات الكبيرة بين البلدان فيما يتعلق بتوافر العقاقير المخدرة، في الوقت الذي يبدو فيه أن هناك توازناً بين العرض والطلب على الصعيد العالمي.

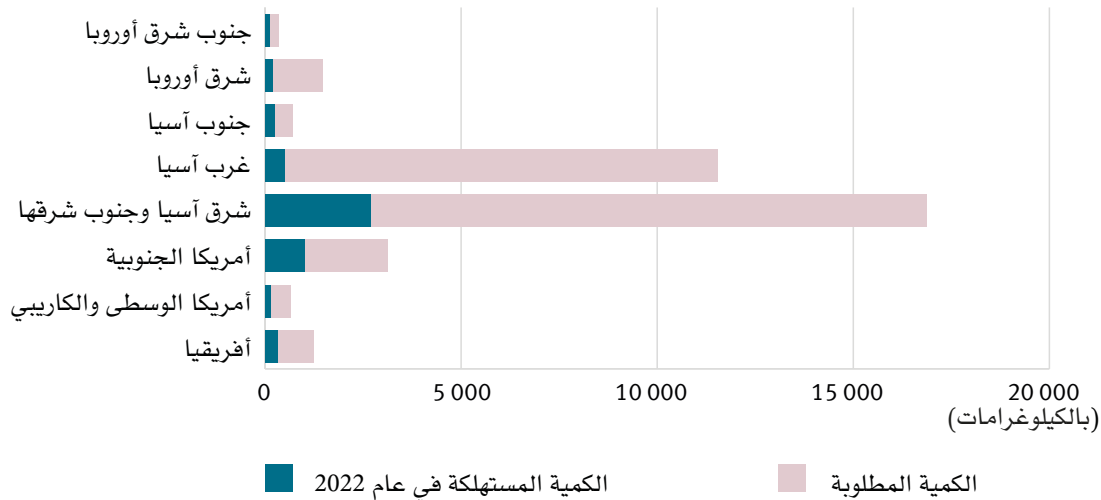
308- وفي حين أن المورفين، تاريخياً، كان أيسر المسكنات الأفيونية توافراً وبأسعار معقولة لأغراض تسكين الألم والرعاية الملطفة، اتسم توزيعه بالتفاوت، واستُخدم إلى حد كبير لإنتاج عقاقير مخدرة أخرى. ويوضح الشكل الثالث أن معظم المورفين المصنوع يُستخدم في صنع مواد أخرى. وتستهلك كمية تُقدّر بحوالي 33 طناً من المورفين في الرعاية الملطفة بصورة مباشرة، معظمها في البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين لا يُستهلك سوى 4,75 أطنان فقط في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل.

الشكل الثاني عشر- استخدام المورفين واستهلاكه، عام 2022



309- وفي الوقت الحاضر، حُدِّدت منطقة أفريقيا وعدة مناطق فرعية في آسيا وأوروبا والقارة الأمريكية على أنها مناطق تستهلك المورفين بمستويات أقل من تلك التي تعتبرها الهيئة كافية كحد أدنى⁽⁷⁵⁾. وبين الشكل الرابع أن هناك حاجة إلى حوالي 43 طنا من المورفين للوصول إلى مستويات استهلاك كافية كحد أدنى في جميع المناطق، في نفس الوقت الذي بلغت فيه المخزونات العالمية من المواد الخام الأفيونية الغنية بالمورفين 838 طنا في عام 2022 - أي أكثر من ضعف مستوى الطلب في عام 2023 (321 طنا).

الشكل الثالث عشر- كمية المورفين المطلوبة لزيادة التوافر إلى 200 جرعة إحصائية لكل مليون نسمة في جميع المناطق والمناطق الفرعية ذات الاستهلاك المنخفض



⁽⁷⁵⁾ تعتبر الهيئة أن مستويات الاستهلاك السنوي للمسكنات الأفيونية التي تقل عن 100-200 جرعة يومية إحصائية لكل مليون نسمة غير كافية.

310- وتُحْتَمُّ البلدان المصنعة للمؤثرات الأفيونية على زيادة صنع مستحضرات المورفين لاستخدامها في إدارة الألم والرعاية الملطفة. وتُحْتَمُّ هذه الدول أيضا على جعل المورفين متاحا على نطاق أوسع وبأسعار معقولة، وخصوصا في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

311- وتاريخيا، لم يكن هناك نقص في القلويدات المشتقة من خشخاش الأفيون على الصعيد العالمي. وعلى وجه الخصوص، أنتج قلويد المورفين بأكبر الكميات، مما أدى إلى تراكم المخزونات، وهو ما يوفر ضمانا في حالات تلف المحاصيل أو غيرها من الأحداث المحتملة التي تسبب نقصا في الإنتاج. كما كفلت الدول المنتجة توافر قلويدات أخرى بمستويات كافية، وكان المعروض من المواد الخام الغنية بقلويدات مثل الكوديين والأوريبافين والتيبائين كافيا لتغطية الطلب على الصعيد العالمي. وإلى حد كبير، أتت على الصعيد العالمي المبادئ التوجيهية التي أصدرتها الهيئة بشأن ضمان الاحتفاظ بمخزونات من المواد الخام عند مستوى حوالي 12 شهرا من الطلب الذي أعربت عنه البلدان المستوردة الرئيسية.

312- وفي الوقت نفسه، ساهمت متطلبات السوق المتغيرة في تقلب أنماط الزراعة والإنتاج. وكان هذا هو الحال على وجه الخصوص فيما يتعلق بقلويد التيبائين، وبدرجة أقل لقلويدات الكوديين والأوريبافين. وأدت هذه الاستجابة لاحتياجات السوق إلى تركيز البلدان التي تقوم بالزراعة على أصناف معينة من خشخاش الأفيون. وأفضى ذلك في السنوات الأخيرة إلى تركيز إنتاج بعض المواد الخام، وأبرزها التيبائين والأوريبافين، وكذلك الكوديين، في بلد واحد أو بلدين فقط. وفي حين لم تُلاحظ أو تُتوقع أي تهديدات بحدوث نقص، قد يؤدي تلف المحاصيل أو ظهور غير ذلك من المخاطر التي قد تتعرض لها الزراعة في المستقبل إلى حالات نقص محتملة في المواد الخام الأفيونية الغنية ببعض القلويدات.

313- وتدعو الهيئة البلدان المنتجة إلى مواصلة الاستفادة من المشاورات غير الرسمية بشأن عرض المواد الخام الأفيونية والطلب على المؤثرات الأفيونية باعتبارها محفلا لتبادل الآراء مع البلدان المنتجة الأخرى وكبار المستوردين، أو استخدام أساليب الاتصال الأخرى التي تجدها مناسبة لهذا الغرض.

2- توافر المواد الخاضعة للمراقبة لعلاج اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية

314- إن اضطرابات تعاطي المواد الأفيونية هي حالة مزمنة تتسم بتعاطي المؤثرات الأفيونية على نحو متواصل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب جسدية وعقلية واجتماعية وقانونية وخيمة. ونظرا لأن المؤثرات الأفيونية تتسم بإمكانية الارتهاق لها، فإن اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية تمثل مشكلة كبيرة من مشاكل الصحة العامة، وقد تزايد أحد المخاطر المرتبطة بها، أي الجرعات المفرطة، بسبب زيادة الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية القوية في أنحاء مختلفة من العالم. وإضافة إلى ذلك، تساهم إساءة استخدام المؤثرات الأفيونية في انتقال الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية وفيروس التهاب الكبد C، مما يشكل مخاطر صحية إضافية على الناس والمجتمعات.

315- وأحد الأساليب الناجحة في معالجة اضطرابات تعاطي المواد الأفيونية هو المعالجة بالنواهض الأفيونية المفعول، التي تنطوي على إعطاء نواهض كلية أو جزئية أفيونية المفعول وطويلة الأمد، مثل الميثادون أو البوبرينورفين. وقد أثبتت هذه المواد، التي تخضع للمراقبة الدولية، فعاليتها. ومع ذلك، هناك تحديات كبيرة في العديد من البلدان في توفير العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول، بما في ذلك وصم المرضى، وعدم المساواة في الحصول على العلاج، والصعوبات المرتبطة بضرورة إعطاء العلاج بصورة يومية. وتتعلق الصعوبات في الحصول على العلاج بطوروف مثل الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى العيادات، وتكاليف العلاج، والتعطيل المحتمل للحياة اليومية.

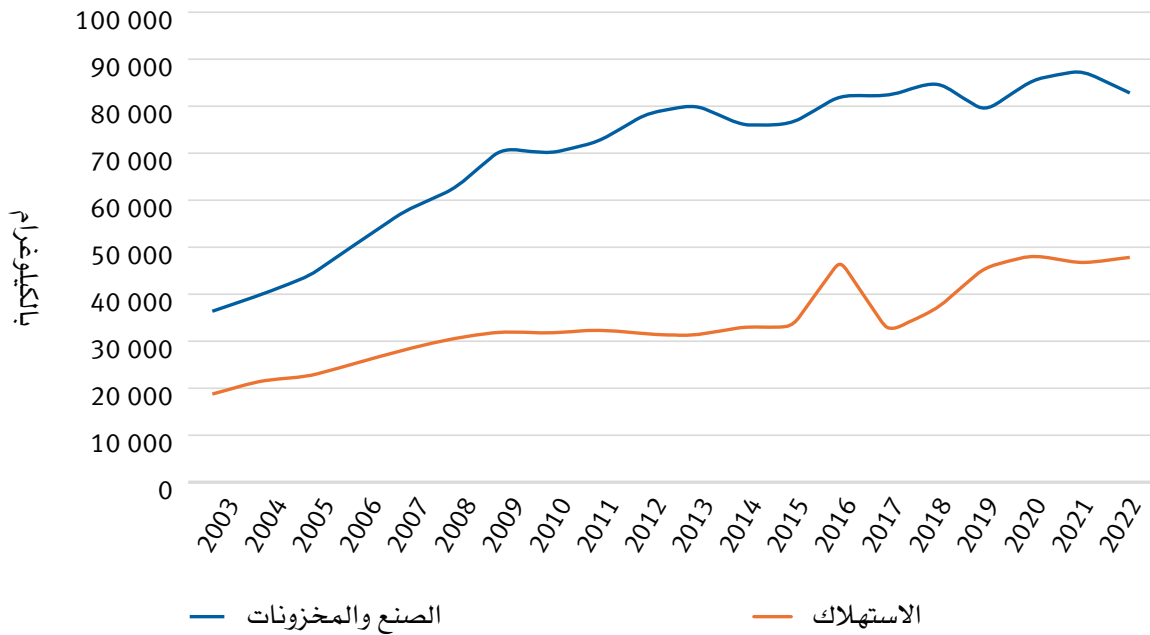
316- وعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن 10 في المائة فقط من الأشخاص المصابين باضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية يمكنهم الحصول على العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول. ووفقا لبيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2022، نفذ ما لا يقل عن 87 بلداً خدمة واحدة على الأقل من خدمات العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول. وبوجه عام، تُظلم هذه الخدمات وتُقدّم في المقام الأول في السياقات الطبية، وعادة ما تُعطى جرعات المواد الخاضعة للمراقبة من خلال العلاج تحت الملاحظة المباشرة. ومع ذلك، ارتبط هذا النهج بتكاليف مرتفعة ويمكن تجنبها. فعلى سبيل المثال، لا تمثل تكلفة شراء الميثادون في أحد البلدان سوى 10 في المائة من إجمالي تكلفة برنامج العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول، في حين تمثل تكاليف الموظفين 86 في المائة، أما النسبة المتبقية التي تبلغ 4 في المائة فهي تشكل التكاليف المتكررة، مثل صرف اللوازم. وإضافة إلى ذلك، ارتبط نهج العلاج تحت الملاحظة المباشرة بانخفاض معدلات استبقاء المرضى. وكانت جائحة كوفيد-19 حافزا لاستكشاف بدائل للعلاج تحت الملاحظة المباشرة، مثل السماح بأخذ الجرعات إلى المنزل.

317- ويُستخدم الميثادون والبوبرينورفين في بعض الأحيان لإدارة الألم، ولكنهما يستخدمان أيضا على نطاق واسع لعلاج الارتهاق للمؤثرات الأفيونية. وعلى الرغم من أن البيانات التي أبلغت بها البلدان الهيئة لا تحدد الأغراض التي يُستخدم فيها الميثادون والبوبرينورفين، فإن سبب تقديم التقديرات الخاصة بهاتين المادتين هو لغرض استخدامهما في برامج علاج الارتهاق للمؤثرات الأفيونية.

318- وتشير الاتجاهات المتعلقة بصنع الميثادون ومخزوناته واستهلاكه إلى زيادة مطردة خلال فترة العشرين عاما من 2003 إلى 2022، على الرغم من بعض التقلبات (انظر الشكل الرابع عشر). وفي عام 2022، بلغ الصنع العالمي للميثادون 41,6 طنا، في حين بلغت المخزونات 39,6 طنا. وبلغ الاستهلاك العالمي 47,8 طنا، ارتفاعا من 46,5 طنا في عام 2021.

319- ويتركز استهلاك الميثادون في عدد محدود من البلدان، وهناك اختلافات كبيرة في أنماط الاستهلاك العالمي. وكانت أكبر الدول المستهلكة في عام 2022 هي الولايات المتحدة الأمريكية (24,6 طنا، أو 51,5 في المائة من الاستهلاك العالمي)، تليها جمهورية إيران الإسلامية (5,3 أطنان، أو 11 في المائة)، وكندا (1,8 طن، أو 3,8 في المائة)، وإسبانيا (1,5 طن، أو 3,2 في المائة)، وفرنسا (1,4 طن، أو 2,9 في المائة)، وإيطاليا والهند (1,2 طن لكل منهما، أو 2,6 في المائة)، والمملكة المتحدة (1,1 طن، أو 2,3 في المائة)، وأستراليا وأوكرانيا وفيت نام وميانمار (طن واحد لكل منها، أو 2 في المائة). واستهلك العديد من البلدان الأخرى أقل من 1 طن.

الشكل الرابع عشر- الميثادون: الصنع والمخزونات والاستهلاك على الصعيد العالمي، 2003-2022



(1) تتعلق أرقام السنوات من 2003 إلى 2012 بالاستهلاك المحسوب، في حين تتعلق أرقام السنوات من 2013 إلى 2022 بالاستهلاك المبلغ عنه.

320- وعلى الرغم من عدم اكتمال تقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن، من الواضح أن مستويات استهلاك هذه المواد مرتبطة بوجه عام بنسبة الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن.

321- ومع ذلك، فبعض البلدان التي ترتفع فيها معدلات انتشار تعاطي المخدرات بالحقن واضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية تشهد استهلاكاً محدوداً أو منعدماً من الميثادون والبوبرينورفين، بالإضافة إلى محدودية أو انعدام خدمات العلاج وكذلك العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول. ويُعزى ذلك إلى معارضة من النواحي السياسية والثقافية، أو إلى تقاعس السلطات المسؤولة أو عجزها عن الإقرار بالمشكلة. ولا تعترف بعض الحكومات بفعالية هاتين المادتين ولا بتقديم خدمات العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول باعتبارها أساليب فعالة في علاج الارتهاان للمؤثرات الأفيونية، على الرغم من الأدلة العلمية التي تثبت عكس ذلك.

322- وردا على دراسة استقصائية أجرتها الهيئة في عام 2022، ذكرت نسبة 14 في المائة من البلدان المجيبة البالغ عددها 96 بلداً أنها لا تقدم خدمات العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول، وأشارت نسبة 9 في المائة من البلدان إلى تقديمها خدمات علاجية لا تشمل الميثادون أو البوبرينورفين. وأبلغ 32 بلداً (33 في المائة) عن استخدام كل من الميثادون والبوبرينورفين في برامج العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول؛ وأبلغت نسبة 27 في المائة من البلدان عن استخدام الميثادون فقط؛ ونسبة 13 في المائة عن استخدام البوبرينورفين فقط. وتقع غالبية البلدان التي تستخدم الميثادون و/أو البوبرينورفين في خدمات العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول في القارة الأمريكية وأوروبا.

323- ويانظر إلى الزيادة في الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والعواقب الصحية والاجتماعية السلبية المرتبطة به، تشجع الهيئة البلدان على وضع برامج وخدمات لمعالجة هذه المشكلة، بما في ذلك استخدام المواد الخاضعة للمراقبة مثل الميثادون والبوبرينورفين في خدمات العلاج وكذلك العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول.

3- أهمية الاستخدام الرشيد للمؤثرات العقلية لمعالجة مشاكل الصحة العقلية والعصبية

324- تؤدي المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1971 دورا حاسما في إدارة مختلف الحالات الصحية، بما في ذلك اضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط، والقلق، والسبخ (النوم الانتيابي)، والاضطرابات العصبية مثل الصرع واضطرابات النوم. وفي عام 2019، أفادت منظمة الصحة العالمية بأن ما يقرب من 301 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك 58 مليون طفل ومراهق، يعانون من القلق. وقد أدى أثر جائحة كوفيد-19 إلى زيادة حدة تحديات الصحة العقلية، حيث زادت معدلات القلق والاكتئاب بنسبة 25 في المائة خلال السنة الأولى من الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت منظمة الصحة العالمية بأنه جرى تشخيص أكثر من 50 مليون شخص في جميع أنحاء العالم بالصرع.

325- وتوجد مجموعة متنوعة من خيارات العلاج لمعالجة هذه المشاكل، منها المشورة والعلاج النفسي ووصف المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة. ومن بين 167 مادة خاضعة للمراقبة حاليا بموجب اتفاقية سنة 1971، هناك خمس مواد، وهي البوبرينورفين والديازيبام واللورازيبام وميدازولام والفينوباربيتال، مدرجة في قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية التي تحدد الأدوية التي توصي المنظمة كل بلد وإقليم بتوفيرها في نظمها الصحية.

326- وتتص المادة 2 من اتفاقية سنة 1971 على أن المواد التي لها القدرة على إحداث حالة من الارتهاان يجب أن تخضع للمراقبة الدولية. وعلى الرغم من أن الاتفاقية تهدف إلى منع التسريب وإساءة الاستعمال، فإنها لا تهدف إلى الحد من توافر هذه المواد وإنما إلى ضمان استخدامها حصرا للأغراض الطبية والعلمية. ومن ثم، فإن الاتفاقية تشجع على الاستخدام الرشيد للمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة، وتحدد عدة متطلبات لتحقيق هذا الهدف.

327- ويتطلب الاستخدام الرشيد للمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الحفاظ على توازن دقيق بين ضمان الحصول عليها ومنع إساءة استعمالها. وفي هذا الصدد، توفر اتفاقية سنة 1971 إطارا متينا لمراقبة هذه المواد ورصدها. وتتص الفقرة 1 من المادة 9 على أنه لا يجب توريدها إلا بموجب وصفة طبية صحيحة من طبيب ممارس مرخص له. وتسمح اتفاقية سنة 1971 بأشكال مختلفة من الوصفات الطبية، وإن كان يجب أن تكون هذه الأشكال متسقة مع هدف منع إساءة الاستعمال. وعلى الرغم من أن الصيدليات والاستشارات الطبية عبر الإنترنت قد جعلت الحصول على الأدوية أكثر سهولة، إلا أنها ساهمت أيضا في ممارسات غير رشيدة في وصف الأدوية فيما يتعلق بالمواد الخاضعة للمراقبة. وتشدد الفقرة 2 من المادة 9 على ضرورة إصدار الوصفات الطبية وفقا للممارسة الطبية وفقا لحماية الصحة العامة.

328- وفي حالة الميثيل فينيدات والزولبيديم، أدى تخفيف شروط إصدار الوصفات الطبية إلى زيادة كبيرة في استعمالهما. وفي بعض الحالات، أدى تخفيف الضوابط إلى الإفراط في الاستهلاك. ومن الحالات التي تلاحظها الهيئة عادة إفراط طلاب الجامعات في استعمال أدوية اضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط، ومنها الأمفيتامين والديكسامفيتامين والميثيل فينيدات.

329- وتحظر الفقرة 2 من المادة 10 من اتفاقية سنة 1971 الإعلان عن المواد الخاضعة للمراقبة للجمهور. وقد ازدادت صعوبة الامتثال لهذا الحظر نتيجة للتوافر المتزايد للمعلومات الصحية على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. وقد تتضمن الإعلانات الموجهة إلى الجمهور معلومات مضللة، ويمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وخاصة الاستهلاك المفرط لأدوية اضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط، بما يشمل الأمفيتامينات، والديكسامفيتامين والميثيل فينيدات من جانب طلاب الجامعات. وقد سلط التقرير السنوي للهيئة لعام 2023 الضوء على تأثير الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على الاتجار بالمخدرات واستعمالها، حيث أبرزت الهيئة دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات المضللة عن الصحة العقلية والترويج للتشخيص الذاتي، مما قد يؤدي إلى زيادة الاستخدام غير الرشيد للأدوية التي تحتوي على مؤثرات عقلية.

330- وهناك عوامل أخرى تشكل تحديا للاستخدام الرشيد للمؤثرات العقلية. وإلى جانب التسريب إلى قنوات غير مشروعة لأغراض غير طبية، لاحظت الهيئة أيضا عدم إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية، والوصم الذي يحيط بالصحة العقلية بشكل عام، والتخصيص غير المتوازن لموارد الرعاية الصحية. وشددت خطة العمل العالمية المشتركة بين القطاعات بشأن الصرع والاضطرابات العصبية الأخرى 2022-2031، التي نشرتها منظمة الصحة العالمية في عام 2023، على الحاجة الملحة لتحسين فرص الحصول على أدوية الاضطرابات العصبية، وحددت العديد من العوائق التي تحول دون الحصول عليها، مثل وصم المرضى، ومحدودية توافر الأدوية، والقدرة على تحمل تكاليفها، ونقص مهنيي الرعاية الصحية المدربين تدريباً جيداً، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

331- وتُذكَرُ الهيئةُ الحكومات بأن الاستعمال الرشيد للمؤثرات العقلية هو هدف رئيسي من أهداف اتفاقية سنة 1971 ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال نظام متوازن للرعاية الصحية. ويتطلب ذلك نظام مراقبة فعال، وإرشادات واضحة بشأن الوصفات الطبية، وقوى عاملة في مجال الرعاية الصحية مدربة تدريباً جيداً، والتركيز على الصحة العامة. وعلاوة على ذلك، تقر الهيئة بأهمية وسائل التواصل الاجتماعي في توفير المعلومات والتوعية وتسهيل الضوء على أشكال مختلفة من المساعدة، مثل التطبيب عن بُعد والعلاج عبر الإنترنت، وإن كانت تقر أيضاً بالتأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات الخاطئة ويؤكد على ضرورة مكافحة ذلك.

332- وتوصي الهيئة بأن تضمن جميع الحكومات أن يكون لدى الممارسين الطبيين وسائر مقدمي الخدمات الطبية الأدوات اللازمة لترشيد وصف المؤثرات العقلية واستعمالها وتحسين رصدها.

4- حالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة: توفير الرعاية الطبية وإمكانية الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية

333- تعد حالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة من بين التحديات الأكثر إلحاحاً التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم. وتتسم هذه الحالات بالمعاناة الواسعة النطاق والنزوح والانهيار الحاد في الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك توفير الرعاية الطبية وإمكانية الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية.

334- وفي مثل هذه الأزمات، كثيراً ما تتضرر القدرة على تقديم الخدمات الطبية الكافية بسبب العنف المستمر والتحديات اللوجستية والقيود السياسية. ولمعالجة ذلك، تضطلع الأطر القانونية الدولية، وخصوصاً أحكام اتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 والاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، بدور حاسم في توجيه عملية توفير الرعاية الطبية وضمان حماية المتضررين من النزاعات.

335- وتوفر اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولان الإضافيان الملحقان بها الأساس القانوني لحماية الأفراد الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية، بما في ذلك المدنيين والجرحى والعاملون في المجال الطبي. وفي سياق النزاعات المسلحة، تنص هذه الاتفاقيات على المعاملة الإنسانية لجميع الأفراد، وتحظر الهجمات على المرافق الطبية، وتضمن المرور الآمن للعاملين في المجال الطبي والإمدادات الطبية.

336- ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية أثناء النزاعات المسلحة في حماية العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية. وترتكز اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان على رعاية الجرحى والمرضى في القوات المسلحة في حالات النزاع على وجه التحديد. وهي تنص على وجوب احترام وحماية العاملين في المجال الطبي والمستشفيات وسيارات الإسعاف في جميع الظروف. وهذه الحماية ضرورية لتوفير الرعاية الطبية أثناء النزاعات، حيث تكفل استمرار توفير الخدمات الطبية حتى في ظل الأعمال القتالية. وتحظر اتفاقيات جنيف لعام 1949 حظراً باتاً شن الهجمات على العاملين في المجال الطبي أو المرافق الطبية، وهي حقيقة شددت عليها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأكدت مجدداً منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وفي الوقت نفسه، قد تؤدي إساءة استخدام المرافق الطبية أو النقل الطبي لأغراض العمليات العسكرية إلى فقدانها الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني.

337- وثمة جانب آخر بالغ الأهمية في اتفاقيات جنيف لعام 1949، وهو المرور الآمن للإمدادات الطبية. وتقر الاتفاقيات بأن توافر الإمدادات الطبية خلال النزاعات المسلحة يمكن أن يكون محدوداً للغاية. ولذلك، فإنها تتطلب من أطراف النزاع السماح بمرور جميع شحنات الإمدادات الطبية وكذلك الأغذية والملابس المخصصة للمدنيين، ولا سيما الفئات السكانية الضعيفة مثل الأطفال والنساء الحوامل وكبار السن، وتيسير مرورها بحرية. وفي حين أن اتفاقيات جنيف لعام 1949 تتناول الجوانب الأوسع نطاقاً للرعاية الطبية في سياق النزاعات المسلحة، فإن الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات تضطلع أيضاً بدور هام في ضمان توافر الأدوية الأساسية في مناطق النزاع.

338- وقد صُمِّمت الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات بغية تنظيم إنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وتوزيعها واستخدامها. وفي سياق النزاعات المسلحة، تجب موازنة هذه الضوابط مع ضرورة ضمان توفر الأدوية الأساسية، بما في ذلك مسكنات الألم وأدوية التخدير، للمحتاجين إليها. وتقر الاتفاقيات بأن المواد الخاضعة للمراقبة ضرورية للأغراض الطبية والعلمية، وتضع إطاراً لضمان إمكانية الحصول على هذه المواد بصورة قانونية وآمنة، حتى في مناطق النزاع.

339- ويتمثل أحد أهم التحديات في هذه المناطق في تعطل سلاسل توريد الأدوية الأساسية، بما في ذلك الأدوية الخاضعة للتنظيم بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وعلى الرغم من أن الضوابط الصارمة التي تفرضها هذه الاتفاقيات ضرورية لمنع إساءة الاستخدام، فإنها قد تعيق أحياناً توصيل الأدوية اللازمة لإدارة الألم والجراحة والعلاجات الطبية الأخرى في المناطق التي مزقتها الحروب في الوقت المناسب.

340- ولعاجلة ذلك، تشدد الهيئة على أن الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات تسمح بتعجيل نقل المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض الاستخدام الطبي أثناء حالات الطوارئ. ويجوز للسلطات الوطنية المختصة أن تسمح بتصدير الأدوية التي تحتوي على عقاقير مخدرة أو مؤثرات عقلية إلى المناطق المتضررة دون أذن أو تقديرات استيراد مقابلة. ولا يلزم إدراج عمليات التسليم العاجلة في تقديرات البلد المتلقي.

341- وأصدرت الهيئة أيضا مبادئ توجيهية لمساعدة الدول على تحقيق هذا التوازن أثناء حالات الطوارئ. وتشدد هذه المبادئ التوجيهية على أهمية التعاون بين الحكومات والمنظمات الإنسانية والسلطات الصحية لضمان وصول الأدوية الأساسية إلى المحتاجين إليها دون تأخير لا مبرر له.

342- وتدعو الهيئة الدول التي تمارس السيطرة الفعلية على أقاليم أجنبية في سياق نزاعات مسلحة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان الحصول على الأدوية دون عوائق، بما في ذلك الأدوية التي تحتوي على العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية. فهذه الأدوية ضرورية لضمان الصحة والعافية، وتستخدم في التخدير وإدارة الألم وعلاج حالات الصحة العقلية والعصبية.

343- وإضافة إلى ذلك، تدعو الهيئة الدول التي تمارس السيطرة الفعلية على أقاليم كان العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول يُقدّم فيها قبل الاحتلال إلى اتخاذ تدابير لضمان استمرار العلاج.

5- النهج المبتكرة لمراقبة السلائف الكيميائية باستخدام التكنولوجيات الناشئة

344- في السنوات الأخيرة، تزايد تعقّد الاتجار بالمخدرات والسلائف الكيميائية، حيث اعتمدت الشبكات الإجرامية طرائق جديدة، بما في ذلك الإعلانات المستترة، وآليات النقل السري المتنوعة، وأنظمة الدفع الجديدة مثل العملات المشفرة. وتحتاج الحكومات إلى نهج مبتكرة للتصدي للتحديات التي تطرحها هذه الأساليب الإجرامية المتطورة. ويجب أن يُستفاد من التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وأنظمة الكشف المتقدمة، في تعزيز مراقبة السلائف الكيميائية. وتوفر هذه الابتكارات قدرات متقدمة تتيح رصد وتحليل وقمع الأنشطة غير المشروعة المتصلة بإنتاج السلائف الكيميائية وتوزيعها من خلال منصات مختلفة، بما في ذلك الإنترنت. ومن الأمثلة على التدابير الاستباقية اللازمة للتصدي للتهديدات الجديدة المذكورة مشاريع مثل أداة الرصد المؤتمت للأسواق الافتراضية للمواد الكيميائية والمعدات التابعة للهيئة ودمج الخوارزميات القائمة على الذكاء الاصطناعي في جهود تأمين الحدود والكشف عن المخدرات. وتكتسي هذه التطورات، مقترنة بتعزيز التعاون الدولي، أهمية حاسمة في تعطيل العمليات الإجرامية المتزايدة التعقيد على نحو فعال، وضمان أن تظل أجهزة إنفاذ القانون في موقع استباقي إزاء الاتجاهات الناشئة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

345- ويمثل التصدي لمحاولات استخدام الإنترنت (الشبكة السطحية) في الاتجار بالسلائف أحد مجالات الأولوية بالنسبة للهيئة، كما أكدت في الفصل الرابع من تقريرها لعام 2022 بشأن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988⁽⁷⁶⁾، وفي الفصل الرابع من تقريرها لعام 2017⁽⁷⁷⁾. كما استرعت هذه المسألة انتباه لجنة المخدرات، التي شجعت في قرارها 5/60 المجتمع الدولي على جمع البيانات وتحليل الأدلة والتشارك في المعلومات فيما يخص الأنشطة الإجرامية المضطلع بها بواسطة الإنترنت والمتعلقة بالسلائف، وعلى مواصلة تدعيم تدابير التصدي القانونية والخاصة بإنفاذ القانون والعدالة الجنائية، استنادا إلى التشريعات الوطنية، وكذلك إلى التعاون الدولي، من أجل كبح تلك الأنشطة غير المشروعة.

346- وفي عام 2021، ركزت عملية "أكرونيم" المحددة المدة والأهداف على الاتجار بالسلائف عبر الشبكة السطحية. وفي إطار هذه العملية، ساعدت الهيئة في تحديد العقوبات العملية والتحديات القانونية التي تعترض سبيل التحقيقات المتعلقة بالسلائف والجرائم السيبرانية. وفي أعقاب هذه العملية، أجرت الهيئة أيضا تدريباً للحكومات على التحقيق في منشورات الإنترنت (الشبكة السطحية) المشبوهة المتعلقة بالسلائف الكيميائية. وتعلم المشاركون كيفية استبانة المنشورات المشبوهة على الإنترنت والتحقيق فيها، وطلب المعلومات الأساسية الخاصة بالمشاركين من مقدمي خدمات الإنترنت وإقامة علاقات قائمة على المنفعة المتبادلة معهم. وتشكل التحقيقات الاستباقية بشأن المنشورات المشبوهة على الشبكة السطحية أداة إضافية يمكن أن تساعد الحكومات على منع وصول السلائف الكيميائية إلى مختبرات صنع المخدرات غير المشروعة.

347- ومن أجل التصدي للتحديات التي استُبينت من خلال عملية "أكرونيم"، بدأت الهيئة في شباط/فبراير 2024 في تطوير أداة تُعرف باسم "أداة الرصد المؤتمت للأسواق الافتراضية للمواد الكيميائية والمعدات". وسوف تساعد هذه الأداة في استبانة المنشورات المشبوهة المتعلقة بالسلائف الكيميائية والمعدات المستخدمة في صنع المخدرات على نحو غير مشروع،

.E/INCB/2022/4⁽⁷⁶⁾

.E/INCB/2017/4⁽⁷⁷⁾

وذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة مثل أتمتة العمليات الروبوتية. وتهدف الهيئة، من خلال هذه الأداة، إلى تمكين الحكومات من مراقبة التجارة الميسرة بالإنترنت في السلائف بصورة أكثر فعالية.

348- وفي عام 2023، عززت هيئة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة كبيرة جهودها الرامية إلى التصدي للاتجار بالفتنانيل ونظائره وسلائفه. وتركز الاستراتيجية التي تتبعها الإدارة على زيادة تبادل المعلومات داخل الوكالات وفيما بينها ومع أصحاب المصلحة الدوليين والخارجيين الرئيسيين بغية تحليل البيانات المتعلقة بشحن السلائف الكيميائية ومعدات الصنع. ومن خلال الربط بين البيانات في الوقت الفعلي المستمدة من مصادر متعددة، تمكنت هيئة الجمارك وحماية الحدود من توليد معلومات استخباراتية عالية القيمة أسفرت عن تنفيذ عمليات اعتراض أكثر فعالية. وضخت هيئة الجمارك وحماية الحدود استثمارات كبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي بغية تطوير خوارزميات تعلم عميق تكشف عن السلائف الكيميائية ومكابس الأقراص. وقد أدت هذه التكنولوجيات، جنباً إلى جنب مع أنظمة المراقبة المتقدمة وتكنولوجيا الأشعة السينية الجديدة المستخدمة في موانئ الدخول، إلى تحسين كفاءة جهود إنفاذ القانون بدرجة كبيرة. ومن خلال تحليل البيانات المتعلقة بالمضبوطات السابقة واستخراج المعلومات من المصادر المفتوحة، عززت هيئة الجمارك وحماية الحدود قدرتها على منع تسريب المواد الكيميائية المشروعة إلى صنع المخدرات غير المشروعة، مما مكّن من ضبط كميات كبيرة من السلائف الكيميائية والمعدات المستخدمة في صنع الفتنانيل.

349- وفي عام 2024، ركزت وكالة مكافحة المخدرات التابعة للاتحاد الأوروبي ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) على ضرورة تعزيز التأهب بغية الاستجابة للتطورات التي تشهدها أسواق المخدرات في الاتحاد الأوروبي. وتشمل الإجراءات الرئيسية التي يتعين اتخاذها تعزيز الرصد والتحليل المنهجي لسوق المخدرات في أوروبا، بما يشمل سوق السلائف الكيميائية، من خلال زيادة الاستفادة من الطرائق والتكنولوجيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل الصور الساتلية.

350- ويعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً على تطوير تكنولوجيات جديدة تهدف إلى تمكين سلطات الشرطة والجمارك من الكشف عن المخدرات غير المشروعة وسلائفها. ويمكن لنماذج أولية من هذه الأجهزة المطورة حديثاً أن تكشف هذه المواد بنسبة دقة تبلغ 99 في المائة. وتجمع هذه الأجهزة بين تكنولوجيا الاستشعار الكهربائي القائمة على البوليمرات النانوية المطبوعة جزيئياً وتحليل البيانات المتعددة المتغيرات والأنماط من أجل تزويد موظفي الجمارك وأجهزة إنفاذ القانون العاملين على الحدود بنفس درجة الدقة التي توفرها المختبرات، مما يسمح بالكشف عن الكميات الضئيلة من المخدرات غير المشروعة وسلائفها.

351- ويسعى مشروع الاتحاد الأوروبي المعنون "الذكاء الاصطناعي في مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها (Artificial Intelligence in Fighting Drugs Production and Trafficking)" إلى تنفيذ إطار عمل يتماشى مع خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن المخدرات للفترة 2021-2025. ويهدف المشروع، من خلال استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، إلى التصدي لصنع المخدرات على نحو غير مشروع، بما في ذلك عن طريق رصد المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات، وتحليل سلاسل الإمداد وأساليب العمل الإجرامية، والتوصية باتخاذ تدابير تشريعية، والعمل المشترك على الصعيد الدولي.

352- وفي عام 2023، أطلق الإنترنت مشروع "ماياغ"، وهو مبادرة شاملة تجمع بين طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة بهدف التصدي للاتجار بالمخدرات الاصطناعية وتسريب السلائف الكيميائية. وينصب تركيز المبادرة على بلدان في آسيا والشرق الأوسط، وتركز أنشطتها الرئيسية على العمليات الإقليمية والدعم التحليلي وجهود بناء القدرات، مثل التدريب على التحقيقات المالية والقياسات الحيوية والكشف عن المختبرات السرية، من أجل تعزيز التعاون الدولي وتعطيل الشبكات الإجرامية عبر الوطنية.

6- تقنيات الاستخبارات المضادة التي يستخدمها المتجرون بالمخدرات

353- تُهزّب المخدرات غير المشروعة في خضم قدر هائل من البضائع المشروعة والأعداد الغفيرة من الأفراد التي تعبر الحدود يومياً. وفي العقود الأخيرة، أتاحت الزيادة الهائلة في التدفقات عبر الحدود، فضلاً عن انخفاض وقت النقل وتكلفته، فرصة للمتجرين بالمخدرات لإخفاء المخدرات غير المشروعة داخل حاويات الشحن، أو حقائب المسافرين وأمتعتهم الشخصية، أو حتى داخل أجساد الأشخاص (ناقلي المخدرات). وفي الآونة الأخيرة، ونظراً لتزايد فعالية المخدرات مثل المؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمؤثرات العقلية الجديدة وتناقص وزنها، يلجأ المتجرون على نحو متزايد إلى استغلال خدمات البريد والتوصيل السريع المشروعة لنقل المواد غير المشروعة.

354- وتستخدم أجهزة إنفاذ القانون مجموعة واسعة من التقنيات لمواجهة هذه الأنشطة، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات الرادار والاتصالات وأجهزة مسح البضائع والأمتعة والأجسام وتحليل المخاطر، مما عزّز بصورة كبيرة قدرات سلطات إنفاذ القانون على كشف تدفقات المخدرات غير المشروعة واعتراضها. واستجابة لذلك، طُوّر المجرمون تدابير مضادة متطورة من أجل مواصلة نقل المخدرات غير المشروعة. فعلى سبيل المثال، شهد العقد الماضي تزايد استخدام هؤلاء المجرمين للسفن

شبه الغاطسة والغاطسة بالكامل، التي تُعرف أيضا باسم "غواصات المخدرات"، مما يشكل تحديا جديدا أمام سلطات إنفاذ القانون البحري. وإضافة إلى ذلك، أبلغت سلطات إنفاذ القانون بوتيرة محدودة وإن كانت متزايدة عن استخدام نظم الطائرات الموجهة عن بُعد، المعروفة باسم الطائرات غير المأهولة أو الطائرات المسيّرة، لتهريب المخدرات. وعادة ما تعمل هذه النظم، التي تُستخدم مباشرة من جانب المتجرين، لمسافات قصيرة، وهي ذات قدرة حمل محدودة تصل إلى بضعة كيلوغرامات. وهي مجهزة بتكنولوجيا النظام العالمي لسواتل الملاحة، مما يمكن المتجرين من برمجة مواقع هبوط محددة مسبقا لضمان تسليم الطرود بصورة دقيقة وأمنة.

355- وإضافة إلى ذلك، يتيح استخدام تكنولوجيا التتبع للمتجرين تحسين سيطرتهم على البضائع، وفي الوقت نفسه، تجنب سلطات إنفاذ القانون. وتتيح أجهزة التتبع إمكانية مراقبة موقع البضائع المحدد لضمان اتباع المسارات المحددة مسبقا. وإضافة إلى ذلك، تساعد هذه الأجهزة المتجرين في إنزال البضائع واستعادتها عند الضرورة. وتطوي إحدى هذه التقنيات، والمعروفة باسم "أسلوب الطوربيد"، على تركيب أجهزة إرسال إشارات مجهزة بتكنولوجيا النظم العالمية لسواتل الملاحة على شحنات المخدرات المثبتة على هياكل السفن. وفي حال اعتراض السفينة الرئيسية، يمكن إنزال الشحنة في الماء واستعادتها في مرحلة لاحقة.

356- وعلى الرغم من أن تكنولوجيا النظم العالمية لسواتل الملاحة هي أكثر تكنولوجيات تتبع المواقع شهرة، أبلغت السلطات عن استخدام أجهزة تعمل بتقنية البلوتوث. وتوفر أجهزة التتبع المزودة بتكنولوجيا النظم العالمية لسواتل الملاحة معلومات دقيقة عن الموقع الجغرافي في الوقت الحقيقي، ولكن الأجهزة التي تعمل بتقنية البلوتوث تميل إلى أن تكون أصغر حجما وأرخص ثمنًا، كما أن عمر بطارياتها أطول. وتتاح مجموعة واسعة النطاق من هذه الأجهزة، منها مثلا جهاز التتبع "آير تاغ" الذي تنتجه شركة Apple، وتطرح في الأسواق الفعلية وعبر الإنترنت، ويمكن شراؤها بسعر زهيد وتسجيلها دون الكشف عن الهوية.

357- وتشكل المعلومات الاستخباراتية عنصرا أساسيا في الإنفاذ الفعال لقوانين المخدرات لأن المجرمين يتكيفون باستمرار ويطورون طرائق جديدة لتهريب المخدرات. ولكي تتمكن سلطات إنفاذ القانون من تنفيذ عمليات ناجحة تستهدف صنع المخدرات وتسويقها ونقلها على نحو غير مشروع، يجب عليها جمع وتحليل ونشر المعلومات - المعروفة باسم المعلومات الاستخباراتية - عن الاتجاهات في تهريب المخدرات على الصعيد الدولي، وأنماط توافر المخدرات واستهلاكها، والمشاريع الإجرامية وطرائق عملها. وتتيح المعلومات الاستخباراتية للسلطات استباق الاستراتيجيات التي يستخدمها المتجرون والتصدي لها، ومن ثم تعطيل عملياتهم. غير أن المعلومات الاستخباراتية مهمة بنفس القدر للمتجرين بالمخدرات. فأولا، يحتاج المتجرون إلى معلومات عن عمليات المشاريع الإجرامية المنافسة حتى يتمكنوا من المناورة في مجال تهريب المخدرات المتسم بطابعه التنافسي. وثانيا، ومن أجل الحفاظ على أنشطتهم غير المشروعة وتجنب جهود مكافحة المخدرات، يحتاج المتجرون بالمخدرات أيضا إلى تطوير تدابير للاستخبارات المضادة من خلال السعي للحصول على معلومات حول تحركات سلطات إنفاذ القانون وعملياتها.

358- وفي حين أن منظمات الاتجار بالمخدرات لا تتمتع بنفس القدرات والبنى التحتية لجمع المعلومات الاستخباراتية التي تتمتع بها سلطات الدول، فإنها ما زالت تشارك في أنشطة الاستخبارات المضادة بطرائق مختلفة. ومن الممارسات الأكثر شيوعا وشهرة في هذا الصدد اختراق أجهزة إنفاذ القانون بغرض جمع المعلومات. وكثيرا ما يجبر المتجرون بالمخدرات أفراد الأمن، عن طريق الفساد أو الابتزاز، على العمل كمخبرين من أجل الحصول على تفاصيل حول الاستراتيجيات والعمليات المتعلقة بإنفاذ قوانين المخدرات، مما يسمح لهم باستباق السلطات.

359- وإضافة إلى استخدام المخبرين، يستخدم المتجرون بالمخدرات أدوات تكنولوجية متطورة على نحو متزايد لتنفيذ عمليات الاستخبارات المضادة. وعلى الرغم من أن التقدم التكنولوجي وزيادة توافر الأدوات الجديدة مكنًا أجهزة إنفاذ القانون من مكافحة تهريب المخدرات بصورة أفضل، فإن المتجرين استفادوا أيضا. وتشمل بعض هذه الأدوات، كما ذكر آنفا، نظم الطائرات الموجهة عن بُعد، وأجهزة التتبع المزودة بتكنولوجيا النظم العالمية لسواتل الملاحة، ونظم معلومات مختلفة. وفي الأعوام الأخيرة، وردت تقارير متزايدة عن العثور على أجهزة تتبع في شحنات مخدرات غير مشروعة. وهذه التكنولوجيا لا تساعد المجرمين على نقل بضائعهم وتجنب السلطات بفعالية أكبر فحسب، بل تعمل أيضا كأداة من أدوات الاستخبارات المضادة توفر للمتجرين فهما متعمقا أفضل لعمليات إنفاذ القانون. ويمكن لأجهزة التتبع الكشف عن مواقع مرافق إنفاذ القانون، واستبانة حالات التأخير الناجمة عن عمليات التسليم المراقب (مما يشير إلى عمليات اعتراض)، وحتى التقاط المحادثات وتسجيلها.

360- وتخدم نظم الطائرات الموجهة عن بعد غرضا مزدوجا يتمثل في توفير النقل والمراقبة. وفي الآونة الأخيرة، تزايد تطور التكنولوجيا باطراد، حيث أصبحت تتضمن سمات تكميلية مثل الكاميرات الحرارية وقدرات الحمولة الثقيلة. وقد زوّد هذا التطور المتجرين بالمخدرات بوسائل محسنة لتنفيذ عمليات المراقبة وتجنب الكشف ونقل البضائع المهربة عبر الحدود بكفاءة أكبر. وكذلك تستخدم منظمات الاتجار بالمخدرات نظم الطائرات الموجهة عن بُعد لتنفيذ عمليات المراقبة

الجوية من أجل مراقبة المناطق الخاضعة لها ورصد تحركات الجماعات المنافسة، فضلا عن تتبع أنشطة إنفاذ القانون. (انظر الفقرات 364-369 للاطلاع على لمحة عامة أكثر تفصيلا بشأن نظم الطائرات الموجهة عن بُعد.)

361- ويؤكد استخدام أساليب الاستخبارات المضادة، فضلا عن قدرة المتجرين بالمخدرات على تكييف عملياتهم وإدخال التغييرات عليها بغرض تجنب سلطات إنفاذ القانون، أهمية استخدام تلك السلطات لقنوات اتصال آمنة وفي الوقت الحقيقي لتتسيق تدابير التصدي وضمان عدم قدرة المتجرين على التنبؤ بإجراءاتها أو إيجاد طرائق بديلة لتجنب الكشف عنهم. ويجب أن تمتد تدابير إنفاذ القانون الفعالة لمكافحة تهريب المواد الخطرة لتشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تُبرم بين السلطات الحكومية وشركات الخدمات اللوجستية الخاصة، بما في ذلك خدمات البريد وشركات التوصيل السريع وشركات الشحن الجوي ووكلاء الشحن وغيرهم من الأطراف الثالثة التي تقدم الخدمات اللوجستية.

362- وتتطلب الجهود الفعالة لمكافحة المخدرات أن تتمتع سلطات إنفاذ القانون بالقدرة على كشف المواد الخطرة وتحديد الأجهزة المستخدمة لأغراض الاستخبارات المضادة. ويشمل ذلك القدرة على الاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة مثل أجهزة الكشف عن المواد الكيميائية وأجهزة المسح بالأشعة السينية وأدوات المراقبة الإلكترونية. وبغية التصدي لاستخدام المتجرين بالمخدرات لأجهزة التتبع، يُوصى بأن تستخدم سلطات إنفاذ القانون أجهزة تحجب إرسال الإشارات أو استقبالها (أكياس/ أقنص فاراداي) في حال الاشتباه بوجود جهاز تتبع. وإضافة إلى ذلك، تعد برامج التدريب والتطوير المستمرين لموظفي إنفاذ القانون ضرورية لمواكبة تطور أساليب المتجرين بالمخدرات.

363- وتدبير المراجعة والمساءلة ضرورية لمنع المتجرين بالمخدرات من اختراق أجهزة إنفاذ القانون. ويمكن أن يساعد تنفيذ عمليات التدقيق الصارمة والتحريات المستمرة عن خلفيات الموظفين وإجراء تقييمات لنزاهتهم في الحفاظ على نزاهة عمليات إنفاذ القانون. كما تكتسي المراجعة المنتظمة وإنشاء وحدات شؤون داخلية مخصصة للتحقيق في الفساد وسوء السلوك أهمية حاسمة في هذا الشأن. وإضافة إلى ذلك، يمكن للجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة الشفافية والسلوك الأخلاقي داخل أجهزة إنفاذ القانون أن تقلل إلى حد كبير من مخاطر الفساد.

7- استخدام نظم الطائرات الموجهة عن بُعد في تهريب المخدرات

364- تزايدت في السنوات الأخيرة التقارير عن استخدام نظم الطائرات الموجهة عن بُعد، التي يشار إليها أيضا باسم الطائرات غير المأهولة أو الطائرات المسيرة، في تهريب المخدرات، ومن المحتمل أن تثير هذه النظم تحديا جديدا لأجهزة إنفاذ القانون. وتستخدم هذه النظم أساسا لمراقبة أنشطة إنفاذ القانون بغية تجنب كشف المجرمين الذين ييسرون نقل المخدرات والأشخاص وغير ذلك من السلع المهربة عبر الحدود، كما تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة مباشرة في التهريب.

365- وكولومبيا والمكسيك والولايات المتحدة من بين البلدان التي أُبلغ فيها عن حوادث تنطوي على استخدام نظم الطائرات الموجهة عن بُعد في التهريب، وخصوصا بالقرب من الحدود أو المرافق الإصلاحية. وفي وقت مبكر من عام 2010، كانت السلطات المكسيكية أول من يصدر تحذيرات بشأن نظم الطائرات الموجهة عن بُعد التي يستخدمها مهربي المخدرات، وفي الفترة بين عامي 2012 و2014، اكتشفت السلطات في الولايات المتحدة 150 نظاما لطائرات موجهة عن بُعد تعبر الحدود مع المكسيك. وفي المقابل، أبلغت إدارة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة في عام 2022 عن 10 000 عملية توغل في قطاع وادي ريو غراندي، وهو ممر رئيسي للتهريب. كما صُبطت مؤخرا في أوروبا نظم طائرات موجهة عن بُعد تنقل المخدرات، وتستخدم لتهريب المخدرات من المغرب إلى إسبانيا. وإضافة إلى ذلك، في الأردن، أسقطت القوات المسلحة الأردنية في الفترة ما بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2023 ست طائرات موجهة عن بُعد تحمل مخدرات، بما في ذلك الميثامفيتامين. وعلى الحدود بين الهند وباكستان، استُخدمت هذه النظم لتهريب المخدرات، حيث انطوت بعض الحوادث على اعتراض عدة كيلوغرامات من الهيروين وتزايد التهديد الهجين المتمثل في تهريب الأسلحة إلى جانب الإرهاب.

366- وعادة ما تعمل نظم الطائرات الموجهة عن بُعد المستخدمة في التهريب لمسافات قصيرة، وهي ذات قدرة حمل محدودة تصل إلى بضعة كيلوغرامات. وهذه النظم مجهزة بتكنولوجيا النظام العالمي لسواتل الملاحة، مما يمكن المهربين من برمجة مواقع هبوط محددة مسبقا لضمان تسليم الطرود بصورة آمنة ودقيقة. وقد أُبلغ عن استخدام هذه النظم لتهريب المخدرات إلى المرافق الإصلاحية في عدة بلدان، منها المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي كثير من الأحيان، تكون نظم الطائرات الموجهة عن بُعد المستخدمة مباشرة في التهريب عبر الحدود، بدلا من استخدامها بصورة غير مباشرة في المراقبة، مصممة للاستخدام مرة واحدة ولا يمكن استردادها.

367- وأفادت الولايات المتحدة في وقت سابق بأن نظم الطائرات الموجهة عن بُعد، التي دخلت البلد من المكسيك كانت مستوردة في البداية؛ ومع ذلك، هناك تقارير تفيد بأن المهربين قد تحولوا الآن نحو الاستعانة بالمصادر المحلية والنظم المصممة حسب الطلب. ويُزعم أن الطائرات المسيرة المصنوعة حسب الطلب قادرة على نقل ما يصل إلى 100 كغ في المرة الواحدة.

368- وتتصدى بعض الحكومات للتهديدات المحتملة التي تشكلها نظم الطائرات الموجهة عن بُعد من خلال التشريعات أو التدابير المضادة الجديدة، مثل تكنولوجيات الكشف بالرادار والسياس الجغرافي الافتراضي، الرامية إلى اعتراض هذه النظم المستخدمة في تهريب المخدرات. ففي تركيا، على سبيل المثال، صدر قانون في عام 2016 يتطلب تسجيل جميع نظم الطائرات الموجهة عن بُعد التي يتراوح وزنها بين 0,5 و25 كغ في نظام عبر الإنترنت. ويعكف الاتحاد الأوروبي على وضع إطار تنظيمي شامل لمعالجة الشواغل المتعلقة بالسلامة والأمن، بسبب منها مكافحة الأنشطة غير القانونية المتصلة بنظم الطائرات الموجهة عن بُعد. بيد أن التشريعات واللوائح التنظيمية الوطنية المتعلقة بتهريب المخدرات باستخدام تلك النظم لا تزال غير شائعة بوجه عام.

369- وعلى الرغم من الزيادة المبلغ عنها في استخدام نظم الطائرات الموجهة عن بُعد لأغراض التهريب، لا تزال كميات المخدرات المنقولة باستخدام هذه الطريقة ضئيلة مقارنة بتلك المنقولة باستخدام وسائل النقل الأكثر تقليدية ورسوخا مثل حاويات الشحن البحري والبري والجوي واستغلال خدمات البريد السريع. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه لا يزال إلى حد كبير ظاهرة إقليمية، فإن أوجه التقدم التكنولوجي وزيادة القدرات وانخفاض التكاليف والتحسينات في الاستراتيجيات التشغيلية قد تؤدي إلى زيادات في مجموع الكميات المهربة باستخدام هذه الطريقة في المستقبل.

8- مشكلة المستحضرات الصيدلانية المغشوشة المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة الدولية أو مؤثرات نفسانية جديدة

370- أصبحت الصيدليات التي توزع مستحضرات صيدلانية مغشوشة تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية أو مؤثرات نفسانية جديدة، سواء في مواقع فعلية أو عبر الإنترنت، مشكلة متزايدة على مدار العشرين عاما الماضية. وعلى الرغم من أن معظم المنتجات الطبية قد تكون عرضة للغش، فإن هناك سوقا كبيرة لغش العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة، مثل المؤثرات الأفيونية والبنزوديازيبينات. وفي حين أن هذه المنتجات المغشوشة لا يمكن تمييزها في كثير من الأحيان عن المنتجات المشروعة، فإن خطورتها تكمن فيما تسببه من مشاكل مثل انتشارها بجرعات غير صحيحة، أو احتوائها على مواد خطيرة تشكل تهديدا لمستعملي تلك المنتجات.

371- ومن المخاطر الكبيرة التي ارتبطت مؤخرا بالمنتجات الصيدلانية المغشوشة تلوثها بالمؤثرات الأفيونية القوية مثل الفنتانيل أو مشتقاته. وفي عام 2023، صُبط في الولايات المتحدة أكثر من 80 مليون قرص مغشوش يحتوي على الفنتانيل. وتنعكس هذه الزيادة في الإحصاءات الأخيرة المتعلقة بالجرعات المفرطة، حيث شهدت الولايات المتحدة في عام 2022 أكثر من 74 000 حالة وفاة بسبب تعاطي جرعات مفرطة تتعلق بالفنتانيل. وهناك تحديات مماثلة في كندا، مع ظهور العديد من حالات المنتجات المغشوشة التي تحتوي على كميات قاتلة من الفنتانيل وتسهم في انتشار جائحة المؤثرات الأفيونية في البلد. وقد تفاقمت الأزمة مع إدخال مواد مثل النيتازين والبنزوديازيبينات المحورة (مثل الإيتيزولام) والكاثينونات. وتشمل هذه المواد مؤثرات نفسانية جديدة لا تخضع حاليا للتنظيم بموجب القانون الدولي، وهو ما يؤدي إلى تعقّد جهود الكشف عنها من قبل وكالات إنفاذ القانون، وتشكل مخاطر كبيرة بسبب مفعولها الذي لا يمكن التنبؤ به وآثارها القاتلة المحتملة. وقد جُمعت هذه المواد الخطرة في ثلاث قوائم: المواد الفنتانيلية، والمؤثرات الأفيونية غير الفنتانيلية، والبنزوديازيبينات الجديدة، وجميعها لا يعرف له استعمال مشروع.

372- واقترن التوزيع غير المشروع للمستحضرات الصيدلانية المغشوشة بزيادة في إساءة استعمال المنتجات البيطرية. وتُظهر التقارير على مدى العقد الماضي زيادة في صنع وتوزيع مواد مثل الكيتامين والميديتوميدين والزيلازين بصورة غير مشروعة. وعلى الرغم من أن هذه المواد لا يُعثر عليها بالضرورة في المستحضرات الصيدلانية المغشوشة، فإنها عادة ما تُستهلك بالاقتران مع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية مثل الأوكسيكودون. وارتبطت الزيلازين، على وجه الخصوص، بظاهرة "مخدر الترانك" (tranq-dope)، حيث عُثر على هذه المادة ممزوجة بمؤثرات أفيونية اصطناعية جديدة. وقد سبق أن أخطرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الحكومات بظهور هذه المادة من خلال برنامجها المعروف باسم برنامج "غريدس" في عام 2021. ونادرا ما تُكتشف حالات تسريب المنتجات البيطرية المشروعة، أو الاتجار بالمنتجات البيطرية المغشوشة، أو يُضطلع بالملاحقة القضائية بشأنها.

373- وقد أُفيد بأن الصيدليات التي توزع هذه المنتجات تمارس عملها في مواقع مادية. ففي شمال المكسيك، على سبيل المثال، وردت تقارير عن صيدليات تلبى احتياجات السياح الناطقين باللغة الإنكليزية، وتبيع المواد الخاضعة للمراقبة دون وصفة طبية. ووجدت إحدى الدراسات أن 70 في المائة من الصيدليات التي شملتها الدراسة تعرض هذه العقاقير المخدرة دون وصفة طبية، و27,5 في المائة منها صرفت أقراصا مغشوشة، بما في ذلك الميثامفيتامين الموسوم زورا باعتباره أديرال، والحبوب المخلوطة بالفنتانيل التي تُباع على أنها أوكسيكودون. وبالتزامن مع ذلك، تمارس هذه الصيدليات أيضا عملها عبر الإنترنت. وعلى الرغم من أن جزءا كبيرا من عمليات الاتجار بالمستحضرات الصيدلانية المغشوشة لا يزال يجري على الشبكة المظلمة، تشير أدلة مستمدة من عمليات مراقبة تضطلع بها الهيئة على الإنترنت إلى أن المتجررين يستغلون أسواق التجارة الإلكترونية المشروعة ومنصات التواصل الاجتماعي لتوزيع المستحضرات الصيدلانية.

374- وتشمل الجهود المبذولة للتصدي لهذه الأزمة اتخاذ تدابير التصدي التنظيمية والقانونية على الصعيد العالمي بالتعاون مع المنظمات الدولية والوكالات الإقليمية لإنفاذ قوانين المخدرات من أجل تعطيل سلاسل الإمداد غير المشروعة وملاحقة المتورطين فيها. فعلى سبيل المثال، ضببطت إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة في عام 2022 كمية من أقراص الأدوية الموصوفة طبيًا المغشوشة والمخلوطة بالفنتانيل تبلغ ضعف الكمية المضبوطة في عام 2021. وشكلت هذه الجهود جزءًا من عملية أوسع نطاقًا شملت مصادرة كميات كبيرة من الكوكايين والهيروين والميثامفيتامين. وفي أيار/مايو 2021، نسَّق الإنترنت عملية شارك فيها 92 بلدا لمكافحة صيدليات الإنترنت غير القانونية أسفرت عن إغلاق أكثر من 113 000 رابط إلكتروني ومصادرة أكثر من 9 ملايين دواء وجهاز طبي غير مشروع. وفي أوروبا، اضطلعت وكالة مكافحة المخدرات التابعة للاتحاد الأوروبي بدور حاسم الأهمية في رصد اتجاهات تدفق المواد غير المشروعة، بما في ذلك المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، وتسيق تدابير التصدي المتخذة بشأنها.

375- وتتاح منصة نظام "أيونيكس" من خلال برنامج الهيئة المسمى "غريدس"، وهي تسمح للحكومات بتبادل المعلومات الاستخباراتية عن المؤثرات النفسانية الجديدة، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية التي قد تكون مغشوشة وتحتوي على مواد من هذا القبيل. وفي الآونة الأخيرة، اضطلعت الهيئة بعملية عالمية خاصة لجمع المعلومات الاستخباراتية عرفت باسم عملية زودياك، استهدفت البنزوديازيبينات المغشوشة، التي تشمل ضمن مواد أخرى البنزوديازيبينات الجديدة التي ليس لها استعمال مشروع معروف، وأفضت إلى أكثر من 460 ضبطية من البنزوديازيبينات المغشوشة بلغت ما مجموعه 286 000 قرص، بالإضافة إلى 30 كغ و300 مل من البنزوديازيبينات.

376- ولا تزال الصيدليات التي توزع مستحضرات صيدلانية مغشوشة تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية أو مؤثرات نفسانية جديدة تمثل مشكلة كبيرة على الصعيد العالمي، ولا يظهر ذلك في مكان أكثر مما يظهر في أفريقيا. وأظهر تحليل فوقي أُجري في عام 2024 لدراسات بشأن المنتجات الصيدلانية في أفريقيا، بلغ عددها 26 دراسة، أن ما يُقدَّر بنحو 22,6 في المائة من الأدوية كانت مغشوشة أو دون المستوى أو غير مسجلة. وتفاوتت معدلات وجود المنتجات الصيدلانية المغشوشة بصورة كبيرة حسب فئة المواد المعنية، ومن المحتمل أن تكون أعلى في المنتجات المتاحة في الأسواق الرمادية والأسواق المفتوحة غير المنظمة مقارنة بالصيدليات.

377- وفي حزيران/يونيه 2024، يَسَّر برنامج غريدس التابع للهيئة عملية "النجم الأفريقي"، وهي أول عملية خاصة دون إقليمية تركز على الاتجار بالمنتجات الصيدلانية في شرق أفريقيا. واستهدفت العملية الطرود المرسلّة بالبريد الدولي والبريد السريع والشحن الجوي والتي تحتوي على منتجات صيدلانية مغشوشة ودون المستوى وغيرها من المنتجات الصيدلانية المصنعة على نحو غير مشروع ويجري إدخالها إلى أوغندا وكينيا. وأسفرت العملية، التي استمرت أربعة أيام، عن 92 ضبطية لمنتجات صيدلانية أُبلغ عنها عبر نظام أيونيكس. وجرى التحقق من الطرود المشبوهة أنيا باستخدام نظم المعلومات العالمية المملوكة للهيئة ومنصات الاستهداف في مركز الاتصالات السيبرانية الخاص ببرنامج غريدس في فيينا بغية المساعدة في التحقق من حسن نية الشركات أو المنتجات التي يصادفها الموظفون في الميدان. وبالنظر إلى قلة حالات الكشف عن المجموعات التي تتجر بالمنتجات الصيدلانية المغشوشة التي تحتوي على مخدرات خاضعة للمراقبة أو مؤثرات نفسانية جديدة وعمليات تعطيل هذه المجموعات وتفكيكها، لا تزال المخاطر منخفضة والأرباح عالية بالنسبة للمنظمات الإجرامية، ويتطلب هذا الأمر اهتماما أكبر من جانب أجهزة إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية في العمليات المقبلة.

باء- التحديات الإقليمية

1- أفريقيا

لا تزال أفريقيا تتأثر على نحو شديد بالاتجار بالمخدرات، حيث تدل المضبوطات الكبيرة من الكوكايين والمخدرات الأخرى في منطقة الساحل على الاتجار على نطاق واسع عبر المنطقة.

على الرغم من ندرة البيانات، فإن هناك أدلة متزايدة على زيادة تعاطي الكوكايين والأضرار المرتبطة به في البلدان الأفريقية.

لا يزال تعاطي "الكوش"، وهو خليط من المخدرات، يمثل مصدر قلق للبلدان الأفريقية، ولا سيما تلك الواقعة في غرب أفريقيا.

اتخذت عدة بلدان في أفريقيا تدابير لإعطاء الأولوية لبرامج الوقاية والعلاج على التدابير العقابية. ومع ذلك، فإن عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات في أفريقيا لا يزال منخفضا للغاية.

لا تزال أفريقيا من المناطق التي تثير قلقا خاصا فيما يتعلق بضمان ورصد توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية.

التطورات الرئيسية

378- في 18 كانون الثاني/يناير 2024، دخلت اتفاقية سنة 1988 حيز النفاذ بالنسبة إلى جنوب السودان، بعد انضمام البلد إليها في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي أفريقيا، هناك دولتان لم تتضمنا بعد إلى الاتفاقية، وهما الصومال وغينيا الاستوائية. ومع ذلك، فقد طلبت حكومة الصومال مساعدة الهيئة فيما يتعلق بطرائق انضمام البلد إليها.

379- ومن أجل التصدي للتحدي المتزايد المتمثل في الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات في القارة، ولا سيما في أوساط الشباب والنساء والأطفال، أنشأ الاتحاد الأفريقي أولى شبكاته دون الإقليمية للزعماء التقليديين، المعروفة باسم "شبكة الجنوب الأفريقي للزعماء التقليديين في مجال خفض الطلب على المخدرات". ومن المقرر تدريب أعضاء الشبكة على المنهجيات القائمة على الأدلة العلمية للوقاية والعلاج من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات ورعاية المصابين بهذه الاضطرابات لتوسيع نطاق التدخلات المجتمعية.

380- ووفقا لتقرير المخدرات العالمي 2024، هناك أدلة متزايدة على زيادة تعاطي الكوكايين والأضرار المرتبطة به في البلدان الأفريقية. وتفيد التقارير بأن هذا يرجع إلى التأثير غير المباشر لاستخدام أفريقيا على نحو متزايد كمنطقة عبور للكوكايين المهزّب إلى أوروبا لتلبية الطلب هناك.

381- ونظرا للموقع الجغرافي لمنطقة غرب أفريقيا، فقد ازداد الاتجار بالكوكايين عبرها بصفة خاصة، مع العلم أنها تمثل مركزا للشحن العابر للكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية والمتجه إلى أوروبا. وتؤكد ضبطيات داخلية كبيرة لدى بلدان في منطقة الساحل، وتحديدًا بوركينافاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، تنامي الاتجار بالكوكايين على طول الدروب البرية عبر منطقة الساحل. وقد زاد متوسط كمية الكوكايين المضبوطة سنويا في المنطقة زيادة كبيرة، من متوسط قدره 13 كغ سنويا بين عامي 2015 و2020 إلى 1 466 كغ في عام 2022.

382- ولا يزال تعاطي الكوش، وهو خليط مخدرات قد يحتوي على عدد من المؤثرات النفسانية، يمثل مصدر قلق للبلدان الأفريقية، ولا سيما تلك الواقعة في غرب أفريقيا.

383- وأحرز تقدم كبير نحو تفعيل وكالة الأدوية الأفريقية، وهي وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي. وقد قدمت الوكالة الأوروبية للأدوية الخبرة التقنية والدعم المالي للاتحاد الأفريقي في إنشاء الوكالة، وعملت في هذا الصدد مع شركاء من أفريقيا وأوروبا ومع شركاء دوليين آخرين. وتقود اللجان التقنية القارية المنشأة من خلال برنامج الموازنة التنظيمية للأدوية في أفريقيا، بتسيق من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، الجهود الرامية إلى وضع المبادئ التوجيهية والعمليات التقنية القارية. وتدعم الوكالة الأوروبية للأدوية اللجان التقنية في تجريب العمليات القارية من أجل الموافقة على المنتجات الطبية وإدراجها في القوائم وفحص ممارسات الصنع الجيدة. وستيسّر وكالة الأدوية الأفريقية، بمجرد تشغيلها، سبل حصول المرضى على أدوية فعالة وآمنة وعالية الجودة في أفريقيا. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان 29 بلدا قد صادق على معاهدة إنشاء وكالة الأدوية الأفريقية.

384- وتواصل الهيئة تقديم خدمات بناء القدرات إلى البلدان لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وعلى التصدي للتحديات الوطنية التي تواجهها في مجال مراقبة المخدرات. ويمكن الاطلاع على المبادرات التي اضطلعت بها الهيئة في إطار برنامج "غريدس" ومشروع الهيئة للتعليم في أفريقيا في الفقرات 246-272 على التوالي.

التعاون الإقليمي

385- في الفترة من 6 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قُدم تدريب على بناء القدرات إلى موظفي إنفاذ القانون الجزائريين في الجزائر العاصمة في إطار برنامج "غريدس". وكان الهدف من التدريب هو تعزيز معرفة الموظفين بمختلف أنواع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والمؤثرات النفسانية الجديدة وأساليب التهريب والاستخدام الفعال لأدوات برنامج "غريدس" للمعلومات الاستخباراتية ونظام "أيونيكس" لدعم التحقيقات المحلية والدولية في مجال الاتجار.

386- وفي الفترة من 8 إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عقد الاتحاد الأفريقي جلسة رفيعة المستوى بشأن معالجة تعاطي مواد الإدمان واضطرابات الصحة النفسية ذات الصلة في أوساط الشباب والنساء والأطفال، حول موضوع "تأمين مستقبل أفضل للشباب والنساء والأطفال: بناء الزخم نحو أفريقيا التي نريدها". وأسفرت الفعالية عن وضع خريطة طريق متفق عليها لتدابير التصدي الاستراتيجية، بما في ذلك وضع قانون أفريقي نموذجي للمخدرات ومناهج وقائية للمدارس وإنشاء مرافق علاجية متخصصة مراعية لاعتبارات الشباب والاعتبارات الجنسانية وتوسيع نطاق برامج الحد من الضرر.

387- وفي الفترة من 14 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عُقدت في الرياض فعالية توأمة عبر الحدود لفائدة موظفي إنفاذ القانون من الأردن والمغرب في إطار برنامج "غريدس". وهدفت الفعالية إلى تبادل الخبرات والمعارف وتعزيز التعاون الدولي.

388- وفي الفترة من 20 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عُقدت فعالية تدريبية عبر الحدود في دبي في إطار برنامج "غريدس" لتعزيز التعاون بين السلطات البريدية الإقليمية. وجمعت الفعالية موظفي إنفاذ القانون من تونس ومصر وركزت على المؤثرات الأفيونية والمواد المتصلة بالفنتانيل والمؤثرات النفسانية الجديدة. كما قُدم تدريب على الأدوات المملوكة للهيئة (نظام أيونيكس وبرنامج "غريدس" للمعلومات الاستخباراتية) وأُتيحت سبل الوصول إليها.

389- وفي 29 كانون الثاني/يناير 2024، عقدت جامعة الدول العربية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة الاجتماع الأول للجنة تسيير ومتابعة الإطار الإقليمي للدول العربية 2023-2028 في القاهرة. ويركز الإطار على المجالات الستة التالية التي تسترشد بها البرامج التي ينفذها المكتب على الصعيدين الإقليمي والوطني: (أ) اتباع نهج متوازن إزاء مراقبة المخدرات؛ (ب) تعزيز التصدي للجريمة المنظمة؛ (ج) مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ (د) اتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد والجرائم المالية؛ (هـ) منع الإرهاب والعنف ومكافحتهما؛ (و) تعزيز منع الجريمة والعنف وتقوية العدالة الجنائية. وحضر الاجتماع ممثلون عن الوزارات والمؤسسات المعنية في دول أعضاء في جامعة الدول العربية، منها تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب.

390- وفي يومي 5 و6 شباط/فبراير 2024، اجتمع في مابوتو ممثلون قضائيون من الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وهي أنغولا والبرازيل والبرتغال وتيمور-ليشتي وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية وغينيا-بيساو وكابو فيردي وموزامبيق، لتجديد التزامهم بتعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة. واستضاف مكتب المدعي العام في موزامبيق هذه الفعالية بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وكان الهدف منها تعزيز دور قطاع العدالة الجنائية في منع ومكافحة الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية على نحو فعال. وعلى الرغم من أن المناقشات ركزت على الاتجار بالمخدرات، فقد بحث المشاركون أيضا استخدام آليات التعاون غير الرسمية والتحقيقات الجنائية المشتركة للتحقيق في الجريمة المنظمة وعبر الوطنية وتعطيلها، والتحديات الحالية والمستجدة التي تواجهها الدول الأعضاء في الجماعة، بما في ذلك الزيادة الأخيرة في المخدرات الاصطناعية الجديدة.

391- وفي الفترة من 13 إلى 16 شباط/فبراير 2024، عُقدت في فيينا حلقة عمل عالمية حول الاستهداف المتقدم لفائدة موظفي العمليات والشركاء من قطاع البريد السريع وشحن البضائع في إطار برنامج "غريدس". وجمعت هذه الفعالية التي استمرت أربعة أيام موظفي إنفاذ القانون والأجهزة الرقابية والمنظمات والجمعيات الدولية والشركاء من القطاع الخاص لمناقشة مستقبل أنشطة مكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية والمواد ذات الصلة. وحضر حلقة العمل ممثلون عن ستة بلدان أفريقية، بما فيها تونس وجنوب أفريقيا والكاميرون وكينيا ومصر ونيجيريا.

392- وفي يومي 26 و27 شباط/فبراير 2024، عُقدت في لومي في إطار برنامج "غريدس" فعالية تدريبية لفائدة موظفي الجمارك والشرطة والبريد التوغوليين. وكان الهدف من التدريب زيادة الوعي بالمؤثرات النفسانية الجديدة والأدوات المملوكة للهيئة.

393- وفي يومي 4 و5 آذار/مارس 2024، عُقدت في القاهرة فعالية تدريبية لفائدة موظفي إنفاذ القانون المصريين في إطار برنامج "غريدس". وجمعت هذا الفعالية مشاركين من سلطات إنفاذ القانون لتلقي التدريب على التوعية بالمؤثرات الأفيونية والفتنانيات والمؤثرات النفسانية الجديدة، ونُهج الاعتراض الآمن، والاستهداف الأساسي (برنامج "غريدس" للمعلومات الاستخباراتية)، ونظام الإخطار الآمن والآني عن الاتجار (أيونيكس).

394- وفي الفترة من 5 إلى 8 آذار/مارس 2024، عُقدت في فيينا في إطار برنامج "غريدس" فعالية حول النهج العملية لمكافحة استغلال الخدمات الإلكترونية عبر المنصات. وجمعت الفعالية أكثر من 70 مشاركا من حكومات ومنظمات دولية وشركاء من القطاع الخاص. وكان من بينهم ممثلون عن الحكومة المصرية. وافتتح رئيس الهيئة الاجتماع، وبحث المشاركون المشهد المستقبلي لأنشطة مكافحة الاتجار، وتناولوا على وجه التحديد التحديات والتطورات المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة، ولا سيما المؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد الكيميائية ذات الصلة.

395- وفي يومي 7 و8 آذار/مارس 2024، قُدِّمَ تدريب لموظفي إنفاذ القانون من السنغال بشأن الوعي بالمؤثرات الأفيونية والفتنانيات والمؤثرات النفسانية الجديدة ونُهج الاعتراض الآمن في إطار برنامج "غريدس". كما تلقى المشاركون تدريبا أساسيا على تبادل المعلومات الاستخباراتية، إلى جانب الاستهداف عبر نظام أيونيكس وبرنامج "غريدس" للمعلومات الاستخباراتية العالية الدقة.

396- وفي 8 و9 نيسان/أبريل 2024، عُقدت في أكرا حلقة عمل وطنية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالاتجار بالمواد الخطرة عن طريق خدمات البريد السريع والخدمات البريدية في إطار برنامج "غريدس". وشارك في الفعالية ممثلون من القطاعين العام والخاص على حد سواء. وناقش ممثلون من القطاع الخاص تجاربهم في ضمان تنفيذ الإجراءات الأمنية المعمول بها لكشف واعتراض الطرود أو العبوات المشبوهة المنقولة باستخدام خدماتهم.

397- وأنشأ الاتحاد الأفريقي أولى شبكاته دون الإقليمية للزعماء التقليديين، وهي شبكة الجنوب الأفريقي للزعماء التقليديين في مجال خفض الطلب على المخدرات، وذلك لمواجهة التحدي المتزايد الذي تشكله الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات في أفريقيا، ولا سيما في أوساط الشباب والنساء والأطفال. وقد أنشئت الشبكة خلال مشاورات قارية للزعماء التقليديين من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عُقدت في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من 8 إلى 11 نيسان/أبريل 2024. وسيتلقى أعضاء الشبكة تدريبا على المنهجيات القائمة على الأدلة العلمية للوقاية من الارتهان للمخدرات وعلاج المصابين ورعايتهم من أجل توسيع نطاق التدخلات المجتمعية.

398- وفي 19 نيسان/أبريل 2024، أجرى برنامج "غريدس"، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، دورة تدريبية محددة الأهداف في كمبالا لفائدة موظفي إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية من الهيئة الوطنية الأوغندية لمكافحة المخدرات وقوات الشرطة الأوغندية وسلطات الجمارك ولجنة الاتصالات الأوغندية. وقد صُمم جدول أعمال التدريب لمعالجة المجالات الحساسة ذات الصلة بالاعتراض الفعال للمواد غير المشروعة وتعزيز بروتوكولات السلامة. وإضافة إلى ذلك، شارك برنامج "غريدس" في الشهر نفسه في فعالتين عُقدتا في أوغندا، إحداها فعالية لإشراك أصحاب المصلحة من مجال الخدمات البريدية وخدمات البريد الخاص، والأخرى حلقة عمل حول أمن سلسلة إمداد الخدمات البريدية وخدمات البريد الخاص والتبادل الإلكتروني المسبق للبيانات، استضافتها لجنة الاتصالات الأوغندية والاتحاد البريدي العالمي.

399- وفي الفترة من 23 إلى 25 نيسان/أبريل 2024، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حلقة عمل لشبكة غرب أفريقيا المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات للتحقق من صحة بيانات الشبكة لعام 2023 ومعالجة التحديات الإقليمية المتعلقة بتعاطي المخدرات. كما أتاحت هذه الفعالية فرصة للتأكيد على التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برصد ودعم سيراليون أثناء حالة الطوارئ التي أعلنتها بشأن تعاطي المخدرات فيما يتعلق بالكوش، وهو خليط مخدرات يوجد أساسا في سيراليون وغينيا وليبيريا قد يحتوي على عدد من المؤثرات النفسانية، بما في ذلك القنبينات الاصطناعية والمؤثرات الأفيونية والقنب والفورمالين ومواد كيميائية أخرى، ويُتعاطى عادة بالتدخين.

400- وفي يومي 29 و30 نيسان/أبريل 2024، نُظِّمَ تدريب في إطار برنامج "غريدس" لفائدة موظفي إنفاذ القانون على الحدود في كوت ديفوار بشأن التوعية بالمؤثرات الأفيونية والفتنانيات والمؤثرات النفسانية الجديدة ونُهج الاعتراض الآمن. وتلقى المشاركون أيضا تدريبا بشأن استخدام الاستهداف (برنامج "غريدس" للمعلومات الاستخباراتية العالية الدقة) ونظام الإخطار الآمن والآني عن الاتجار (أيونيكس).

401- وفي 24 أيار/مايو 2024، عُقدت في لاغوس، نيجيريا، في إطار برنامج "غريدس"، فعالية تدريبية لفائدة موظفي إنفاذ القانون من الجهاز الوطني لإدارة الأغذية والعقاقير ومراقبتها. ودُرب المشاركون على التوعية بالمؤثرات الأفيونية والفنتانيولات والمؤثرات النفسانية الجديدة ونُهج الاعتراض الآمن. وتلقى المشاركون أيضا درسا بشأن استخدام الاستهداف (برنامج "غريدس" للمعلومات الاستخباراتية العالية الدقة) ونظام الإخطار الآمن والآني عن الاتجار (أيونيكس).

402- وفي 10 حزيران/يونيه 2024، وكجزء من عملية النجم الأفريقي (African Star)، عُقدت في نيروبي في إطار برنامج "غريدس" فعالية تدريب تمهيدي مدتها يوم واحد لفائدة مجلس الصيدلة والسموم في كينيا وموظفي البريد والجمارك. وركزت الفعالية على إذكاء الوعي بالمؤثرات الأفيونية ونُهج الاعتراض الآمن، إلى جانب توفير التدريب الأساسي على برنامج "غريدس" للمعلومات الاستخباراتية والإخطار الآمن والآني عن الاتجار عن طريق نظام أيونيكس. ووُفرت إمكانية الوصول إلى نظام أيونيكس للوحدات المشاركة في عملية النجم الأفريقي، التي أُجريت في كينيا في الفترة من 10 إلى 12 حزيران/يونيه 2024 وفي أوغندا في الفترة من 13 إلى 14 حزيران/يونيه 2024، وأسفرت عن ضبط العديد من الأدوية المغشوشة والمتدنية النوعية، ومكّنت الموظفين من كلا البلدين من تسجيل الحوادث في نظام أيونيكس لأول مرة.

403- وفي يومي 17 و18 تموز/يوليه 2024، نُظّم في إطار برنامج "غريدس" تدريب لموظفي إنفاذ القانون من تونس على التوعية بالمؤثرات الأفيونية والفنتانيولات والمؤثرات النفسانية الجديدة ونُهج الاعتراض الآمن. وقُدّم تدريب أيضا بشأن استخدام الاستهداف الأساسي (برنامج "غريدس" للمعلومات الاستخباراتية العالية الدقة) ونظام الإخطار الآمن والآني عن الاتجار (أيونيكس).

404- وقام موظفون مسؤولون عن مراقبة المخدرات من السلطات الوطنية المختصة في 40 بلدا وإقليما في أفريقيا، هي إثيوبيا وإريتريا وإسواتيني وأنغولا وأوغندا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتوغو وتونس والجزائر وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجيبوتي ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسانت هيلينا والسنغال والسودان وسيراليون وغابون وغانا وغينيا وكابو فيردي والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وليبيريا وليبيا وليسوتو ومدغشقر ومصر والمغرب وملاوي وموزامبيق والنيجر ونيجيريا بتسجيل أنفسهم لاستخدام النماط الإلكترونية لمشروع الهيئة للتعليم. وتشمل النماط الإلكترونية الخمس التي أُعدت في إطار مشروع الهيئة للتعليم العقاقير المخدرة، والمؤثرات العقلية، والسلائف، والإطار الدولي لمراقبة المخدرات، وضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية على نحو كاف. ويمكن لموظفي السلطات الوطنية المختصة التسجيل مجانا في هذه النماط الإلكترونية عبر برنامج الهيئة للتعليم.

405- وفي الفترة من 25 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2024، عُقد اجتماع لفريق خبراء إقليمي بشأن النقل البري في إطار برنامج "غريدس" بهدف منع الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة في غرب أفريقيا. وحضر الاجتماع 22 مشاركا من ستة بلدان وتسعة ممثلين للقطاع الخاص وثلاثة ممثلين لمنظمات دولية.

406- وفي الفترة من 22 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024، عقد الاتحاد الأفريقي مشاوره قارية في أنتاناناريفو تحت رعاية التحالف العالمي لمواجهة مخاطر تناولت موضوع "تعزيز الجهود الرامية إلى خفض عرض المخدرات الاصطناعية سعيا إلى معالجة الاتجار بالمخدرات والنهوض بمنع الجريمة وبالعادلة الجنائية وسيادة القانون في أفريقيا". وشاركت الهيئة في هذه الفعالية، وأدلت ببيان عرضت فيه أنشطة الهيئة ومبادراتها الرامية إلى تخفيض الاتجار بالسلائف والمخدرات الاصطناعية في أفريقيا، وعرضت كذلك منصات وأدواتها القائمة، بما في ذلك نظم "بن أونلاين" و"بن أونلاين لايت" و"بيكس" و"أيونيكس" وأداة رصد منصات الإنترنت بحثا عن ظهور مؤثرات أفيونية جديدة "سنوب" (SNOOP). وعرضت الهيئة أيضا نهجها التشغيلي لبرنامج غريدس، بما في ذلك معلومات عن الاتجاهات والتهديدات الأخيرة في أفريقيا. وتبادل المشاركون في الاجتماع أفضل الممارسات وناقشوا ضروب المساعدة المحتملة التي يمكن أن تقدمها المنظمات الدولية في مجالات بناء القدرات والدعم التقني. وشارك في الفعالية خبراء من 36 بلداً أفريقياً، ومن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والإنتربول، ومنظمة الجمارك العالمية، ولجنة المحيط الهندي، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة، ولجنة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المعنية بالمخدرات.

توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

407- تقتضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من الدول الأطراف أن تقدم تقارير إحصائية إلى الهيئة على أساس سنوي. وتمكّن هذه التقارير الهيئة من رصد التجارة المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وتوافر هذه المواد للأغراض الطبية والعلمية المشروعة.

408- وفي أفريقيا، على مدى السنوات العشرين الماضية، اتسمت كمية المسكنات الأفيونية الخاضعة للمراقبة الدولية المتاحة للاستهلاك، معبرا عنها بالجرعات اليومية الإحصائية لكل مليون نسمة في اليوم (جرعة إحصائية لكل مليون نسمة أو جرعة)، باتجاه متقلب عند مستوى استهلاك يومي أدنى بوجه عام مقارنة بالمناطق الأخرى.

409- وكانت البلدان التي لديها أعلى مستويات استهلاك للمسكنات الأفيونية من حيث الجرعات الإحصائية لكل مليون نسمة هي جنوب أفريقيا (568 جرعة)، وسيشيل (338 جرعة)، وموريشيوس (226 جرعة)، وكابو فيردي (140 جرعة)، وتونس (128 جرعة)، وناميبيا (92 جرعة). ولم يقدم ما مجموعه 29 بلدا في أفريقيا أي بيانات لعام 2022 عن استهلاك الأدوية المحتوية على المسكنات الأفيونية.

410- وفي الفترة ما بين عامي 2019 و2023، قدم ما يقرب من 66 في المائة من البلدان والأقاليم في المنطقة بانتظام تقاريرها الإحصائية السنوية عن المؤثرات العقلية. وكان معدل الإبلاغ هو الأدنى في عام 2023، حيث قدم 29 بلدا وإقليما تقاريرها في ذلك العام. ومن بين البلدان والأقاليم التي قدمت تقاريرها الإحصائية في فترة السنوات الخمس، قدم ثلثها تقريبا بيانات الاستهلاك طوعية.

411- وتعد مستويات استهلاك المؤثرات العقلية في أفريقيا، معبرا عنها بالجرعات اليومية الإحصائية لكل ألف نسمة في اليوم (جرعة إحصائية لكل ألف نسمة أو جرعة إحصائية)، من أدنى مستويات الاستهلاك في جميع مناطق العالم، ولا يزال تتبّع الاستهلاك في المنطقة يشكل تحديا نظرا لقلة عدد البلدان التي تقدم بيانات. ومنذ عام 2014، ظل مستوى استهلاك الفينوباربيتال بين البلدان التي قدمت بيانات أقل من 2,00 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة، حيث بلغ ذروته في عام 2015 عند 1,84 جرعة إحصائية، وانخفض بإطراد إلى أدنى مستوى له في عام 2023، عند 0,31 جرعة إحصائية. وفيما يتعلق بالديازيبام، في الفترة نفسها، لم يتجاوز الاستهلاك جرعة إحصائية واحدة لكل ألف نسمة، باستثناء عام 2018، عندما بلغ الاستهلاك 3,85 جرعات إحصائية. ويعد استهلاك الألبرازولام في أفريقيا محدودا، ولم يتجاوز مطلقا جرعة إحصائية واحدة في الفترة من عام 2014 إلى عام 2023.

412- وتشدد الهيئة على عدم كفاية ما هو متوفر من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في المنطقة، وتؤكد أهمية ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية والوصول إليها على نحو كاف للأغراض الطبية. وتشجع الهيئة البلدان والأقاليم في أفريقيا التي لم تقدم التقارير على النحو المطلوب بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تتخذ التدابير اللازمة لضمان أن تكون لدى سلطاتها الوطنية المختصة الموارد الكافية لإعداد التقارير في الوقت المناسب، وخصوصا المعلومات فيما يتعلق باستهلاك المؤثرات العقلية.

413- وفيما يتعلق بالسلائف الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعا تقديرات لاحتياجاتها المشروعة السنوية من سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة في سياق قرار لجنة المخدرات 3/49. ويُطلب تقديم تلك التقديرات فيما يخص جملة مواد من بينها الإيفيدرين والسودوايفيدرين، اللذان لهما أيضا استعمالا طبية، وكذلك، بقدر الإمكان، فيما يخص المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل سهلة الاستخدام. وتوصي الهيئة الحكومات بمراجعة احتياجاتها السنوية المشروعة من فرادى السلائف مرة في السنة على الأقل وإبلاغ الهيئة بأي تغييرات ضرورية، على الاستمارة D أو عن طريق المراسلات الرسمية.

414- ومن بين 54 بلدا في القارة الأفريقية، قدم 43 بلدا، أو نحو 80 في المائة، تقديرا واحدا على الأقل لاحتياجاتها المشروعة السنوية من الإيفيدرين أو مستحضرات الإيفيدرين أو السودوايفيدرين أو مستحضرات السودوايفيدرين إلى الهيئة. غير أن 14 بلدا منها، أو نحو 26 في المائة لم تحدّث تقديراتها فيما يخص تلك المواد في السنوات العشر الماضية، مما يقوض إمكانية استخدام تقديرات الاحتياجات المشروعة كآداة لإرشاد البلدان المصدّرة فيما يتعلق بالاحتياجات المشروعة للبلدان المستوردة وبالتالي منع حدوث فائض في العرض وتسريب إلى قنوات غير مشروعة، مع ضمان توافر تلك المواد للأغراض المشروعة.

415- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في المنشورات التقنية للهيئة لعام 2024 عن العقاقير المخدرة⁽⁷⁸⁾ والمؤثرات العقلية⁽⁷⁹⁾ وتقرير عام 2024 عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988. وإضافة إلى ذلك، يمكن الاطلاع في الموقع الشبكي للهيئة على المنشور المعنون "دليل بشأن تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية" الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، وكذلك وثيقة المسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها المشروعة السنوية من واردات الإيفيدرين والسودوايفيدرين.

.E/INCB/2024/2 (78)

.E/INCB/2024/3 (79)

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

- 416- في الجزائر، أُدرج البريفابالين والترامادول والتريهكسيفينيديل في قائمة المنتجات المصنفة كمؤثرات عقلية وفقا لمرسوم صادر عن وزارة الصحة في 14 شباط/فبراير 2024 ومعدل في 28 شباط/فبراير 2024. كما أصدرت الجزائر المرسوم التنفيذي رقم 24-112 المؤرخ 13 آذار/مارس 2024 الذي يحدد شروط وكيفية تصنيف المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف.
- 417- وقررت هيئة الدواء المصرية إخضاع حمض غاما-هيدروكسي الزبد وغاما-بوتيرولاكتون (GBL) و1,4-بيوتانيدول للمراقبة الوطنية. ودخل هذا القرار، الصادر في العددين رقم 90 ورقم 127 من الجريدة الرسمية، حيز النفاذ في 25 آذار/مارس 2024.
- 418- وفي 29 كانون الثاني/يناير 2024، أقر مجلس الشيوخ في كينيا مشروع قانون (مراقبة) العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية (تعديل) لعام 2024، الذي يهدف إلى إعفاء مادتي الكاثينون والكاثين الموجودتين في محصول الميرا (القات أو الكاكا إدوليس) من تصنيفهما كمؤثرين عقليين. ويتم ذلك عن طريق تعديل الجدول الثاني من قانون (مراقبة) المخدرات والمؤثرات العقلية.
- 419- وفي 19 حزيران/يونيه 2024، أطلقت الهيئة الوطنية لحملة مكافحة تعاطي الكحول والمخدرات في كينيا خطتها الاستراتيجية 2023-2027، بعنوان "أمة مستيقظة ومتعافية"، لدعم تنفيذ ولايتها. وتضع الخطة إطارا لتخصيص الموارد، وتسمى إلى توجيه جهود التدخل، وتصبو إلى بلد خال من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي الكحول والمخدرات من خلال نهج متعدد الوكالات إزاء خفض الطلب والعرض. والهدف النهائي للخطة هو الحفاظ على الاتجاه التنازلي في انتشار تعاطي الكحول والمخدرات، الذي انخفض من 18,2 في المائة إلى 17,5 في المائة بين عامي 2017 و2022، وتحقيق انخفاض آخر بنسبة 12,5 في المائة على مدى السنوات الخمس المقبلة.
- 420- وأطلقت ليبيا استراتيجيتها الوطنية لمعالجة تداعيات تقشي ظاهرة المخدرات وأقرها رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2024.
- 421- وفي يومي 6 و7 حزيران/يونيه 2024، عقدت مدغشقر أول ندوة وطنية في البلد حول الصحة النفسية، مما يمثل خطوة مهمة إلى الأمام في شراكتها مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنظمة الصحة العالمية. وكان الهدف الرئيسي للندوة هو تعزيز فهم مشهد الصحة النفسية في مدغشقر، وتحديد التحديات الرئيسية، ووضع الاستراتيجيات والإجراءات ذات الأولوية. كما ساهمت الندوة في تحديث الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية. وحضر هذه الفعالية أكثر من 160 مشاركا، بمن فيهم مقرر سياسات وباحثون ومقدمو خدمات وممولون.
- 422- وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2023، أقرت موريشيوس لائحة بموجب المادة 60 (2) (ب) من قانون المخدرات الخطرة لإدراج الدواء البيطري زيلازين، بما في ذلك أملاحه وإيسوميراته وأملاح إيسوميراته، في الجدول الثاني من قانون المخدرات الخطرة لعام 2000. ويخضع الزيلازين في البلد الآن للمراقبة وفق نفس الأحكام الخاصة بالعقاقير المخدرة.
- 423- وفي 29 آذار/مارس 2024، أنشئ إطار عمل جديد في موريشيوس لمكافحة الجرائم المالية، وهو قانون لجنة الجرائم المالية لعام 2023. ويلغي القانون قانون منع الفساد (2002)، وقانون استرداد الموجودات (2011)، وقانون الحوكمة الرشيدة والإبلاغ بشأن النزاهة (2015). ويتضمن أحكاما محددة تجرم تمويل الاتجار بالمخدرات (أي التمويل المباشر أو غير المباشر أو جمع الأموال لأغراض أنشطة الاتجار بالمخدرات). كما استُحدثت جرائم ومسؤوليات والتزامات جديدة. وعلى وجه الخصوص، ينشئ القانون قائمة بجرائم الاحتيال بهدف استهداف المخططات الأكثر تطورا. وبناء على ذلك، أنشئت لجنة الجرائم المالية وبدأت في ممارسة عملها، بعد أن أصبحت تضطلع بمهام المؤسسات المنشأة بموجب القوانين المذكورة أعلاه، وهي اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد، وشعبة التحقيق في استرداد الموجودات، ووكالة خدمات الإبلاغ المتعلقة بالنزاهة.
- 424- وأقرت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في المغرب المخطط الاستراتيجي الوطني للوقاية والتكفل باضطرابات الإدمان 2024-2030. ويهدف المخطط إلى الحد من الوفيات والاعتلال المرتبطين بالاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان، وكهدف رئيسي، ضمان حصول الجميع على خدمات الوقاية والعلاج العالي الجودة من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يتعاطون تلك المواد وإدماجهم في المجتمع وإعادة إدماجهم في سوق العمل.
- 425- وفي 29 كانون الثاني/يناير 2024، أصدرت حكومة النيجر مرسوما يصنف البريفابالين والإكسول كمؤثرين عقليين.
- 426- وفي نيسان/أبريل 2024، أعلن رئيس سيراليون حالة طوارئ وطنية بشأن إساءة استعمال المخدرات ومواد الإدمان، وهو ما يرجع أساسا إلى الزيادة الكبيرة في استهلاك خليط مخدرات يعرف باسم الكوش وفي الوفيات المرتبطة بتعاطيه. وأمر الرئيس بإنشاء فرقة عمل وطنية معنية بالمخدرات وإساءة استعمال مواد الإدمان، مع التركيز بوجه خاص على مكافحة أزمة الكوش المتزايدة. وتسعى فرقة العمل الوطنية إلى تنفيذ استراتيجية لمستقبل خال من المخدرات تشمل العناصر التالية: (أ) الوقاية؛ (ب) الرعاية والعلاج؛ (ج) دعم الخدمات الاجتماعية؛ (د) إنفاذ القانون؛ (هـ) المشاركة المجتمعية.

427- وفي 28 أيار/مايو 2024، وقّع رئيس جنوب أفريقيا على قانون القنب للأغراض الخاصة. وينظم القانون زراعة القنب وحيازته وتعاطيه من قبل البالغين في الحيز الخاص، تنفيذًا لحكم أصدرته المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا في عام 2018. وتشمل الإصلاحات التنظيمية التي يتيحها القانون، في جملة أمور، إزالة القنب بالكامل من قانون المخدرات والاتجار بها. وسيتيح ذلك أيضا تعديل جداول قانون الأدوية والمواد ذات الصلة وإجراء إصلاح تنظيمي هادف لقانون حقوق زارعي النباتات وقانون تحسين النباتات، إلى جانب تشريعات أخرى تحتاج إلى تعديل للسماح بالتسويق التجاري في قطاع القنب. كما ينظم القانون أيضا صرف القنب الموصوف طبيًا للأطفال مع حمايتهم من التعرض غير السليم له. وهو ينص على طريقة بديلة لمعالجة مسألة حظر تعاطي الأطفال للقنب أو حيازتهم له أو اتجارهم به مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح الطفل الفضلى. وإضافة إلى ذلك، بدأت حكومة جنوب أفريقيا مناقشات لوضع خطة رئيسية جديدة، حيث من المقرر أن تنتهي صلاحية الخطة الرئيسية الوطنية الحالية للمخدرات في عام 2024.

428- وفي 24 آذار/مارس 2024، اعتمدت جمهورية تنزانيا المتحدة السياسة الوطنية لمكافحة وإنفاذ قوانين المخدرات واستراتيجية تنفيذها لعام 2024. وتركز السياسة على المجالات الرئيسية التالية: (أ) خفض عرض المخدرات؛ (ب) خفض الطلب؛ (ج) الحد من الضرر؛ (د) تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي؛ (هـ) مسائل شاملة أخرى تهدف إلى معالجة مشكلة المخدرات. وتتناول استراتيجية التنفيذ إنتاج المخدرات وصنعها، والنقل والاستيراد والتوزيع، وتعاطي المخدرات واضطرابات تعاطيها والأمراض المرتبطة بذلك، ومسائل التنسيق، واستراتيجيات التعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

429- وفي 23 شباط/فبراير 2024، أصدرت حكومة أوغندا قانون (مراقبة) العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لعام 2024. وينص القانون على عقوبات صارمة، بما في ذلك السجن مدى الحياة، على الاتجار بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية؛ وتقديم العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للطفل؛ وزراعة النباتات المحظورة (المدرجة في الجدول 4 من القانون).

430- وفي 8 شباط/فبراير 2024، أطلقت مفوضية مكافحة المخدرات في زامبيا أولى سياساتها الوطنية بشأن مراقبة المخدرات ومواد الإدمان للفترة من عام 2023 إلى عام 2027. وتهدف السياسة إلى إعطاء الأولوية للوقاية والعلاج على التدابير العقابية. وتمثل هذه السياسة على وجه الخصوص استراتيجية البلد الشاملة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ومواد الإدمان. وهي تؤكد على النهج القائمة على الأدلة التي تركز على الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وإنفاذ القانون. كما تشدد على الجهود المتعددة القطاعات التي تشارك فيها الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية. وتهدف هذه السياسة، التي تتماشى مع المبادرات العالمية، إلى حماية الفئات السكانية الضعيفة، وخاصة الشباب، من الآثار الضارة للمخدرات. ويجسد إطلاقها التزام زامبيا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مكافحة المخدرات التي تركز على الصحة بدعم من التعاون الدولي.

431- وفي 26 حزيران/يونيه 2024، أطلق رئيس زيمبابوي خطة زيمبابوي المتعددة القطاعات لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ومواد الإدمان 2024-2030. وهي توفر خريطة طريق استراتيجية للتصدي لتحديات تعاطي المخدرات ومواد الإدمان في البلد من خلال إشراك مختلف القطاعات وتعزيز اتخاذ الإجراءات وتدابير التصدي المنسقة بين القطاعات وأصحاب المصلحة. وهي تركز على الركائز السبع التالية: (أ) خفض العرض؛ (ب) خفض الطلب؛ (ج) الحد من الضرر والعلاج وإعادة التأهيل؛ (د) إعادة الإدماج في المجتمع؛ (هـ) السياسة والإنفاذ القانوني؛ (و) الإعلام والاتصالات؛ (ز) تعبئة الموارد وتعزيز الاقتصاد.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

432- حدث تحسن ملحوظ في توافر بيانات الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار في أفريقيا.

433- وعلى الرغم من أن الاتجار بالقنب وراتنج القنب لا يزال يتركز في شمال أفريقيا أساسا، فقد أبلغت عن مضبوطات القنب بلدان من جميع أنحاء المنطقة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن كميات راتنج القنب المضبوطة، لا سيما في الجزائر والمغرب، استمرت في الانخفاض في عام 2023. وأبلغت الجزائر عن ضبط نحو 44 طنا من راتنج القنب في عام 2023 (مقارنة بـ 58 طنا في عام 2022 و 71 طنا في عام 2021)، وأبلغ المغرب عن ضبط نحو 169 طنا في عام 2023 (مقارنة بـ 300 طن في عام 2022 وأكثر من 511 طنا في عام 2021). وزادت كميات راتنج القنب المضبوطة في مصر في عام 2023، التي بلغت أكثر من 191 طنا، على نحو ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة (أكثر من 49 طنا في عام 2022، وأكثر من 28 طنا في عام 2021، وأكثر من 44 طنا في عام 2020، وأكثر من 39 طنا في عام 2019). وفي المقابل، استمر انخفاض كميات عشبة القنب التي أبلغت السلطات المصرية عن ضبطها من أكثر من 466 طنا في عام 2021 إلى 368 طنا في عام 2022 ونحو 240 طنا في عام 2023، بينما ارتفعت كميات عشبة القنب التي ضبطتها الجزائر إلى نحو 26 كغ في عام 2023 (مقارنة بـ 5 كغ في عام 2022 و 8 كغ في عام 2021) وفي المغرب إلى أكثر من 315 طنا في عام 2023 (مقارنة بـ 209 أطنان في عام 2022). وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2024، أبلغت السلطات المغربية عن ضبط 111 طنا من راتنج القنب و 21 طنا من عشبة القنب.

- 434- ويمثل راتنج القنب، بعد عشبة القنب، ثاني أكثر المخدرات المضبوطة من حيث الكمية في منطقة الساحل، مما يدل على أهمية هذه المنطقة دون الإقليمية للاتجار براتنج القنب وغيره من المخدرات. وأفاد المكتب، في تقرير نشره عن أثر الجريمة المنظمة والشاملة وعبر الوطنية على الاستقرار والتنمية في منطقة الساحل: تقييم تهديد الجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل، بعنوان *Impact of Transnational Cross-Cutting Organized Crime on Stability and Development in the Sahel*, Transnational Organized Crime Threat Assessment: Sahel، بأن مضبوطات راتنج القنب في منطقة الساحل بين عامي 2021 و2022 بلغت أكثر من 52,6 في المائة من إجمالي كمية راتنج القنب المضبوطة في غرب ووسط أفريقيا.
- 435- ووفقا لتقرير المخدرات العالمي 2024، هناك أدلة متزايدة على زيادة تعاطي الكوكايين والأضرار المرتبطة به في البلدان الأفريقية. وأفيد بأن هذا يرجع إلى التأثير غير المباشر لاستخدام أفريقيا على نحو متزايد كمنطقة عبور للكوكايين المهزَّب إلى أوروبا لتلبية الطلب هناك.
- 436- وبالنسبة لعام 2023، أبلغ عن مضبوطات الكوكايين عدد من البلدان في أفريقيا، وهي أنغولا وتشاد وتوغو وتونس والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي والسنغال وغانا والكاميرون وكينيا ومالي ومصر والمغرب وموريشيوس وناميبيا والنيجر ونيجيريا. وتراوحت الكميات بين بضعة غرامات وعدة كيلوغرامات.
- 437- ونظرا للموقع الجغرافي لمنطقة غرب أفريقيا، فقد زاد الاتجار بالكوكايين عبرها بصفة خاصة، مع العلم أنها تمثل مركزا للشحن العابر للكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية والمتجه إلى أوروبا.
- 438- وتشير مضبوطات الكوكايين الداخلية الكبيرة التي شملت بلدان الساحل⁽⁸⁰⁾ إلى عمليات اتجار واسعة النطاق بالكوكايين عبر المنطقة دون الإقليمية. وفي عام 2022، صُبط ما يقرب من 1,5 طن من الكوكايين، معظمها في بوركينافاسو ومالي والنيجر، مقارنة بمتوسط قدره 13 كغ سنويا بين عامي 2015 و2020. وعلى الرغم من أن البيانات السنوية لعام 2023 من بلدان الساحل لم تكن متاحة على نحو منهجي وقت إعداد هذا التقرير، بحلول منتصف عام 2023، كانت موريتانيا قد ضبطت بالفعل 2,3 طن.
- 439- كما صُبطت كميات كبيرة من الكوكايين في البلدان المتاخمة لمنطقة الساحل. ففي نيسان/أبريل 2024، ضبطت سلطات السنغال أكثر من طن واحد (140 كغ) من الكوكايين، وهي أكبر كمية من الكوكايين أُبلغ عن اعتراضها في البر في ذلك البلد. وكان المخدر مُخبأ في أرضية شاحنة تبريد دخلت البلد عبر معبر حدودي بري. وكانت هذه واحدة فقط من سلسلة من الضبوطات المنفذة في البلد في ذلك العام. وفي حزيران/يونيه 2024، ضبطت السلطات الجمركية أكثر من 100 كغ من الكوكايين في مركبة في المنطقة الجنوبية من البلد. وقبل ذلك، في أيار/مايو 2024، ضبطت فرقة جمارك متقلة في مقاطعة تامباكوندا 264 كغ من الكوكايين كانت مخبأة في خزان وقود شاحنة. وكانت هذه ثاني ضبوطية تنفذها الفرقة بعد ضبط أكثر من 90 كغ من الكوكايين في آذار/مارس 2024.
- 440- وإضافة إلى المضبوطات في البر، استمر تنفيذ ضبوطات كبيرة من الكوكايين في الموانئ البحرية في غرب أفريقيا، مما يؤكد دور المنطقة في تهريب المخدرات عبر الدروب البحرية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، ضبطت البحرية السنغالية 3 أطنان من الكوكايين قبالة سواحل داكار، وكانت هذه إحدى أكبر ضبوطات المخدرات التي نفذتها البحرية، وفقا للسلطات. وفي آذار/مارس 2024، ضبطت البحرية الفرنسية 10 أطنان من الكوكايين على متن سفينة صيد ترفع العلم البرازيلي و894 كغ على متن سفينة أخرى، وكلاهما في خليج غينيا.
- 441- واستمر اعتراض كميات كبيرة من الكوكايين في ليبيا، وهي أحد بلدان المقصد الرئيسية لهذا المخدر.
- 442- وإضافة إلى الاتجار عن طريق البر والبحر، لا يزال الاتجار عن طريق الجو يمثل تحديات في المنطقة. ففي شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2024، نفذت السلطات السنغالية ضبوطتين من الكوكايين تزن إحداهما 20 كغ والأخرى 40 كغ في مطار بليز دياني الدولي. وأفادت التقارير أن الشحنتين كانتا متجهتين إلى أوروبا.
- 443- ونُفذت عملية "إعصار سمك الثنين" (Lionfish Hurricane) بتسيق من الإنتربول في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2024 واستهدفت شبكات الاتجار بالمخدرات وأسفرت عن ضبط كميات كبيرة من المخدرات والسلائف في بلدان من بينها بعض البلدان الأفريقية المشاركة⁽⁸¹⁾. وفُككت عصابة تهريب تستغل الشحنات البريدية في غانا بعد أن ضبطت السلطات ما يقرب من 19 كغ من القنب في طرود متجهة إلى أوروبا. وُضبطت في أنتويرب في بلجيكا ستة أطنان من هيدروكلوريد الكوكايين كانت قد مرت عبر سيراليون، وُضبط في السنغال 1,1 طن من هيدروكلوريد الكوكايين كانت مخبأة في شاحنة متجهة إلى أوروبا. ووفقا للإنتربول، كانت قيمة المخدرات المضبوطة في هذه العملية التي استمرت شهرين أعلى من الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان، مما يدل على حجم المشكلة.

⁽⁸⁰⁾ هي تحديدا بوركينافاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر.

⁽⁸¹⁾ هي تحديدا بنن، توغو، السنغال، سيراليون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا-بيساو، كابو فيردي، الكاميرون، كوت ديفوار، نيجيريا.

444- ووفقا لتقرير للإنتربول عن الاتجار غير المشروع بالكوكايين في غرب وشمال أفريقيا، بعنوان "Illicit trafficking of cocaine in Western and Northern Africa"، فإن الجماعات الإجرامية النيجيرية والمغربية هي الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية في الاتجار بالكوكايين، وهي غالبا ما ترتبط في ذلك بجماعات إجرامية أجنبية. وهي تنشط أساسا في شمال وغرب أفريقيا. بيد أن الجريمة المنظمة تشكل أيضا تهديدا كبيرا لبلدان أخرى في القارة.

445- وفي حزيران/يونيه 2024، فككت الوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات في نيجيريا منظمة كبيرة للاتجار بالمخدرات بعد اعتقال زعماء المنظمة وتنفيذ عدد من عمليات ضبط الكوكايين والميثامفيتامين. وفي أعقاب ذلك، ألقت الوكالة القبض على عدة أشخاص آخرين على نطاق البلد، مما أسفر عن ضبط عدة آلاف من أقراص الترامادول، وكميات من الديازيبام والفلونيترازيبام ومؤثرات أفيونية غير معلومة، وشراب الكوديين، والقنب، وخليط من المؤثرات العقلية ("أكوسكورا")، وقطع مختلفة من المعدات المستخدمة في صنع المؤثرات النفسانية الجديدة.

446- وفيما يتعلق بالمؤثرات الأفيونية الصيدلانية، لا يزال الاستعمال غير الطبي للترامادول يشكل مصدر قلق، لا سيما في شمال أفريقيا وغربها ووسطها. ويكشف تقرير المخدرات العالمي 2024 أن أكثر من 90 في المائة من إجمالي كمية الترامادول التي ضبطتها سلطات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم في السنوات الخمس الماضية صُبطت في أفريقيا، ومعظمها في غرب أفريقيا. وبالنسبة لعام 2023، أبلغت الجزائر عن ضبط أكثر من 97 000 قرص ترامادول في عام 2023، وأبلغت مصر عن ضبط أكثر من 2,9 مليون قرص ترامادول. وفي عام 2024، اعترضت الوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات في نيجيريا شحنات كبيرة من الترامادول وشراب الكوديين في مطار مورتالا محمد الدولي في لاغوس، نيجيريا. وفي كانون الثاني/يناير 2024، فككت سلطات مكافحة المخدرات الليبية مختبرا في طبرق وضبطت أقراصا من المؤثرات الأفيونية الصيدلانية والمنشطات من نوع الأمفيتامين.

447- ولا يزال الهيروين يُهزَّب في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، وغالبا ما يكون شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي نقطتي الدخول. وبالنسبة لعام 2023، أبلغت بنن وتوغو وتونس والجزائر وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وغانا والكاميرون وكينيا ومالي ومدغشقر ومصر والمغرب وموريشيوس والنيجر ونيجيريا عن مضبوطات من تلك المادة.

448- ولئن كانت المعلومات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات الأخرى محدودة، فقد أبلغت عدة بلدان أفريقية عن ضبط البنزوديازيبينات والقات والكيثامين والميثاكوالون والميثامفيتامين والبريفالين وخلائط المخدرات. ووفقا لتقرير المخدرات العالمي 2024، فإن أفريقيا هي إحدى المناطق التي تشهد توسعا مستمرا في مضبوطات الميثامفيتامين، كما يتضح من تفكيك مختبر سري للميثامفيتامين على نطاق صناعي في مزرعة في مقاطعة ليمبوبو بجنوب أفريقيا في تموز/يوليه 2024. وعُثر على ما مجموعه 408 كغ من الميثامفيتامين، تقدر قيمتها في الشارع بنحو 112 مليون دولار، وكميات كبيرة من المواد الكيميائية، بما في ذلك الأحماض والقواعد والمذيبات، إلى جانب أسيتات الرصاص وحمض الطرطريك. وفي عام 2024، جرى تفكيك مختبر سري كبير يُشتبه في أنه كان يُستخدم في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين في كينيا.

449- وفيما يتعلق بالسلالات الكيميائية، لا تزال المعلومات التي توافي البلدان الأفريقية الهيئة بها محدودة للغاية. وتكرر الهيئة توصيتها بأن تزودها الحكومات بمعلومات عن مضبوطات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 للمراقبة الدولية، بما في ذلك منشؤها، عندما تكون معروفة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.

450- وبالنسبة لعام 2023، لم يُبلغ عن مضبوطات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 والمواد غير الخاضعة للمراقبة الدولية سوى عدد قليل من البلدان.

451- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُفذ عدد من الضبطيات الكبيرة من المواد الكيميائية في مختبرات ومستودعات سرية في جنوب أفريقيا. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2024 وحدها، كشفت إدارة التحقيق في الجرائم ذات الأولوية عن 10 مختبرات سرية للمخدرات واعتقلت 34 شخصا. وتشير المواد الكيميائية المضبوطة إلى صنع الميثامفيتامين والميثاكوالون على نحو غير مشروع.

452- ونُفذت في أحد المستودعات في جنوب أفريقيا ضبطية كبيرة أخرى تتضمن 9 أطنان من أسيتات الرصاص في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وتشير المضبوطات من أسيتات الرصاص إلى اتباع أساليب تعتمد على المادة 1-فينيل-2-بروبانول في صنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع، وتحديدًا من خلال حمض فينيل الخل، وهي طريقة يُعرف أنها تُستخدم في المختبرات السرية في المكسيك.

453- ويمكن الاطلاع على استعراض شامل لحالة مراقبة السلالات والمواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع في أفريقيا في تقرير الهيئة لعام 2024 عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988.

الوقاية والعلاج

454- لا يزال القنب، تليه المؤثرات الأفيونية، المخدرات غير المشروعة الرئيسية التي يلتمس الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات في أفريقيا العلاج منها. ووفقاً لتقرير المخدرات العالمي 2024، بلغ معدل الانتشار السنوي التقديري لاستهلاك القنب في أفريقيا 6,65 في المائة من السكان (نحو 53,5 مليون شخص). واستمر الإبلاغ عن أعلى معدل انتشار في غرب ووسط أفريقيا، حيث بلغت نسبته 10 في المائة تقريباً (نحو 31 مليون شخص)، وهو ما يرجع أساساً إلى ارتفاع معدلات انتشار تعاطي القنب في نيجيريا.

455- وبالنسبة إلى المؤثرات الأفيونية، بما في ذلك الأفيونيات والمؤثرات الأفيونية الموصوفة طبيًا، بلغ معدل الانتشار التقديري للاستهلاك 1,3 في المائة (نحو 10,1 ملايين شخص) في عام 2022. ووفقاً للتقرير المعنون "أثر الجريمة المنظمة والشاملة وعبر الوطنية على الاستقرار والتنمية في منطقة الساحل: تقييم تهديد الجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل"، ارتفع معدل الانتشار السنوي لاستهلاك المؤثرات الأفيونية من 0,33 في المائة في عام 2011 إلى 1,24 في المائة في عام 2021، مما يشير إلى نمو كبير في تعاطي المؤثرات الأفيونية في المنطقة دون الإقليمية. ولا يزال الاستعمال غير الطبي للترامادول يشكل مصدر قلق، لا سيما في شمال وغرب ووسط أفريقيا، وأفادت التقارير بأنه أكثر المؤثرات الأفيونية استعمالاً لأغراض غير طبية في بوركينافاسو وتوغو والسنغال وسيراليون وموريتانيا والنيجر ونيجيريا. وفي المناطق دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا، أُبلغ عن الهيرويين باعتباره أكثر المؤثرات الأفيونية استهلاكاً، بينما احتل الكوديين أو الأفيون هذه المرتبة في بعض البلدان.

456- وفي عام 2022، لم يتلق العلاج سوى 2,8 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات في أفريقيا. وفي حين أن غالبية الأشخاص الذين عولجوا من اضطرابات تعاطي المخدرات في القارة كانت أعمارهم أقل من 35 عاماً، فإن 31 في المائة من الأشخاص ممن تلقوا العلاج كانوا دون سن 25 عاماً.

457- ويشير التقرير الذي نشرته مفوضية الاتحاد الأفريقي في عام 2023 بعنوان "شبكة عموم أفريقيا المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات: الإحصاءات والاتجاهات بشأن تعاطي المخدرات غير المشروعة والطلب على العلاج والعرض في أفريقيا" (*Pan-African Epidemiology Network on Drug Use Report: Statistics and Trends on Illicit Drug Use, Treatment Demand and Supply in Africa*)، إلى أنه بين عامي 2016 و2021، استناداً إلى البيانات المبلغ عنها، زاد عدد الأشخاص الذين خضعوا للعلاج من المخدرات في أفريقيا على نحو ملحوظ. ووفقاً لذلك المنشور يمكن أن تعزى الزيادة المبلغ عنها إلى تحسن الإبلاغ عن بيانات المخدرات إلى شبكة عموم أفريقيا المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات وإلى التدريب المقدم إلى جهات التنسيق المسؤولة عن جمع بيانات المخدرات. وفي فترة السنوات الست، كان الكحول أكثر المواد المبلغ عن إساءة استعمالها، يليه القنب والمؤثرات الأفيونية، بما في ذلك الترامادول والهيرويين والكوكايين ومواد أخرى. ويشير التقرير إلى أن هناك زيادة ملحوظة في تعاطي القنب، لا سيما في الجنوب الأفريقي. كما كان الترامادول والهيرويين من المواد التي أسوء استعمالها على نحو متكرر خلال تلك الفترة. وتؤكد نتائج التقرير على أهمية تعزيز جمع البيانات والإبلاغ عنها، ونظم الدعم المجتمعي والإحالة، والتصدي لتعاطي المخدرات في أوساط الشباب والنساء، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين فرص حصول النساء على العلاج.

458- وفي غضون عام 2023، أصدرت الهيئة الوطنية لحملة مكافحة تعاطي الكحول والمخدرات في كينيا المنشورات الثلاثة التالية: (أ) "المبادئ التوجيهية للرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج للأشخاص المتعافين من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان"، التي توفر إطاراً للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء لتيسير انتقال الأشخاص المتعافين بفعالية؛ (ب) "مدونة ممارسات للمتخصصين العاملين في مجال الوقاية من تعاطي الكحول والمخدرات في كينيا"؛ (ج) "النظام الوطني للوقاية من تعاطي الكحول والمخدرات 2023"، الذي يهدف إلى تقديم مجموعة من التدخلات والسياسات القائمة على الأدلة العلمية، في بيئات متعددة وعلى نحو يستهدف الأعمار ومستويات الخطر ذات الصلة. وقد وُضعت مدونة الممارسات والنظام الوطني للوقاية من تعاطي الكحول والمخدرات بما يتماشى مع الأهداف المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية الوطنية للوقاية من تعاطي الكحول والمخدرات، التي نُشرت في عام 2021.

459- ووفقاً للمعلومات التي قدمها المغرب في عام 2024، تضم مرافق الرعاية في البلد 25 مؤسسة متخصصة في علاج اضطرابات تعاطي المخدرات، بما في ذلك 22 مركزاً خارجياً وثلاثة أقسام في المستشفيات الجامعية. كما تشمل المستشفيات التي سبّغ في القنيطرة وأكادير وبنى ملال وحدات لعلاج الإدمان. وإضافة إلى ذلك، أنشئت 10 وحدات من هذا النوع في السجون. وفي عام 2022، تلقى ما مجموعه 27 793 شخصاً العلاج من اضطرابات تعاطي المخدرات على مستوى البلد. ومن بين هؤلاء، تلقى 3 438 شخصاً (2 559 رجلاً و879 امرأة) استشارات نفسية، وعولج 21 912 شخصاً (19 421 رجلاً و2 491 امرأة) في مراكز متخصصة، وأدخل 2 443 شخصاً (2 261 رجلاً و182 امرأة) إلى مرافق الطب النفسي لتلقي العلاج. وفي عام 2024، بلغ عدد المستفيدين من برنامج الميثادون الذي تنفذه المراكز 1 975 شخصاً على مستوى البلد، وبلغ متوسط الجرعة اليومية الموصوفة من الميثادون 54,3 مغ.

460- ووفقاً لنتائج الجولة الثالثة من الدراسة الاستقصائية للفساد في نيجيريا في عام 2023، أفاد نحو 0,4 في المائة من المواطنين النيجيريين (مقارنة بـ 0,7 في المائة في عامي 2019 و2016) بأن إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها هما أهم مشكلة تؤثر على البلد. وأفاد نحو 11 في المائة من المواطنين النيجيريين (مقارنة بـ 9 في المائة في عام 2019 و14 في المائة في عام 2016) بأن الفساد هو المشكلة الأهم. وفي عام 2023، احتل الفساد المرتبة الرابعة بعد ارتفاع تكاليف المعيشة، والجريمة وانعدام الأمن، والبطالة.

461- وخلصت دراسة استقصائية أجريت في جمهورية تنزانيا المتحدة في عام 2023 لتقييم تسريب المستحضرات الصيدلانية في البلد إلى أن الديازيبام (الفاليوم) والترامادول، من بين مواد أخرى، يُستهدفان إلى حد كبير. وأجريت الدراسة الاستقصائية في أربع مناطق في جمهورية تنزانيا المتحدة، بما في ذلك منطقة البحيرات (موانزا وجيتا)، ومنطقة المرتفعات الجنوبية (مبيا) والمنطقة الشمالية (أروشا)، وشملت 130 صيدلية و176 شخصاً يتلقون العلاج في مركزين للعلاج بالميتادون.

462- وفي عام 2023 أيضاً، قدمت جمهورية تنزانيا المتحدة خدمات العلاج لأكثر من 903 062 شخصاً (470 324 رجلاً و432 738 امرأة) يعانون من اضطرابات مختلفة مرتبطة بتعاطي المخدرات ناتجة عن تعاطي مواد مثل المخدرات غير المشروعة والكحول والتبغ. ويدير البلد حالياً 16 عيادة للعلاج ببدائل المؤثرات الأفيونية تستخدم الميتادون. وتقدم هذه العيادات، الموجودة في جميع أنحاء البلد، خدمات علاجية إلى نحو 16 460 شخصاً على أساس يومي، مقارنة بالعدد المقابل في عام 2022، وهو 11 500 شخص. وغالبية من تلقوا العلاج في عامي 2022 و2023 كانوا من الرجال.

463- وفي عامي 2023 و2024، واصل المكتب تنفيذ برنامج "أثر الشباب" (Youth 4 Impact) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك في الجزائر والسودان ومصر وليبيا. ويهدف البرنامج إلى مساعدة الشباب من الجنسين من مختلف الفئات، بما فيها الفئات المهمشة والمعرضة للخطر، على اكتساب المزيد من القدرة على مواجهة تحديات الحياة والصمود في مواجهة الجريمة والعنف والمخدرات. وفي إطار المشروع، واصل المكتب تعزيز قدرة النظراء المعنيين، وكذلك الشباب أنفسهم، على تنفيذ برامج ومبادرات الوقاية باستخدام أدوات مثل برنامج منع الجريمة من خلال الرياضة "الحركة بركة"، وبرنامج "الأسر القوية" للمهارات الأسرية، والمبادرة العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد (مبادرة "غريس"). وإضافة إلى ذلك، جرب المكتب استخدام برنامج "فواصل" بشأن الوقاية من المخدرات والعنف والجريمة في المدارس في جميع أنحاء مصر.

464- وفي آذار/مارس 2024، أطلقت وزارة العدل التونسية، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، مشروعاً جديداً بعنوان "تحسين الخدمات الإصلاحية المراعية للمنظور الاجتماعي للسجنيات في تونس، بما يتماشى مع المعايير الدولية". ويهدف المشروع إلى المساهمة في الجهود الرامية إلى تحسين ظروف السجن للنساء وزيادة فرص حصولهن على الخدمات الصحية وخدمات الدعم المحددة الأهداف، إلى جانب تيسير إعادة إدماج السجنيات السابقات في المجتمع. وتُعتبر النساء اللاتي يعانين من اضطرابات تعاطي المخدرات من الفئات الأكثر ضعفاً بين المحتجزات المستهدفات في إطار المشروع.

465- وفي نيسان/أبريل 2024، أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة شبكة الشباب الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتمكين الشباب من الجزائر ودولة فلسطين والسودان ولبنان وليبيا ومصر ليصبحوا وكلاء فاعلين للتغيير في مجتمعاتهم ضد المخدرات والعنف والجريمة. ويسعى المكتب إلى تزويد الشباب بأدوات المكتب للمشاركة بفعالية في جهود الوقاية، وضمان مشاركتهم طوال دورة إدارة البرامج وانخراطهم الهادف في جميع المجالات المواضيعية للمكتب. كما أنه يعزز الشراكات والتبادلات مع الكيانات الأخرى التي يقودها الشباب لتعزيز التعاون والتأثير. وعلاوة على ذلك، قدم المكتب تدريباً إقليمياً للمدرّبين بشأن الشبكة الدولية لمراكز موارد علاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم⁽⁸²⁾. وأنشأ شبكة إقليمية من المهنيين ذوي الصلة الذين جرى تأهيلهم لتدريب مهنيين آخرين على الصعيد الوطني والإقليمي، مما يعزز استدامة البرنامج والإحساس بامتلاك زمام إجراءاته.

(82) مجموعة أنشطة تدريبية لمساعدة الممارسين الصحيين والأخصائيين الاجتماعيين (والمهنيين ذوي الصلة) على دعم خدمات العلاج من تعاطي المخدرات وإدماجها على نحو أفضل.

2- القارة الأمريكية

أمريكا الوسطى والكاربيبي

يقف الاتجار بالمخدرات وما ينتج عنه من تراجع في السلامة العامة عائقاً أمام التنمية في المنطقة.

يصعب استمرار عدم توافر دراسات استقصائية حديثة بشأن انتشار تعاطي المخدرات في معظم بلدان أمريكا الوسطى والكاربيبي تقييم طبيعة ونطاق تعاطي المخدرات غير المشروعة في المنطقة، ويعرقل تطوير تدابير التصدي الفعالة القائمة على الأدلة.

تسجل النسبة المئوية لمتلقي العلاج من تعاطي المخدرات في المنطقة الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة مستويات مرتفعة للغاية، وهي ثاني أعلى نسبة بين جميع المناطق في العالم، بعد أمريكا الجنوبية.

التطورات الرئيسية

466- لا تزال منظمات الاتجار بالمخدرات تستخدم أمريكا الوسطى والكاربيبي في إعادة شحن المخدرات من أمريكا الجنوبية إلى أسواق المخدرات الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة. وفي عام 2022، وصل الصنع العالمي المحتمل للكوكايين النقي إلى مستوى قياسي جديد بلغ 2 757 طناً، بزيادة 20 في المائة عن عام 2021، ليسجل بذلك ثلاثة أضعاف مستواه في عام 2013. وتزامن جزئياً تزايد إمدادات الكوكايين، المستمر منذ فترة طويلة، مع تصاعد العنف في بعض البلدان على طول سلسلة الإمداد، بما في ذلك في منطقة البحر الكاريبي.

467- ووفقاً للدراسة العالمية لجرائم القتل لعام 2023، فثمانية من أصل 10 بلدان سجلت أعلى معدلات لجرائم القتل في العالم كانت في أمريكا اللاتينية والكاربيبي. وتشير البيانات المتاحة إلى أن معدلات جرائم القتل في أمريكا الوسطى قد انخفضت بشكل كبير في العقد الماضي ولكنها ارتفعت في أمريكا الجنوبية والكاربيبي. ويمكن أن تُعزى معدلات جرائم القتل المرتفعة المشار إليها إلى ديناميات معقدة تتعلق بمسائل مجتمعية، بما في ذلك ضعف سيادة القانون وعدم المساواة الاجتماعية والبطالة بين الشباب. وتزداد العوامل الاجتماعية تعقداً بسبب الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية، الذي يُوَجِّع التنافس بين الجماعات الإجرامية للسيطرة على تلك الأسواق غير المشروعة. وفي السنوات القليلة الماضية، ونتيجة للقلق بشأن الجرائم العنيفة وانخفاض الثقة في الشرطة، أعلنت عدة بلدان في المنطقة حالة الطوارئ من أجل معالجة أزمات الأمن العام لديها (انظر الفقرتين 495 و497 أدناه).

468- وانعدام الأمن العام عامل مهم يقوض سيادة القانون، ويقف عائقاً أمام التنمية في هذه المنطقة. ووفقاً للنتائج الأولية لدراسة أجزائها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإن إجمالي الإنفاق على الأمن العام والعدالة وحقوق الإنسان في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس نما بشكل مطرد بين عامي 2010 و2022، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 8,2 في المائة في البلدان الثلاثة.

469- وفي منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية، كثيراً ما يتبين أن مضبوطات الأسلحة النارية مرتبطة بالاتجار بالمخدرات. وفي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل 2023، نُفِّذَ الإنتربول أكبر عملياته المتصلة بالأسلحة النارية، وهي عملية "تريغر التاسعة" (Trigger IX)، التي أثبتت الصلات بين صنع المخدرات على نحو غير مشروع والاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية. وحظيت العملية بدعم 15 بلداً، بما في ذلك بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس، وأسفرت عن ضبط 203 أطنان من الكوكايين وغيره من المخدرات غير المشروعة بقيمة تُقدَّر بـ 5,7 بلايين دولار، فضلاً عن 372 طناً من السلائف وأكثر من 8 000 سلاح ناري غير مشروع و300 000 طلقة ذخيرة.

470- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، نشرت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية تقارير التقييم الوطنية الخاصة بألية التقييم المتعددة الأطراف، التي تغطي مجالات التعزيز المؤسسي المتعلقة بالسياسات والمبادرات المتصلة بالمخدرات؛ والبحوث والمعلومات والرصد والتقييم؛ والتعاون الدولي. وأظهرت التقارير الوطنية المقدمة في إطار الآلية تحقيق تحسينات فيما يتعلق ببناء القدرات بغية تعزيز جمع المعلومات المتعلقة بالمخدرات وإدارتها ونشرها. وأنشأ أكثر من نصف الدول الأعضاء في لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات سلطات وطنية معنية بالمخدرات على مستوى حكومي رفيع، ومُنحت هذه السلطات صلاحية توجيه وتنسيق عمليات صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات الوطنية المتعلقة بالمخدرات. ومع ذلك، فإن حوالي 40 في المائة من الدول الأعضاء أشارت إلى عدم وجود مخصصات لتوفير التمويل الكافي أو توفير موارد أخرى من أجل تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالمخدرات.

471- وتلاحظ الهيئة أن غالبية البلدان في أمريكا الوسطى والكاربيبي (أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفس، والسلفادور، وغرينادا،

وغواتيمالا، وكوستاريكا، وهاييتي، وهندوراس) شاركت في التحالف العالمي للتصدي لأخطار المخدرات الاصطناعية الذي تقوده الولايات المتحدة.

التعاون الإقليمي

472- في شباط/فبراير 2024، عقد البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريديس) التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات حلقة عمل عالمية حول الاستهداف المتقدم لصالح موظفي العمليات والشركاء في قطاعي التوصيل السريع وشحن البضائع في فيينا. وضمت هذه الفعالية موظفي إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية والمنظمات والجمعيات الدولية والشركاء من القطاع الخاص بغية مناقشة مستقبل مكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية والمواد ذات الصلة. وحضر الاجتماع ممثلون عن الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية وبنا.

473- وفي حزيران/يونيه 2024، نظّم برنامج غريديس، بالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، تدريباً إقليمياً يهدف إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمؤثرات النفسانية الجديدة. وعُقدت حلقة العمل في أكاديمية شرطة ترينيداد وتوباغو في سانت جيمس، وحضرها موظفو إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية من 11 بلداً في منطقة البحر الكاريبي. وتلقى المشاركون تدريباً عملياً واكتسبوا إمكانية الوصول إلى المنصات التابعة للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من أجل تعزيز قدراتهم على التصدي للتهديدات الناشئة التي تشكلها المؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية.

474- واستمرت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات والهيئة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تنظيم اجتماعات خبراء وعقد دورات تدريبية للسلطات الوطنية المختصة في بلدان الكاريبي وأمريكا الوسطى. وقد تسجّل مسؤولون عن مراقبة المخدرات من 16 بلداً في المنطقة لاستخدام نماذج التعلم الإلكتروني المدرجة في البرنامج العالمي للتعليم التابع للهيئة.

475- واستمر استخدام برنامج التعاون بين أمريكا اللاتينية والكاريبي والاتحاد الأوروبي بشأن سياسات المخدرات في مرحلته الثالثة (برنامج كوبولاد الثالث)، لتعزيز التعاون التقني والحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي دعماً لتنفيذ سياسات أكثر فعالية في مجال المخدرات في المنطقة.

476- وتشير تقديرات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن البلدان تعترض وتسترد 1 في المائة فقط من التدفقات المالية غير المشروعة على الصعيد العالمي. وبغية معالجة هذه المسألة، يشجع برنامج كوبولاد الثالث، بالتعاون مع مشروع الاتحاد الأوروبي بشأن الاسترداد الجيد المعنون "Bien Restituido"، الجهود الرامية إلى استرداد الموجودات من أجل دعم مشاريع التنمية الاجتماعية. وبالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية، عُقدت في أيار/مايو 2024 حلقة دراسية دولية بشأن استرداد الموجودات المصادرة من أنشطة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وإدارة هذه الموجودات وتوزيعها بغرض الاستفادة منها في الأغراض الاجتماعية والمجتمعية. وحضر الحلقة الدراسية الدولية وكالات وطنية مسؤولة عن إدارة الموجودات المصادرة، وسلطات الشرطة والسلطات القضائية من 14 بلداً من أمريكا اللاتينية والكاريبي، بما في ذلك بنما وترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وكوستاريكا وهندوراس، فضلاً عن أوروغواي، وخمسة بلدان من الاتحاد الأوروبي، وبعض منظمات المجتمع المدني من بلدان تتلقى موجودات مصادرة لأغراض اجتماعية.

477- وفي إطار برنامج كوبولاد الثالث، أُعدّ تقرير يتناول النهج المبتكرة للتنمية البديلة في أمريكا اللاتينية والكاريبي تحت عنوان *Innovative Alternative Development Approaches in Latin America and the Caribbean* بغية استكشاف تطبيقات جديدة للتنمية البديلة خارج البيئات والمناطق الريفية التقليدية وترتيبات سياسات المخدرات. وإضافة إلى دراسة البلدان المتضررة من الزراعة غير المشروعة في المناطق غير المستقرة، أو داخل أراضي السكان الأصليين، وخصوصاً في بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا، يدرس التقرير أيضاً بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي التي ظهرت فيها زراعة المخدرات على نحو غير مشروع، مثل غواتيمالا؛ والبلدان المتضررة من الاتجار، بما في ذلك الاتجار بكميات صغيرة، مثل بنما والسلفادور؛ والبلدان التي ظهرت فيها أسواق قنب منظّمة، مثل جامايكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

478- وواصلت الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية مساعدة دولها الأعضاء في استبانة وتحليل التهديدات الإجرامية والأمنية في المنطقة، والتوصية بإجراءات للتعامل معها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وافق المجلس الوزاري المعني بالأمن الوطني وإنفاذ القانون على خطته الاستراتيجية للفترة 2024-2029، تحت شعار "الأمن المتبادل من خلال الشراكة"، بغية دعم أجهزة إنفاذ القانون في جعل منطقة البحر الكاريبي أكثر أماناً.

479- ويُلخص تقرير بشأن العصابات الكاريبية: المخدرات والأسلحة النارية وشبكات العصابات في جامايكا وسانت لوسيا وغيانا وترينيداد وتوباغو، نشره المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تموز/يوليه 2024 تحت عنوان *Caribbean Gangs: Drugs, Firearms and Gang Networks in Jamaica, Saint Lucia, Guyana and Trinidad and Tobago*، الديناميات المتعلقة بالمخدرات والأسلحة النارية في كل من البلدان الأربعة، وذلك بغية إلقاء الضوء على بعض الخصائص الإقليمية للجريمة المنظمة. ويشدد التقرير على التداعيات الاقتصادية للجرائم المرتبطة بالعصابات، وخصوصاً في مجال التوظيف والتنمية

الاقتصادية. ويشير منشور مشترك أصدره المعهد الفلمندي للسلام والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الأسلحة النارية والمخدرات وشراكتها في الجريمة عبر الوطنية، تحت عنوان *Firearms and Drugs: Partners in Transnational Crime* إلى أن الاتجار بالأسلحة النارية يُموّل غالبا من الأرباح التي يدرّها الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وإلى وقوع تبادل مباشر للأسلحة النارية مقابل المخدرات في بعض الحالات. ووفقا للمنشور، فإنه على الرغم من حظر الأسلحة المفروض على هايتي، بسبب عدم الاستقرار المستمر في البلد وحدوده الكبيرة التي يسهل اختراقها، فإن الأسلحة النارية التي تكون الولايات المتحدة هي منشأها تصل في نهاية المطاف إلى جامايكا عبر هايتي، بعد الحصول عليها عن طريق تبادل الأسلحة مقابل المخدرات. ومع ذلك، أشار المنشور إلى أن عمليات تبادل الأسلحة مقابل المخدرات بين هايتي وجامايكا قد انخفضت خلال العامين الماضيين.

480- ووفقا لخبراء إقليميين في مجال مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية، فإن عدد حوادث الجرائم المتصلة بالأسلحة النارية في بعض الدول الأعضاء الأصغر حجما في الجماعة الكاريبية، التي عادة ما تكون معدلات جرائم القتل فيها أدنى، بدأ في تجاوز نظيره في الدول الأكبر حجما. وفي اجتماع إقليمي، عُقد في بورت أوف سبين في أيار/مايو 2024، وتناول مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية نحو ترينيداد وتوباغو وغيرها من دول الكاريبي، ناقش مفوضو الشرطة في بلدان الجماعة الكاريبية وسلطات الولايات المتحدة جملة أمور منها القيود المفروضة على تصدير الأسلحة النارية إلى الكيانات غير الحكومية في البلدان العالية المخاطر، التي أعلنت عنها سلطات الولايات المتحدة في نيسان/أبريل 2024. وتعد بليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما من بين 36 دولة عالية المخاطر ستقيد وزارة التجارة الأمريكية تصدير الأسلحة النارية إلى الكيانات غير الحكومية بها؛ وسيطلب من التجار المدنيين اتخاذ المزيد من تدابير المراقبة، مثل الحصول على إثبات هوية المستخدم النهائي. وتهدف التدابير الجديدة إلى الحد من خطر تسريب الأسلحة النارية المصدّرة بصورة قانونية أو إساءة استخدامها في تأجيج عدم الاستقرار الإقليمي والاتجار بالمخدرات وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف السياسي وغيرها من الأنشطة التي تقوض الأمن الوطني ومصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

481- وفي ترينيداد وتوباغو، ترتبط نسبة 46 في المائة من جرائم القتل بواسطة الأسلحة النارية بالعصابات، في حين ترتبط نسبة 17 في المائة أخرى بالمخدرات. وفي حزيران/يونيه 2024، قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى وزارة الأمن الوطني في ترينيداد وتوباغو نتائج دراسة تهدف إلى مساعدة جهود الأمن الوطني الرامية إلى مكافحة العصابات الإجرامية في البلد.

توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

482- تقتضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من الدول الأطراف أن تقدم تقارير إحصائية إلى الهيئة على أساس سنوي. وتمكّن هذه التقارير الهيئة من رصد الأنشطة المشروعة التي تتطوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية وكفالة توافر تلك المواد للأغراض الطبية والعلمية.

483- وتعدّ أمريكا الوسطى والكاريبي من المناطق التي تثير قلقا خاصا فيما يتعلق بضمان ورصد توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية.

484- وازداد تدريجيا استهلاك المسكنات الأفيونية للأغراض الطبية والعلمية، المعبر عنه بالجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لكل مليون نسمة في اليوم (جرعة إحصائية لكل مليون نسمة/جرعة)، في أمريكا الوسطى والكاريبي، مع حدوث بعض التقلبات خلال السنوات العشرين الماضية. ولم يبلغ عن استهلاك المسكنات الأفيونية بما يتجاوز 300 جرعة سوى عدد قليل من البلدان والأقاليم في المنطقة، وهي سانت مارتن التي أبلغت عن استهلاك 251 3 جرعة، تليها حسب ترتيب أكبر البلدان استهلاكاً جزر تركس وكايكوس والسلفادور وبربادوس وكوستاريكا. وتعتبر الهيئة أن مستويات استهلاك المسكنات الأفيونية التي تقل عن 200 جرعة إحصائية لكل مليون نسمة غير كافية.

485- وفي الفترة بين عامي 2019 و2023، قدّم ما يقرب من 75 في المائة من البلدان والأقاليم في المنطقة التقارير الإحصائية السنوية المتعلقة بالمؤثرات العقلية بانتظام. وقدّم ما يقرب من نصف هذه البلدان بيانات الاستهلاك على نحو طوعي. وتحث الهيئة بلدان المنطقة التي لا تقدم تقاريرها الإحصائية السنوية بانتظام على أن تفعل ذلك على نحو ما تقتضيه اتفاقية سنة 1971، وأن تقدم بيانات الاستهلاك كجزء من تقريرها، إذا كانت تلك البيانات متاحة.

486- ويسجل استهلاك المؤثرات العقلية في أمريكا الوسطى والكاريبي مستويات أدنى مما يسجله في بعض المناطق الأخرى في العالم، ولا يزال تتبع الاستهلاك يمثل تحديا نظرا لمحدودية عدد البلدان التي تقدم بيانات من هذا القبيل. ومنذ عام 2014، ظل استهلاك الفينوباربيتال في البلدان التي قدمت بيانات أقل من 2,00 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة، وبلغ ذروته عند 1,84 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة في عام 2017، وسجّل 0,75 جرعة إحصائية في عام 2023. وفي نفس الفترة، لم يتجاوز استهلاك الديازيبام جرعة إحصائية واحدة باستثناء عام 2022، حيث بلغ 2,01 جرعة إحصائية. وتُعدّ معدلات استهلاك الألبرازولام في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث بلغت ذروتها في مستوى 11,83 جرعة إحصائية في عام 2021، وانخفضت إلى 3,93 جرعات إحصائية في عام 2022، وظلت في مستوى ثابت يبلغ 4,1 جرعات إحصائية لكل ألف نسمة في عام 2023.

487- وفيما يتعلق بالسلائف الكيميائية، ووفقاً لقرار لجنة المخدرات 3/49، تقدم الدول الأعضاء طوعاً تقديرات لاحتياجاتها المشروعة السنوية من واردات سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع. ويُطلب توفير البيانات المتعلقة بالاحتياجات المشروعة السنوية، من جملة مواد أخرى، من الإيفيدرين والسودوايفيدرين، وهما مادتان لهما أيضاً استعمالات طبية، وكذلك القيام، قدر الإمكان، بتوفير بيانات عن الاحتياجات من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالهما بسهولة أو استخلاصهما بوسائل ميسورة الاستخدام. وتوصي الهيئة الحكومات بإجراء استعراض منتظم لاحتياجاتها المشروعة السنوية من فرادى السلائف مرة واحدة على الأقل في السنة وإبلاغ الهيئة بأي تغييرات يلزم إجراؤها، في الاستمارة D أو من خلال المراسلات الرسمية.

488- وقدم 18 بلداً من أصل 20 في المنطقة، أو 90 في المائة منها، إلى الهيئة تقديراً واحداً على الأقل عن الاحتياجات المشروعة السنوية من واردات الإيفيدرين أو السودوايفيدرين أو مستحضراتهما. ومع ذلك، فإن خمسة من هذه البلدان لم تحدّث تقديراتها للاحتياجات المشروعة السنوية في السنوات العشر الماضية، مما يقوض إمكانية استخدام الاحتياجات المشروعة السنوية كأداة لإرشاد البلدان المصدّرة فيما يتعلق بالاحتياجات المشروعة للبلدان المستوردة وبالتالي منع حدوث فائض في العرض وتسريب إلى قنوات غير مشروعة مع ضمان توافر تلك المواد للأغراض المشروعة.

489- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في التقارير التقنية الصادرة عن الهيئة لعام 2024 بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية وكذلك التقرير لعام 2024 عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988. وإضافة إلى ذلك، يمكن الاطلاع على الموقع الشبكي للهيئة على المنشور المعنون "دليل بشأن تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية" الذي أعدته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، وكذلك وثيقة المسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها المشروعة السنوية من واردات الإيفيدرين والسودوايفيدرين.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

490- وفقاً للمعلومات المتاحة، انتهت مدة العمل بالسياسات الوطنية المتعلقة بالمخدرات والخطط الوطنية المتعلقة بمراقبة المخدرات في عدد من بلدان أمريكا الوسطى والكاريبية. وإضافة إلى ذلك، تشير تقارير التقييم الوطنية الصادرة عن آلية التقييم المتعددة الأطراف التابعة للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات الصادرة في عام 2023 إلى أن بلدانا مختلفتين في المنطقة لم تأخذ في الاعتبار، عند صياغة أو تحديث سياساتها واستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالمخدرات، البنود الواردة في استراتيجية نصف الكرة الغربي لمكافحة المخدرات لعام 2020 الخاصة بمنظمة الدول الأمريكية وخطة عمل نصف الكرة الغربي بشأن المخدرات للفترة 2021-2025 المقابلة لها أو خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وإجمالاً، فإن 40 في المائة فقط من بلدان القارة الأمريكية تشارك مع القطاع الخاص في وضع نهج مبتكرة لتنفيذ السياسات أو الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمخدرات، بما في ذلك تبادل المعلومات عن المواد المستجدة المعرضة لإساءة الاستعمال.

491- وبغية مساعدة البلدان في صياغة استراتيجيات وطنية جديدة بشأن المخدرات، أصدرت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 دليلاً للمدربين في القارة الأمريكية بشأن الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات تحت عنوان *Universal Training Curriculum for National Drug Strategies*؛ كما أصدرت في كانون الأول/ديسمبر 2023 دليلاً بشأن وضع السياسات الوطنية بشأن المخدرات تحت عنوان *How To Develop a National Drug Policy*. وباستخدام دليل المدربين، دُرّب 25 مهنياً لكي يصبحوا مدربين في المستقبل، وذلك بغية دعم بلدان القارة الأمريكية في صياغة سياساتها الوطنية المتعلقة بالمخدرات.

492- وفي عام 2023، استضافت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات في ناساو منتدى الشباب الكاريبي الثاني بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات. وسعى المنتدى، الذي حضره قادة الشباب من 13 بلداً في منطقة البحر الكاريبي، إلى تعزيز قيادات الشباب في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات من خلال تطوير مبادرات يقودها الشباب.

493- وواصل مرصد البلدان الأمريكية المعني بالمخدرات توفير التدريب على نظم الإنذار المبكر والمخدرات المستجدة لفائدة المراسد الوطنية المعنية بالمخدرات في بربادوس، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت لوسيا. وكانت بربادوس وترينيداد وتوباغو والسلفادور من بين بلدان نصف الكرة الغربي التي شاركت ببيانات سابقة من خلال نظام الإنذار المبكر.

494- وفي عام 2023، استعرضت سلطات كوستاريكا مشروع القانون رقم 23,426، الذي يهدف إلى تعزيز التحليل العلمي للمؤثرات النفسانية من أجل صياغة سياسات صحية للوقاية منها في البلد. وفي تموز/يوليه 2024، أنشأت حكومة الجمهورية الدومينيكية، من خلال مرسومها رقم 23-301، مسارا وظيفياً إدارياً خاصاً لموظفي المديرية الوطنية لمكافحة المخدرات الذين لا ينتمون إلى القوات المسلحة أو الشرطة الوطنية. ويهدف المرسوم إلى تحسين ظروف عمل جميع المدنيين العاملين في هذا الكيان المعني بمكافحة المخدرات.

495- وفي حزيران/يونيه 2024، وافقت الجمعية التشريعية في السلفادور على التمديد السابع والعشرين لحالة الطوارئ. وكانت حالة الطوارئ قد أعلنت للمرة الأولى في آذار/مارس 2022 بغية السماح بمواصلة الجهود الحكومية الرامية إلى

التصدي للجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية التي ترتكبها عصابات الشوارع، والحفاظ على أمن سكان البلد. وفي عام 2023 أبلغ عن وقوع 2,4 جريمة قتل لكل 100 000 نسمة في هذا البلد، مقارنة بعام 2018 حيث أبلغ عن وقوع 53,1 جريمة قتل لكل 100 000 نسمة. وأشارت الهيئة إلى أن اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في السلفادور شرعت في صياغة استراتيجية وطنية جديدة بشأن المخدرات للفترة 2024-2029 ستحل محل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة 2016-2021 التي انتهت العمل بها.

496- وفي آذار/مارس 2024، وقَّعت السلطات الوطنية المختصة في غواتيمالا على بروتوكول العمل الخاص بالفريق المشترك بين المؤسسات لمراقبة وفحص السلائف والمواد الكيميائية في البلد من أجل تعزيز التعاون بين المؤسسات في مجال مراقبة السلائف، كل واحدة منها في نطاق اختصاصها.

497- وفي هايتي، التي يستخدم المهربون إقليمها كمركز عبور للكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية والقنب القادم من منطقة البحر الكاريبي، أدت سنوات من الاضطرابات السياسية والأوضاع الاقتصادية المتدهورة إلى انتشار الجماعات المسلحة. وفي عامي 2023 و2024، ازداد تدهور الوضع الأمني في البلد، الذي كان حرجا بالفعل. وسيطرت العصابات الإجرامية على أجزاء كبيرة من العاصمة بورت أو برنس، ووسعت نفوذها إلى مناطق أخرى من البلد. ووردت تقارير عن وقوع اشتباكات بين العصابات المحلية، وهناك أيضا ما يدل على وجود تعاون بين بعض الجماعات لتنفيذ هجمات مشتركة. ووفقا للممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، قُتل أو جُرح حوالي 2 500 شخص في أعمال عنف ارتكبتها العصابات في الربع الأول من عام 2024. وفي عام 2024، أعلنت حكومة هايتي حالة الطوارئ في البلد وأذنت للشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من القوات المسلحة لهايتي والبعثة المتعددة الجنسيات التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن وتقودها كينيا، بشن عمليات في المناطق المتضررة بهدف إعادة إرساء سيادة القانون في البلد وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني.

498- وفي إطار برنامج كوبولاد الثالث، شارك المجلس الوطني المعني بتعاطي المخدرات في جامايكا، بالتعاون مع وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات، في تنظيم سلسلة من الاجتماعات التقنية عُقدت في كينغستون في كانون الثاني/يناير 2024. وركزت الاجتماعات على الحوارات التقنية المتعلقة بالسياسات المنبئة إزاء القنب، ورسم خرائط لقدرات الاستدلال الجنائي العلمي في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتقديم الدعم التقني لجامايكا بشأن نظم الإنذار المبكر بالمؤثرات النفسانية الجديدة.

499- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، شاركت اللجنة الوطنية لدراسة ومنع الجرائم المتصلة بالمخدرات في بنما في إطلاق المرحلة الثانية من مشروع "ضمان الجودة في علاج الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات في أمريكا اللاتينية والكاريبي" (QALAT II). ويدعم البرنامج، الذي ينفذه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، 10 بلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي في جهودها الرامية إلى تنفيذ آليات ضمان الجودة فيما تقدمه من خدمات وما تتيحه من نظم للعلاج من الاضطرابات المرتبطة بتعاطي مواد الإدمان.

500- وعقب موافقة حكومة بنما في عام 2021 على استخدام القنب ومشتقاته للأغراض الطبية والعلاجية، بدأت وزارة الصحة والوزارات المعنية الأخرى، في أيار/مايو 2024، في إجراء عمليات تبادل تقني مع الشركات التي يُتوقع أن تُمنح تراخيص صنع مشتقات القنب الطبية.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

501- لا تزال التدفقات الرئيسية للاتجار بالكوكايين تمتد من منطقة الأنديز إلى بلدان أخرى في القارة الأمريكية ومنها إلى غرب ووسط أوروبا، وهي ثاني أكبر أسواق الكوكايين بعد أمريكا الشمالية. وفي عام 2022، استقرت كمية الكوكايين المضبوطة في جميع أنحاء العالم (غير المعدلة حسب درجة النقاء)، بعد سنوات من الزيادة الملحوظة، في مستوى قياسي يربو قليلا عن 2 000 طن.

502- ووفقا للتقييم الوطني لمخاطر المخدرات لعام 2024، الذي نشرته إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة، فإن الاتجار بالكوكايين انطلقا من أمريكا الجنوبية نحو المكسيك، ومن المكسيك نحو الولايات المتحدة، يخضع إلى حد كبير لسيطرة عصابتي سينالوا وخاليسكو في المكسيك. وتحصل العصابات على شحنات متعددة الأطنان من مسحوق الكوكايين وقاعدة الكوكايين من متجرين في أمريكا الجنوبية، ثم تهربها عبر الدروب البرية أو الممرات المائية الساحلية في أمريكا الوسطى، أو عن طريق البحر نحو جزر الكاريبي مثل بورتوريكو والجمهورية الدومينيكية، وأخيرا تجلبها إلى الولايات المتحدة. وبعد وصول المادة إلى الولايات المتحدة، توزعها الجماعات الإجرامية وعصابات الشوارع المحلية.

503- وفي أوروبا، يدخل الكوكايين إلى القارة عبر دروب مختلفة، بيد أن نقل كميات كبيرة من الكوكايين ينطوي عادة على استخدام حاويات النقل التجاري المتعدد الوسائط التي تصل إلى الموانئ البحرية في أوروبا. ووفقا لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، يستخدم المتجرون المقيمون في أمريكا الجنوبية وإسبانيا أيضا المراكب الشراعية في الاتجار بالكوكايين، حيث تسافر على طول الدروب الرئيسية للاتجار بالمخدرات. وفي أمريكا الوسطى والكاريبي، يبقى المتجرون مراكبهم الشراعية في بربادوس أو بنما أو ترينيداد وتوباغو أو سانت لوسيا، جاهزة للإبحار فور تلقي الأمر بنقل

الكوكايين من المنظمات الإجرامية. وفي عام 2022، ضبطت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما يربو عن 323 طنا من الكوكايين، وهي كمية تفوق كمية الكوكايين المضبوطة في الولايات المتحدة، البلد الذي يعتبر تاريخيا أكبر سوق لهذا المخدر.

504- وفي ترينيداد وتوباغو وجامايكا، تقدم العصابات الأكبر حجما الدعم لعمليات الشراء وإعادة الشحن والاتجار المتعلقة بالمخدرات والأسلحة، وأيضا الأشخاص، من أمريكا الجنوبية إلى أمريكا الشمالية وغرب أوروبا. كما تشير مضبوطات المخدرات التي أُبلغ عنها في السنوات القليلة الماضية إلى أن إقليم سانت لوسيا يُستخدم في إطار شبكة مخدرات عبر وطنية أوسع نطاقا، بما في ذلك استخدامه في إعادة شحن المخدرات غير المشروعة من سانت لوسيا إلى بربادوس ومنها إلى أسواق في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي كانون الثاني/يناير 2023، أبلغت وكالة الجمارك في جامايكا عن ضبط 1,5 طن من الكوكايين في واحدة من أكبر ضبطيات المخدرات في تاريخ البلد.

505- وفي كوستاريكا، واصلت كمية الكوكايين المضبوطة انخفاضها، من 47,1 طنا في عام 2020 إلى 24,8 طن في عام 2022، ثم إلى 21,4 طنا في عام 2023. وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024، صُبطت 6,1 أطنان من الكوكايين في البلد.

506- وفي الجمهورية الدومينيكية، صُبط 25 طنا من طائفة متنوعة من المخدرات غير المشروعة في عام 2023، بانخفاض قدره 4,9 أطنان عن الكمية المضبوطة في عام 2022 والبالغة 29,9 طنا. وفي عام 2023، شملت المضبوطات المسجلة 18,0 طنا من الكوكايين و6,9 أطنان من عشبة القنب وكميات أصغر من مخدرات أخرى. وُضُبطت 5,4 أطنان أخرى من الكوكايين في البلد في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2024. وفي غواتيمالا، أبادت الشرطة أكثر من 100 000 نبتة كوكا في الشهرين الأولين من عام 2024. ومنذ عام 2020، أبلغت بنما وغواتيمالا وهندوراس عن اكتشاف عدد قليل من المختبرات غير المشروعة التي تعالج عجينة الكوكا أو قاعدة الكوكا.

507- ووفقا لتقرير وطني عن حالة المخدرات، نشره المرصد المعني بالمخدرات في السلفادور، تذبذبت مضبوطات الكوكايين في البلد بصورة كبيرة منذ عام 2018: حيث بلغ متوسط المضبوطات السنوية من الكوكايين 12,2 طنا في الأعوام 2018 و2021 و2022؛ في حين سجّل المتوسط 1,0 طن فقط في السنة في عامي 2019 و2020. وتُفُذت معظم الضبوطيات على الدروب البحرية. وفي عام 2022، كان 63 في المائة من الكوكايين المضبوط في السلفادور مهربًا من الإكوادور ومتجها إلى المكسيك.

508- وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف نيسان/أبريل 2024، ضبطت الشرطة في غواتيمالا 6 أطنان من الكوكايين وأبادت 166 000 نبتة كوكا و198 000 نبتة قنب و1,5 مليون نبتة خشخاش الأفيون. وبلغت كمية الكوكايين المضبوطة في البلد في أوائل عام 2024 ثلاثة أضعاف الكمية المضبوطة في الفترة نفسها من عام 2022.

509- وفي أمريكا الوسطى والكاربيبي، يشمل المنتجون الرئيسيون للقنب ترينيداد وتوباغو وجامايكا وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس. ووفقا للنشرة الإعلامية الصادرة عن لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات بشأن القنب المحتوي على تركيز عالٍ من التتراهيدروكانابينول والقنبيات الاصطناعية في أمريكا اللاتينية والكاربيبي، التي نُشرت في عام 2023 تحت عنوان "Cannabis with a high concentration of THC and synthetic cannabinoids in Latin America and the Caribbean"، تضاعفت قوة مفعول المنتجات المشتقة من القنب أربع مرات منذ عام 2010.

510- وفي الفترة ما بين عامي 2016 و2020، شهدت مضبوطات القنب في أمريكا الوسطى والكاربيبي زيادة طفيفة. ففي كوستاريكا، صُبط ما مجموعه 25,1 طنا من عشبة القنب في عام 2022، و21,7 طنا في عام 2023، مما يشكل أكبر مجموعتين سنويين لمضبوطات عشبة القنب في البلد منذ عام 2000. وإضافة إلى ذلك، أُبيد ما يقرب من 370 000 نبتة قنب في كوستاريكا في عام 2023، أي أقل من العدد المسجل في عام 2022 بحوالي 273 000 نبتة قنب. وفي الجمهورية الدومينيكية، سجلت مضبوطات عشبة القنب زيادة بأكثر من الضعف، من 2,9 طن في عام 2022 إلى 6,9 أطنان في عام 2023. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2024، صُبطت كمية أخرى من عشبة القنب بلغت 0,85 طنا في الجمهورية الدومينيكية. وكان إجمالي الكمية المضبوطة من عشبة القنب في بنما في عام 2023 (33,6 طنا) أعلى بقليل من الكمية المضبوطة في عام 2022 (29,6 طنا). وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2024، ضبطت السلطات في بنما كمية إضافية من عشبة القنب بلغت 11,2 طنا. وفي السلفادور، سجلت مضبوطات القنب في البلد انخفاضا على مدى السنوات الثلاث الماضية.

511- وتشير أحدث بيانات المضبوطات التي نشرها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى توسع مستمر في سوق الميثامفيتامين في أمريكا الوسطى. وفي كوستاريكا، صُبط في عام 2023 ما يقرب من 580 000 جرعة من المخدرات الاصطناعية، بما في ذلك الميثامفيتامين، وهي أعلى كمية من المخدرات الاصطناعية تُضبط في البلد منذ عام 2000. وعلاوة على ذلك، في عام 2023، فككت سلطات كوستاريكا منظمة كبرى تعمل في الاتجار بالفتناتيل. وشهدت السلفادور زيادة في مضبوطات الميثامفيتامين على مدى السنوات الأربع الماضية، من 0,1 كغ في عام 2019 إلى 7,1 كغ في عام 2022، على الرغم من أن هذه الكميات لا تزال منخفضة نسبيا. وشكّل الميثامفيتامين المهرب من غواتيمالا أكثر من 80 في المائة من مضبوطات هذه المادة في السلفادور. وفي الفترة بين عامي 2018 و2022، صُبط في ترينيداد وتوباغو أكثر من 6 000 قرص ميثامفيتامين منشؤها أوروبا والولايات المتحدة. وفي آب/أغسطس 2023، فككت سلطات إنفاذ القانون في ترينيداد وتوباغو مختبرا سريرا لصنع الميثامفيتامين.

512- وفي عام 2023، أصدرت السلطات في السلفادور إنذارا عاما بشأن مسحوق وردي اللون يُباع في الأسواق المحلية باسم "توسي". وأكدت نتائج تحاليل المختبر الجنائي أن "التوسي" يحتوي على خليط من عدة مواد مثل الكيتامين والإكستاسي والكافيين. وأبلغ أيضا عن مضبوطات من مادة "التوسي" في غواتيمالا في عام 2024.

513- وتشير النشرة الإعلامية الصادرة عن لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات في أيلول/سبتمبر 2023 بشأن مبيعات المواد غير المشروعة عبر الإنترنت في القارة الأمريكية إلى أن هذه المبيعات عبر الإنترنت تشكل تجارة مزدهرة في نصف الكرة الغربي. ووفقا للخبراء المحليين، يتصدر القنب والكوكايين والمخدرات الاصطناعية قائمة المبيعات. وفي عام 2022، وجد تقييم نوعي سريع في جامايكا أن الطلاب أفادوا بأن الإنترنت كان المصدر الرئيسي للحصول على الإكستاسي.

الوقاية والعلاج

514- تلاحظ الهيئة بقلق استمرار عدم توافر دراسات استقصائية وبائية عن انتشار تعاطي المخدرات غير المشروعة في معظم بلدان أمريكا الوسطى والكاريبية. ووفقا لبيانات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فإن ستة بلدان فقط في المنطقة (بنما وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما وكوستاريكا وهايتي) قدمت معلومات عن الانتشار السنوي لتعاطي أي أصناف غير مشروعة من مخدرات أو أدوية وصفات طبية أو مؤثرات نفسانية جديدة بين عموم السكان منذ عام 2015. واستمرار نقص المعلومات الحديثة عن مدى انتشار تعاطي المخدرات غير المشروعة يجعل من الصعب تقييم الآثار المترتبة على التطورات الأخيرة في مجال مراقبة المخدرات، بما في ذلك الاتجاه نحو تقنين القنب المخصص للاستعمال غير الطبي، وزيادة إنتاج الكوكايين والاتجار به، وانتشار تجارة المخدرات الاصطناعية عبر الإنترنت، بالنسبة للدول والمجتمع المدني في المنطقة، بما في ذلك الشباب. وتكرر الهيئة دعوتها الموجهة إلى البلدان المعنية بأن تعطي الأولوية لجمع البيانات عن اتجاهات تعاطي المخدرات والطلب على العلاج من أجل الاسترشاد بها في وضع سياسة بشأن المخدرات تستند إلى الأدلة، وتشجع الشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والدولية على تقديم الدعم تحقيقا لهذه الغاية.

515- والنسبة المئوية لمتلقي العلاج من تعاطي المخدرات في أمريكا الوسطى والكاريبية الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة (37 في المائة) هي ثاني أعلى نسبة بين جميع المناطق في العالم، بعد أمريكا الجنوبية (49 في المائة).

516- ووفقا لتقرير المخدرات العالمي 2024، بلغ معدل انتشار تعاطي القنب في العام السابق بين السكان البالغين 5,7 في المائة في أمريكا الوسطى و3,17 في المائة في منطقة البحر الكاريبي. ومع ذلك، فهذه التقديرات تستند في أغلب الأحوال إلى بيانات أقدم، مما قد يعني أن معدلات الانتشار الحالية ازدادت بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة. ومنذ عام 2015، كانت أعلى نسبة انتشار لتعاطي القنب في العام السابق بين عموم السكان في المنطقة هي تلك التي أبلغت عنها جامايكا في عام 2016 (18 في المائة).

517- وتسجل المنطقة أعلى نسبة من متلقي العلاج من تعاطي المخدرات الذين يستعملون القنب كمخدر رئيسي في العالم. وبسبب عدم إجراء دراسات استقصائية في المنطقة على مدى العقد الماضي، لا تتاح سوى معلومات محدودة عن تعاطي القنبيات الاصطناعية في أمريكا اللاتينية والكاريبية.

518- وتعد أمريكا الوسطى والكاريبية من بين المناطق التي توجد بها أكبر تشكيلة متاحة من منتجات الكوكايين، ومن بين المناطق التي توجد فيها أعلى نسبة من متلقي العلاج من تعاطي المخدرات بسبب تعاطي منتجات الكوكايين. ويُقدَّر معدل الانتشار السنوي لتعاطي الكوكايين بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة بنسبة 0,94 في المائة في أمريكا الوسطى و0,19 في المائة في منطقة البحر الكاريبي.

519- وكان معدل الانتشار السنوي لتعاطي الأمفيتامين والميثامفيتامين والمنشطات الصيدلانية في أمريكا الوسطى (0,99 في المائة) أعلى بكثير من المتوسط العالمي (0,58 في المائة). ولم تتوافر بيانات عن الانتشار في منطقة البحر الكاريبي.

520- وتشير أفضل التقديرات، المستندة إلى البيانات الصادرة عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2024، إلى أن حوالي 20 000 شخص تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة يتعاطون المخدرات بالحقن في أمريكا الوسطى مقابل 100 000 شخص في منطقة البحر الكاريبي. ووفقا لتقديرات عام 2022 المشتركة الصادرة عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/منظمة الصحة العالمية/برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)/البنك الدولي، بلغ معدل الانتشار العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات بالحقن 11,7 في المائة. وفي أمريكا الوسطى والكاريبية، حيث تتاح بيانات عن تلك متعاطي المخدرات بالحقن فقط، قُدِّر معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات بالحقن بنسبة 0,94 في المائة في أمريكا الوسطى و10,8 في المائة في منطقة البحر الكاريبي. ويمثل هذا انخفاضا ملحوظا عن الإحصاءات الصادرة عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2020، عندما كانت بيانات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية متاحة أيضا بشأن تلك مجموع متعاطي المخدرات بالحقن في أمريكا الوسطى والكاريبية فقط، وقُدِّر معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية آنذاك بنسبة 3,4 في المائة في أمريكا الوسطى و14 في المائة في منطقة البحر الكاريبي.

أمريكا الشمالية

لا تزال أزمة المؤثرات الأفيونية تشكل تحدياً خطيراً أمام بلدان المنطقة. وما زال الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية آخذاً في النمو، على الرغم من أن عدد حالات الوفاة الناجمة عن جرعات مفرطة مرتبطة بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية انخفض بصورة طفيفة للمرة الأولى منذ عدة سنوات.

جرى التراجع عن بعض التدابير المتعلقة بإلغاء تجريم المخدرات في مقاطعة كولومبيا البريطانية في كندا وفي ولاية أوريغون بالولايات المتحدة بسبب الشواغل المتعلقة بتعاطي المخدرات في الأماكن العامة وزيادة عدد حالات الوفاة الناجمة عن الجرعات المفرطة في تلك الولايات القضائية.

التطورات الرئيسية

521- ما زال صنع الفنتانيل وغيره من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية والاتجار بها على نحو غير مشروع آخذاً في النمو في جميع أنحاء المنطقة. وعلى الرغم من أن كندا والمكسيك أبلغتا في عام 2023 عن انخفاض طفيف في كمية الفنتانيل المضبوطة، فإن الولايات المتحدة شهدت زيادة كبيرة. فقد زادت كمية الفنتانيل التي أبلغت الولايات المتحدة عن ضبطها بأكثر من الضعف مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ مجموعها أكثر من 25 طناً، أي ما يعادل عدة بلايين من الجرعات. وعلى الرغم من هذه الزيادة، انخفض إجمالي عدد حالات الوفاة الناجمة عن جرعات مفرطة مرتبطة بالمخدرات في الولايات المتحدة بصورة طفيفة للمرة الأولى منذ عام 2018، من 111 029 حالة من هذا القبيل في عام 2022 إلى 107 543 حالة في عام 2023.

522- وفي بعض الولايات القضائية في كندا والولايات المتحدة، جرى التراجع جزئياً عن بعض التدابير المتعلقة بإلغاء تجريم حيازة المخدرات وتعاطيها على نحو غير مشروع، وهو ما يُعزى إلى الشواغل المتعلقة بتعاطي المخدرات في الأماكن العامة وزيادة عدد حالات الوفاة الناجمة عن الجرعات المفرطة. وفي مقاطعة كولومبيا البريطانية في كندا، أعيد تجريم تعاطي المخدرات في الأماكن العامة بسبب ما أثاره من شواغل وأيضاً بسبب شواغل متعلقة بقدرة سلطات إنفاذ القانون على التصدي له. وفي ولاية أوريغون في الولايات المتحدة، أعيد تجريم حيازة المخدرات واستهلاكها نتيجة لتزايد تعاطي المخدرات منذ تطبيق أحكام إلغاء التجريم في عام 2020. وأكدت حاكمة ولاية أوريغون أنه على الرغم من إعادة فرض عقوبات على حيازة المخدرات وتعاطيها على نحو غير مشروع، اتخذت تدابير بهدف التقليل إلى أدنى حد ممكن من عدد الأشخاص المسجونين بسبب حيازة المخدرات وتعاطيها، وتوجيههم بدلاً من ذلك إلى خدمات العلاج من تعاطي المخدرات.

التعاون الإقليمي

523- واصلت بلدان المنطقة تعزيز جهودها التنسيقية الرامية إلى التصدي للاتجار بالمخدرات من خلال آليات التعاون الإقليمي القائمة. والتقى عبر الإنترنت ممثلون لكندا والمكسيك والولايات المتحدة يومي 7 و8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لحضور الاجتماع السابع لحوار أمريكا الشمالية حول المخدرات. ودُعيت مملكة هولندا للمشاركة في الاجتماع السابع بهدف تنسيق الجهود الرامية إلى التصدي لتهديدات المخدرات الاصطناعية. وإضافة إلى استعراض التقدم المحرز منذ الاجتماع السابق في عام 2022، أكدت البلدان الثلاثة مجدداً التزامها بتسيخ جهود مكافحة المخدرات، وتبادل البيانات المتعلقة بتعاطي المخدرات والاتجار بها، وتعزيز استراتيجيات الوقاية من تعاطي مواد الإدمان من خلال نهج يراعي الصحة العقلية.

524- وفي أعقاب الاجتماع السابع لحوار أمريكا الشمالية حول المخدرات، اجتمعت اللجنة التوجيهية لخطة العمل المشتركة بين كندا والولايات المتحدة بشأن المؤثرات الأفيونية في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. واستعرضت الحكومتان التقدم المحرز في شراكتهما الرامية إلى معالجة أزمة الجرعات المفرطة من المؤثرات الأفيونية في البلدين. وإضافة إلى استعراض تعاونهما على مدى السنوات السابقة، التزم البلدان بتعميق جهودهما الرامية إلى الحد من إمدادات المؤثرات الأفيونية الاصطناعية المصنوعة على نحو غير مشروع من خلال منع الاستيراد غير المشروع للسلائف الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع لتلك العقاقير المخدرة، وذلك عن طريق تبادل أفضل الممارسات وتنفيذ أنشطة تدريبية مشتركة وعمليات مشتركة تهدف إلى تعطيل سلاسل الإمداد غير المشروعة.

525- واجتمع مسؤولون رفيعو المستوى من كندا والمكسيك والولايات المتحدة في 7 شباط/فبراير 2024 في إطار الاجتماع الرابع للجنة الثلاثية المعنية بالفنتانيل. والتزمت البلدان بزيادة الضوابط المفروضة على السلائف الكيميائية والمعدات ذات الصلة بإنتاج المخدرات على نحو غير مشروع، وتنسيق الجهود الدبلوماسية الرامية إلى الاستفادة من التقدم المحرز في إطار التحالف العالمي للتصدي لأخطار المخدرات الاصطناعية، ووضع بروتوكول مشترك بشأن تحليل المخدرات، ووضع خطط لعقد ملتقى بشأن استراتيجيات دعم التعافي الطويل الأمد للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات. وإضافة إلى ذلك، اتفقت البلدان الثلاثة على توسيع نطاق عمل اللجنة من أجل التصدي للاتجار بالأسلحة النارية المرتبط بصنع المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع. ويشمل هذا النطاق الموسع تبادل المعلومات، وخصوصاً استخدام قواعد بيانات

الأسلحة النارية في الولايات المتحدة، من أجل تيسير إجراء التحقيقات بشأن تهريب الأسلحة النارية عبر الحدود المشتركة بين البلدان الثلاثة.

526- وفي شباط/فبراير 2024، أنشأت الصين والولايات المتحدة فريق عمل مشترك، وهو الفريق العامل المشترك بين الولايات المتحدة والصين المعني بمكافحة المخدرات، بغية ترسيخ جهود مكافحة المخدرات بين البلدين على جميع المستويات، بما في ذلك في مجالات وضع السياسات وتنسيق إنفاذ القانون وتبادل المعلومات التقنية وأفضل الممارسات. ووفقا لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة، يكمل هذا الفريق العامل جهود التحالف العالمي للتصدي لأخطار المخدرات الاصطناعية.

527- وتواصل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات دعم بلدان المنطقة في التصدي لانتشار المخدرات الاصطناعية من خلال الأنشطة التي يضطلع بها برنامج "غريدس" التابع لها. وفي الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، نُظمت فعالية توأمة أقاليمية لفائدة 23 موظفا من إسبانيا وكولومبيا والمكسيك. واكتسب المشاركون فهما شاملا لبرنامج "غريدس" ومبادراته الاستراتيجية المصممة خصيصا للتصدي لمشكلة الاتجار بالمخدرات بما تتسم به من تطور مستمر. وتبادل ممثلون من الوكالات المشاركة آراء متعمقة حول الاتجاهات الوطنية الحالية في مجال الاتجار بالمخدرات، وسلطوا الضوء على الضبطيات الكبرى التي نُفذت في الآونة الأخيرة، والتي أدى فيها التعاون الدولي دورا محوريا وأفضت إلى تفكيك عمليات لصنع المخدرات.

528- وعقد برنامج "غريدس" التابع للهيئة في 24 كانون الثاني/يناير 2024 مشاوره وطنية للجهات المعنية في مكسيكو سيتي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل منع الاتجار بالمواد الخطرة من خلال الخدمات اللوجستية وخدمات التوصيل السريع. وشارك في هذه الفعالية 25 ممثلا من مختلف الوكالات الحكومية والشركاء من القطاع الخاص في المكسيك. وأُتيح للمشاركين الفرصة لمناقشة مبادرات الشراكة القائمة بين القطاعين العام والخاص في المكسيك، واستكشف خطط لتوسيع نطاق التعاون من خلال أنشطة إضافية، مثل تنظيم دورات تدريبية للتوعية بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية. وركزت المناقشة أيضا على مضمون التوجيهات العملية الصادرة عن الهيئة بشأن التعاون الطوعي مع قطاعي التوصيل السريع وشحن البضائع.

529- وفي الفترة من 13 إلى 16 شباط/فبراير 2024، عقد برنامج "غريدس" حلقة عمل عالمية في فيينا حول الاستهداف المتقدم لفائدة موظفي العمليات والشركاء من قطاعي التوصيل السريع وشحن البضائع. وجمعت هذه الفعالية التي استمرت أربعة أيام موظفي هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية وممثلي المنظمات والجمعيات الدولية والشركاء من القطاع الخاص لمناقشة مستقبل الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية والمواد ذات الصلة. وحضر الاجتماع أكثر من 100 مشارك، بمن فيهم ممثلو كندا والمكسيك والولايات المتحدة.

530- وفي الفترة من 5 إلى 8 آذار/مارس 2024، استضاف برنامج "غريدس" في فيينا فعالية بعنوان "تسخير التكنولوجيا في مكافحة الاتجار: نهج عملية لمكافحة استغلال ترابط منصات الخدمات المقدمة عبر الإنترنت". وضم الاجتماع أكثر من 70 موظفا من الحكومات والمنظمات الدولية والشركاء من القطاع الخاص. وكان من بينهم ممثلون عن مختلف وكالات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة. وهدفت هذه الفعالية إلى مناقشة مستقبل مشهد الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استخدام الخدمات المقدمة عبر الإنترنت في هذا الاتجار، وتناولت تحديدا التحديات والتطورات المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة، وخصوصا المؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد الكيميائية ذات الصلة.

531- وفي يومي 16 و17 نيسان/أبريل 2024، اشترك برنامج "غريدس" وقسم مراقبة السلائف التابع للهيئة في تنظيم دورة تدريبية في مكسيكو سيتي لفائدة ضباط من البحرية المكسيكية وهيئات حكومية أخرى في المكسيك. وهدفت هذه المبادرة التعاونية إلى تيسير تبادل المعارف وبناء القدرات فيما يتعلق بالمواد الخطرة والتبادل الآمن للمعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي. وخلال هذه الفعالية، قدّم خبراء حكوميين معلومات محدّثة عن الاتجاهات والتحديات ذات الصلة، وعرضوا العديد من الضبطيات الناجحة، بما في ذلك ضبطيات انطوت على الفنتانيل والسلائف وغيرها من المواد غير المشروعة.

532- وبداية من عام 2023، شاركت حكومات كندا والمكسيك والولايات المتحدة في مبادرة رسم خرائط قطاعات الصناعة التي أطلقتها الهيئة بهدف تشجيع مشاركة الصناعات الوطنية في منع تسريب المواد الكيميائية إلى صنع المخدرات غير المشروع. وتركز عملية رسم الخرائط حاليا على العمل مع الحكومات في البلدان التي لديها قطاعات كيميائية و/أو صيدلانية بارزة أو مبتكرة من أجل تحديد الصناعات ذات الصلة بغرض تيسير استحداث أو تعزيز الآليات والإجراءات والأطر الوطنية اللازمة لتمكين التعاون العملي والتفاعل بين السلطات والصناعات بهدف منع تسريب المواد الكيميائية لأغراض غير مشروعة.

533- وتسجّل في استخدام نمائط التعلم الإلكتروني التي أُعدت في إطار برنامج التعلم التابع للهيئة موظفو مراقبة المخدرات لدى السلطات الوطنية المختصة في جميع بلدان أمريكا الشمالية. وتشمل النماط الإلكترونية الخمس التي أُعدت في إطار برنامج التعلّم المخدرات، والمؤثرات العقلية، والسلائف، والإطار الدولي لمراقبة المخدرات، وتدابير ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية على نحو كاف. والنماط الإلكترونية التابعة للهيئة متاحة مجانا لموظفي السلطات الوطنية المختصة لدى تسجيلهم في برنامج التعلم التابع للهيئة.

توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

534- تقرُّ الهيئة بقيام السلطات الوطنية المختصة في البلدان الثلاثة في المنطقة بالإبلاغ في الوقت المناسب وبدقة عن البيانات، حسبما تقتضيه الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وحسبما هو مطلوب في القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات، بما في ذلك الإبلاغ الطوعي عن البيانات المتعلقة بالاستهلاك المحلي للمؤثرات العقلية.

535- وأمريكا الشمالية هي المنطقة التي تسجل أعلى مستويات استهلاك المسكنات الأفيونية. ففي عام 2022، كانت الولايات المتحدة (27 709 جرعات إحصائية لكل مليون نسمة) وكندا (7 625 جرعة إحصائية) هما البلدان اللذان أبلغا عن أعلى مستوى استهلاك للمسكنات الأفيونية، في حين أبلغت المكسيك عن استهلاك كمية قدرها 35 جرعة إحصائية لكل مليون نسمة فقط.

536- ويسجل استهلاك المؤثرات العقلية في أمريكا الشمالية مستويات أعلى من تلك التي يسجلها في معظم مناطق العالم الأخرى. ومنذ عام 2014، ظل استهلاك الفينوباربيتال، مقيسا بالجرعات اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لكل ألف نسمة في اليوم (جرعة إحصائية لكل ألف نسمة/جرعة إحصائية)، مستقرا نسبيا عند حوالي 1,00 جرعة إحصائية، وبلغ 0,92 جرعة إحصائية في عام 2023. وفيما يتعلق بالديازيبام، في نفس الفترة، سجّل الاستهلاك في عام 2016 مستواه الأعلى عند 2,20 جرعة إحصائية، والأدنى في عامي 2021 و2023، حيث بلغ 0,44 جرعة إحصائية في كلا العامين. وكان معدل استهلاك الألبرازولام في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث بلغ 44,77 جرعة إحصائية في عام 2014 ثم انخفض إلى 9,62 جرعات إحصائية في عام 2017. وظل استهلاك الألبرازولام عند حوالي 14 جرعة إحصائية في الفترة من 2018 إلى 2021. وفي عام 2023، بلغ استهلاك هذه المادة في أمريكا الشمالية 9,89 جرعات إحصائية لكل ألف نسمة.

537- وفيما يتعلق بالسلائف الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعا، في سياق قرار لجنة المخدرات 3/49، تقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة من الواردات من سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية غير المشروعة. ويُطلب توفير الاحتياجات المشروعة السنوية من مواد من بينها الإيفيدرين والسودويفيدرين، وهما مادتان لهما أيضا استعمالات طبية. ويقدر الإمكان، من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخراجها بوسائل ميسورة الاستخدام. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قدمت البلدان الثلاثة في المنطقة تقديرا واحدا على الأقل لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين أو السودويفيدرين أو مستحضراتهما، وحدّثت البلدان الثلاثة تقديراتها لهذه المواد بانتظام، ما يسهم في منع الإفراط في عرضها وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة ويضمن توافرها لأغراض مشروعة.

538- ويرد مزيد من المعلومات والتحليلات للاتجاهات المتعلقة بتوافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية في التقارير التقنية للهيئة لعام 2024 عن المخدرات والمؤثرات العقلية وتنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988. وإضافة إلى ذلك، يمكن الاطلاع على المنشور المعنون دليل بشأن تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، الذي أعدته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، ووثيقة المسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين والسودويفيدرين، على الموقع الشبكي للهيئة.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

539- في إطار التصدي للخطر المستمر الذي يشكله الاتجار بالمخدرات الاصطناعية، وخصوصا الفنتانيل، واصلت بلدان المنطقة اتخاذ إجراءات لمكافحة استخدام السلائف الكيميائية الجديدة أو المحوّرة وغيرها من المواد في صنع المخدرات على نحو غير مشروع. وفرضت كندا ضوابط على مشتقات ونظائر المادة 4-بيبيريدون، وهي مادة سليفة للفنتانيل خاضعة بالفعل للمراقبة الوطنية، بما في ذلك المادة 1-بوك-4-بيبيريدون. وأخضعت المكسيك ثمانين سلائف للفنتانيل للمراقبة الوطنية، إلى جانب سبع سلائف كيميائية للميثامفيتامين وأربع مواد كيميائية أخرى. وإجمالا، أخضعت المكسيك 15 سليفة للفنتانيل و29 سليفة للميثامفيتامين للمراقبة الوطنية، إلى جانب 25 مادة كيميائية أخرى تستخدم في صنع المخدرات. وأطلقت حكومة المكسيك أيضا منصة جديدة على الإنترنت، وهي النظام المتكامل للمواد الكيميائية، من أجل تعزيز ضوابط المراقبة الداخلية المفروضة على استيراد السلائف والمعدات المتخصصة ذات الصلة وحركتها.

540- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أعلنت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة عن مبادئ توجيهية جديدة توصي بأن تتاح الأدوية المضادة للجرعات المفرطة في الموقع لدى جميع المرافق الفيدرالية في الولايات المتحدة، تماشيا مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في البلد لعام 2022، وذلك بغية توسيع نطاق الحصول على هذه الأدوية. وتقتصر المبادئ التوجيهية المحدثة تحويل أجهزة وقف الرجفان القلبي الخارجية الآلية المتاحة في المنشآت الفيدرالية إلى "محطات سلامة" تتيح لأي شخص إمكانية الاستجابة لحالات الطوارئ. وتوصي المبادئ التوجيهية بأن تشمل كل محطة على جهاز وقف الرجفان، وأدوية مضادة للمؤثرات الأفيونية، وأدوية للسيطرة على النزيف.

541- وفي كانون الثاني/يناير 2024، نُقّحت دائرة الادعاء العام في كندا المبادئ التوجيهية لمحاكم العلاج من تعاطي المخدرات في البلد. وتهدف التفتيحات إلى تيسير وصول الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات إلى محاكم العلاج من تعاطي

المخدرات في كندا بقدر أكبر عن طريق إلغاء بعض قواعد الاستبعاد التلقائي، وخصوصاً فيما يتعلق بمتعاطي المخدرات الذين أُدينوا سابقاً بارتكاب جرائم عنف. وسوف يُقيّم هؤلاء الأشخاص الآن على أساس كل حالة على حدة فيما يتعلق بظروف الجرم الأصلي. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يلتحق الأشخاص ببرامج العلاج من تعاطي المخدرات الذي يوفره البلد في أي وقت أثناء الملاحقة القضائية. وتهدف التفتيحات إلى إتاحة المرونة للمدعين العامين، ومن ثمّ تمكينهم من تلبية احتياجات الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات الذين يواجهون الملاحقة القضائية على نحو أفضل، وكذلك من خفض معدلات معاودة الإجرام.

542- وقدمت وزارة الصحة الكندية التقرير النهائي عن الاستعراض التشريعي لقانون القنب الكندي في 21 آذار/مارس 2024. وأعدّ هذا التقرير لجنة خبراء اضطلعت بالاستعراض على مدى 18 شهراً، وهو يقدم تقييماً للتقدم المحرز في تحقيق أهداف القانون. ووفقاً للتقرير، أُحرز تقدم نحو تحقيق العديد من الأهداف الرئيسية للقانون، بما في ذلك إنشاء إطار تراخيص بغرض السماح بإمداد البالغين بالقنب الخاضع لمراقبة الجودة بصورة قانونية، وتحويل المستهلكين البالغين إلى سوق القنب القانوني، وتعزيز الالتزام بالقواعد المتعلقة بترويج منتجات القنب وتغليفها ووسمها. وإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى أنه في الفترة بين عامي 2017 و2022، انخفض عدد تهم حيازة القنب بنسبة 95 في المائة، بالنظر إلى أنها لم تعد تشكل مخالفة جنائية. وأشار في التقرير إلى بعض المجالات التي تثير القلق، بما في ذلك أن معدل استهلاك القنب بين الشباب في كندا، على الرغم من ثباته منذ بدء العمل بقانون القنب، لا يزال من أعلى المعدلات في العالم. كما أُعرب في التقرير عن شواغل بشأن التحول إلى منتجات القنب القوية المفعول، والتواصل مع السكان الأصليين في كندا بشأن سياسة القنب، والتحديات التنظيمية أمام صناعة القنب المشروعة وسبل الحصول على القنب الطبي. ويقدم التقرير 54 توصية و11 ملاحظة إلى حكومة كندا فيما يتعلق بتحسين تنفيذ قانون القنب وتحقيق أهدافه المعلنة.

543- وفي 1 نيسان/أبريل 2024، وقّعت حاكمة ولاية أوريغون على مشروع قانون مجلس النواب رقم 4002، الذي يبطل بعض الأحكام الواردة في الإجراء الاقتراعي رقم 110 لعام 2020، وهي الأحكام التي تلغي تجريم حيازة كميات صغيرة من المخدرات. وبعد التوقيع على مشروع القانون، وجّهت حاكمة الولاية رسالة إلى مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الولاية أكدت فيها أن من شأن مشروع القانون الجديد أن يشجع على اتباع نهج "العلاج أولاً"، وبيّنت عدداً من الخطوات التي اتخذتها بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من عدد الأشخاص الذين يواجهون السجن نتيجة إدانتهم بجناح حيازة المخدرات. وفي حين أن مشروع قانون مجلس النواب رقم 4002 يعيد فرض عقوبات على حيازة المخدرات على نحو غير مشروع، فإنه يشجع سلطات إنفاذ القانون على إعطاء الأولوية لعمليات تحويل المسار في مرحلة ما قبل الاعتقال، بما في ذلك الإحالة إلى برامج العلاج من تعاطي المخدرات، ويسمح لكل مقاطعة باتباع نهجها الخاص إزاء تنفيذ أحكام مشروع القانون. وشددت حاكمة الولاية في رسالتها على أهمية ضمان حصول المقاطعات التي تطبق برامج تحويل المسار على التمويل الكافي لتشغيلها. ودخل تصنيف حيازة المخدرات كجناحة حيز النفاذ في ولاية أوريغون في 1 أيلول/سبتمبر 2024.

544- ووفقاً لما يقتضيه الإعفاء الممنوح لمقاطعة كولومبيا البريطانية بموجب قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة في كندا، قدمت المقاطعة تقريرها الأول إلى وزارة الصحة الكندية في شباط/فبراير 2024 بشأن تنفيذ أحكام الإعفاء المتعلقة بإلغاء تجريم حيازة وتعاطي كميات صغيرة من المواد الخاضعة للمراقبة. ووفقاً للتقرير، قامت السلطات، منذ تنفيذ أحكام إلغاء التجريم المذكورة، بتعيين المزيد من الموظفين لكي يشاركوا في أعمال التوعية وأيضاً من أجل تيسير اتصال الفئات المتضررة بخدمات العلاج من تعاطي المخدرات. ويبدو أن معدل الاستفادة من هذه الخدمات ارتفع بصورة طفيفة منذ دخول الإعفاء حيز النفاذ. وإضافة إلى ذلك، لوحظ في التقرير أن سلطات إنفاذ القانون في مقاطعة كولومبيا البريطانية تنفذ تدابير إلغاء التجريم على النحو المنشود، وأن عدد جرائم حيازة المخدرات المرتكبة في المقاطعة انخفض عموماً بنسبة 76 في المائة. وبالمثل، انخفض عدد الجرائم المرتكبة التي تنطوي على حيازة كميات من المواد الخاضعة للمراقبة أقل من الحد الأدنى البالغ 2,5 غرام بنسبة 96 في المائة مقارنة بمتوسط عدد جميع جرائم حيازة المخدرات المرتكبة في المقاطعة بين عامي 2019 و2023.

545- وأحرزت مقاطعة كولومبيا البريطانية تقدماً في تنفيذ خططها لإلغاء التجريم، ومع ذلك، تقدّمت في نيسان/أبريل 2024 بطلب إلى وزارة الصحة الكندية تلتزم فيه إدخال تعديل على الإعفاء الممنوح لها بموجب قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة من شأنه أن يعيد تجريم الاستهلاك غير المشروع للمخدرات في الأماكن العامة. ووافقت وزارة الصحة الكندية على التعديل المطلوب، الذي دخل حيز النفاذ في 7 أيار/مايو 2024. وما زال الإعفاء الأصلي، الذي يلغي تجريم تعاطي وحيازة كميات صغيرة من المخدرات، ودخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2023، سارياً ولكنه لا ينطبق إلا إذا استُهلكت المخدرات في محل الإقامة القانوني للشخص المعني أو في أماكن أخرى محددة رسمياً. ووفقاً لوزارة الصحة الكندية، فإن طلب التعديل جاء بسبب الشواغل التي أعرب عنها مسؤولون في مقاطعة كولومبيا البريطانية بشأن زيادة تعاطي المخدرات في الأماكن العامة وعدم قدرة سلطات إنفاذ القانون على التصدي له.

546- وأعلنت وزارة الصحة الكندية عن عدة التزامات تمويلية تهدف إلى توسيع نطاق خدمات الرعاية الملطفة في كندا. وفي نيسان/أبريل 2024، قُدمت منحة بمبلغ مليون دولار كندي لمشروع تنفذه دار روجر نيلسون لرعاية الأطفال ويهدف إلى توسيع نطاق الرعاية الملطفة للأطفال في جميع أنحاء كندا. وفي أيار/مايو 2024، مُنح تمويل بقيمة 2,4 مليون دولار كندي على مدى أربع سنوات لجامعة ليكهيدي في مقاطعة أونتاريو بغية دعم مشروعها الرامي إلى تحسين سبل الوصول إلى خدمات الرعاية الملطفة للفئات السكانية التي تعاني من نقص في الخدمات. ويدعم التمويل المعلن عنه الأهداف المدرجة في خطة عمل البلد بشأن الرعاية الملطفة.

547- وفي 16 أيار/مايو 2024، قدم المدعي العام للولايات المتحدة مقترحاً بنقل القنب رسمياً من الجدول الأول من قانون المواد الخاضعة للمراقبة إلى الجدول الثالث من نفس القانون. واستند هذا الاقتراح إلى طلب رئيس الولايات المتحدة إلى المدعي العام ووزير الصحة والخدمات الإنسانية بأن يطلقوا عملية استعراض علمي لكيفية جدولة القنب بموجب القانون الفيدرالي. وستتخذ إدارة مكافحة المخدرات قراراً نهائياً بشأن ما إذا كان ينبغي نقل القنب إلى الجدول الثالث بعد إجراء عملية تشاور عامة يتوقع الانتهاء منها في بداية عام 2025. وبموجب الجدول الأول، سُمح بإجراء بعض الأبحاث المتعلقة بالقنب ولكن في ظل شروط صارمة فقط، وكانت الاستعمالات الطبية الممكنة محدودة للغاية. وتعد المواد المدرجة في الجدول الثالث من قانون المواد الخاضعة للمراقبة مواد ذات مخاطر إساءة استعمال منخفضة إلى متوسطة. وتضم المواد والمستحضرات المدرجة حالياً في الجدول الثالث مستحضرات تحتوي على كل من الباراسيتامول والكوديين والكيثامين والستيرويدات البنائية والتستوستيرون.

548- وفي بيان صادر عن وزيرة الصحة العقلية والإدمان في كندا في 17 أيار/مايو 2024، رُفض طلب مدينة تورنتو بإلغاء تجريم الحيازة الشخصية للمخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة في تلك المدينة. وقررت الوزيرة أن الطلب لا يحمي الصحة العامة ولا يحافظ على السلامة العامة بصورة كافية. وكانت مدينة تورنتو قد تقدمت أصلاً في كانون الثاني/يناير 2022 بطلب للحصول على إعفاء بموجب قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة من أجل إلغاء تجريم الحيازة الشخصية لجميع أنواع المخدرات وإنشاء نظام للإحالة الطوعية للأشخاص الذين يُعثر بحوزتهم على مخدرات إلى خدمات الدعم الصحي والاجتماعي.

549- وفي 23 أيار/مايو 2024، أعلن مكتب السياسات الوطنية لمكافحة المخدرات في الولايات المتحدة عن توفير 276 مليون دولار في تمويل جديد للبرنامج الخاص بمناطق الاتجار الكثيف بالمخدرات. ويعمل البرنامج على تعزيز جهود الصحة العامة والسلامة العامة بغية الحد من أزمة الجرعات المفرطة التي تواجهها الولايات المتحدة. وسيُتاح التمويل المعلن عنه مؤخرًا للمناطق التي يخدمها البرنامج في جميع الولايات الخمسين ومقاطعة كولومبيا، وعددها 33 منطقة، إضافة إلى بورتوريكو وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة.

550- وفي 28 أيار/مايو 2024، وقّع حاكم ولاية ديلاوير بالولايات المتحدة على مشروع قانون مجلس النواب رقم 285، الذي يوسع نطاق الوصول إلى برنامج القنب الطبي في الولاية. ويلغي مشروع القانون الشرط الذي يقتضي أن يكون المريض مصاباً بحالة مرضية شديدة الوطأة لكي يصبح مؤهلاً للحصول على بطاقة التعريف اللازمة للتسجيل، وبدلاً من ذلك، يُسمح للأطباء بتحديد ما إذا كان المريض يعاني من حالة طبية مشخصة يمكن أن يحصل المريض فيما يتعلق بها على فائدة علاجية أو ملطفة من استخدام القنب الطبي. ويسمح القانون للمرضى الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة بإثبات أهليتهم بأنفسهم لكي يتمكنوا من الحصول على بطاقة التعريف اللازمة للتسجيل دون الحصول على تبرير كتابي من الطبيب. كما يُسمح للمرضى الذين يحملون أوراق اعتماد من خارج الولاية تسمح لهم بالحصول على القنب الطبي باستصدار بطاقات التعريف اللازمة للتسجيل في ديلاوير من أجل الحصول على القنب الطبي في الولاية.

551- وفي 9 آب/أغسطس 2024، رفضت إدارة الأغذية والعقاقير في الولايات المتحدة استخدام العلاج بمساعدة الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين في علاج الاكتئاب التالي للصدمة، بناءً على توصية من لجنة استشارية مستقلة صدرت في حزيران/يونيه 2024. وأشارت الإدارة إلى الشواغل التي أعرب عنها أعضاء اللجنة بشأن استخدام الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين والنهج المتبع في الدراسات السريرية التي أجريت بشأن هذا العقار، وخصوصاً أن المشاركين في الدراسات كانوا قادرين في كثير من الأحيان على تخمين ما إذا كانوا قد تلقوا الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين أم دواء وهمياً بصورة صائبة.

552- وأقرت ولاية لويزيانا في الولايات المتحدة في حزيران/يونيه 2024 تشريعات تلغي تجريم حيازة أدوات تعاطي القنب. ويلغي مشروع قانون مجلس النواب رقم 165 العقوبات الجنائية، بما في ذلك السجن والغرامات، المفروضة على حيازة أدوات تعاطي القنب. وينص مشروع القانون على أن كمية الأدوات المحتازة لا يمكن أن تتجاوز الكمية اللازمة للاستخدام الشخصي. ودخلت الأحكام الواردة في مشروع القانون حيز التنفيذ في 1 آب/أغسطس 2024.

553- وفي 17 حزيران/يونيه 2024، أصدر حاكم ولاية ميريلاند في الولايات المتحدة أمراً تنفيذياً بالعمو عن 175 000 إدانة في الولاية متعلقة بجنحة حيازة القنب، وبعض الإدانات المتعلقة بجنحة حيازة أدوات تعاطي المخدرات. ويحدد الأمر الشروط التي يجوز بموجبها العمو عن الشخص، بما في ذلك الحالات التي لم يُوجّه فيها أي اتهام بخلاف جنحة تعاطي وحيازة

القنب وأدوات تعاطي المخدرات، والحالات التي تتطوي على الخضوع للمراقبة قبل صدور الحكم، والحالات التي وُجِّهت فيها الاتهامات قبل 1 كانون الثاني/يناير 2023، عندما أُلغى تجريم الحيازة الشخصية للقنب وتعاطيه في الولاية. ولا يؤدي العفو إلى شطب الجرائم من السجل الجنائي للفرد.

554- ووافق الناخبون في ولاية نبراسكا بالولايات المتحدة على إجراءين اقتراعيين سيُتَّحان استخدام القنب الطبي وإنشاء لجنة تنظيمية للقنب. ويلغى الإجراء الأول العقوبات الجنائية على استخدام ما يصل إلى 5 أونصات من القنب الطبي إذا أوصى به مقدم الرعاية الصحية كتابيا. ويلغى الإجراء الثاني العقوبات الجنائية على صنع القنب للأغراض الطبية وتوزيعه وتسليمه وصرفه من جانب كيانات مسجلة وينشئ لجنة لتنظيم تلك الأنشطة.

555- وفي 15 أيلول/سبتمبر 2024، أعلنت حكومة بريتش كولومبيا عن افتتاح مرافق عالية الأمان للأشخاص الذين يعانون من صعوبات متزامنة وطويلة الأمد ذات صلة بالصحة النفسية وباضطرابات تعاطي مواد الإدمان. وقد افتتحت تلك المرافق لتوفير رعاية غير طوعية طويلة الأمد، وفقا لقانون الصحة النفسية في بريتش كولومبيا، للأشخاص الذين يشهد طبيب بأنهم يحتاجون إلى تلك الرعاية. ووفقا لقانون الصحة النفسية، يحتجز الأشخاص المؤهلون، بناء على شهادات أطباء، للحصول على تلك الرعاية غير الطوعية لفترة محددة تصل إلى ستة أشهر، على أن يعيد الأطباء، عند انتهاء فترة الاحتجاز، تقييم مدى حاجتهم للاستمرار في تلقي الرعاية غير الطوعية.

556- وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر 2024، عرض رئيس المكسيك استراتيجية أمنية وطنية جديدة تهدف إلى الحد من جرائم القتل في البلد، التي يُعزى معظمها إلى الاتجار بالمخدرات. وتركز الاستراتيجية على أسباب العنف وسيتمزز في إطارها دور الحرس الوطني المكسيكي في مجال الأمن العام، وسينشأ نظام استخباراتي وطني جديد، وسيُحسَّن التنسيق بين الولايات المكسيكية.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

557- لا يزال الاتجار بالفنتانيل وغيره من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية يشكل التحدي الرئيسي المتصل بالمخدرات الذي يواجه أمريكا الشمالية، حيث تُصنع معظم المواد المضبوطة في المنطقة على نحو غير مشروع في المكسيك قبل أن تصل إلى أسواق المقصد في كندا والولايات المتحدة. وعادة ما ينطوي الصنع غير المشروع للفنتانيل في المكسيك على استخدام مواد كيميائية لا تخضع للمراقبة الدولية. ولا يختلف الوضع فيما يتعلق بالميتامفيتامين، وإن كان هذا المخدر يُصنع أيضا على نحو غير مشروع في الولايات المتحدة. أما فيما يتعلق بالمخدرات الأخرى، فعلى الرغم من استمرار الاتجار بكميات كبيرة من الكوكايين والقنب في المنطقة، استمرت كميات المضبوطات من تلك المخدرات في الانخفاض، أو ظلت مستقرة. والاتجار في الهيروين أخذ في الانخفاض، حيث يُستعاض عنه بالفنتانيل وغيره من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية المتاحة في الأسواق غير المشروعة.

558- ولا تزال الولايات المتحدة تشهد عمليات اتجار واسعة النطاق بالفنتانيل، حيث ارتفعت الكميات المضبوطة من هذا المخدر إلى مستويات قياسية. وأبلغت إدارة مكافحة المخدرات عن مصادرة ما يقرب من 15 طنا من الفنتانيل، منها 13,1 طنا في شكل مسحوق و79 مليون قرص (حوالي 1,9 طن)، في عام 2023. ومن بين كميات مسحوق الفنتانيل المضبوطة، كان ما يقرب من 30 في المائة مغشوشا بمادة الزيلازين، مقارنة بنسبة 25 في المائة في عام 2022. وإضافة إلى ذلك، قارب إجمالي كمية الأقراص المضبوطة من الفنتانيل في عام 2023، البالغ 79 مليون قرص، ثلاثة أضعاف إجمالي الكمية المضبوطة في عام 2021. وبالمثل، ضببت هيئة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة ما يقرب من 12,2 طنا من الفنتانيل في عام 2023، أي ما يقرب من ضعف الكمية المضبوطة في عام 2022، أو حوالي 1,2 بليون جرعة من الفنتانيل، وفقا لحسابات الهيئة. ولا تزال كندا أيضا تشهد اتجارا واسع النطاق في الفنتانيل وغيره من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية وغير الاصطناعية، على الرغم من أن إجمالي الكمية المضبوطة من هذه المواد في عام 2023 شهد انخفاضا حادا مقارنة بالسنوات السابقة. ووفقا لوكالة الخدمات الحدودية الكندية، ضُبط في عام 2023 ما يقرب من 1,7 طن من المؤثرات الأفيونية، بما في ذلك الفنتانيل، مما يشكل انخفاضا كبيرا عن الكمية المضبوطة في العام السابق وقدرها 4,6 أطنان. وانخفضت كمية الفنتانيل المضبوطة في المكسيك بصورة طفيفة من 2 طن في عام 2022 إلى حوالي 1,8 طن في عام 2023، ولكنها ظلت أعلى بكثير من الكميات التي أُبلغ عن ضبطها قبل عام 2021. ونُقِّدت معظم ضبطيات الفنتانيل في المكسيك في الولايات الواقعة على طول الحدود الشمالية للبلد مع الولايات المتحدة.

559- وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024، فككت شرطة الخيالة الملكية الكندية أحد أكبر المختبرات السرية للمخدرات المكتشفة في كندا. ووجدت في المختبر كميات من السلالات الكيميائية تكفي لصنع ما يقرب من 100 مليون جرعة من الفنتانيل بشكل غير مشروع. وبالإضافة إلى ذلك، صادرت السلطات في المختبر كميات كبيرة من الفنتانيل والميتامفيتامين المصنعين على نحو غير مشروع، بالإضافة إلى كميات من الكوكايين وميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين والقنب.

560- وينشأ معظم القنب المتجر به في الولايات المتحدة من مصادر محلية، وفقا لإدارة مكافحة المخدرات، ويُسرَّب أحيانا من المزارعين المرخص لهم في الولايات التي تسمح بزراعة القنب الطبي أو الترفيهي. وهذا ما تؤكد بيانات هيئة الجمارك وحماية الحدود، التي أبلغت عن انخفاض مضبوطات القنب المهزَّب إلى الولايات المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث انخفض إجمالي الكمية المضبوطة من 144 طنا في عام 2021 إلى ما يقرب من 68 طنا في عام 2022 و67 طنا في عام 2023. وارتفع إجمالي الكمية المضبوطة من القنب ومنتجاته في كندا في عام 2023 إلى حوالي 23,5 طنا مقارنة بكمية تقارب 16,7 طنا في العام السابق. ووفقا لبيانات وكالة الخدمات الحدودية الكندية، تمثل الكمية المضبوطة في عام 2023 استمرارا للاتجاه التصاعدي في مضبوطات القنب ومنتجاته المهربة إلى كندا، حيث ضُبط 1,6 طن فقط في عام 2018.

561- وكان إجمالي كمية الميثامفيتامين المضبوطة في الولايات المتحدة أكبر بقليل في عام 2023 عما كان عليه في عام 2022. وفي عام 2023، ضُبطت إدارة مكافحة المخدرات 78,8 طنا من هذه المادة، كما ضُبطت إدارة الجمارك وحماية الحدود 63,5 طنا. وأبلغ الحرس الوطني في المكسيك عن انخفاض حاد في مضبوطات الميثامفيتامين في عام 2022، حيث أُبلغ عن ضبط 712 كغ، مقارنة بـ 4,7 أطنان ضُبطت في عام 2021.

562- واستمر تراجع إجمالي كمية الكوكايين المضبوطة في الولايات المتحدة في عام 2023. وضُبطت إدارة مكافحة المخدرات ما مجموعه 175 طنا من الكوكايين في عام 2023، وهو ما يعادل تقريبا نصف الكمية التي ضُبطتها الوكالة في عام 2021، وأقل من الكمية المضبوطة في عام 2022 بمقدار 50 طنا. وفي المقابل، ارتفعت كمية الكوكايين التي ضُبطتها هيئة الجمارك وحماية الحدود بصورة طفيفة لتبلغ 36,7 طنا في عام 2023، لكنها مع ذلك كانت أقل من الكمية التي ضُبطتها الهيئة في عام 2021 والتي بلغت 44,2 طنا. وعلى غرار الولايات المتحدة، انخفضت أيضا مضبوطات الكوكايين التي أُبلغ عنها في كندا. وأبلغت وكالة الخدمات الحدودية الكندية عن ضبط ما يقرب من 1,8 طن من الكوكايين في عام 2023، مما يشكل انخفاضا حادا عن الكمية التي أُبلغ عن ضبطها في عام 2022 والبالغة 2,8 طن، والتي لا تزال مع ذلك أعلى من الكمية المضبوطة سنويا في الفترة بين عامي 2019 و2021 والبالغة 1,3 طن.

563- ووفقا لبيانات إدارة مكافحة المخدرات وإدارة الجمارك وحماية الحدود، استمرت مضبوطات الهيروين في الانخفاض، في حين تزايد وجود الفنتانيل وغيره من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية في أسواق المخدرات غير المشروعة في الولايات المتحدة. وأبلغت إدارة الجمارك وحماية الحدود عن مضبوطات من الهيروين بلغ مجموعها حوالي 680 كغ في عام 2023، وهو ما يشكل انخفاضا عن الكمية التي أُبلغ عن ضبطها في عام 2021 والبالغة حوالي 2,5 طن. وأبلغت إدارة مكافحة المخدرات عن انخفاض بنسبة 70 في المائة في مضبوطات الهيروين في الفترة بين عامي 2019 و2023. وإضافة إلى ذلك، وُجد في عام 2023 أن معظم الهيروين المضبوط كان ممزوجا بالفنتانيل، وأن 82 في المائة من حالات الوفاة المتصلة بالهيروين في الولايات المتحدة كانت تتطوي أيضا على الفنتانيل. وكما هو الحال في الولايات المتحدة، استمرت مضبوطات الهيروين في كندا في الانخفاض؛ وضُبط 89 كغ من هذه المادة في عام 2023، بانخفاض عن الكمية المضبوطة في عام 2022 والبالغة 214 كغ، التي كانت هي نفسها أقل من الكمية المضبوطة في عام 2021 والبالغة 287 كغ.

564- وفي 25 تموز/يوليه 2024، ألقى مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي القبض على أحد مؤسسي كارتل "سينالوا" في ولاية نيو مكسيكو ووجهت إليه تهمة التآمر لصنع مادة الفنتانيل وتوزيعها. وكان قد أتهم سابقا في الولايات المتحدة بالتآمر على القتل وغسل الأموال والاتجار في الكوكايين والهيروين والميثامفيتامين ومخدرات أخرى. وقد وجه إليه الاتهام في 13 أيلول/سبتمبر 2024، ويتوقع أن يخضع للمحاكمة في عام 2025. ومن المتوقع، في حال إدانته، أن يواجه عقوبة إلزامية بالسجن مدى الحياة كحد أدنى.

565- ولا تزال المكسيك تواجه مستويات عالية من العنف بين الجماعات الإجرامية المنظمة بسبب صنع المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع، على الرغم من الانخفاض الطفيف في عدد جرائم القتل في البلد على مدى السنوات القليلة الماضية. ووفقا لبيانات الأمانة التنفيذية للنظام الوطني للأمن العام في المكسيك، بلغ عدد ضحايا القتل العمد في المكسيك 29 709 ضحايا في عام 2023، وهي المرة الأولى التي يقل فيها عدد هؤلاء الضحايا عن 30 000 ضحية منذ عام 2017.

الوقاية والعلاج

566- أعلنت وزارة الصحة الكندية في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023 عن تقديم 21 مليون دولار كندي لدعم المنظمات والمشاريع المجتمعية في جميع أنحاء كندا في جهودها الرامية إلى زيادة فرص الحصول على الخدمات للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات وأولئك المعرضين لخطر الأضرار المتصلة بمواد الإدمان. وبالتوازي مع ذلك، أعلنت وزارة الصحة الكندية أيضا عن تجديد الاستراتيجية الكندية للمخدرات ومواد الإدمان. وتوسع الاستراتيجية المجددة إلى الحد من الأضرار المتصلة بمواد الإدمان لتعاطي المخدرات من خلال التركيز على أربعة مجالات رئيسية ذات أولوية: الوقاية والتثقيف، والخدمات والدعم المتعلقان بتعاطي مواد الإدمان، والأدلة، والضوابط المفروضة على مواد الإدمان.

567- ووفقاً للدراسة الاستقصائية الكندية للقلب لعام 2023، لم يظهر اتجاه واضح في تعاطي القلب خلال فترة الـ12 شهراً الماضية بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و19 سنة. وفي عام 2023، أفادت نسبة 43 في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية بتعاطي القلب مرة واحدة على الأقل خلال العام السابق. وبلغت هذه النسبة 44 في المائة في عامي 2019 و2020، على الرغم من أنها كانت أقل من ذلك في عام 2018، حيث سجلت 36 في المائة، وفي عام 2022، حيث سجلت 37 في المائة. ووجدت الدراسة الاستقصائية أن نسبة التعاطي اليومي أو شبه اليومي للقلب بين السكان ظلت مستقرة بوجه عام منذ عام 2018، حيث بلغت حوالي 25 في المائة تقريبا، وفي أوساط الشباب على وجه الخصوص، بنسبة 20 في المائة تقريبا. وبالمثل، ظلت النسبة المثوية للكنديين الذين يُعتبرون معرضين لخطر مواجهة المشاكل نتيجة لتعاطي القلب مستقرة منذ عام 2018، عند حوالي 3 في المائة.

568- وفيما يتعلق بالوفيات الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة مرتبطة بالمخدرات في كندا، استمر عدد الوفيات المرتبطة بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية في الارتفاع، ولا تزال هذه الظاهرة تمثل أزمة صحية عامة كبيرة في البلد. وذكرت وزارة الصحة الكندية أنه كان هناك ما يقرب من 44 000 حالة وفاة ناجمة عن سمية المؤثرات الأفيونية في الفترة من كانون الثاني/يناير 2016 إلى كانون الأول/ديسمبر 2023. وفي عام 2023، ارتفع عدد الوفيات الناجمة عن سمية المؤثرات الأفيونية في كندا إلى 8 049 حالة، أي أعلى بنسبة 7 في المائة تقريبا مما كان عليه في عام 2022. ومن بين حالات الوفاة المذكورة، كانت نسبة 82 في المائة منها تتعلق بالفنتانيل ونسبة 88 في المائة بمؤثرات أفيونية غير صيدلانية، في حين كانت نسبة 61 في المائة تتعلق أيضا بمنشطات، وكانت نسبة 75 في المائة منها من الرجال. وفيما يتعلق بالمنشطات، أبلغت كندا عن 3 479 حالة وفاة في عام 2023، أي أقل بنسبة 3 في المائة عن عام 2022.

569- وللمرة الأولى، تضمنت الدراسة الاستقصائية المعنونة "رصد المستقبل 2023" في الولايات المتحدة، التي نُشرت في آذار/مارس 2024، معدلات تقديرية لاستهلاك مادة دلتا-8-تتراهيدروكانابينول في أوساط المراهقين في الولايات المتحدة. وتُجرى هذه الدراسة الاستقصائية سنويا بين الطلاب في الولايات المتحدة في الصفوف 8 و10 و12. وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية لعام 2023 إلى أن 11 في المائة من الطلاب في الصف الثاني عشر أبلغوا عن تعاطي مادة دلتا-8-تتراهيدروكانابينول في العام الماضي. وفيما يتعلق بتعاطي القلب بوجه عام، أفاد 30 في المائة من جميع المجيبين بأنهم تعاطوا هذا المخدر في العام الماضي، ووجدت الدراسة الاستقصائية أن معدل الانتشار لم يختلف بصورة كبيرة بين الولايات التي تطبق سياسات مختلفة بشأن القلب. وفيما يتعلق بالمخدرات الأخرى غير القلب، أفاد 7,4 في المائة من الطلاب في الصف الثاني عشر بأنهم تعاطوا مخدرا في العام الماضي. وإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة الاستقصائية أن النسبة المثوية للطلاب الذين يمتنعون عن تعاطي أي مخدرات، بما في ذلك الكحول أو منتجات النيكوتين، سجلت أعلى مستوى لها منذ بدء تتبعها في عام 2017. وبالمثل، ظل تعاطي القلب منخفضا بين الطلاب في عام 2023، الأمر الذي يشكل استمرارا للاتجاه الذي لوحظ منذ بداية جائحة كوفيد-19.

570- ووفقا للبيانات المؤقتة المتاحة لمراكز الولايات المتحدة لمراقبة الأمراض والوقاية منها في أيار/مايو 2024، انخفض عدد حالات الوفاة المرتبطة بجرعات مفرطة من المخدرات في الولايات المتحدة بصورة طفيفة لأول مرة منذ عام 2018، حيث أُبلغ عن 107 543 حالة من هذا القبيل في عام 2023، مقارنة بـ111 029 حالة في عام 2022. وانخفض عدد الوفيات المرتبطة باستهلاك المؤثرات الأفيونية، بما في ذلك المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، إلى 81 083 حالة في عام 2023، في حين سجّل 84 181 حالة في العام السابق. ومع ذلك، ارتفع عدد الوفيات المرتبطة باستهلاك الكوكايين من 28 441 حالة في عام 2022 إلى 29 918 حالة في عام 2023. وبالمثل، ارتفع عدد حالات الوفاة المرتبطة بجرعات مفرطة من المنشطات النفسية، أي الميثامفيتامين، من 35 550 حالة في عام 2022 إلى 36 251 حالة في عام 2023.

571- ووفقا للدراسة الاستقصائية الوطنية حول تعاطي العقاقير والصحة لعام 2023 في الولايات المتحدة، أفاد 16,8 في المائة من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 12 سنة أو أكثر بأنهم استخدموا مخدرا في الشهر الماضي. وكان القلب هو المخدر الأشيع استخداما، حيث أفاد 21,8 في المائة من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 12 سنة أو أكثر بأنهم تعاطوه في العام الماضي. وكان استهلاك القلب هو الأعلى بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة، بنسبة 36,5 في المائة، أو ما يقرب من 12 مليون شخص. وفيما يتعلق بالفنتانيل، فإن 828 000 شخص تبلغ أعمارهم 12 سنة فأكثر أساءوا استعمال هذا المخدر في العام الماضي، بما في ذلك 627 000 شخص استهلكوا الفنتانيل المصنوع على نحو غير مشروع. وفي عام 2023، كان 48,5 مليون شخص تبلغ أعمارهم 12 سنة أو أكثر (حوالي 17,1 في المائة) يعانون من اضطرابات تعاطي مواد الإدمان، بمن فيهم الذين يعانون من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي الكحول. وفيما يتعلق بالعلاج، فمن أصل 1,8 مليون مراهق تتراوح أعمارهم بين 12 و17 سنة في عام 2023 ممن عانوا من اضطرابات تعاطي المخدرات في العام السابق ولم يتلقوا علاجاً من تعاطي المخدرات في العام السابق، لم يلتزم 1,6 مليون مراهق الحصول على العلاج أو لم يعتقدوا أنه ينبغي لهم الحصول عليه. وبالمثل، فمن أصل 39,6 مليون بالغ تبلغ أعمارهم 18 سنة أو أكثر في عام 2023 ممن عانوا من اضطرابات تعاطي المخدرات في العام السابق ولم يتلقوا علاجاً من تعاطي المخدرات في ذلك العام، لم يلتزم 36,7 مليون شخص الحصول على العلاج أو لم يعتقدوا أنه ينبغي لهم الحصول عليه.

572- وفي شباط/فبراير 2024، نشرت وزارة الصحة في المكسيك دراسة تستند إلى دراسة استقصائية أجريت عبر الإنترنت عن تعاطي القنب ومنتجاته بين السكان في المكسيك. وفي الفترة بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2023، اختير ما يقرب من 18 000 شخص في المكسيك للمشاركة في هذه الدراسة الاستقصائية. ووجدت الدراسة الاستقصائية أن 26,9 في المائة من المجيبين تعاطوا القنب مرة واحدة على الأقل في حياتهم، وبلغ متوسط العمر عند أول تعاطي 20,47 سنة. ومن بين الذين أبلغوا عن تعاطي القنب، أفاد 19,5 في المائة منهم بأنهم استمروا في تعاطيه. ووجدت الدراسة أيضاً أن 34,7 في المائة من الذين استمروا في تعاطي القنب كانوا يتعاطونه بصورة يومية أو شبه يومية.

573- وواصل الطلب على خدمات العلاج في المكسيك نموه السريع بسبب استهلاك الفنتانيل، وخصوصاً في ولايات باها كاليفورنيا وتشواوا وسينالوا وسونورا، وكلها تقع في الجزء الشمالي الغربي من البلد، إما على الحدود مع الولايات المتحدة أو بالقرب منها. وفي عام 2018، لم يكن هناك أي طلب تقريباً على خدمات العلاج المتعلقة باستهلاك الفنتانيل في المكسيك، غير أن الطلب ارتفع إلى عدة مئات من الحالات سنوياً منذ عام 2021 وبلغ 430 حالة في عام 2023. وهذا يجسد الواقع بأن البلد أصبح سوقاً استهلاكية للفنتانيل.

574- وأفادت مؤسسة مراكز إدماج الشباب، وهي مؤسسة غير ربحية تعمل في مجال الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل من اضطرابات تعاطي المخدرات، من بين اضطرابات الصحة العقلية الأخرى، بالتعاون مع حكومة المكسيك، بأنه من بين أكثر من 80 000 مريض عالجتهم المؤسسة في عام 2023، سعى ما يقرب من 60 في المائة منهم إلى الحصول على خدمات تتعلق بتعاطي المخدرات. وإضافة إلى ذلك، سعى 20 427 شخصاً إلى الحصول على العلاج لدى مراكز إدماج الشباب لأول مرة، وكان متوسط عمرهم عند بدء تلقي العلاج 25,5 سنة. وكانت المخدرات الرئيسية التي يتعاطاها ملتصقو العلاج هي القنب والميثامفيتامين والكوكايين.

أمريكا الجنوبية

في البرازيل، شهدت الفترة بين عامي 2022 و2023 زيادة في مضبوطات المخدرات في ولايات الأمازون، وسُجل أيضاً انخفاض في معدل إزالة الغابات. ويُعتقد أن هذين الاتجاهين المتوازيين يرجعان إلى الوجود الأقوى للجهات الفاعلة الحكومية.

في بيرو، وفقاً لتقرير المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عن رصد محصول الكوكا لعام 2023، استخدمت مساحة إجمالية تبلغ 92 784 هكتاراً في زراعة الكوكا، أي بانخفاض نسبته 2,3 في المائة مقارنة بعام 2022. ويعد هذا الانخفاض، بعد المستوى القياسي الذي سجلته الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا في عام 2022، أول انخفاض يبلغ عنه منذ ثماني سنوات.

وفقاً لتقرير رصد محصول الكوكا في كولومبيا لعام 2023، وصلت زراعة شجيرة الكوكا على نحو غير مشروع إلى أعلى مستوياتها في البلد لتبلغ 253 000 هكتار، بزيادة بنسبة 10 في المائة مقارنة بعام 2022. وأُبلغ عن زيادة أكثر حدة فيما يتعلق بالإنتاج المحتمل للكوكايين، والذي ارتفع بنسبة 53 في المائة من عام 2022 إلى عام 2023، ليصل إلى 2 664 طناً.

في جميع أنحاء منطقة أمريكا الجنوبية، لا تزال الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات والجرائم ذات الصلة المرتكبة ضد البيئة تولد العنف وتهدد الفئات السكانية الضعيفة والتنوع البيولوجي، لا سيما في منطقة الأمازون.

لا يزال العنف الحضري المتصل بالمخدرات يؤثر على أمريكا الجنوبية، وقد أبلغت إكوادور عن زيادة حادة في معدلات جرائم القتل المرتبطة بالمستوى القياسي لزراعة الكوكا في كولومبيا، فضلاً عن استخدام إقليمها كمنطقة عبور لدروب الاتجار بالمخدرات إلى أمريكا الشمالية وأوروبا.

التطورات الرئيسية

575- لا تزال تدفقات تهريب الكوكايين الرئيسية هي تلك المتجهة من منطقة الأنديز إلى بلدان أخرى في القارة الأمريكية وإلى غرب أوروبا ووسطها، التي تعد ثاني أكبر سوق للكوكايين بعد أمريكا الشمالية، وإن كان تهريب الكوكايين يستهدف جميع مناطق العالم. ونتيجة لزيادة مستوى الحظر في البلدان التي كانت تاريخياً منتجة للكوكايين، فقد تغيرت دروب تهريب المخدرات، فازداد استخدام بلدان عبور مثل إكوادور والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات).

576- وتركت زيادة الاتجار بالكوكايين أثراً قوياً بصورة خاصة في إكوادور، التي شهدت موجة من العنف المميت في السنوات الأخيرة، مرتبطة بالجماعات الإجرامية عبر الوطنية والمحلية، بما فيها عصابات المخدرات. فوفقاً لتقرير المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المعنون "الدراسة العالمية لجرائم القتل لعام 2023: جرائم القتل والجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، فإن القوة الدافعة وراء زيادة العنف بنسبة 407 في المائة تقريباً بين عامي 2016 و2022 هي المستوى القياسي لزراعة الكوكا في البلدان المجاورة، ولا سيما كولومبيا، وكذلك استخدام منظمات تهريب المخدرات لأراضي إكوادور كمنطقة عبور وصولاً إلى دروب التهريب إلى أمريكا الشمالية وأوروبا. وفي الفترة من 2021

إلى 2022، ارتفع معدل جرائم القتل في إكوادور بنسبة 94,7 في المائة. ومنذ عام 2014، شهدت المقاطعات الساحلية والمقاطعات المجاورة أعلى زيادات في معدلات جرائم القتل، ويرجع ذلك إلى التنافس بين المنظمات الإجرامية على دروب تهريب الكوكايين. ووفقاً لذلك التقرير، بدأت حالات العنف المرتبطة بالمخدرات تزداد في عام 2018، وكان معظمها يحدث بين العصابات المحلية وفي السجون، ثم انتشرت منذ ذلك الحين في جميع أنحاء البلد نتيجة للنزاعات بين الجماعات الإجرامية المكسيكية مثل عصابة خاليسكو نيو جينريشن وعصابة كلان فاروكو الألبانية. وفي كانون الثاني/يناير 2024، أعلن الرئيس دانيال نوبوا "حالة النزاع المسلح الداخلي" وحشد الجيش لمواجهة عنف العصابات. وشملت التدابير المعتمدة فرض حظر التجول ليلاً وإدراج 22 عصابة إجرامية في قائمة المنظمات الإرهابية، ومن ثم السماح بمحاكمة أعضائها أمام محاكم عسكرية.

577- وتشيع الأنشطة الإجرامية في المناطق النائية في أمريكا الجنوبية. وغالباً ما تكون المناطق الحدودية بؤراً ساخنة للتجار بالمخدرات والأسلحة والحياة البرية، فضلاً عن الاتجار بالبشر. وفي منطقة الحدود الثلاثية بين الأرجنتين والبرازيل وباراغواي، تستغل منظمات الاتجار بالمخدرات الحدود التي يسهل اختراقها لتنفيذ أنشطة غسل الأموال وتهريب المخدرات والسلع المزيفة.

578- وقد أدى ارتفاع معدلات جرائم القتل في منطقة الأمازون في السنوات القليلة الماضية، إلى جانب زيادة وعي السلطات المحلية والوطنية بالترابط القائم بين الاتجار بالمخدرات والجريمة البيئية، إلى دفع مختلف الجهات الفاعلة إلى إجراء مزيد من التحقيقات في ديناميات هذه الظواهر وأسبابها الجذرية. وفي تموز/يوليه 2024، نشر معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية التابع لحكومة البرازيل دراسة عن ديناميات العنف والإجرام في الإقليم الشمالي في البرازيل. وأشارت تلك الدراسة إلى أن المنظمين الإجراميين "القيادة الأولى للعاصمة" و"القيادة الحمراء" قد عززتا وجودهما في الإقليم الشمالي من البلد وكتفتا تحالفاتهما وتنافسهما مع الجماعات الإجرامية المحلية، مما أدى إلى زيادة معدلات جرائم القتل. وعلى الرغم من أن تلك المنظمات الإجرامية ركزت في البداية على الاتجار بالمخدرات واستغلال قرب الإقليم من مناطق إنتاج الكوكايين في بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا، إلا أنها أخذت تنشط بشكل متزايد في الأسواق غير المشروعة التي كانت موجودة أصلاً في شمال البرازيل، مثل الأسواق غير المشروعة لقطع الأشجار والتعدين والاتجار بأنواع الحياة البرية. وتشير الروايات الأخيرة إلى أن منظمات الاتجار بالمخدرات قد تغلغت في مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية الواقعة على ضفاف النهر، حيث أخذت تجند شبابها وتغذي العنف والجريمة المحلية. وعلى نحو مماثل، نشر المرصد الإكوادوري للجريمة المنظمة تقريراً يصف الجريمة المنظمة في إكوادور، فبين أن المناطق على حدود الأمازون مؤاتية للتجار بالوقود الذي يستخدم في صنع الكوكايين على جانبي الحدود. وأن الجريمة المنظمة كما يبدو قد عززت قدرتها على المناورة في المناطق الريفية والحضرية التي تتسم بالتفاوتات الحادة، مما أدى إلى انتشار مختلف الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة وساهم في ارتفاع معدلات جرائم القتل في السنوات الأخيرة.

579- وفي البرازيل، نشر مركز الدراسات المتعلقة بالمخدرات والتنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية، في حزيران/يونيه 2024، دراسة عن الاتجار بالمخدرات في منطقة الأمازون وآثاره على البيئة، مع التركيز على العلاقة المحتملة بين مضبوطات المخدرات وإزالة الغابات في الولايات البرازيلية في منطقة الأمازون. وأظهرت الدراسة، التي حللت بيانات متعلقة بمضبوطات القنب والكوكايين وعلاقتها بمعدلات إزالة الغابات، أن الفترة بين عامي 2022 و2023 شهدت زيادة في مضبوطات المخدرات من نوع واحد على الأقل من المخدرات في ولايات الأمازون التي سُجل فيها أيضاً انخفاض في معدل إزالة الغابات. ويُعتقد أن هذان الاتجاهان المتوازيان يرجعان إلى الوجود الأقوى للجهات الفاعلة الحكومية. وأشارت الدراسة أيضاً إلى قرب مهابط الهبوط غير المسجلة من المناطق التي ترتفع فيها مستويات إزالة الغابات، وإلى أن الجماعات الإجرامية المختلفة الضالعة في التعدين غير المشروع والاتجار بالكوكايين ربما تتشارك في هذه البنى التحتية للنقل الجوي. وفيما يتعلق بدروب التهريب الجديدة، أشارت الدراسة إلى أن القنب يدخل البرازيل من كولومبيا عبر أنهار حوض الأمازون، وأن الشرطة الاتحادية البرازيلية قد أبلغت بأن مطار ماناوس في ولاية الأمازون يشهد أعلى مستويات مضبوطات من القنب. وأخيراً، لفتت الدراسة الانتباه إلى تأثير الاتجار بالمخدرات على أراضي الشعوب الأصلية، حيث تتركز إزالة الغابات والمهابط غير المسجلة غالباً في هذه المناطق. كما يمكن للاستيلاء غير القانوني على الأراضي أو شراؤها بغرض الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا والقنب أن يؤثر على أقاليم الشعوب الأصلية والأقاليم المحمية.

580- وقدمت أدلة تربط بين المحاصيل غير المشروعة وإزالة الغابات في تقرير رصد زراعة الكوكا لعام 2023، الذي تشاركت في نشره لجنة بيرو الوطنية للتنمية والحياة بمنأى عن المخدرات والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في حزيران/يونيه 2024. وتظهر النتائج أن المناطق التي يمكن أن تعزى فيها نسبة 20 إلى 30 في المائة من إزالة الغابات مباشرة إلى الزراعة الجديدة لشجيرة الكوكا تقع بشكل رئيسي بالقرب من المناطق الحدودية، وأن زراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة تتوسع لتشمل أراضي المجتمعات المحلية الضعيفة. كما أن ذلك التوسع يهدف إلى تأمين الوصول إلى المسارات الجوية والطرق النهرية التي تعبر الحدود. ووفقاً لذلك التقرير، فإن 71 في المائة من شجيرات الكوكا غير المشروعة في بيرو تزرع في مناطق طبيعية محمية. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من انخفاض المساحة الإجمالية المزروعة بشجيرات الكوكا من عام 2022 إلى عام 2023، فإن زراعتها في أراضي الشعوب الأصلية قد ازدادت، كما هو الحال في محميتي كاكاتايو

الشمالية والجنوبية الخاصة بالشعوب الأصلية. وقد ازدادت زراعتها في هذه المنطقة بنسبة 144 في المائة من عام 2021 إلى 2023 - من 171 هكتارا إلى 416 هكتارا - مما يهدد حقوق سكان كاكاتايبو الذين يعيشون في عزلة ومعرضون بشكل خاص للخطر.

581- ويقدم بحث أجري مؤخراً في البرازيل أدلة إضافية على أن الأضرار التي تلحق بالبيئة، وتحديدًا بيئة الحيوانات البحرية، لا تتأثر فقط من الاتجار بالمخدرات بل أيضا من تعاطي المخدرات. فوفقا لنتائج ذلك البحث، الذي نشرته مؤسسة أوسفالدو كروز في ريو دي جينيرو في تموز/يوليه 2024، ثبتت إصابة أسماك القرش بتلوث بالكوكايين ومستقبله البنزويليكونين. ويشير مؤلفو البحث إلى أن ذلك التلوث يرجع على الأرجح إلى كمية الكوكايين الكبيرة المستهلكة في المدينة، والتي تدخل بعد ذلك إلى نظام الصرف الصحي وينتهي بها المطاف في البحر. ويعرض البحث، وهو الأحدث، بيانات من ريو دي جانيرو، ولكن المؤسسة تشير أيضا إلى دراسة أجرتها جامعتا ساو باولو وسانبا سيستيليا اكتشفت وجود الكوكايين في بلح البحر في مدينة سانتوس الساحلية.

582- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تقريرا إلى حكومة كولومبيا عن دراسة بشأن قياس حجم إنتاج محصول الكوكا وغلاله. وقد أجريت تلك الدراسة لتحديد مدى إنتاجية زراعة الكوكا والظروف الاجتماعية والاقتصادية لمزارعي الكوكا في مناطق ميتا وغوافياري وأورينوكو والمناطق المحاذية للمحيط الهادئ، وذلك بهدف توفير مدخلات رئيسية لتقدير الإنتاج المحتمل للكوكايين في البلد. وتمثلت إحدى النتائج الملحوظة للدراسة في أن غلال زراعة الكوكا في المناطق المحاذية للمحيط الهادئ قد وصلت إلى مستويات تاريخية، حيث بلغت 10,8 أطنان من الكوكا الطازجة للهكتار الواحد سنوياً. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى كل من غلة كل محصول بحد ذاته وعدد المحاصيل في السنة.

583- وعلى الرغم من اتفاق السلام التاريخي الذي أبرم في عام 2016 بين حكومة كولومبيا والقوة الشعبية الثورية البديلة الكولومبية (الفارك)، لا يزال النزاع المسلح الداخلي والعنف والتهمير القسري مستمرا. والعنف السائد مرتبط بحالة الفراغ في السلطة الناتجة عن تسريح أفراد الفارك، مما أدى إلى تشرذم المشهد الإجرامي، حيث باتت جماعات مسلحة غير حكومية وعصابات إجرامية متعددة تتصارع للسيطرة على زراعة الكوكا وأسواق الاتجار بالمخدرات في كولومبيا. وعلى الرغم من اتفاق السلام مع الفارك واستئناف محادثات السلام بين الحكومة وجيش التحرير الوطني في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، لم يطرأ أي تحسن على سلامة السكان الذين يعيشون في منطقة النزاع. فوفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ازداد العنف في العديد من المناطق النائية في كولومبيا، ووصل إلى المستويات التي كانت سائدة قبل عملية السلام. ومنذ عام 2016، قُتل أكثر من 1 200 من المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين في كولومبيا، وقُتل منهم 181 في عام 2023 فقط، وفقا لمكتب أمين المظالم في كولومبيا.

584- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، اشترك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة العدل في كولومبيا في نشر التقرير السنوي لرصد محصول الكوكا غير المشروع مع بيانات من عام 2023. ويلفت التقرير الانتباه إلى الصلات بين الجماعات المسلحة غير القانونية في كولومبيا مثل جيش التحرير الوطني، والجيش الشعبي للتحرير، وقوات الدفاع الذاتي الغايتانية الكولومبية، بالإضافة إلى منشقين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، مع الجريمة المنظمة، ولا سيما بالنسبة لإنتاج الكوكايين والاتجار به. وأسفر هذا الوضع عن تحويل المناطق التي يتركز فيها النشاط غير المشروع المتصل بالمخدرات حتى الآن إلى مناطق استراتيجية لأنشطة غير مشروعة أخرى، مثل التعدين غير المشروع والاتجار بالأشخاص. وقد أدت هذه العملية أيضا إلى زيادة العنف ضد القادة الاجتماعيين وزيادة الضغط على المجتمعات الضعيفة، مثل الشعوب الأصلية والشعوب الكولومبية من أصل أفريقي.

585- ويواصل مكتب أمين المظالم في كولومبيا إصدار إنذارات مبكرة بهدف حماية السكان المعرضين للخطر في منطقة الأمازون في البلد من العنف المرتبط بالمخدرات. وشملت الإنذارات التي صدرت في عام 2024 تلك التي صدرت في مقاطعة كوينديو والتي سلطت الضوء على المخاطر التي تشكلها جماعات الاتجار بالمخدرات لا كورديليرا ولا أوفيسينا ولوس فلاكوس. وشملت المخاطر المستبانة القتل والمجازر والعنف الجنساني والتجنيد القسري للقاصرين والتهديدات والمضايقات والاختفاء القسري والابتزاز والتهمير القسري والخطف والاتجار بالبشر والوصم. وشملت الإنذارات المبكرة أيضا تلك التي صدرت في منطقة الأمازون بشكل عام، والتي حذرت من المخاطر التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيون العاملون في القضايا البيئية في منطقة الأمازون الحيوية في كولومبيا. ويتعرض أولئك الأشخاص في المقام الأول لتهريب الجماعات المسلحة غير القانونية، مثل جيش التحرير الوطني والفصائل المنشقة عن قوات الفارك، التي تمارس أنشطة مثل الاتجار بالمخدرات والتعدين غير القانوني وقطع الأشجار غير القانوني والتهمير في تلك المناطق.

586- وفي 26 كانون الثاني/يناير 2024، ردت منظمة الصحة العالمية على رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات مشيرة إلى أن المنظمة قد بدأت بإجراء استعراض دقيق لأوراق الكوكا. وكان رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات قد أرسلت في حزيران/يونيه 2023 برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلب فيها بدء العملية المتعلقة بإجراء استعراض دقيق للتصنيف الحالي لأوراق الكوكا باعتبارها أحد المخدرات المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، وذلك

وفقاً للمادة 3 من تلك الاتفاقية. وكانت بوليفيا قد أدرجت، عند انضمامها مجدداً إلى اتفاقية سنة 1961 في عام 2012، تحفظاً ينص على ما يلي "تحتفظ دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالحقوق في السماح بمضغ أوراق الكوكا التقليدية في أراضيها؛ واستهلاكها واستخدامها في حالتها الطبيعية لأغراض ثقافية وطبية مثل استخدامها في شكل نقيع؛ والسماح كذلك بزراعة ورقة الكوكا والاتجار بها وحياتها بالقدر اللازم لهذه الأغراض المشروعة". وتقدم الحكومة حماية دستورية للكوكا المتوارثة بوصفها تراثاً ثقافياً ومورداً طبيعياً متجدداً للتنوع البيولوجي وعاملاً من عوامل التماسك الاجتماعي، ولا تعتبره مخدراً إذا كان في حالته الطبيعية. وقد وضع القانون العام المعني بالكوكا حداً للإنتاج يصل إلى 22 000 هكتار من شجيرة الكوكا، وعيّن مناطق الإنتاج المصرح بها بحدود مرجعية جغرافية.

التعاون الإقليمي

587- في 4 حزيران/يونيه 2024، عقدت الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي اجتماعاً عبر الإنترنت لتبادل الخبرات بشأن الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات. وضم الاجتماع، الذي نظّمته أمانة السياسات الشاملة المتعلقة بالمخدرات في الأرجنتين، المديرية الوطنية للوقاية من استهلاك المخدرات والكحوليات وإعادة تأهيل المدمنين في شيلي، وأمانة السياسات وإدارة الموجودات المتعلقة بالمخدرات في البرازيل، والمجلس الوطني لمكافحة المخدرات في أوروغواي.

588- وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وقعت الدول التالية على معاهدة برازيليا المنشئة للمجتمع الشرطي في القارة الأمريكية ككيان قانوني: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما والجمهورية الدومينيكية وسورينام وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا وهاتي وهندوراس. ويعمل هذا المجتمع الشرطي، الذي يقع مقره الرئيسي في بوغوتا، منذ عام 2007، بمشاركة 36 من مديريات الشرطة من 30 دولة في القارة الأمريكية. وتنشئ معاهدة برازيليا منظمة مماثلة للإنتربول واليوروبول وتتص على إنشاء نظام للمساهمات المالية، وإضفاء الطابع الاحترافي على موظفي الشرطة وزيادة سرعة التحقيقات في مجموعة من الجرائم بدءاً من الجرائم البيئية في الأمازون إلى الاتجار بالمخدرات وميليشيات المخدرات والاتجار بالأسلحة وغيرها من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية.

589- وفي 12 كانون الثاني/يناير 2024، نظّم اجتماع استثنائي لمجلس إدارة المجتمع الشرطي في القارة الأمريكية بهدف معالجة أزمة الأمن العام الخطيرة في إكوادور. وخلال الاجتماع عبر الإنترنت الذي دعت إليه الشرطة الاتحادية في البرازيل، التي تعمل حالياً كأمانة تنفيذية لذلك المجتمع الشرطي، ناقش ممثلو الأطراف مقترحات تشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتوريد المعدات، وتقديم الدعم في تحديد هوية السجناء في نظام السجون الإكوادورية، وتقديم دورات متخصصة في مجال مصادرة الموجودات.

590- وعلى غرار ذلك الاجتماع، عقد وزراء الخارجية والداخلية والدفاع لبلدان جماعة دول الأنديز (إكوادور وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا) اجتماعاً عاجلاً لتناول مسألة الجرائم المتعلقة بالمخدرات العابرة للحدود. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب الوضع الأمني في إكوادور، أعلنت حالة الطوارئ لمدة 60 يوماً في المناطق الشمالية الرئيسية في بيرو المتاخمة لإكوادور وكولومبيا.

591- وفي كانون الثاني/يناير 2024، تلقت إكوادور، إثر الإعلان عن "حالة نزاع مسلح داخلي"، عروض دعم من عدة دول في القارة الأمريكية، بما فيها الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة. فعرضت الشرطة الاتحادية البرازيلية إنشاء مكتب اتصال في كيتو، وإيفاد موظفين اتحاديين برازيليين إلى إكوادور، وتوفير التدريب والمعدات والدعم في تحديد المجرمين البرازيليين الذين يعملون على الأراضي الإكوادورية.

592- وفي 8 أيار/مايو 2024، اتفقت السلطات البوليفية والسلطات البيروفية على تنفيذ عمليات مشتركة متزامنة لمكافحة المخدرات وتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي لتحييد المنظمات الإجرامية. ويتشارك البلدان بأكثر من 1 000 كم من الحدود ويواجهان مشاكل مماثلة تتعلق بالزراعة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات.

593- وفي 21 حزيران/يونيه 2024، افتتحت القوات البحرية الكولومبية في منطقة الأمازون مركز الأمازون لدمج المعلومات، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. ويهدف المركز إلى دمج المعلومات الاستخباراتية البحرية وتعزيز التعاون والقدرات في مجال تبادل المعلومات فيما بين السلطات في إكوادور والبرازيل وبيرو وكولومبيا من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة في المنطقة.

594- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، نشرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية تقريرها للتقييم المتبادل بشأن دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وبشكل عام، أقرت فرقة العمل بالفهم الجيد الذي تملكه بوليفيا بشأن مخاطر غسل الأموال، إلا أنها أشارت إلى عدم حدوث تحسن مستمر في آليات معالجة تلك المخاطر على المستويين العملي والتشغيلي. وسلطت فرقة العمل الضوء على التعاون الجيد القائم بين وحدة الاستخبارات المالية الوطنية والشرطة البوليفية وسلطات الجمارك والقوات المسلحة على الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب المدعي العام يستخدم إلى حد ما المعلومات الاستخباراتية المنشورة. فمن بين الـ 507 تقارير استخباراتية التي أرسلت إلى مكتب المدعي العام،

استخدم 217 تقريراً استخباراتياً لفتح تحقيقات جديدة، وهو ما يمثل 43 في المائة من إجمالي المعلومات الاستخباراتية المنشورة، في حين استخدم 57 في المائة من تقارير الاستخبارات المالية في تحقيقات جارية. ووفقاً لفرقة العمل، فإن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تتجارب عموماً مع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين والتعاون الدولي بطريقة بناءة وفي الوقت المناسب، استناداً إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف والشائبة، وعملاً بمبدأ المعاملة بالمثل في حالات عدم وجود مثل تلك الاتفاقات. وترتبط معظم أحكام غسل الأموال بجرائم أصلية مثل الاتجار بالمخدرات والفساد. وهناك بعض القيود التي تحد من فعالية الملاحقة الجنائية لمرتكبي جرائم غسل الأموال، مثل قلة عدد الموظفين المتخصصين في غسل الأموال المعينين في مكتب المدعي العام. وعلاوة على ذلك، وبسبب الثغرات القانونية، لا يمكن استخدام أساليب التحري الخاصة في قضايا غسل الأموال، لأن تلك الأساليب لا تطبق إلا على جرائم الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر. وإضافة إلى ذلك، يبدو أن العقوبات المطبقة في حالات غسل الأموال كجرائم قائمة بذاتها ليست رادعة أو متناسبة.

595- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023 أيضاً، نشرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية تقريرها التقييمي المتبادل بشأن البرازيل، بعنوان: "تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: البرازيل". وأفاد التقرير بأن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وغسل الأموال في البرازيل تمثل آلية تسييق وطنية قوية للتصدي لمخاطر غسل الأموال، وأنّ البلد وضع إطاراً قانونياً وهيكلية يمكّن السلطات المختصة على نطاق واسع من منع غسل الأموال ومكافحته. كما أكد على أن المخاطر الوطنية الرئيسية لغسل الأموال في البرازيل تشمل الفساد والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. إلا أن التقرير أفاد بأن عدم وجود استراتيجيات طويلة الأجل وعدم كفاية موارد السلطات المختصة يعيقان اتخاذ إجراءات فعالة ومنسقة. وأن هذا الأمر يزيد من تعقيد عملية إنتاج معلومات استخباراتية مالية متعمقة وتحديد مخططات غسل الأموال المعقدة، مما يؤثر بدوره على قدرة السلطات على تعقب وتفكيك الشبكات المالية الإجرامية المرتبطة بالاتجار بالمخدرات.

596- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أصدرت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية تقارير التقييم الوطنية المواضيعية، بشأن مجالات التعزيز المؤسسي بشأن المخدرات؛ والبحوث والمعلومات والرصد والتقييم؛ والتعاون الدولي - كجزء من الجولة الثامنة لآلية التقييم المتعددة الأطراف (لمزيد من التفاصيل، انظر الفقرتين 470 و490 بشأن أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي).

597- وفي 24 كانون الثاني/يناير 2024، أطلقت المفوضية الأوروبية تحالف الموائى الأوروبية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، بهدف تأمين الطرق البحرية من تهريب المخدرات. وفي عام 2023، بدأت المفوضية مفاوضات بشأن اتفاقات دولية بشأن تبادل البيانات الشخصية بين اليوروبول وعدة بلدان في أمريكا الجنوبية. فأبرمت اتفاقات دولية مع إكوادور والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تُختتم المفاوضات بشأن اتفاقات دولية للتعاون القضائي بين الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية. كما أنشئت أفرقة تحقيق مشتركة بمشاركة الأرجنتين وإكوادور والبرازيل بدعم من الوكالة.

598- وفي 22 شباط/فبراير 2024، عُقد في مدينة لاباز الاجتماع الرابع والعشرون الرفيع المستوى لآلية التسييق والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن المخدرات. وأكد الاجتماع على الأهمية القصوى لتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا في إطار التصدي المشترك للمخدرات غير المشروعة.

599- وفي 4 آذار/مارس 2024، أطلقت بيرو، بدعم من برنامج التعاون بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي بشأن سياسات المخدرات (برنامج التعاون بشأن سياسات المخدرات)، مشروعاً تجريبياً لحماية مجتمعات السكان الأصليين والمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الأمازون في بيرو الذين تضرروا من التوسع في الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا والاتجار بالمخدرات. ويهدف المشروع إلى تعزيز التسييق والمراقبة وتنفيذ نظام إنذار مبكر في المناطق المعرضة للخطر.

600- وفي الاجتماع الاستثنائي الرابع والعشرين لمجلس وزراء خارجية دول الأنديز ووزراء الأمن الداخلي، الذي عُقد في ليما في كانون الثاني/يناير 2024، اعتمدت جماعة دول الأنديز خطة عمل لمواجهة التحديات المتزايدة التي تفرضها الجريمة المنظمة على طول الحدود المشتركة بين تلك الدول. وأعضاء هذه الجماعة هم إكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا. وتركز النقطة 5 من خطة العمل على التعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وعقد اجتماع لفريق العمل كل شهرين مع السلطات المعنية واجتماع لمديري مكافحة المخدرات كل ثلاثة أشهر. وتشمل الأهداف المحددة للاجتماعات تبادل المعلومات، وتحديد المنظمات الإجرامية ذات الأولوية وقياداتها، والدعم المتبادل في التحقيقات الجارية.

601- وفي إطار التصدي للتهديدات المستبانة على الحدود بين بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وشيلي، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعاً في آذار/مارس 2024 تحاور فيه المدعون العامون من كلا البلدين بشأن تعزيز مكافحتهم للاتجار بالمخدرات. ونتيجة لذلك الحوار، أنشئ في 23 آب/أغسطس 2024 فريق تحقيق مشترك، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وقد نُظّم الاجتماع في سياق تنفيذ اتفاقية كانت قد وُقعت في كانون الأول/

ديسمبر 2023 بين بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وشيلي بشأن تعزيز التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات.

602- وفي كولومبيا، أجرى برنامج مراقبة الحاويات التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المنظمة العالمية للجمارك 17 نشاطاً تدريبياً لـ 350 مسؤولاً حكومياً. وقد عززت تلك الأنشطة الكفاءات في استخدام النظم التكنولوجية لإدارة المخاطر وتحديد السمات وتحليل صور المساحات الضوئية والضوابط الفعالة لتفتيش الحاويات والبضائع.

603- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظم المكتب حلقتي عمل متخصصتين لتعزيز القدرات التقنية لـ 60 من موظفي العمليات والاعتراض من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغرب أفريقيا وأوروبا. وتناولت حلقتنا العمل مواضيع تتعلق باتجاهات صنع هيدروكلوريد الكوكايين، من مرحلة الزراعة إلى الاتجار والتسويق، وتضمنت تمارين تجريبية توضح كيفية تحويل ورقة الكوكا إلى هيدروكلوريد الكوكايين.

604- وفي 20 شباط/فبراير 2024، حضر في مدينة لاباز أكثر من 175 مسؤولاً من منظمات معنية بسياسات المخدرات والصحة العامة والأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي الاجتماع السنوي لبرنامج التعاون الثالث بشأن سياسات المخدرات. وهذا البرنامج هو برنامج تعاون موجه نحو أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وممول من الاتحاد الأوروبي، وهو يقدم الدعم لتحسين سياسات بلدان تلك المنطقة في مجال مكافحة المخدرات. وشملت القضايا التي نوقشت في الاجتماع احتياجات الفئات السكانية الضعيفة، ومراقبة السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروعة، واستراتيجيات مكافحة جرائم الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال التي ترتكبها الجماعات الإجرامية. كما بُحث نُهج التنمية البديلة المبتكرة والتحديات والفرص المتاحة لتحسين تناسب الأحكام وفرض أحكام بديلة للجرائم البسيطة المتعلقة بالمخدرات.

605- وفي حزيران/يونيه 2024، قدم برنامج التعاون الثالث بشأن سياسات المخدرات الدعم لنشر دليل في أوروغواي بشأن النهج المتبع في التعامل مع التعاطي الإشكالي للمخدرات لدى السجناء. وأعد ذلك الدليل بالتعاون مع المجلس الوطني للمخدرات وإدارة الخدمات الصحية الحكومية والمعهد الوطني لإعادة التأهيل ووزارة التنمية الاجتماعية، وهو يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة 2021-2025. ويضع الدليل نظاماً لعلاج الأشخاص الذين يعانون من مشاكل المخدرات داخل نظام السجون، ويحسن من جودة الرعاية المقدمة لهم ويتبع أفضل الممارسات السريرية. ويهدف الدليل، الذي يستخدم نهجاً متكاملًا لمراعاة حقوق الإنسان والمنظور الجنساني، إلى تعزيز صحة وجودة حياة السجناء.

606- وتسجل لاستخدام النماط الإلكترونية في إطار برنامج الهيئة للتعليم مسؤولو مراقبة المخدرات لدى السلطات الوطنية المختصة في جميع البلدان في أمريكا الجنوبية. وتشمل النماط الإلكترونية الخمس، التي أُعدت في إطار برنامج الهيئة للتعليم، المخدرات، والمؤثرات العقلية، والسلائف، والإطار الدولي لمراقبة المخدرات، وضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية على نحو كاف. ويمكن لموظفي السلطات الوطنية المختصة التسجيل مجاناً في هذه النماط الإلكترونية عبر برنامج الهيئة للتعليم.

607- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، استضافت جمهورية فنزويلا البوليفارية حلقة عمل تعليمية وحلقة دراسية تدريبية إقليمية للتوعية نظمتها الهيئة لمشاركين من الأرجنتين وأوروغواي وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وشيلي وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وكوبا ونيكاراغوا. وكان الهدف منهما زيادة قدرة الحكومات على الامتثال لأحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات في مجال الرقابة التنظيمية على التجارة المشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية ومراقبة السلائف الكيميائية. كما تمثل الهدف منهما في زيادة قدرة الموظفين الفنيين وصانعي القرار على تيسير توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية والصناعية على نحو مناسب، ومنع إساءة استعمالها وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة.

608- وفي الفترة من 13 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظم برنامج غريديس فعاليتين تدريبيتين إقليميتين عبر الحدود في سانتياغو وكوريتيبيا في البرازيل لتعزيز قدرات موظفي الخطوط الأمامية وإتاحة الفرصة لتطوير شبكات ومهارات التعاون الدولي بين الوكالات فيما يتعلق بالاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والأفيونيات الاصطناعية غير الطبية في أمريكا الجنوبية. وشارك في هاتين الفعالتين موظفون من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وشيلي وكولومبيا، بالإضافة إلى خبراء دوليين من الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية والإنتربول وممثلين عن مبادرة أمن الحاويات التابعة لهيئة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة.

609- ونُظمت في فيينا أنشطة أخرى لبرنامج غريديس حضرها مشاركون من أمريكا الجنوبية، منها حلقة عمل عالمية حول الاستهداف المتقدم موجهة إلى موظفي العمليات وشركاء قطاع البريد السريع والشحن في الفترة من 13 إلى 16 شباط/فبراير 2024، واجتماع "ائتلاف التكنولوجيا ضد الاتجار" الذي عُقد في الفترة من 5 إلى 8 آذار/مارس 2024.

610- وفي الفترة من 12 إلى 14 آذار/مارس 2024، نظم برنامج غريديس دورة تدريبية شاملة ركزت على التوعية والتعامل الآمن وتقنيات الاعتراض وتبادل المعلومات عبر نظم الهيئة العالمية للاتصالات، حضرها 25 من موظفي إنفاذ القانون من كولومبيا. وفي الفترة من 18 إلى 22 آذار/مارس 2024، شارك برنامج غريديس أيضاً في دورة تدريبية مشتركة مع إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة وكولومبيا، تناولت مسائل التأمر والتحقيقات المعقدة، وشملت التوعية بالأفيونيات والمواد ذات الصلة بالفتناتيل والمؤثرات النفسانية الجديدة؛ والاستهداف المتقدم، واستخلاص المعلومات الاستخباراتية وتبادلها (نظام غريديس للاستخبارات والمعلومات الاستخباراتية المفتوحة المصدر)؛ والنظام الآمن للإخطار بحوادث الاتجار في الوقت الحقيقي (IONICS).

611- وأكدت الحكومة الاتحادية البرازيلية مشاركتها في مبادرة رسم خرائط قطاعات الصناعة التي أطلقتها الهيئة بهدف حشد مشاركة الصناعات الوطنية في منع تسريب المواد الكيميائية لاستخدامها في صنع المخدرات غير المشروعة.

612- وينفذ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مبادرات بشأن التنمية البديلة في بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وكولومبيا، ومؤخراً في بيرو، كاستراتيجية للحد من المحاصيل غير المشروعة في هذه المنطقة ودعم المجتمعات المحلية في انتقالها إلى ممارسة أنشطة اقتصادية مشروعة. وفي كولومبيا، تلقت 300 6 أسرة في بوتومايو، كولومبيا، الدعم في عام 2024 من خلال برامج الغابات. وفي النصف الأول من عام 2024، صُدِّرَ 40 طناً من البن المنتج في إطار برامج التنمية البديلة إلى الأسواق الأوروبية. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، يقدم الدعم إلى أكثر من 1 500 أسرة، وقد حصل 1 900 من صغار المنتجين على تدريبات (32 في المائة منهم من النساء). ومنذ عام 2018، وبدعم من فرنسا، صُدِّرَ 138 طناً من القهوة المعتمدة من شهادة التجارة العادلة من بلدية لاسونتا إلى الأسواق الأوروبية.

توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

613- تقتضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من الدول الأطراف أن تقدم تقارير إحصائية إلى الهيئة على أساس سنوي. وتساعد هذه التقارير الهيئة على رصد النشاط المشروع للتعامل في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتقييم مستوى توافر هذه المواد للأغراض الطبية والعلمية المشروعة.

614- وقد تضاعف استهلاك المسكنات الأفيونية في أمريكا الجنوبية أكثر من ثلاث مرات في السنوات العشرين الماضية. وفي عام 2022، أبلغت جزر فوكلاند (مالفيناس) عن أعلى استهلاك تشهده المنطقة بمعدل 10 673 جرعة إحصائية لكل مليون نسمة، وهو ما قد يعزى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين البلدان الواقعة في بر القارة الرئيسي، أبلغت كولومبيا عن أكبر مستوى استهلاك بلغ 1 416 جرعة إحصائية تلتها البرازيل (848 جرعة إحصائية)، وشيلي (793 جرعة إحصائية)، وأوروغواي (554 جرعة إحصائية)، وإكوادور (427 جرعة إحصائية)، وغيانا (220 جرعة إحصائية). ولم تُبلغ الأرجنتين وباراغواي وسورينام عن بيانات استهلاك لعام 2022، ولكن في عام 2021، أبلغت هذه البلدان عن 1 672 جرعة إحصائية و391 جرعة و229 جرعة منها، على التوالي. وأبلغت بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وفنزويلا (جمهورية - البولييفارية) عن استهلاك أقل من 100 جرعة إحصائية لكل مليون نسمة لعام 2022.

615- وبين عامي 2019 و2023، قدمت جميع البلدان والأقاليم في المنطقة تقريرا تقريبا إحصائية السنوية عن المؤثرات العقلية بانتظام. وفي عام 2021، قدمت جميع البلدان والأقاليم التقرير الإحصائي المطلوب. وفي سنوات أخرى، لم تقدم دولتان أو إقليمان على الأكثر التقرير المطلوب. ومن بين البلدان والأقاليم التي قدمت تقاريرها الإحصائية في فترة السنوات الخمس، قدم ما يقرب من ثلثها بيانات استهلاك طوعية. وتدعو الهيئة بلدان المنطقة إلى تقديم بيانات استهلاك المؤثرات العقلية كجزء من تقريرها الإحصائي السنوي إذا كانت قادرة على ذلك.

616- وتعد مستويات استهلاك المؤثرات العقلية في أمريكا الجنوبية أقل مما هي عليه في بعض المناطق الأخرى في العالم، ولا يزال تتبع استهلاكها في هذه المنطقة صعباً حيث لا توفر جميع بلدان المنطقة بيانات في هذا الشأن. ومنذ عام 2014، تباين استهلاك الفينوباربيتال بين البلدان التي قدمت بيانات بشكل كبير، من أعلى مستوى له في عام 2015 وهو 5,18 جرعات إحصائية لكل ألف نسمة إلى 0,51 جرعة إحصائية في عام 2023، وهو أدنى مستوى له منذ عقد من الزمن. وفيما يتعلق باستهلاك الديازيبام في نفس الفترة، فقد بلغ ذروته في عام 2016 عند 9,45 جرعات إحصائية، لكنه أخذ في الانخفاض منذ ذلك الحين ليصل إلى أدنى مستوى جديد وهو 0,43 جرعة إحصائية في عام 2023. وتذبذبت معدلات استهلاك الألبرازولام في أمريكا الجنوبية بشكل كبير في العام الماضي، فبلغ استهلاكها ذروته في عام 2015 عند 17,35 جرعة إحصائية، ولكنه تراوح بين 8 و10 جرعات إحصائية لكل ألف نسمة منذ ذلك الحين. وفي عام 2023، انخفض استهلاك هذه المادة في المنطقة إلى أدنى مستوى له منذ 10 سنوات عند 2,36 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة.

617- وتذكّر الهيئة بعدم كفاية ما هو متوفر من المخدرات والمؤثرات العقلية في بعض بلدان المنطقة، وتشدد على أهمية ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتيسر الحصول عليها على نحو كاف للأغراض الطبية. وتقر الهيئة بالجهود

التي تبذلها بلدان المنطقة لزيادة توافرها في أراضيها، وتشجع على اتخاذ مزيد من التدابير، مع إيلاء اهتمام خاص لتوافرها في المناطق غير الحضرية وللضغانات الضعيفة من السكان. وعلاوة على ذلك، تشجع الهيئة البلدان والأقاليم التي لم تقدم التقارير الإحصائية المطلوبة بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تتخذ التدابير اللازمة لضمان حصول سلطاتها الوطنية المختصة على الموارد الكافية لإعداد التقارير في الوقت المناسب.

618- وفيما يتعلق بالسلائف الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعاً تقديراتها لاحتياجاتها المشروعة السنوية من الواردات من سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة في سياق القرار 3/49 الصادر عن لجنة المخدرات. وفي جملة مواد أخرى، يُطلب توفير البيانات المتعلقة بالاحتياجات المشروعة السنوية من الإيفيدرين والسودوايفيدرين، وهما مادتان لهما أيضاً استخدامات طبية، وكذلك توفير بيانات، قدر الإمكان، عن الاحتياجات من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام. وتوصي الهيئة بأن تراجع الحكومات احتياجاتها المشروعة السنوية من فرادى السلائف مرة واحدة على الأقل في السنة وأن تبلغ الهيئة بأي تغييرات ضرورية، باستخدام الاستمارة D أو المراسلات الرسمية. وقد قدمت جميع بلدان المنطقة، البالغ عددها 12 بلداً، تقديراً واحداً على الأقل إلى الهيئة لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين أو مستحضرات الإيفيدرين أو السودوايفيدرين أو مستحضرات السودوايفيدرين. غير أن بلداً واحداً (سورينام) لم يحدِّث تقديراته في السنوات العشر الماضية، مما يقوض إمكانية استخدام الاحتياجات المشروعة السنوية كأداة لإرشاد البلدان المصدِّرة بشأن الاحتياجات المشروعة للبلدان المستوردة، وبالتالي منع حدوث فائض في العرض وتسريب إلى قنوات غير مشروعة، مع ضمان توافر تلك المواد للأغراض المشروعة.

619- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في التقارير التقنية الصادرة عن الهيئة لعام 2024 بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية، وفي تقرير عام 2024 عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988. ويمكن كذلك الاطلاع في الموقع الشبكي للهيئة على دليل تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية (*Guide on Estimating Requirements for Substances under International Control*) الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، وكذلك الوثيقة المعنية بالمسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوايفيدرين.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

620- في نيسان/أبريل 2024، أنشأت وزارة الأمن الأرجنتينية، بموجب القرار الوزاري رقم RESOL-2024-307-APN-MSG، الشبكة الاتحادية لمختبرات مكافحة المخدرات. والهدف من هذه المبادرة، التي وُضعت بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، هو تعزيز التعاون بين المختبرات المشاركة لتيسير تبادل المعلومات والخبرات والمعارف ذات الصلة بالتحقيقات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات والجرائم المرتبطة به.

621- وفي الأرجنتين، عزز المرسوم رقم 2024/8 من مكانة المديرية الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال إنشاء مكتب لوكالة الوزارة على المستوى الوزاري. وكلفت الأمانة الفرعية بتنسيق أعمال الشبكة الاتحادية لمختبرات مكافحة المخدرات.

622- وتتلقى الشبكة الاتحادية لمختبرات مكافحة المخدرات دعماً أيضاً من الأمانة الفرعية للتحقيقات الجنائية. وقد شكّلت الشبكة بهدف تعزيز التعاون بين المختبرات الوطنية والدولية، العامة والخاصة على حد سواء. كما أنها تهدف إلى تعزيز تبادل المعلومات والخبرات والمعارف ذات الصلة بالتحقيقات في جرائم الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة بها. وعلاوة على ذلك، تتيح الشبكة للمختبرات المشاركة تطبيق المعايير والإجراءات التقنية لتعزيز قدرتها على التحقيق في قضايا الاتجار بالمخدرات. ويقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعمه إلى تلك الشبكة.

623- وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حدّثت السلطات الأرجنتينية قائمة السلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة بموجب المرسوم رقم 23/606. ويوسع هذا التحديث نطاق المراقبة التي يفرضها السجل الوطني على السلائف الكيميائية ليشمل ثلاث مواد جديدة: 1- بوك-4-أنيلينو بيبيريدين، وأنيلينو بيبيريدين-4 والنورفتانيل، التي أدرجت في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتعد هذه المواد من سلائف الفنتانيل وبعض من نظائره.

624- وفيما يتعلق بمراقبة السلائف الكيميائية، وقعت وزارة الأمن الأرجنتينية اتفاقاً مع مقاطعتي إنتري ريوس ومندوزا في 22 نيسان/أبريل و2 حزيران/يونيه 2024 على التوالي. وينشئ الاتفاقان آليات للمساعدة والتنسيق والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بالسلائف الكيميائية وتنفيذ خطة التفتيش الاتحادية، فضلاً عن بناء قدرات الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، وقّع 18 اتفاقاً مع المقاطعات لتعزيز التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

625- وفي تموز/يوليه 2024، نظمت وزارة الأمن في الأرجنتين اجتماع مائدة مستديرة بشأن منع الاتجار بالفنتانيل وإساءة استخدامه. وتهدف هذه المبادرة إلى تصميم وتنفيذ سياسات لمنع الاتجار غير المشروع بهذه المادة. وسوف يقدم

المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعمه لتنفيذ هذه المبادرة من خلال المشروع الإقليمي لمكافحة المخدرات الاصطناعية في الأرجنتين. ويدعم هذا المشروع الإقليمي أيضاً جهود الأرجنتين لوضع مدونة قواعد سلوك بشأن السلالات الكيميائية، تهدف إلى تزويد المشغلين بمجموعة من أفضل الممارسات لمنع تسريب السلالات الكيميائية إلى القنوات غير المشروعة.

626- وفي حزيران/يونيه 2024، وقعت وزارة الأمن الأرجنتينية اتفاقاً مع شركة MercadoLibre. ويتيح الاتفاق لوزارة الأمن استخدام تكنولوجيا الشركة الخاصة بالبحث في منصتها الإلكترونية وتحديد قوائم المواد والمنتجات غير المشروعة وإزالتها.

627- وفي تموز/يوليه 2024، أصدرت حكومة الأرجنتين المرسوم رقم 2024/635 بشأن المخدرات، الذي حدث قائمة المواد الخاضعة للمراقبة الوطنية بإضافة 62 مادة أفيونية اصطناعية و31 بنزوديازيبينات و5 كانابينويدات اصطناعية و3 كاثينونات و2 فينيثيلامين و1 تريبتامين و65 مادة مرتبطة بالفنتانيل.

628- وفي حزيران/يونيه 2024، نشر نظام الإنذار المبكر في الأرجنتين، الذي يتعهد معلومات محدثة للكشف المبكر عن المؤثرات النفسانية الجديدة والمخدرات المستجدة وأنماط الاستهلاك والممارسات الجديدة، تقريراً عن "الوضع القائم للفترة 2020-2023"، بدعم تقني من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

629- وفي 25 حزيران/يونيه 2024، أباحت المحكمة الفيدرالية العليا في البرازيل حيازة القنب للاستخدام الشخصي. وقضت المحكمة، وهي أعلى هيئة قضائية في البلد، بأن 40 غراماً من القنب هو الحد الأقصى للكمية التي يجوز لشخص اقتناؤها أو تخزينها أو إيداعها أو نقلها لكي يعتبر ذلك استخداماً شخصياً. وتقوم المؤسسات الاتحادية في البرازيل باستمرار الأطر المعيارية والإجرائية لتنفيذ القرار في المستقبل.

630- وفي أيار/مايو 2024، أصدرت وزارة الصحة البرازيلية، من خلال مكتب الوزير، الأمر التوجيهي رقم 3-681، حددت فيه السياسة الوطنية للرعاية الملطفة ضمن النظام الصحي الموحد في البرازيل. ويتمثل أحد أهداف تلك السياسة في دمج الرعاية الملطفة في شبكة الرعاية الصحية الوطنية، مع التركيز على الرعاية الأولية. وتشير الفقرة الخامسة من المادة 3 من ذلك الأمر التوجيهي إلى مبدأ من المبادئ التوجيهية وهو توفير الدعم لإجراءات التوعية بشأن الاستخدام الرشيد للأفيونيات. وفيما يتعلق بالإجراءات والخدمات الملموسة، ينص الأمر التوجيهي على تقديم خدمات وإجراءات الرعاية الملطفة في جميع مراكز شبكة الرعاية الصحية لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى تلك الخدمات وبأسرع وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، تنص المادة 6 على دعم تثقيف المهنيين والسكان بشكل عام بشأن الرعاية الملطفة.

631- وفي حزيران/يونيه 2024، أطلقت البرازيل سلسلة من المبادرات، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بما فيها مبادرة إنشاء مركز الدراسات المتعلقة بالمخدرات والتنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية، وذلك دعماً للأمانة الوطنية لسياسة المخدرات وإدارة الموجودات التابعة لوزارة العدل والأمن العام. ويعمل مركز الدراسات على إنتاج دراسات وتحليلات قائمة على الأدلة، ويسعى إلى تعزيز البدائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعزز التنمية المستدامة للمجتمعات المتضررة من الاتجار بالمخدرات في المناطق الحضرية والريفية. وقد وُضع مفهوم المبادرات بهدف توسيع نطاق "مركز الامتياز المعني بالحد من عرض المخدرات غير المشروعة". وتستند المبادرات إلى شراكة بين الأمانة الوطنية لسياسة المخدرات وإدارة الموجودات التابعة لوزارة العدل والأمن العام والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

632- وقامت الأمانة الوطنية لسياسات المخدرات وإدارة الموجودات، إضافة إلى إنشاء مركز الدراسات المتعلقة بالمخدرات والتنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية، بإطلاق برنامج "كريا" (Cria): "الوقاية والمواطنة" بالشراكة مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة أوسفالدو كروز وجهات فاعلة أخرى، وعرضت النظام الفرعي للإنذار المبكر بشأن المخدرات الجديدة، الذي كان يعمل في السابق على أساس تجريبي، كمبادرة دائمة. ويقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة التقنية لبرنامج "كريا". وتشمل تلك المساعدة تنظيم وإدارة لجنة علمية لتقييم البحوث المتعلقة بالبرامج الوقائية؛ ووضع مؤشرات منهجية متعددة الأبعاد لرصد المبادرات الوقائية؛ وبناء منصة على الإنترنت لرصد البرامج الوقائية؛ وتوفير مركز للموارد العلمية الموثوقة بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات؛ وتيسير الاتصالات بين منفي البرامج والمجتمع العلمي وصانعي القرار على جميع مستويات الحكومة الوطنية؛ وتكييف المناهج الدراسية الدولية بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات الموجهة إلى صانعي السياسات المحلية؛ وترجمة وتكييف المواد التقنية المتعلقة بالوقاية من تعاطي المخدرات لصالح ضباط الشرطة. وفي هذا السياق، يدعم المكتب أيضاً وزارة العدل والأمن العام في البرازيل في تنفيذ النظام الوطني للوقاية من تعاطي المخدرات في البلد.

633- وفي يومي 14 و15 كانون الأول/ديسمبر 2023، نظمت وزارة العدل والأمن العام في البرازيل اجتماعاً تقنياً بشأن الوقاية من تعاطي المؤثرات النفسانية في السياق التعليمي من أجل تعزيز الأنشطة ذات الصلة في المدارس.

634- وفي 26 آذار/مارس 2024، أطلق مركز الدراسات المعني بالمخدرات والتنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية تقريره المعنون "شبابه القنبيين الاصطناعية: استراتيجيات علمية للوقاية واتخاذ التدابير" في حلقة العمل الوطنية بشأن

مراصد المخدرات ونظم الإنذار المبكر بالمخدرات، التي نظمتها الأمانة الوطنية لسياسة المخدرات وإدارة الموجودات التابعة لوزارة العدل والأمن العام بالشراكة مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات في البرازيل، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. ويأتي ذلك التقرير كمحصلة لتجميع المعلومات المستقاة من التقارير التي أعدها برنامج الرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات (SMART)، التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والبيانات الواردة في النشرات البوائية الصادرة عن مدينة ساو باولو عن الأشخاص الذين عولجوا بسبب حوادث تتعلق بتعاطي شباته القنبيين الاصطناعية، والبحوث البيلوغرافية في المقالات المنشورة في المجالات العلمية الدولية.

635- وفي عام 2024، نظم مركز الدراسات المعني بالمخدرات والتنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية والأمانة الوطنية لسياسات المخدرات وإدارة الموجودات، التابعة لوزارة العدل والأمن العام، الحلقة الدراسية الدولية حول سياسات المخدرات الموجهة نحو التنمية. وتضمنت الحلقة الدراسية مناقشات حول التجارب الوطنية والدولية المتعلقة بسياسات المخدرات الموجهة نحو التنمية في البرازيل والعالم؛ والخبرات المؤسسية والإجراءات المحلية التي تنطوي على حماية البيئة والتنمية المحلية لزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة آثار الاتجار بالمخدرات؛ وأهمية العلامات الاجتماعية في رصد ووضع مؤشرات لسياسات المخدرات.

636- وفي 16 أيار/مايو 2024، أطلقت شيلي خطة العمل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة 2024-2030. وتهدف خطة العمل إلى الوقاية من العواقب الاجتماعية والصحية لتعاطي المخدرات والحد منها، وتحدد ثمانية أهداف استراتيجية، إلى جانب 42 تدبيراً مشتركاً بين القطاعات و123 إجراء. ويتمثل هدفها الأول في تعزيز نظام الوقاية الشامل في البلد، والتأكد من إدراج مسألة الوقاية من تعاطي المخدرات في المناهج التعليمية للأطفال والمراهقين، وتنفيذ استراتيجيات لإدارة المخاطر والحد من الأضرار لدى السكان البالغين. وتتمثل أهدافها الأخرى في تعزيز شبكة العلاج الوطنية في شيلي من خلال تحسين كفاءات العاملين في مديرية الرعاية الأولية وتعزيز دورها في علاج تعاطي المواد الإشكالية. وتسعى الخطة أيضاً إلى تعزيز شبكة الإدماج الاجتماعي، باتخاذ تدابير مثل تضمين الشبكة استراتيجية إدماج تركز على النساء المصابات باضطرابات تعاطي مواد الإدمان اللواتي كنَّ في السجون.

637- وفي 14 أيار/مايو 2024، أصدر المؤتمر الوطني في شيلي تعديلاً للمرسوم رقم 1358، الذي ينص على تدابير مراقبة المواد والسلائف الكيميائية، بما في ذلك الزيلازين، إضافة إلى سلائف محورة أخرى ومواد كيميائية مهمة في نظام المراقبة. ونتيجة لذلك، زادت دائرة الزراعة والثروة الحيوانية في شيلي شروط بيع مادة الزيلازين في المجال البيطري، حيث فرضت تقديم وصفة طبية بيطرية لشرائها.

638- وفي تموز/يوليه 2024، صادقت الجمعية الوطنية في إكوادور على قانون يشدد عقوبات السجن المتعلقة بجرائم الإرهاب وتمويل الإرهاب والاتجار بالمخدرات وإنتاجها. فزادت مدة السجن على إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية من 7 إلى 10 سنوات إلى ما بين 13 و16 سنة، وزادت مدة السجن على الإنتاج غير المشروع للسلائف والمواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة من 3 إلى 5 سنوات إلى ما بين 7 و10 سنوات.

639- وفي 5 كانون الثاني/يناير 2024، أصدرت إكوادور قانون الصحة النفسية الجديد بإضافة الملحق رقم 471 إلى سجلها الرسمي. ويعترف القانون بالمشاكل النفسية والسلوكية المتعلقة بتعاطي المؤثرات النفسانية باعتبارها مشاكل صحية عامة. كما علقت إكوادور العمل بالقرار رقم CONSEP-CD-2013 001، المعني بالحد الأقصى للكميات المسموح بحيازتها من المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية للاستهلاك الشخصي، بإصدار مرسوم تنفيذي في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وكان القرار المعلق العمل به يتضمن جدولاً يسترشد به المدعون العامون والقضاة في التمييز بين الاتجار بكميات صغيرة جداً والحيازة للاستهلاك الشخصي، التي لا تعد جريمة يعاقب عليها القانون في إكوادور. وفي أعقاب ذلك التعليق، أصدرت محكمة العدل الوطنية في إكوادور القرار رقم 14-2023، الذي تضمن توجيهات للمدعين العامين والقضاة بشأن التحقيق والنظر في الإجراءات الجنائية المتعلقة بحيازة المخدرات غير المشروعة في غياب عتبات محددة. وينص القرار على أن حيازة المخدرات والمؤثرات العقلية أو مستحضراتها وكميتها عنصران مهمان يجب تقييمهما، ولكن لا ينبغي استخدامهما لتحديد الفرق بين المستهلك والمجرم.

640- وأشار تقرير آلية التقييم للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، لعام 2023 بشأن سياسات المخدرات في غيانا، إلى أن البلد قد وضع خطة لتعزيز وتقوية المساعدة التقنية والتعاون فيما بين الدول الأعضاء ومع المنظمات والبرامج والمبادرات الدولية والإقليمية ذات الصلة وأنه بدأ في تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك غيانا في أنشطة التنسيق الإقليمي لمنع الجرائم المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، مثل الاتجار بالأسلحة والابتزاز والاختطاف وغسل الأموال والفساد. ولاحظت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات أيضاً أن غيانا قد عززت تشريعها الذي ينص على عقوبات قانونية متناسبة على الجرائم البسيطة المتعلقة بالمخدرات، وفقاً للتشريعات الوطنية، وأن لديها محاكم متخصصة بهذه الجرائم. وأشار تقرير التقييم أيضاً إلى أن غيانا لديها آليات لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعرض المخدرات غير المشروعة، ولديها معلومات بشأن خفض عرض المخدرات والاتجار بها والجرائم المرتبطة به.

641- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أطلقت حكومة باراغواي خطة عملها لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، التي تتمحور حول ثلاثة خطوط عمل رئيسية: (أ) الوقاية من تعاطي المخدرات؛ (ب) علاج الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع؛ (ج) مكافحة الاتجار بالمخدرات. وقد أقامت حكومة باراغواي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة تحالفا رسميا لدعم هذه الخطة.

642- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، طلبت حكومة بيرو رسميا دعما من الولايات المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات. ووفقا لتصريحات وزير خارجية بيرو، يمكن أن يكون التعاون على غرار "خطة كولومبيا" السابقة، حيث تقوم الولايات المتحدة بتزويد بيرو بالمعدات ذات التقنية العالية التي تحتاجها للتصدي بفعالية لتهريب المخدرات.

643- ووفقا لتقرير آلية التقييم للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات لعام 2023 بشأن سياسات المخدرات في سورينام، فإن البلد لم يفوض المسؤوليات المتعلقة بالمخدرات إلى الحكومات المحلية أو دون الوطنية لتنفيذ إجراءات ملموسة تتعلق بهذه السياسات. فعلى الرغم من أن السلطة الوطنية للمخدرات في سورينام لديها مكتب مركزي لتعزيز وتنسيق وتوفير أنشطة الدعم التقني والتدريب ذي الصلة للحكومات المحلية والأطراف المعنية، إلا أنه ليس لديها جهات تنسيق أو مكاتب أو ممثلين في الأقاليم دون الوطنية. ولا تشرك سورينام القطاع الخاص في وضع نهج مبتكرة لتنفيذ سياسات المخدرات أو في تبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وأقر التقرير بدور المرصد الوطني للمخدرات، الذي أنشئ في إطار الخطة الوطنية الرئيسية لمكافحة المخدرات، والذي يمتلك الموارد المالية والبشرية اللازمة للقيام بمهامه، والممولة من ميزانية المجلس الوطني لمكافحة المخدرات. وتملك شبكة المعلومات المعنية بالمخدرات في سورينام مؤشرات موحدة لجمع البيانات عن إمدادات المخدرات وتشارك في أنشطة التدريب لتحسين آليات جمعها.

644- ووفقا لآلية التقييم المتعددة الأطراف، شاركت سورينام بنشاط في برامج التعاون الدولي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لتعزيز سياساتها وبرامجها ومؤسساتها المتعلقة بمكافحة المخدرات بحلول نهاية عام 2023. وتشمل الأمثلة على أنشطة تلك البرامج التعاون مع منظمة الدول الأمريكية بشأن معالجة البيانات، ومع برنامج التعاون بشأن سياسات المخدرات لتعزيز وحدة البحوث وشبكة الأمراض الوبائية المعنية بالمخدرات، ومع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن التدريب على خفض العرض والطلب. كما وضعت سورينام ونفذت خططاً لتعزيز المساعدة التقنية والتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت سورينام في تنفيذ أنشطة التنسيق الإقليمي لمنع الجرائم المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والابتزاز والاختطاف وغسل الأموال والفساد. وتشمل الآليات الثنائية وآليات التنسيق مع البلدان الأخرى التعاون مع الجماعة الكاريبية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وبفضل تلك الآليات صاغت سورينام خطة عمل ذات أولوية تتوقع تنفيذها بعد الحصول على موافقة وزير الدفاع ووزير العدل والشرطة عليها. وعلاوة على ذلك، ستخضع خطة العمل لتقييم أساسي تحت رعاية مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

645- ووفقا للمعلومات التي نشرها برنامج التعاون بشأن سياسات المخدرات في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، فقد أوفدت وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بمكافحة المخدرات بعثة تقنية إلى أوروغواي في تشرين الأول/أكتوبر 2023 في سياق البرنامج الذي يموله الاتحاد الأوروبي لدعم هذا البلد في تقييم سياساته المتعلقة بالقنب. وإضافة إلى الزيارات الميدانية التي قامت بها تلك البعثة إلى مناطق زراعة القنب، نُظمت ندوة إقليمية ثنائية في مكاتب المجلس الوطني لمكافحة المخدرات في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حضرها ممثلون عن المجتمع المدني وأكاديميون ومنظمات حكومية وأصحاب مصلحة آخرون من المعنيين بسياسة القنب. وناقش المشاركون نماذج لسياسات القنب المتبعة في مختلف البلدان، بما فيها أوروغواي وكندا والولايات المتحدة وعدة بلدان في الاتحاد الأوروبي. وشملت البيانات المقدمة النتائج الأولية للدراسة المحدثة المعنونة "رصد وتقييم التغيرات في سياسات القنب: رؤى من القارة الأمريكية"، الممولة من برنامج التعاون بشأن سياسات المخدرات. واختتمت الندوة بمناقشة حول التحديات والاحتياجات المتعلقة بتنفيذ سياسة القنب في أوروغواي.

646- وفي يومي 8 و9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظم المجلس الوطني للمخدرات في أوروغواي منتدى الأكاديمي الرابع تحت عنوان "تنظيم القنب في أوروغواي وفي المنطقة: التقدم المحرز والتحديات". وشارك في ذلك المنتدى خبراء وطنيون ودوليون في مجال القنب، وتمثل الهدف منه في تعزيز البحث الأكاديمي وإنتاج بيانات قائمة على الأدلة لدعم تطوير سياسة المخدرات. وناقش المناظرون السياسات الوطنية والدولية لتنظيم القنب، وزراعة نباتات القنب المنخفضة المحتوى من التتراهيدروكانابينول (يشار إليها عادة باسم "القنب اللين") وصنع القنب واستهلاكه للأغراض الطبية وتأثير تنظيم القنب على المراهقين، واستضافوا جلسة لتبادل الخبرات بشأن تنظيم القنب في ستة بلدان في أمريكا اللاتينية. كما أتاح المنتدى فرصة للأكاديميين للتواصل مع الأفرقة الفنية التابعة للهيئة الوطنية للمخدرات.

647- وتود الهيئة أن توجه انتباه جميع الحكومات إلى أن التدابير التي تسمح بالاستعمال غير الطبي للقنب تتعارض مع أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، ولا سيما الفقرة (ج) من المادة 4، والمادة 36 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، والفقرة 1 (i) من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

648- لا تزال شجيرات الكوكا والكوكايين والقنب هي المحاصيل والمواد الرئيسية الخاضعة للمراقبة التي تنتج أو تصنع ويتجر بها بصورة غير مشروعة داخل أمريكا الجنوبية ومنها. وتزرع غالبية أوراق الكوكا بصورة غير مشروعة في بيرو وكولومبيا، وإلى حد ما في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، في حين يُزرع القنب بصورة غير مشروعة في عدة بلدان في المنطقة، منها باراغواي والبرازيل وشيلي وكولومبيا. وقد لوحظ تنوع المهربين لبعض الدروب والطرائق التقليدية لتهرب المخدرات، بما في ذلك في منطقة الأمازون.

649- ووفقاً لتقرير المخدرات العالمي لعام 2024، لا تزال كولومبيا أكثر من يزرع شجيرة الكوكا في العالم، حيث تبلغ حصتها 65 في المائة من الإنتاج العالمي، تليها بيرو بنسبة 27 في المائة، ثم دولة بوليفيا المتعددة القوميات بنسبة 8 في المائة. ويصنف "تقرير المخدرات الأوروبي 2023: الاتجاهات والتطورات" الكوكايين كثاني أكثر المخدرات غير المشروعة استهلاكاً في أوروبا بعد القنب. ففي بلجيكا وحدها، ضبطت السلطات رقماً قياسيًّا بلغ 121 طناً من الكوكايين في ميناء أنتويرب-بروج في عام 2023. ومعظم الكوكايين الذي يشحن إلى أنتويرب يأتي من كولومبيا مروراً بميناء غواياكيل في إكوادور.

650- وتعد كولومبيا أيضاً البلد المصدر الرئيسي لكميات الكوكايين المضبوطة في الولايات المتحدة. وأجرى برنامج بصمة الكوكايين في مختبر البحوث والتجارب الخاص التابع لإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة تحليلاً لعينات من الكوكايين من ضبطيات متعددة الكيلوغرامات في جميع أنحاء الولايات المتحدة. وحدد التحليل أن أصل 97 في المائة على الأقل من تلك العينات هو كولومبيا. وتقاسمت دولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو الـ 3 في المائة المتبقية.

651- وفي بيرو، أفاد تقرير رصد محاصيل الكوكا لعام 2023 بأن المساحة المزروعة بالكوكا بلغت 92 784 هكتاراً، أي أقل بـ 2,224 هكتاراً مقارنة بعام 2022. ويعد هذا الانخفاض، بعد المستوى القياسي الذي سجلته الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا في عام 2022 والبالغ 95 008 هكتارات، أول انخفاض يبلغ عنه منذ ثماني سنوات. ومن بين المناطق الـ 13 التي تم رصدها، شهدت 5 مناطق زيادة طفيفة في زراعة شجيرة الكوكا، حيث سجلت أياكوتشو أعلى معدل نمو، بينما شهدت 8 مناطق انخفاضاً في زراعتها، لا سيما أوكايالي ولوريتو، حيث نفذت إجراءات استئصال شاملة في مناطق باخو أمازوناس وبوتومايو وكاليريا وأغوايتيا وبيتشيس-بالكازو-باتشيتيا. ولوحظ حدوث انخفاض في 10 مناطق إنتاج كانت قد شهدت نمواً في السابق، بما فيها مارانيون (-58 في المائة)، وكامانتي (-53 في المائة)، وألتو تشيكاما (-48 في المائة)، وياغواس (-42 في المائة)، وكاليريا (-37 في المائة). وشهدت سبع مناطق استقراراً نسبياً، بمعدلات تباين أقل من 15 في المائة. وكان عام 2022، في المقابل، قد شهد اتجاهًا تصاعدياً في 15 منطقة. وفي عام 2023، حافظت مناطق أمازوناس وهوالاغا وباخو أوكايالي على اتجاهها التصاعدي، ولكن معدلات النمو لم تصل إلى أعلى من 50 في المائة خلال تلك الفترة. ويظهر التقرير أن وادي أنهار أبوريماك وإيني ومانتارو لا يزال يستحوذ على النصيب الأكبر من زراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة. وتمثل تلك الحصة 41,2 في المائة من الإجمالي الوطني، مقارنة بـ 37,6 في المائة في عام 2022. وفي عام 2023، بلغت نسبة الزيادة في مساحة زراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة 7,2 في المائة.

652- ووفقاً لتقرير المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2023 بشأن رصد محصول الكوكا في كولومبيا، ازدادت المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا بين عامي 2022 و2023 بنسبة 10 في المائة، لتصل إلى أعلى مستوى تم بلوغه إلى الآن وهو 253 000 هكتار. وأُبلغ عن زيادة أكثر حدة فيما يتعلق بالإنتاج المحتمل للكوكايين، والذي ارتفع بنسبة 53 في المائة من عام 2022 إلى عام 2023، ليصل إلى 2 664 طناً. ويلفت التقرير الانتباه إلى وصول أسعار قاعدة الكوكايين وعجينة الكوكايين في البلد إلى مستويات منخفضة تاريخياً، حيث تبين الأدلة استمرار حصاد المحاصيل بالكامل، وإلى تخزين المشتقات أو استخدامها كعملة في بعض مناطق كولومبيا. وفيما يتعلق بتوسع مناطق الزراعة غير المشروعة، فإن هذا الاتجاه لا يزال يهدد المناطق الثقافية ومناطق التنوع البيولوجي المحمية، حيث إن 4 في المائة من هذه الزراعة تتم في المحميات الطبيعية الوطنية، و10 في المائة في محميات الشعوب الأصلية، و14 في المائة في محميات الغابات و20 في المائة في أراضي مجتمعات السود. كما تشير التقديرات إلى أن المناطق الاستراتيجية لزراعة الكوكا ومشتقاتها وحركتها الداخلية تمثل مجتمعة 82 في المائة من إجمالي الطلب في السوق على السلائف الكيميائية في البلد. وعلاوة على ذلك، ففي مقاطعة كاوكا، تراقف الاتجاه المتزايد في زراعة الكوكا غير المشروعة مع زيادات في المساحات المستخدمة للزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون والقنب.

653- وفي 25 كانون الثاني/يناير 2024، عرض وزير داخلية دولة بوليفيا المتعددة القوميات والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة النتائج الرئيسية للتقرير بشأن التحقق من صحة المعلومات المتعلقة بإتلاف المخدرات غير المشروعة المضبوطة في عام 2023 في هذه الدولة. وبلغ معدل التحقق السنوي 80 في المائة متجاوزاً الهدف المتوقع البالغ 97 في المائة. وفي عام 2023، تمكنت شرطة مكافحة المخدرات من ضبط وإتلاف 30,7 طناً من الكوكايين و19,3 طناً من القنب. ولاحظ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إتلاف نسبة 97 في المائة من الكوكايين (29,8 طناً)، و97 في المائة من القنب

(18,7 طناً)، والتخلص النهائي من 82 071 قرصاً من أقراص الإكستاسي و16,783 كغ من الإكستاسي في شكله السائب و1 037 جرعة من عقار الهلوسة و621 قارورة فنتانيل.

654- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أعلنت السلطات البوليفية عن ضبط ما يقرب من 9 أطنان من الكوكايين، وهي أكبر كمية في تاريخ هذا البلد. وتُظهر البيانات الصادرة عن إدارة مكافحة المخدرات في البلد زيادة بنسبة 62 في المائة في مضبوطات الكوكايين مقارنةً بعام 2022. وإضافة إلى تلك الضبطية، نُفذت الشرطة البوليفية في 19 آذار/مارس 2024 ثاني أكبر عملية ضبط في تاريخ البلد في منطقة بيسيغا، أسفرت عن ضبط أكثر من 7,2 أطنان من الكوكايين. ويُعتقد أن الشحنة التي بلغت قيمتها السوقية حوالي 500 مليون دولار كانت متجهة إلى بلجيكا.

655- وتنوه الهيئة مع التقدير بالدراسات الاستقصائية التي أجرتها بيرو وكولومبيا بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والتي تتيح إجراء عملية رصد مقارن مناسب في بلدين من بلدان الأنديز الثلاثة الأكثر تضرراً من المحاصيل غير المشروعة. وتحت الهيئة دولة بوليفيا المتعددة القوميات على أن تستأنف نشر الدراسات وتقارير الرصد المتعلقة بالأقاليم المتأثرة بالمحاصيل غير المشروعة التي تعد بالتعاون مع المكتب ويصادق عليها المكتب بالكامل. ولئن تضمنت هذه الخطوة دعم جهود حكومة البلد في مكافحة الاتجار بالمخدرات فحسب، وإنما ستسهل أيضاً الرصد المقارن الملائم بين البلدان المذكورة أعلاه.

656- وفي الأرجنتين، كانت مدينة روزاريو مركزاً للأسواق غير المشروعة في هذا البلد منذ عقد من الزمن. ويصل الكوكايين والمخدرات الأخرى إلى هذه المدينة من شمال البلد أو تُنقل عبر ممر باراغواي-بارانا المائي ثم تهرب إلى دول أخرى. وفي عام 2023، أبلغت مدينة روزاريو عن معدل جرائم قتل بلغ 22 جريمة قتل لكل 100 000 نسمة، وهو ما يعادل خمسة أضعاف المعدل الوطني وفقاً لمركز المرصد السلامة العامة في سانتافي.

657- وفي 10 نيسان/أبريل 2024، في شيلي، ضبطت سلطات إنفاذ القانون، في أعقاب عملية ناجحة قامت بها خارج بلدية تالتال، مركبة محملة بطن من القنب و2 كغ من الكوكايين. وارتفعت كمية المخدرات المضبوطة حتى الآن هذا العام في مقاطعة أنتوفاغاستا إلى 6,5 أطنان، وهو ما يمثل 45 في المائة من جميع المخدرات المضبوطة على مستوى البلد.

658- وفي 22 كانون الثاني/يناير 2024، ضبطت السلطات الإكوادورية ما يقرب من 22 طناً من الكوكايين في مزرعة في مقاطعة لوس ريوس. وبلغت قيمة الكمية المضبوطة وفقاً للسلطات العسكرية 1,1 بليون دولار أمريكي.

659- وفي عام 2023، وللسنة الثالثة على التوالي، تجاوزت مضبوطات المخدرات في إكوادور 200 طن. وبين 1 كانون الثاني/يناير و29 كانون الأول/ديسمبر 2023، ضبطت السلطات الوطنية 219,2 طناً من المخدرات. وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2024، ضبطت السلطات الوطنية 149 طناً من المخدرات، بزيادة تقريبية تزيد عن 30 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. ومنذ عام 2021، يقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الدعم إلى إكوادور في تنفيذ عملية التغليف الإسمنتي للمخدرات بغرض التخلص من كميات كبيرة منها، وخاصة تلك المشتقة من الكوكا. وقد سمحت هذه العملية للدولة بالتخلص نهائياً من 450 طناً من المخدرات في عام 2023.

660- وفي نيسان/أبريل 2024، فككت الوحدة الوطنية للتحقيق بقضايا المواد الكيميائية في إكوادور مختبراً للهيروين في مقاطعة إسميرالداس الواقعة على الحدود مع كولومبيا. وبعد إجراء اتصالات مع شرطة كولومبيا، فككت السلطات الكولومبية أيضاً مختبراً مماثلاً على جانبها من الحدود، حيث ضبطت 91 كغ من الأفيونيات. ووفقاً لتقرير المخدرات العالمي لعام 2024، فإن مادة الهيروين هي أكثر المؤثرات الأفيونية استخداماً في إكوادور، كما هو الحال في بعض البلدان المجاورة. ونُشرت إكوادور في عام 2010 آخر تقرير لرصد المحاصيل، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وركز التقرير على زراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة واستئصالها، إلا أنه قدم أيضاً بيانات عن استئصال زراعة القنب وخنشخاش الأفيون.

661- وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، دمرت الشرطة والجيش في غيانا مزرعة كبيرة للقنب في منطقة نهر أبر برييس. واكتشفت الشرطة وأتلفت حوالي 13,6 كغ من بذور القنب وحوالي 58 000 نبتة قنب أصلي كانت مزروعة في أرض تبلغ مساحتها 4 هكتارات. ووفقاً لتقارير الشرطة، تقدر القيمة السوقية لهذه المخدرات بحوالي 5,9 ملايين دولار أمريكي.

662- وأبلغت الإنتربول عن ضبط كميات قياسية من المخدرات في إطار عملية Lionfish Hurricane التي نُفذت خلال شهري نيسان/أبريل وآيار/مايو 2024. واستهدفت العملية، التي أسفرت عن اعتقال 206 أشخاص، مجرمين من أفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية. وضُبطت في إطار هذه العملية 505 أطنان من سلائف كيميائية غير محددة، كانت معدة للاستخدام في صنع مخدرات ومنتجات. كما استولت السلطات في سياق تلك العملية على مركبة شبه غواصة في غيانا. ويمكن لهذا النوع من المركبات، التي يشير إليها الإنتربول باسم "غواصات المخدرات"، أن تنقل ما يصل إلى 3 أطنان من الكوكايين عبر الممرات النهرية في أمريكا الجنوبية ثم عبر المحيط الأطلسي إلى غرب أوروبا.

663- وفي تموز/يوليه، أبلغت باراغواي عن أكبر ضبطية كوكايين في تاريخها، بلغ حجمها 4 000 كغ من الكوكايين وقدرت قيمتها بأكثر من 240 مليون دولار.

664- وفي 20 أيار/مايو 2024، ضبطت السلطات في هونغ كونغ، الصين، شحنة وزنها 225 كغ من الكوكايين هُربت من سورينام. وقد اكتشفت الشحنة التي تبلغ قيمتها السوقية 25 مليون دولار أمريكي خلال مداخلة مستودع وكانت مخبأة في حاويات تحتوي على خرقة معدنية من سورينام. وقبل هذه الضبطية، في نيسان/أبريل 2024، اعترضت شرطة سورينام كمية 50 كغ من الكوكايين كانت مخبأة في قطع غيار سيارات تُشحن إلى هونغ كونغ في الصين عبر نيجيريا.

665- وفي تموز/يوليه 2024، أبلغت السلطات الفنزويلية عن مصادرة 25 طناً من الكوكايين خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2024، وذلك بفضل العمل المنسق بين الإدارة الوطنية لمكافحة المخدرات والقوات المسلحة الوطنية البوليفارية والأجهزة الأمنية المعنية بأمن المواطنين.

666- وأفاد رئيس الهيئة الفنزويلية لأمن المواطنين أن قوات الأمن الفنزويلية اعترضت سفينة في المياه الدولية تحمل 2 430 كغ من الكوكايين. وأشار رئيس هيئة الرقابة الوطنية لمكافحة المخدرات في جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى حدوث زيادة في مضبوطات المخدرات بنسبة تزيد عن 5 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. وأعلن أيضاً أن عام 2023 شهد ضبط أكثر من 52 طناً من المخدرات، بزيادة 10 في المائة عن الـ 47 طناً التي ضبطت في عام 2022.

667- وفي تموز/يوليه 2024، أصدرت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية نشرة معلومات جمعها نظام الإنذار المبكر للقارة الأمريكية. وتشير النتائج الصادرة إلى استمرار ظهور مؤثرات نفسانية جديدة في جميع أنحاء القارة الأمريكية. كما وردت إنذارات بشأن شبائه القنبيين الاصطناعية من البرازيل؛ وإنذارات من شيلى وكولومبيا بشأن قنب قوي المفعول، يعرف أيضاً باسم "creepy"؛ وإنذارات بشأن كاثينونات اصطناعية من جميع أنحاء أمريكا الجنوبية؛ وفينيدات من الأرجنتين؛ ومؤثرات أفيونية اصطناعية من الأرجنتين وأوروغواي وشيلى وكولومبيا؛ وبشأن بيبيرازينات من الأرجنتين والبرازيل؛ والقرطوم والبوفوتينين من البرازيل. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت عدة بلدان في المنطقة تحذيرات بشأن مواد من نوع الأمفيتامينات والفينيثيلامينات والتريبتامينات.

الوقاية والعلاج

668- وفقاً للبيانات الواردة في تقرير المخدرات العالمي لعام 2024، لا يزال القنب هو المخدر الأكثر استخداماً في أمريكا الجنوبية، حيث يوجد حوالي 10 620 000 شخص ممن يتعاطون القنب. وفيما يتعلق بالكوكايين، أبلغ 4 850 000 شخص عن استهلاكه في العام الماضي في أمريكا الجنوبية، وفقاً لبيانات عام 2022.

669- وفي عام 2022، بلغت نسبة الانتشار العالمي لتعاطي المؤثرات الأفيونية 1,15 في المائة. وهناك تباين ملحوظ بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. فمعدل الانتشار في أمريكا الشمالية أعلى بكثير، حيث يقترب من 3 في المائة، مما يجسد أزمة مؤثرات أفيونية، لا سيما في كندا والولايات المتحدة. أما في أمريكا الجنوبية، فيبلغ معدل الانتشار حوالي 1 في المائة، وهو أقل بقليل من المتوسط العالمي. وكان الهيروين أكثر الأفيونيات تعاطياً في إكوادور وفنزويلا (جمهورية البوليفارية) وكولومبيا، في حين أُبلغ عن أن الاستخدام غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الصيدلانية هو أكثر أشكال تعاطي المؤثرات الأفيونية غير المشروعة شيوعاً في الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو وسورينام وشيلى. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، كان الاستخدام غير الطبي للكوديين هو السائد.

670- وفي عام 2022، بلغ العدد التقديري للأشخاص الذين تعاطوا الأمفيتامين في أمريكا الجنوبية 2 620 000 شخص. وفي تلك السنة، شهدت أوروغواي وفنزويلا (جمهورية البوليفارية) وكولومبيا انتشاراً لتعاطي الميثامفيتامين. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، كان تعاطي الأمفيتامين أكثر انتشاراً. أما في الأرجنتين وبيرو وسورينام وشيلى فكان الاستخدام غير الطبي للمنتجات الصيدلانية التي تحتوي على منشطات من نوع الأمفيتامين هو الأكثر انتشاراً. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد الأشخاص الذين تعاطوا "الإكستاسي" المبلغ عنهم 700 000 شخص، 52 في المائة منهم نساء.

671- ووفقاً للدراسة الوطنية الرابعة لمعدل انتشار استهلاك المخدرات وخصائصه لدى الأسر البوليفية التي نشرها المرصد البوليفي لأمن المواطنين ومكافحة المخدرات في نيسان/أبريل 2024، فإن معدل انتشار تعاطي القنب في العام الماضي بلغ أدنى مستوياته منذ عام 2007، حيث بلغت نسبة تعاطيه في العام الماضي 1 في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و65 عاماً في عام 2023. وأفادت تقارير بأن معدل انتشار الكوكايين في العام الماضي بلغ 0,39 في المائة في عام 2023، وهو ما يمثل انخفاضاً عن معدل الانتشار الذي وجدته دراسة استقصائية أجريت عام 2018 (0,58 في المائة)، ولكنه مع ذلك أعلى مما كان عليه في عام 2014 (0,32 في المائة). وفي عام 2023، بلغ معدل انتشار استهلاك المهدئات بدون وصفة طبية في العام الماضي (بما في ذلك الميثيلفينيدات والفينيميترازين والأمفيتامينات والديكستروأمفيتامين والبيمولين) 3,4 في المائة، وهو أعلى مستوى أوردته دراسة للاتجاهات في الفترة 2007-2023. وبلغ معدل انتشار استهلاك

المنشطات بدون وصفة طبية في العام الماضي (بما في ذلك الألبرازولام والديازيبام والفلونيترازيبام) 0,6 في المائة في عام 2023، وهو أيضاً أعلى مستوى للفترة 2007-2023.

672- وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وضع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ثلاثة أدلة لصياغة خطط للوقاية من تعاطي المخدرات على مستوى البلديات، بالتنسيق مع النظرير الحكومي. وكذلك نفذت في عامي 2023 و2024 برامج للوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج من تعاطيها في الأسر التي لديها أطفال بأعمار حتى 12 عاماً.

673- ودعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حكومة كولومبيا في تصميم وتنفيذ ورصد استراتيجيات ترمي إلى الحد من استهلاك المؤثرات النفسانية وتقليل المشاكل المرتبطة بها التي تؤثر على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. كما قدم الدعم لتنفيذ برامج قائمة على الأدلة للوقاية والعلاج والحد من الآثار الصحية والاجتماعية السلبية لتعاطي المخدرات والحد من أضرارها على الصحة والمجتمع، ولتدريب أكثر من 200 5 شخص لدعم استراتيجيات تنفذ في الأوساط المجتمعية والمؤسسية والمدرسية والأسرية.

674- وفي عام 2023، في بوغوتا، دعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إنشاء 63 شبكة مجتمعية كاستراتيجية لمساعدة الأشخاص المصابين باضطرابات تعاطي المؤثرات النفسانية أو الذين يتعاطون المخدرات لأول مرة. وتساعد تلك الشبكات الأفراد في الحصول على الخدمات العامة اللازمة لمعالجة مشاكل تعاطي المخدرات، بما في ذلك الصحة العامة والصحة النفسية والحصول على الخدمات القانونية.

675- وفي آذار/مارس 2024، أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة نسخته الأولى من دراسة حول الصحة النفسية في بوغوتا، شملت دراسة لاضطرابات تعاطي المخدرات. وتضمنت الدراسة استطلاعاً لآراء أكثر من 15 000 شخص تتراوح أعمارهم بين 12 و95 عاماً. وباستخدام المعلومات المستقاة، ستمكن السلطات من اتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات وتحديث معدل انتشار وحدوث تعاطي المواد المخدرة ومشاكل الصحة النفسية المرتبطة بها. وقدم الدعم أيضاً إلى شبكة مرصد سانتياغو دي كالي لإنتاج البيانات والمعلومات والمعارف المستندة إلى قدرات 15 مرصداً اجتماعياً ومؤسسياً وأكاديمياً.

676- وفي أيار/مايو 2024، نشر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وثيقة بعنوان "العدسات البنفسجية: توصيات بشأن إدماج عنصر يركز على المنظور الجنساني في سياسة المخدرات في بوغوتا". وتقدم الوثيقة توصيات بشأن إدراج نهج جنساني في سياسة المقاطعة الجديدة للوقاية من استهلاك المخدرات ورعاية متعاطيها، ومنع ارتباط الأشخاص بعمليات توزيع المؤثرات النفسانية في بوغوتا، بما في ذلك تعزيز اتباع نهج في قضايا المخدرات يراعي المنظور الجنساني، كما أنها تقدم اقتراحات بشأن كيفية توجيه سياسات المخدرات من خلال منظور جنساني.

677- وتعكف إكوادور على تنفيذ سلسلة من المبادرات في سياق الخطة الوطنية للوقاية من المخاطر النفسية والاجتماعية في النظام التعليمي من أجل تحديث بروتوكولات البلد وخطط العمل المتعلقة بتعاطي المواد المشروعة وغير المشروعة وبيعها المفترض في المدارس. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أصدرت وزارة التعليم اتفاقين وزاريين هما "البروتوكولات ومسارات العمل لمواجهة المخاطر النفسية والاجتماعية في نظام التعليم الوطني"، و"المبادئ التوجيهية للتعامل مع النزاعات المدرسية، والسلوك الإشكالي للطلاب، والأخطاء غير المشمولة بالقانون الأساسي للتعليم المتعدد الثقافات، والعمليات التعليمية التصالحية". وفيما يتعلق بالاتفاق الأخير، سلطت المادة 27 فيه الضوء على مسألة تعاطي الطلاب للمخدرات باعتباره خطراً نفسياً واجتماعياً ومشكلة صحية عامة تحتاج إلى نهج صحي ونفسي-اجتماعي. ووضحت المادة 28 المتعلقة بتوزيع الطلاب للمخدرات وبيعها تفاصيل العقوبات المحتملة، التي تشمل الطرد وإبلاغ السلطات المختصة عن الطالب.

678- وعملت الحكومة في إكوادور مع وكالات التعاون الدولي لوضع معايير جودة لخدمات علاج الصحة النفسية؛ ودعا كل من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وخطة كولومبو على اعتماد أدوات لضمان جودة خدمات الصحة النفسية وإمكانية الوصول إليها.

679- وفي إكوادور أيضاً، صاغت حكومة إيبارا لائحة تنظيمية محلية بشأن الوقاية والعلاج، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بغرض تعزيز توفير الخدمات على المستوى المحلي. ووضعت حكومة كيتو خطة عمل بشأن المخدرات للفترة 2024-2028.

680- وخلص تقرير آلية التقييم المتعدد الأطراف للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات/منظمة الدول الأمريكية لعام 2023 بشأن سياسات المخدرات في غيانا إلى أن السياسات والاستراتيجيات الوطنية للبلد في مجال المخدرات تتضمن نهجاً لحقوق الإنسان ومنظوراً جنسانياً ونهجاً للإدماج الاجتماعي. وأفيد بأن غيانا لديها وكالة تؤدي وظائف مماثلة لوظائف المرصد الوطني للمخدرات، وأن موارد مالية وبشرية قد خصّصت لها للاضطلاع بمهامها. وأشار أيضاً إلى أن البلد ليس لديه نظام إنذار مبكر للكشف عن المؤثرات النفسانية الجديدة أو غيرها من التهديدات الناشئة المتعلقة بالمخدرات.

681- وخلص نفس تقرير آلية التقييم المتعدد الأطراف بشأن سياسات المخدرات في سورينام إلى أن البلد قد صاغ أو حدّث سياساته واستراتيجياته الوطنية المتعلقة بالمخدرات مع مراعاة استراتيجية نصف الكرة الأرضية لمنظمة الدول الأمريكية بشأن المخدرات لعام 2020 وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. وفيما يتعلق بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، على وجه الخصوص، تعمل سورينام على تعزيز الرفاه من خلال ضمان البدء أولاً بمعالجة الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات من مشاكلهم الصحية أو النفسية قبل معالجة اضطرابات تعاطي المخدرات لديهم. وعلى غرار ذلك، أنشأت سورينام شبكة وقاية أولية بشأن اضطرابات تعاطي المخدرات، تعمل على توعية المنظمات الحكومية وغير الحكومية بمخاطر تعاطي الكحول والمخدرات على الصحة.

682- وتشجع الهيئة الدول الأعضاء على تحسين جمع البيانات بشأن أنماط تعاطي المخدرات، وإجراء دراسات استقصائية دورية، متى أمكن، عن تعاطي المخدرات، للاسترشاد بها في وضع سياسات مخدرات قائمة على الأدلة.

3- آسيا

شرق وجنوب شرق آسيا

لا يزال سوق المخدرات الاصطناعية غير المشروعة في شرق وجنوب شرق آسيا ينمو بمعدل مثير للقلق، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تزايد مستويات الجريمة المنظمة، والثغرات في مجال إنفاذ القانون، والتحديات التي تواجه الحوكمة، وعدم الاستقرار السياسي في ميانمار، وتزايد مستويات الصنع غير المشروع.

ازداد إنتاج الأفيون في جنوب شرق آسيا خلال موسم الحصاد 2022-2023، حيث تصدرت ميانمار الإنتاج الإقليمي والعالمي على السواء. وإضافة إلى ذلك، يتسارع صنع المخدرات الاصطناعية غير المشروعة، وبلغت مضبوطات الميثامفيتامين والكيثامين مستويات غير مسبقة.

في بعض بلدان المنطقة، يرتفع معدل انتشار تعاطي المخدرات، ليصل إلى مستويات تماثل تلك الموجودة في البلدان في المناطق التي لديها أعلى معدلات انتشار في العالم. وكان القنب هو أكثر المخدرات تعاطيا، يليه الميثامفيتامين وغيره من المواد الأمفيتامينية.

أبلغت بعض بلدان المنطقة عن تركيز متزايد على نهج العلاج وإعادة التأهيل التي تجمع بين العلاج في المؤسسات المتخصصة والإدماج في المجتمعات المحلية.

التطورات الرئيسية

683- لا تزال سوق المخدرات الاصطناعية غير المشروعة في شرق وجنوب شرق آسيا تنمو بمعدل مثير للقلق، حيث تستغل جماعات الجريمة المنظمة الثغرات القائمة في مجال إنفاذ القانون والتحديات التي تواجه الحوكمة من أجل توسيع نطاق الصنع غير المشروع لكميات كبيرة من المخدرات والاتجار بها.

684- ووفقا لتقرير صادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة نُشر في أيار/مايو 2024، لم تعد أسواق المخدرات غير المشروعة في المنطقة مقتصرة في أغلب الأحوال على الأفيونيات، حيث بلغت مضبوطات الميثامفيتامين والكيثامين على الصعيد الإقليمي الآن مستويات غير مسبقة. وفي عام 2023، صُبط ما مجموعه 190 طنا من الميثامفيتامين في المنطقة، وهي أكبر كمية مسجلة على الإطلاق وتمثل 89 في المائة من إجمالي مضبوطات المخدرات. ولا تزال سوق المخدرات غير المشروعة تتزايد تعقيدا وتمتد في جميع أنحاء شرق وجنوب شرق آسيا، حيث تقع منطقة الميكونغ في مركز الإنتاج، وتتكيف الجماعات الإجرامية المنظمة من خلال اتباع أساليب ودروب بديلة للاتجار.

685- وازداد إنتاج الأفيون في جنوب شرق آسيا في الفترة بين عامي 2022 و2023، وكانت ميانمار أكبر منتج للأفيون في المنطقة، وأيضا في العالم أجمع. ووفقا لاستقصاءات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ترتبط زراعة خشخاش الأفيون في شرق وجنوب شرق آسيا ارتباطا وثيقا بالفقر، ونقص الخدمات الحكومية، وبيئات الاقتصاد الكلي المحفوفة بالتحديات، وعدم الاستقرار، وانعدام الأمن. وإضافة إلى ذلك، يُعتقد أن الأفيون والهيريون المنتجين في شرق وجنوب شرق آسيا يشكلان مصدرا لإمداد الأسواق غير المشروعة في آسيا وأوقيانوسيا.

686- ولوحظت تطورات إيجابية في المنطقة فيما يتعلق بمشاريع التنمية البديلة التي تُنفذ بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن زراعة البن، بوصفها بديلا مجديا لخشخاش الأفيون، انتشرت في عدة مناطق في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار.

التعاون الإقليمي

687- منذ عام 2020، اضطلعت تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار بسلسلة من أنشطة التعاون الثلاثي بهدف منع تدفق السلائف إلى المثلث الذهبي، وهو المنطقة الجبلية التي تغطي أجزاء من شمال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وشمال شرق ميانمار وشمال غرب تايلند، ومنع تهريب المخدرات منه. وفي الفترة من 26 إلى 28 آذار/مارس 2024، نظمت الهيئة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة دورة تدريبية مشتركة في بانكوك حول كيفية التصدي لصنع المخدرات على نحو غير مشروع ومنع تسريب السلائف الكيميائية إلى الأسواق غير المشروعة في شرق وجنوب شرق آسيا. وعرض التدريب الأدوات المختلفة التي يمكن استخدامها لتحسين رصد المواد الكيميائية، وكذلك المواد والمعدات التي يمكن استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات، مع التركيز على كل من السلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة والمواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية والمستخدمة كبدايل. وإضافة إلى ذلك، أتاح المكتب، من خلال منصة واقع افتراضي جديدة، أربع نماذج تدريبية بشأن استبانة المخدرات والمواد الكيميائية وتفتيش المركبات والحاويات، مما يسمح للدول الأعضاء بتوسيع نطاق

التدريب الأساسي لديها ليشمل مناطق نائية وإدماج المنصة في المناهج الدراسية المتعلقة بإنفاذ القانون في أكاديميات التدريب. وجميع النماذج متاحة باللغات الست لمنطقة نهر الميكونغ الأدنى.

688- وفي الدورة السابعة والستين للجنة المخدرات، في آذار/مارس 2024، أكدت حكومة الصين استعدادها للمشاركة في عملية رسم خرائط قطاعات الصناعة التي تضطلع بها الهيئة بهدف تشجيع مشاركة قطاعات الصناعة الوطنية في منع تسريب المواد الكيميائية إلى الصنوع غير المشروع للمخدرات. وإضافة إلى ذلك، فإن الصين هي أحد المستخدمين الرئيسيين لنظام "بِن أونلاين لايت"، وهو منصة متخصصة تابعة للهيئة من أجل التبادل الطوعي للإشعارات السابقة لتصدير مواد كيميائية غير مدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988، ولكنها قد تكون خاضعة للمراقبة الوطنية بسبب استخدامها في الصنوع غير المشروع للمخدرات.

689- وينفذ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مشاريع للتنمية البديلة في مقاطعتي هوابان وفونغسالي. وتروج هذه المشاريع زراعة البن كبديل عملي لزراعة الأفيون على نحو غير مشروع، وتعالج المسائل المترابطة المتمثلة في إنتاج الأفيون والفقر والجريمة المنظمة عبر الوطنية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والمنطقة الأوسع نطاقاً.

690- وفي ميانمار، عزز مشروع التنمية البديلة التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة سبل عيش المزارعين المحليين، ورؤج الممارسات المستدامة. وإضافة إلى الفوائد الاقتصادية الكبيرة، عزز العنصر الاجتماعي لهذا التعاون إنشاء 26 مجموعة نسائية، وتمكين 355 عضوة من المشاركة في الزراعة المحمية وإدارة المشاتل، مما يوطد قدرة المجتمع المحلي على الصمود والاستدامة في مواجهة التحديات التي تطرحها المخدرات غير المشروعة.

691- وفي 28 أيار/مايو 2024، اجتمعت الأطراف الموقعة على مذكرة التفاهم بشأن مكافحة المخدرات في منطقة الميكونغ، وهي تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفيت نام وكمبوديا وميانمار والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي بغية التصدي لاستهلاك المخدرات وإنتاجها والاتجار بها. وقُدِّم الممثلون إحاطات عن الوضع الراهن للمخدرات في المنطقة، وعرضوا التقرير المعنون "المخدرات الاصطناعية في شرق وجنوب شرق آسيا (Synthetic Drugs in East and Southeast Asia) لعام 2024"، ووضعوا استراتيجيات لمكافحة الاتجار بالمخدرات، ودرسوا التهديدات الجديدة المتعلقة بتسريب السلائف الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة. وأُنشئت ثلاث فرق عمل لمعالجة مشكلة المخدرات الاصطناعية في منطقة الميكونغ، مع التركيز على مجالات التعليم الوقائي ومراقبة المواد الكيميائية وتحليل المخدرات.

692- وواصل المكتب دعم البلدان في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين، في جهودها الرامية إلى التخلص من المخدرات والمواد الكيميائية المضبوطة. وفي كانون الثاني/يناير 2024، استُكمل في كمبوديا تقييم مخاطر بشأن مرافق الصنوع غير المشروع للمخدرات ومواقع تخزين المواد الكيميائية المضبوطة في كمبوديا. وقُدِّمت النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقييم إلى حكومة كمبوديا، وأتفق على إجراءات المتابعة. وإضافة إلى ذلك، جرى تزويد كمبوديا في حزيران/يونيه 2024 بمطيار فورنييه تحولي محمول يعمل بالأشعة دون الحمراء لأخذ العينات، كما عُقدت دورة تدريبية في تموز/يوليه 2024 لفائدة الموظفين المعنيين بمسائل التخلص من النفايات.

693- وأطلقت ستة بلدان في منطقة الميكونغ العملية المشتركة "الميكونغ الآمن 2024" في يونان، الصين. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التعاون بين بلدان منطقة الميكونغ على مكافحة الاتجار بالمخدرات، وخصوصاً بغية تبسيط الاتصالات بين أجهزة إنفاذ القانون وتنسيق الموارد من أجل إيجاد أوجه تآزر إقليمية في مجال مكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات.

694- ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نُظِّم البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) التابع للهيئة أكثر من 20 فعالية تدريبية لفائدة بلدان المنطقة. وشمل التدريب مواضيع تتعلق باستبانة المؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، وعرف المشاركين على مختلف الأدوات والنهج المستخدمة حالياً لتعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون والسلطات الوطنية الأخرى، وأيضاً للمساعدة في مجال الاتصالات.

695- وإضافة إلى التدريب، نُظِّم برنامج غريدس أيضاً حلقتي عمل بالتعاون مع فيت نام بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز التعاون بين الوكالات. ونُظِّمت حلقة عمل أخرى بشأن التعاون بين الوكالات لفائدة مسؤولين من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، كما نُظِّمت حلقة عمل إقليمية في بانكوك بشأن القنوات البريدية في إطار مشروع الكشف عن المخدرات الاصطناعية التابع لمنظمة الجمارك العالمية/الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات/الاتحاد البريدي العالمي.

696- وفي الفترة من 19 إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نُظِّم برنامج غريدس زيارة عمل إلى طوكيو لمدة ثلاثة أيام لضباط جمارك وشرطة في فيت نام. وعقد الوفد اجتماعات مع ممثلي دائرة الجمارك اليابانية وإدارة مكافحة المخدرات في اليابان وجهاز الشرطة الوطنية اليابانية وقوات حرس السواحل اليابانية. وزار المشاركون أيضاً فرع جمارك البريد الخارجي في طوكيو بغية اكتساب خبرة مباشرة في منع التهريب عبر القنوات البريدية واعتراضه.

697- وفي الفترة من 27 إلى 29 شباط/فبراير 2024، نظّم برنامج غريدس حلقة عمل للتوأمة لمدة ثلاثة أيام لفائدة 10 موظفي جمارك من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام (خمسة من كل بلد). وقدم الوفدان إحاطات عن أحدث الاتجاهات المتصلة بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمواد الخطرة المستجدة والمثيرة للقلق والمضبوطات منها في بلديهما والمنطقة.

698- وفي عام 2024، نظّم برنامج غريدس فعاليتين دوليتين في فيينا حضرتهما بلدان من المنطقة. وجمعت حلقة عمل عالمية بشأن الاستهداف المتقدم مُقدّمت لفائدة موظفي العمليات والشركاء في قطاع التوصيل السريع وشحن البضائع موظفين من هيئات إنفاذ القانون والهيئات الرقابية، بما في ذلك من إندونيسيا وتايلند وسنغافورة والصين وفييت نام، لمعالجة مستقبل مكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية والمواد ذات الصلة.

699- وضم اجتماع "اتّلاف التكنولوجيا ضد الاتجار" أكثر من 70 مشاركا يمثلون الحكومات والمنظمات الدولية والشركاء من القطاع الخاص. وكان من بينهم ممثلون من إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين وفييت نام. وكان الغرض من الاجتماع هو دراسة كيفية مكافحة الاتجار وإساءة استخدام المنصات الإلكترونية، وتحديد معالجة التحديات المتعلقة بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة.

700- ونظّم برنامج غريدس التابع للهيئة في يومي 14 و15 آب/أغسطس 2024 اجتماع شراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن منع الاتجار غير المشروع بالمؤثرات النفسانية الجديدة الذي ينفذ باستغلال مقدمي خدمات تحويل الأموال أو القيمة في بانكوك. وشاركت في هذه الفعالية كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند والولايات المتحدة وفييت نام وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعنى بغسل الأموال والاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية، بالإضافة إلى ثلاث من مؤسسات القطاع الخاص من ماليزيا وفييت نام. وكان هذا الاجتماع هو أول اجتماع بالحضور الشخصي يركز على إساءة استخدام خدمات تحويل الأموال أو القيمة المشروعة، المعروفة عادةً باسم "خدمات المحافظ الإلكترونية"، في الاتجار غير المشروع بالمؤثرات النفسانية الجديدة. وتبادل الخبراء من القطاعين العام والخاص تجاربهم ونجاحاتهم في التعاون الطوعي لمنع إساءة استخدام منصات تحويل الأموال أو القيمة المشروعة.

701- وتسجّل موظفون مسؤولون عن مراقبة المخدرات من السلطات الوطنية المختصة في 15 بلدا من شرق وجنوب شرق آسيا، هي إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وتيمور - ليشتي وجمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والصين والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا ومنغوليا وميانمار واليابان، لاستخدام النماذج الإلكترونية في إطار مشروع التعلم التابع للهيئة. وتشمل النماذج الإلكترونية الخمس التي أُعدت في إطار برنامج التعلم التابع للهيئة كلا من المخدرات، والمؤثرات العقلية، والسلائف، والإطار الدولي لمراقبة المخدرات، وضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية على نحو كاف. ويمكن لموظفي السلطات الوطنية المختصة التسجيل مجانا في هذه النماذج الإلكترونية عبر برنامج التعلم التابع للهيئة.

702- وفي الدورة السابعة والستين للجنة المخدرات، في آذار/مارس 2024، أكدت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا مجددا الإعلان الوزاري بشأن تعزيز إجراءاتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، لعام 2019، وأعربت من جديد عن تصميمها على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.

توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

703- تقتضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات أن تقدم الدول الأطراف تقارير إحصائية إلى الهيئة على أساس سنوي، وفي بعض الحالات على أساس فصلي. وتساعد هذه التقارير الهيئة على رصد النشاط المشروع للتعامل في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وضمان توافر هذه المواد للأغراض الطبية والعلمية المشروعة. ومن بين بلدان وأقاليم شرق وجنوب شرق آسيا، كان معدل إعداد التقارير قريبا من الاكتمال بالقدر الكافي بشأن المخدرات الخاضعة للمراقبة بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة، وبسبب المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1971، وقُدّم معظم البلدان والأقاليم التقارير المطلوبة عن الأعوام الخمسة الماضية. ولم يتخلف إلا عدد قليل من البلدان عن تقديم أي من التقارير المطلوبة عن المخدرات والمؤثرات العقلية خلال السنوات الخمس الماضية.

704- وتشجع الهيئة البلدان والأقاليم في شرق وجنوب شرق آسيا التي لم تقدم التقارير وفق ما تقتضيه الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تتخذ التدابير اللازمة لضمان أن تتوافر لدى سلطاتها الوطنية المختصة الموارد الكافية من أجل إعداد التقارير في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، تتيح الهيئة إمكانية التدريب، من خلال قنوات منها برنامج التعلم التابع لها، لدعم بناء القدرات في مجال إعداد التقارير.

705- ومنطقة شرق وجنوب شرق آسيا من المناطق التي تثير قلقا خاصا بشأن ضمان ورصد توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية. وهي بوجه خاص، واستنادا إلى الاستهلاك المبلغ عنه للمخدرات، من المناطق التي تسجل أدنى المستويات لتوافر المسكنات الأفيونية الأشيع استخداما.

706- وأبلغت جمهورية كوريا عن أعلى مستوى من استهلاك المسكنات الأفيونية في المنطقة (1 847 جرعة إحصائية لكل مليون نسمة، تليها سنغافورة (971 جرعة إحصائية) واليابان (937 جرعة إحصائية) وماليزيا (369 جرعة إحصائية) وبروني دار السلام (335 جرعة إحصائية) وماكاو، الصين (306 جرعات إحصائية). وأبلغت بقية البلدان في المنطقة عن مستوى استهلاك يقل عن 300 جرعة إحصائية لكل مليون نسمة.

707- ويسجل استهلاك المؤثرات العقلية في شرق وجنوب شرق آسيا مستويات أقل مما يسجله في بعض المناطق الأخرى في العالم، ولا يزال تتبع الاستهلاك في المنطقة يمثل تحدياً لأن العديد من البلدان لا يقدم هذه البيانات. ومنذ عام 2014، تباين استهلاك الفينوباربيتال في البلدان التي قدمت بيانات بصورة كبيرة، حيث تراوح بين ذروة بلغت 2,55 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة في عام 2017 و0,5 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة في عام 2023، وهو أدنى مستوى له منذ عقد من الزمن. وفيما يتعلق بالديازيبام، كان الاستهلاك أقل من 0,5 جرعة إحصائية في الفترة من عام 2014 إلى عام 2021، لكنه ازداد إلى 1,18 جرعة إحصائية في عام 2022، وزاد بصورة طفيفة في عام 2023 إلى 1,48 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة. وتأتي معدلات استهلاك الألبرازولام في شرق وجنوب شرق آسيا من بين أدنى المعدلات مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. ومنذ عام 2014، تراوحت معدلات الاستهلاك بين 0,38 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة و1,1 جرعة إحصائية. وفي عام 2023، كان استهلاك هذه المادة عند معدل 0,59 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة.

708- وتبحث الهيئة بلدان المنطقة التي لا تقدم تقاريرها الإحصائية السنوية بانتظام على أن تقوم بذلك وفق ما تقتضيه اتفاقية سنة 1971 وأن تقدم بيانات عن استهلاك المؤثرات العقلية كجزء من التقارير إذا كانت قادرة على ذلك.

709- وتؤكد الهيئة قلقها إزاء عدم كفاية ما هو متوافر من المخدرات والمؤثرات العقلية في كثير من بلدان المنطقة، وتشدّد على أهمية ضمان توافر كميات كافية من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية وتيسر الوصول إليها.

710- وفيما يتعلق بالسلالات الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعاً تقديراتها لاحتياجاتها السنوية المشروعة من الواردات من سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة في سياق القرار 3/49 الصادر عن لجنة المخدرات. ويُطلب توفير الاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوايفيدرين، وهما مادتان تُستخدمان أيضاً للأغراض الطبية، وبقدر الإمكان، من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام.

711- وقدمت جميع بلدان شرق وجنوب شرق آسيا إلى الهيئة تقديراً واحداً على الأقل للاحتياجات السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين، أو المستحضرات المحتوية على الإيفيدرين أو السودوايفيدرين، أو المستحضرات المحتوية على السودوايفيدرين أو المادة 1-فينيل-2-بروبانولون أو المادة 4.3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانولون، وحدثت تقديراتها بانتظام، مما يسهم في منع العرض المفرط لتلك المواد وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة، فضلاً عن ضمان توافرها للأغراض المشروعة. وقدمت بلدان في شرق وجنوب شرق آسيا (تيمور-ليشتي وفييت نام) الاحتياجات السنوية المشروعة إلى الهيئة للمرة الأولى خلال السنوات الخمس الماضية.

712- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في التقارير التقنية للهيئة عن المخدرات والمؤثرات العقلية، وفي تقرير الهيئة بشأن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988. ويمكن الاطلاع في الموقع الشبكي للهيئة على دليل تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية (*Guide on Estimating Requirements for Substances under International Control*) الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، وكذلك وثيقة المسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوايفيدرين.

713- وبالشراكة مع السلطات التنظيمية الوطنية في إندونيسيا وتيمور-ليشتي وفيجي، دعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بناء القدرات بشأن الوصول إلى المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية. وعمل قسم الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برنامج مكافحة السرطان المشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لمكافحة السرطان، في ثلاثة مجالات تدخل أساسية: أولاً، استعراض التشريعات والسياسات وتحليلها بحثاً عن الثغرات أو العوائق؛ وثانياً، بناء قدرات أخصائيي الرعاية الصحية؛ وأخيراً، تقديم الدعم التقني بغية معالجة المشاكل المحتملة المتعلقة بسلسلة الإمداد.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

714- في تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتموز/يوليه 2024، دخلت جدولة 60 عقاراً مخدرًا ومؤثراً عقلياً جديداً، إضافة إلى 24 سليفة كيميائية، حيز النفاذ في الصين. وتشمل هذه المواد الإيتوميديات والدكستروميثورفان ومستحضرات مركبة تحتوي على ثنائي الفينوكسيلاط. وإضافة إلى ذلك، أُدرجت 46 مادة، بما في ذلك البرورفين والميتونيتازين والميدازولام، في القائمة التكميلية للمخدرات والمؤثرات العقلية غير الطبية. وفي آب/أغسطس 2024، أعلنت الحكومة أيضاً عن إخضاع سلائف كيميائية إضافية للمراقبة الوطنية، بما في ذلك ثلاث سلائف للفنتانيل وثلاث سلائف للمنشطات الأمفيتامينية. وإضافة إلى

ذلك، أُخضع الكانابينيدول للمراقبة الوطنية باعتباره سليفة للمادتين دلتا-8-تتراهيدروكانابينول ودلتا-9-تتراهيدروكانابينول. وعلاوة على ذلك، وُسِّعت في أيار/مايو 2024 قائمة السلالات الكيميائية التي تتطلب تراخيص لتصديرها إلى بلدان معينة بحيث تشمل مواد كيميائية إضافية يمكن استخدامها في صنع الميثامفيتامين والكيتامين ومخدرات أخرى على نحو غير مشروع.

715- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وعقب استعراض تشريعي بدأ في عام 2021، أقرت اليابان تعديلات على قانون مراقبة القنب لأول مرة منذ 75 عاما. ومن المتوقع أن تعزز هذه التعديلات استخدام الكانابينيدول في مختلف المجالات للأغراض الطبية وغير الطبية على السواء. وستظل مادة التتراهيدروكانابينول خاضعة لمراقبة صارمة، ويقتصر استخدامها حصريا على الأغراض الطبية والعلمية.

716- واقترحت هيئة مراقبة المخدرات في تايلند إعادة جدولة القنب وإعادة فرض ضوابط عليه بوصفه مخدرا يمكن استخدامه حصريا للأغراض الطبية والعلمية، وذلك بعد عامين من إلغاء تجريم تعاطيه في تايلند. وقُدِّم مشروع قانون يهدف إلى تفعيل ذلك في شهر حزيران/يونيه للحصول على موافقة مجلس الوزراء، ويجب أن يُعرض على البرلمان للموافقة عليه قبل نهاية عام 2024. وفي حال الموافقة على مشروع القانون، ستدخل إعادة الجدولة حيز التنفيذ في عام 2025. وأشار وزير الصحة في تايلند، في مقابلة أجريت في شباط/فبراير 2024، إلى فرض حظر على أي شكل من أشكال استعمال القنب لأغراض الترفيه، وتطبيق عقوبات السجن والغرامة على زراعة القنب دون ترخيص، واشتراط الحصول على تصاريح لاستيراد القنب وتصديره وزراعته واستعماله للأغراض التجارية، وقصر استعماله على الأغراض الطبية والعلمية.

717- وفي 26 أيار/مايو 2024، أطلقت الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في كمبوديا تطبيق الهواتف المحمولة "لا للمخدرات" بغية زيادة الوعي بالآثار الناجمة عن تعاطي المخدرات ومخاطره. كما يمكن التطبيق المواطنين من الإبلاغ عن الحوادث المتصلة بالمخدرات، ويحتوي على مقاطع فيديو تعليمية قصيرة ومعلومات عن المخدرات والآثار المترتبة على تعاطيها، ومعلومات عن مراكز علاج اضطرابات تعاطي المخدرات وإعادة التأهيل منها.

718- وفي آذار/مارس 2024، أفادت منظمة الصحة العالمية بعقد حلقات عمل بالتعاون مع هيئة الغذاء والدواء الإندونيسية بغية تعزيز تحليل تقارير اليقظة الدوائية واستبانة إشارات السلامة وتقييمها فيما يتعلق باستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية. وساعدت حلقات العمل المذكورة في تعزيز قدرات 162 من مسؤولي تقييم اليقظة الدوائية في المكاتب المركزية والإقليمية التابعة للهيئة و170 من موظفيها وأصحاب المصلحة في هذا القطاع على القيام بإعداد خطة إدارة المخاطر وتطويرها وتقييمها كجزء من عملية التقييم السابق للتسويق.

719- وفي 21 أيار/مايو 2024، أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة منغوليا مبادرة في أولانباتار تهدف إلى تعزيز قدرات إنفاذ القانون في البلد من أجل تحسين قدرة منغوليا على الصمود من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتهدف المبادرة المعنونة "التدريب على إنفاذ القانون في منغوليا (M-LET)" إلى تطوير قدرات مؤسسات إنفاذ القانون واستحداث دورات تدريبية متخصصة في مجال مكافحة الفساد في البلد. ويتمثل القصد من المبادرة في التصدي للتهديدات الناشئة مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة الإلكترونية والفساد.

720- وفي الفترة من 19 إلى 30 آب/أغسطس 2024، وفي إطار مبادرة "التدريب على إنفاذ القانون في منغوليا"، شارك أربعة مدربين ومحاضرين من جامعة الشؤون الداخلية ووكالة الشرطة الوطنية في برنامج إقليمي لتدريب المدربين لمدة أسبوعين بشأن إجراء التحقيقات المتعلقة بالمخدرات. وتمثل الهدف الأساسي للمبادرة في إعداد مجموعة من المدربين الوطنيين ذوي المهارات المتخصصة من أجل التصدي للاتجار بالمخدرات. وسيكون لهؤلاء المدربين دور حاسم في تحسين قدرات إنفاذ القانون في جميع أنحاء البلد من خلال تنفيذ دورات تدريبية موحدة عالية الجودة. ومن شأن خبراتهم أن تمكن من الاستجابة السريعة للتهديدات الناشئة، وتشجع التعاون الإقليمي، وتدعم التنمية المستدامة لمهارات إنفاذ القانون.

721- وفي الفترة من 26 إلى 30 آب/أغسطس 2024، وفي إطار المبادرة ذاتها، أُجري تقييم لمناهج التدريب الحالية المتعلقة بالاتجار غير المشروع والجرائم المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والمرافق ذات الصلة، في جامعة الشؤون الداخلية. وبناء على النتائج التي خلص إليها التقييم، سترُود الجامعة بمناهج ومعدات قياسية دولية بغية تيسير جهودها الرامية إلى تحسين قدرات التدريب لفائدة موظفي إنفاذ القانون.

722- وفي الماضي، كانت هناك تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان في تنفيذ سياسات مكافحة المخدرات في الفلبين. بيد أن الحكومة الحالية اتخذت خطوات لمعالجة هذه المسألة. وفي الفترة من 10 إلى 12 تموز/يوليه 2024، عُقد في مانيلا مؤتمر القمة لإصلاح سياسات وقوانين المخدرات في الفلبين. وجمع المؤتمر أكثر من 300 من المشرعين ومقرري السياسات وأصحاب المصلحة لوضع توصيات أساسية بشأن تعديل القانون الشامل للمخدرات الخطرة لعام 2002 وسياسات المخدرات لتتماشى مع النهج الجديد القائم على الصحة وحقوق الإنسان إزاء المخدرات الذي تتبعه إدارة الرئيس ماركوس. وكانت هذه الفعالية تتويجا لجهود مشترك، تلقى الدعم خلال جميع مراحل برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن حقوق الإنسان (2021-2024)، تحت قيادة وزارة العدل وهيئة المخدرات الخطرة في الفلبين والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة

لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، ويهدف إلى الابتعاد عن النهج العقابي المفرط إزاء المخدرات والتحول نحو اتباع نهج متوازن يركز على الناس، وتعزيز الصحة وحقوق الإنسان، والحد من الوصم، وزيادة التركيز على التصدي للجريمة المنظمة، ودعم بدائل السجن عند الاقتضاء.

723- وفي 20 حزيران/يونيه 2024، أصدرت اللجنة الوطنية المعنية بمراقبة المخدرات في الصين بياناً ذكرت فيه أن الوضع فيما يتعلق بالمخدرات غير المشروعة في البلاد مستقر، وأن الجرائم المتعلقة بالمخدرات انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ عقد من الزمن. وبحلول نهاية عام 2023، انخفض استهلاك المخدرات بنسبة 20 في المائة مقارنة بالعام السابق. والتزمت اللجنة أيضاً بتوطيد التعاون مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة المخدرات، بسبل منها تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في أنشطة مكافحة غسل الأموال.

724- وفي عام 2023، ألغت التعديلات القانونية التي أجرتها ماليزيا أحكام الإعدام الإلزامية في الجرائم المتصلة بالمخدرات. وفي أعقاب ذلك، خفضت الدولة أحكام الإعدام والسجن مدى الحياة الصادرة ضد 11 شخصاً أدينوا بتهمة الاتجار بالمخدرات، من بينهم مواطنون أجانب، إلى أحكام بالسجن لمدة 30 عاماً.

725- وبينما تذكّر الهيئة بأنّ تحديد العقوبات المنطبقة على السلوكيات المتصلة بالمخدرات يظل امتيازاً حصرياً للدول الأطراف، بمقتضى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، فهي تشجع جميع الدول التي أبقّت على عقوبة الإعدام فيما يخص الجرائم المتصلة بالمخدرات على أن تنظر في إلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات وأن تخفف أحكام الإعدام التي صدرت بالفعل، بالنظر إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن تطبيق عقوبة الإعدام على فئة الجرائم المتصلة بالمخدرات.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

726- وفقاً لدراسة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الاستقصائية بشأن الأفيون في جنوب شرق آسيا لعام 2023، والتي دمج فيها استخدام الصور الساتلية، وحيثما أمكن، التحقق الميداني والدراسات الاستقصائية للغة لتقييم مقدار زراعة خشخاش الأفيون وإنتاجه، استمرت زراعة خشخاش الأفيون في المثلث الذهبي في التوسع في عام 2023، مع زيادة كبيرة في ميانمار، حيث قُدّر إنتاج الأفيون بـ 1 080 طن. وبلغ العائد المحتمل أعلى مستوى له منذ عام 2001. وعقب الانخفاض الأخير في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان، أصبحت ميانمار الآن أكبر مصدر للأفيون المنتج على نحو غير مشروع في العالم.

727- وسُجّلت أكبر زيادة في الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون في ميانمار في ولاية شان، حيث زادت الزراعة بنسبة 20 في المائة، تليها ولاية تشين حيث زادت بنسبة 10 في المائة. وارتفع متوسط المحصول المقدر من الأفيون بنسبة 16 في المائة ليبلغ 22,9 كغ/هكتار، وهو مستوى قياسي جديد يتجاوز نظيره المسجل في عام 2022. ويُعزى ذلك إلى الممارسات الزراعية الأكثر تطوراً واستثمارات المزارعين في أنظمة الري والأسمدة. والنشاط الأكثر ربحية ضمن إطار اقتصاد الأفيون غير المشروع هو إنتاج الهيروين والاتجار به. وفي عام 2023، قُدّر أن استهلاك الهيروين في ميانمار بلغ 5,8 أطنان بقيمة تتراوح بين 835 مليون دولار و2,2 بليون دولار.

728- وفي ميانمار، أُبلغ عن معدلات أعلى لاستهلاك الأفيون في الأسر المعيشية الضالعة في زراعة خشخاش الأفيون. ووفقاً لإحدى الدراسات، سجّل استهلاك الأفيون بين أفراد الأسر المعيشية الضالعة في زراعة خشخاش الأفيون نسبة 8 في المائة، مقارنة بنسبة 1 في المائة في الأسر المعيشية غير الضالعة في زراعة الأفيون.

729- وفي عام 2023، قُدّر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المساحة المخصصة لزراعة خشخاش الأفيون على نحو غير مشروع في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بحوالي 5 000 هكتار، تتركز في الغالب في مقاطعة فونغسالي. ويمثل ذلك انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالتقديرات الأخيرة التي وُضعت في عام 2015، عندما قُدّرت المساحة المزروعة بالخشخاش بـ 5 700 هكتار. ومع ذلك، تظل ممارسات الزراعة مستقرة بوجه عام. وأظهر تحليل الأراضي المزروعة بالخشخاش أن معظم المساحات المزروعة تقع خارج المناطق المحمية مثل المنتزهات الوطنية والمحميات الطبيعية، ولكن على مقربة منها.

730- وأبلغت إندونيسيا خلال عام 2023 عن انخفاض طفيف في كمية الميثامفيتامين البلوري المضبوطة. وظلت المضبوطات السنوية مرتفعة، حيث بلغت 8 أطنان. ويستأثر الميثامفيتامين بأكبر نسبة من حالات القبول في مراكز العلاج من تعاطي المخدرات والاعتقالات المتعلقة بالمخدرات في البلد. ووفقاً لبيانات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فإن معظم الميثامفيتامين المضبوط في إندونيسيا يأتي من باكستان وتايلند وماليزيا.

731- وفكك المكتب المركزي للمخدرات في سنغافورة 25 عصابة مخدرات في عام 2023، وصادر مخدرات تُقدّر قيمتها بـ 11,5 مليون دولار. وكان من بين المهربين الذين اعتُقلوا أعضاء في عصابة إجرامية كانت تستخدم منصة تيليغرام للاتصالات

في بيع المخدرات غير المشروعة للشباب. وأبلغت ماليزيا أيضا عن نجاحها في الحد من نطاق عمل إحدى أكبر عصابات المخدرات في البلد. وأسفرت هذه العملية عن اعتقال ستة أشخاص ومصادرة ما يقرب من 50 كغ من أنواع مختلفة من المخدرات تبلغ قيمتها حوالي 2 مليوني دولار.

732- وأُبلغ عن ضبط كميات قياسية من الميثامفيتامين في عام 2023، هي الأعلى منذ عام 2017، حيث ضُبط ما مجموعه 190 طنا في شرق وجنوب شرق آسيا - منها 169 طنا في جنوب شرق آسيا وحدها. وعلى وجه التحديد، ضُبط 139 طنا في ثلاثة بلدان في حوض الميكونغ الأدنى (تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار)، وهو ما يمثل حوالي ثلاثة أرباع إجمالي مضبوطات الميثامفيتامين في المنطقة. وتعكس هذه البيانات توطد إنتاج الميثامفيتامين في منطقة المثلث الذهبي في ميانمار وتأثيره على البلدين المجاورين، أي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند.

733- وفي عام 2023، بلغ مجموع أقراص الميثامفيتامين المضبوطة في شرق وجنوب شرق آسيا 1,1 بليون قرص (98,3 طنا)، وهو أعلى مجموع سنوي يُبلغ عنه في المنطقة على الإطلاق. كما بلغت مضبوطات الميثامفيتامين البلوري في عام 2023 رقما قياسيا، حيث سجلت 90 طنا. وفي العام نفسه، أبلغت عدة بلدان وولايات قضائية في شرق وجنوب شرق آسيا، بما في ذلك تايلند؛ جمهورية كوريا؛ الصين؛ فييت نام؛ كمبوديا؛ ماليزيا؛ ميانمار؛ هونغ كونغ؛ الصين عن زيادات في المضبوطات.

734- ولا تزال ولاية شان في ميانمار هي بؤرة صنع الميثامفيتامين في شرق وجنوب شرق آسيا. وتضطلع بأششطة صنع المخدرات على نحو غير مشروع جماعات إجرامية منظمة مختلفة دخلت في شراكة مع جماعات مسلحة في ولاية شان. وعلى مدى عقود، كان تهريب الميثامفيتامين على طول الدروب البحرية مستمرا. ومع ذلك، ازداد حجم الشحنات في السنوات الأخيرة. وطوال عام 2023 وفي أوائل عام 2024، ضبقت السلطات في المنطقة شحنات فردية من الميثامفيتامين تزن طنا واحدا أو أكثر، كانت مصحوبة في كثير من الأحيان بكميات كبيرة من الكيتامين. ويؤكد الاستخدام المستمر والمكثف للدروب البحرية في تهريب كميات كبيرة من الميثامفيتامين من ميانمار أن مهربي المخدرات عاكفون على تنويع قنوات تهريب الميثامفيتامين البلوري من ولاية شان إلى بلدان منطقة الميكونغ.

735- ونُفذت عدة عمليات خاصة وضُبطت كميات كبيرة من المخدرات والسلائف في ميانمار. وعلى وجه الخصوص، ضُبط 14 طنا من الميثامفيتامين البلوري في عام 2024، وكذلك 1,3 طن من الأفيون و838 كغ من الهيروين وأكثر من 126 مليون قرص منشط و470 كغ من الكيتامين. وأُبلغ في أيار/مايو 2024 عن واحدة من أبرز الحالات، وهي ضبطية في ماندالاي انطوت على خمسة أطنان من الميثامفيتامين البلوري. وكانت هذه الضبطية أكبر ضبطية منفردة من الميثامفيتامين البلوري أُبلغ عنها من بلد في جنوب شرق آسيا. وقُدِّرت قيمة المخدرات المضبوطة في النصف الأول من عام 2024 بمبلغ 178 مليون دولار. وأُبيد أكثر من 2 000 هكتار من حقول خشخاش الأفيون في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2022 وحزيران/يونيه 2023، وأُبيد أكثر من 2 500 هكتار في الفترة بين أيلول/سبتمبر 2023 وآذار/مارس 2024 خلال مواسم الزرع. وضُبطت أيضا في ميانمار كميات كبيرة من المواد الكيميائية غير المجدولة. وفي إحدى الحالات التي أُبلغ عنها في آب/أغسطس 2024، ضُبط في ساغايينغ 1 020 لترا من البروبيوفينون و2,35 طن من كلوريد الأمونيوم.

736- وفي الأعوام الأخيرة، انخفضت أسعار الجملة للميثامفيتامين البلوري في البلدان الواقعة على طول دروب الاتجار الرئيسية في شرق وجنوب شرق آسيا بصورة كبيرة. وكان هذا واضحا في بلدان مثل تايلند، حيث انخفض سعر الجملة للكيلوغرام من الميثامفيتامين البلوري بمقدار الثلثين على مدى السنوات الخمس الماضية. حيث كان يتراوح بين 200 8 دولار و115 13 دولارا في عام 2019، في حين تراوح سعره في عام 2023 بين 700 2 دولار و400 5 دولار. وفي ماليزيا، أظهر متوسط سعر الجملة للكيلوغرام من الميثامفيتامين البلوري اتجاها شديدا نحو الانخفاض على مدى العقد الماضي، حيث بلغ 962 6 دولارا في عام 2023 مقارنة بـ12 000 دولار في عام 2019 و45 600 دولار في عام 2014. وفي كمبوديا، انخفض متوسط سعر الجملة للميثامفيتامين البلوري من 8 000 دولار في عام 2019 إلى 6 000 دولار في عام 2023.

737- وأبلغت الصين عن زيادة كبيرة في مضبوطات الكوكايين في عام 2023، حيث ضُبط منه 2,6 طن، أي ما يقرب من 14 ضعف الكمية المضبوطة في عام 2022. وإضافة إلى ذلك، أبلغت الصين عن مضبوطات من القنب مصدرها تايلند، وكذلك من عقاقير مخدرة ومؤثرات نفسانية جديدة مختلفة مهّية باستخدام البريد الدولي. ولاحظت الصين زيادة في ضبطيات المخدرات المهّية عبر الدروب البرية والبحرية وباستخدام البريد، وأيضا حالات اتجار على نطاق واسع والمزيد من أساليب الاتجار السرية عبر الإنترنت. وأبلغت سنغافورة أيضا عن زيادة مضبوطات القنب الوارد من تايلند.

738- وإضافة إلى ذلك، أبلغت الصين أيضا عن زيادات في عمليات الصنع والاتجار غير المشروعة، وخصوصا حالات الاتجار بالمخدرات باستخدام القنوات البرية والمائية، غير أن عدد الحالات ما زال منخفضا بوجه عام. وفي عام 2023، ضبقت الصين 26 طنا من المخدرات المختلفة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 18 في المائة مقارنة بعام 2022. وعلاوة على ذلك، سجلت الصين ما يقرب من 200 حالة صنع مخدرات على نحو غير مشروع (بزيادة قدرها 8 في المائة عن عام 2022)، و32 000 حالة لتهريب مخدرات والاتجار بها (بزيادة قدرها 18,5 في المائة) واعتقال 56 000 من المشتبه بهم (بزيادة قدرها 43 في المائة). وفيما يتعلق بالحد من الاستخدام غير المشروع للسلائف الكيميائية التي يمكن استخدامها في صنع الميثامفيتامين والكيتامين

وغيرهما من المخدرات على نحو غير مشروع، تستخدم الصين بنشاط الأدوات التي تتيحها الهيئة، مثل نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") والنظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين لايت")، كما أخضعت في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2024 ما مجموعه 24 سليفة كيميائية جديدة لنظام مراقبة تراخيص التصدير إلى بلدان معينة.

739- ووفقاً لما ذكره "تقرير حالة المخدرات لعام 2023" في سنغافورة، لا يزال مستوى الاتجار بالمخدرات في سنغافورة مستقراً، ولكن لوحظ وجود شواغل بشأن زيادة مستويات السجن، حيث ارتفع عدد الأشخاص المعتقلين بسبب تعاطي المخدرات في عام 2023 بنسبة 10 في المائة لتصل إلى 122 مقارنة بـ 826 مقارنة بعام 2022. ووجد التقرير أن المخدرات الأشيع تعاطياً هي الميثامفيتامين والهيروين والقنب، بهذا الترتيب. ولضمان أن تظل القوانين فعالة إزاء الاتجاهات الناشئة في مجال المخدرات، فُرِضت عقوبات أشد على حيازة كميات كبيرة من المخدرات الخاضعة للمراقبة مثل المورفين والهيروين والأفيون والكوكايين والقنب وراتنج القنب والميثامفيتامين وغيرها. وإضافة إلى ذلك، دخل إطار قانوني جديد حيز النفاذ في عام 2024 بغية معالجة مسألة المؤثرات العقلية.

740- وازدادت كمية أقراس الإكستاسي المضبوطة في إندونيسيا في عام 2023 لتتجاوز المليون قرص للمرة الأولى. ومن ناحية أخرى، انخفضت مضبوطات عشبة القنب في إندونيسيا بصورة ملحوظة من أكثر من 80 طناً في عام 2022 إلى 9,8 أطنان فقط في عام 2023.

741- وخلال عامي 2023 و2024، أبلغت اليابان عن زيادة في مضبوطات الميثامفيتامين البلوري، بلغت ما يقرب من طنين، وهو ما يمثل ثاني أكبر كمية مسجلة في البلد على الإطلاق. وعلى الرغم من انخفاض عدد الجرائم المتصلة بالميثامفيتامين منذ عام 2015، فإنه لا يزال يمثل النسبة الأكبر من الاعتقالات المتصلة بالمخدرات في البلد. وبالمثل، استمر تزايد عدد القضايا والكميات المضبوطة من الميثامفيتامين المهزَّب عن طريق الجو، من 43 حالة و108 كغ سُجِّلت في عام 2022 إلى 88 حالة و403 كغ سُجِّلت في عام 2023. وتشير البيانات الأولية أيضاً إلى أن مضبوطات الكوكايين في اليابان في عام 2023 زادت بأكثر من الضعف عن العام السابق، حيث بلغت 103 كغ في عام 2023 مقارنة بـ 42,8 كغ في عام 2022. وفي المقابل، انخفضت مضبوطات أقراس الإكستاسي من 339 111 قرصاً في عام 2022 إلى 36 000 قرص في عام 2023.

742- وأبلغت جمهورية كوريا عن عدد من أكبر مضبوطات المخدرات في البلد على الإطلاق، حيث ازدادت كمية الميثامفيتامين البلوري المضبوطة بأكثر من الضعف في عام 2023، حيث بلغت 405 كغ، وهي ثاني أكبر كمية مسجلة على الإطلاق في البلد، مقارنة بكمية قدرها 175,4 كغ صُبطت في عام 2022. وفي نفس الوقت، صُبط عدد قياسي من أقراس الميثامفيتامين بلغ 355 342 2 قرصاً، مقارنة بالعام السابق الذي صُبط فيه 1 862 247 قرصاً. ولأحظت السلطات الكورية أن سوق أقراس الميثامفيتامين كان يستهدف في المقام الأول المواطنين الأجانب من جنوب شرق آسيا. وعلى الرغم من أن مضبوطات الكيتامين في عام 2023 لم تتجاوز 42,6 غراماً، فإنها كانت أكبر من إجمالي كميات الكيتامين المضبوطة في البلد في جميع السنوات السابقة منذ بدء الإبلاغ عن المضبوطات لأول مرة في عام 2015.

743- ولا يزال الاتجار بالمواد الكيميائية وتسريبها داخل المناطق المجاورة لمنطقة الميكونغ يغذي الصنع غير المشروع للميثامفيتامين والكيتامين في ميانمار. وتدل الزيادة السريعة في مضبوطات الميثامفيتامين وانخفاض أسعار المخدرات في المنطقة على أن جماعات الجريمة المنظمة لا تواجه صعوبات تذكر في الحصول على السلائف الكيميائية.

744- وفي الأعوام الأخيرة، ضبطت السلطات في المنطقة كميات متزايدة من المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة. وفي العديد من بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، لا يوجد سوى قليل من المعلومات عن الاتجار بهذه المواد الكيميائية البديلة واستخدامها. وتظل قدرات الاستدلال الجنائي على استبانة هذه المواد الكيميائية وتحليلها محدودة. وإضافة إلى ذلك، تواجه أجهزة إنفاذ القانون في المنطقة تحديات جديدة مثل تسريب السلائف الكيميائية التي كثيراً ما تُطلب ويُدفع ثمنها من خلال قنوات عبر الإنترنت.

745- وفي الأعوام الأخيرة، توّدت الصنع غير المشروع للكيتامين في حوض نهر الميكونغ الأدنى. ونوّعت الشبكات الإجرامية الضالعة في صنع الكيتامين والاتجار به نماذج أعمالها وقنوات الإمداد الخاصة بها، وانتقلت من أجزاء أخرى من شرق وجنوب شرق آسيا إلى منطقة المثلث الذهبي، وتوسعت مؤخراً إلى بلدان أخرى في حوض نهر الميكونغ الأدنى. وتُظهر بيانات عام 2023 انخفاض كمية الكيتامين المضبوطة في منطقة الميكونغ (23,3 طناً) مقارنة بالكمية المضبوطة في عام 2022 البالغة 29 طناً، وهي أكبر كمية أُبلغ عنها في منطقة الميكونغ على الإطلاق. ومع ذلك، على الرغم من انخفاض كمية الكيتامين المضبوطة في كمبوديا (من 13,5 طناً في عام 2022 إلى طن واحد في عام 2023)، لوحظت زيادات كبيرة في مضبوطات الكيتامين في ميانمار وتايلند وهونغ كونغ، الصين.

الوقاية والعلاج

746- أبلغت الصين عن بدء التركيز على الدعاية الوقائية والتثقيف الوقائي ضد المخدرات، بسبل منها تنظيم المعارض وبرامج التثقيف في المدارس ومسابقة وطنية في هذا المجال. وفي عام 2023، شارك أكثر من 100 مليون طالب شاب من أكثر من 230 000 مدرسة في جميع أنحاء البلاد في برامج من هذا القبيل، وشاهد أكثر من 40 مليون طالب برامج تلفزيونية ذات صلة.

747- وفيما يتعلق بانتشار تعاطي المخدرات، تقيد الصين بظهور أنماط جديدة في تعاطي المخدرات في الصين منذ جائحة كوفيد-19. والمخدرات مثل الهيروين والميثامفيتامين باهظة الثمن ويصعب العثور عليها، ولذلك تحوّل الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات إلى مواد أخرى، مثل الإيتوميدات والترامادول والدكستروميثورفان وثنائي الفينوكسيلاط وأكسيد النيتروز ("غاز الضحك")، التي يكون الحصول عليها أيسر وتتاح بأسعار أقل، ولها تأثير مماثل لأنواع المخدرات التي كانت أكثر انتشاراً في السابق.

748- وفيما يتعلق بالوقاية وإعادة التأهيل، أفادت الصين بأنها تنفذ نموذجاً يدمج تطهير الجسم من السموم، وإعادة التأهيل النفسي، والتوظيف، والإدماج في المجتمع، ويوفر خدمات إعادة التأهيل والمساعدة البدنية والعقلية. وفي الوقت الحاضر، يتلقى حوالي 85 في المائة من الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات خدمات إعادة التأهيل داخل المجتمعات المحلية، وهناك موظف متفرغ لكل 10 أشخاص يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات في الصين. ويوجد أكثر من 770 عيادة مجتمعية للعلاج بالميثادون في البلد. وأبلغت الصين أيضاً عن انخفاض عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات للسنة السادسة على التوالي، حيث بلغ العدد الإجمالي 890 000 شخص (بانخفاض بنسبة 20 في المائة مقارنة بعام 2022). وإضافة إلى ذلك، وُجد أن أكثر من 4 ملايين شخص لم ينتكسوا بعد ثلاث سنوات من الامتناع عن تعاطي المخدرات.

749- ويُعالج ما يقرب من 27 000 شخص يتلقون العلاج من اضطرابات تعاطي المخدرات في مراكز العلاج في المناطق الخاضعة لمراقبة الحكومة في ميانمار كمرضى خارجيين، في حين يُعالج 422 شخصا فقط كمرضى داخليين. ومن بين إجمالي عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج كمرضى داخليين وخارجيين، هناك 417 امرأة فقط. وتُعالج اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية في المقام الأول باستخدام العلاج الصياني بالميثادون، ولكن بدأ في أيلول/سبتمبر 2023 مشروع تجريبي للعلاج الصياني بالبوبرينورفين في ثلاثة مراكز علاج رئيسية، والتحق به 90 شخصا.

750- وأفادت سنغافورة بأن معدل انتشار تعاطي المخدرات غير المشروع على مدى العمر وفي الأشهر الـ 12 الماضية في البلد بلغ 2,3 في المائة و0,7 في المائة على التوالي. وهذه المعدلات منخفضة بالمقارنة مع الدول الأخرى. وأوضحت سنغافورة أن هذه المعدلات كانت نتيجة لنهجها القائم على عدم التسامح إطلاقاً الذي كان بمثابة رادع للانتشار، والذي يستند إلى المنع ومراقبة العرض، وكذلك إلى خفض الطلب. ويتحقق ذلك من خلال مزيج من جهود إنفاذ القانون واللوائح الوطنية والمساعدة المقدمّة من خلال الهيئات الحكومية المتخصصة في اضطرابات تعاطي مواد الإدمان وإدارة الصحة العقلية، ومجموعات الدعم، والعلاج، وتوفير الخدمات المجتمعية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات.

751- وفيما يتعلق ببرامج التثقيف، تؤكد سنغافورة أن التثقيف الوقائي ضد المخدرات هو عنصر أساسي في استراتيجية منع الضرر وبشكل خط العمل الأول في استراتيجية مكافحة المخدرات في البلد. وينصب تركيز برنامج التثقيف الوقائي ضد المخدرات على التثقيف العام والمشاركة المجتمعية، إلى جانب الدعم المجتمعي القوي، خاصة من أولياء الأمور والمدارس.

جنوب آسيا

قدّر عدد متعاطي المؤثرات الأفيونية لأغراض غير طبية على مستوى العالم في عام 2022 بـ 60 مليون شخص، أي ما يعادل حوالي 1,2 في المائة من سكان العالم، ويقطن نصفهم في جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا. وأُبلغ عن تعاطي الأفيونيات، لا سيما الأفيون والهيروين، في بلدان جنوب آسيا بشكل رئيسي.

في العقد الممتد من عام 2013 إلى عام 2022، ازدادت مضبوطات الميثامفيتامين التي منشؤها بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما فيها بنغلاديش والهند، زيادة كبيرة من 7,2 أطنان إلى 20,4 طناً.

شهدت حوادث الاتجار بالمخدرات ارتفاعاً هائلاً في جميع أنحاء هذه المنطقة خلال الربع الأول من عام 2024 مقارنة بالربع الأخير من عام 2023، حيث أُبلغ عن ضبط كميات كبيرة من المنشطات الأمفيتامينية.

لا تزال منطقة جنوب آسيا المنطقة التي تسجل أدنى مستوى في العالم من حيث الاستهلاك المشروع للمسكنات الأفيونية.

التطورات الرئيسية

752- لا تزال جنوب آسيا منطقة عبور مهمة للمتجرين الذين يهربون الأفيونيات ومادة الميثامفيتامين المنتجة بصورة غير مشروعة من أفغانستان إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. وإضافة إلى ذلك، فإن دروب التهريب البحري التي تعبر المحيط الهندي تهدد الدول الساحلية الخمس في جنوب آسيا، وهي باكستان وبنغلاديش وسري لانكا وملديف والهند. وقد لاحظت الهند تحديداً زيادة في كثافة الاتجار بالأفيونيات الأفغانية المنشأ التي تهرب نحو الشرق على طول الدرب الجنوبي⁽⁸³⁾.

753- وضبطت بلدان في جنوب آسيا غالبية كميات الهيروين والمورفين على الدرب الجنوبي في معظم السنوات على مدى العقدين الماضيين. وقدّر عدد متعاطي المؤثرات الأفيونية على مستوى العالم في عام 2022 بنحو 60 مليون شخص، أو حوالي 1,2 في المائة من سكان العالم. ويقطن نصفهم تقريباً في جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا. ويوجد في جنوب آسيا أكبر عدد من الأشخاص الذين يتعاطون الأفيونيات المبلغ عنهم، ولا سيما الأفيون والهيروين.

754- وفي الفترة بين عامي 2013 و2022، ازدادت مضبوطات الميثامفيتامين في شرق وجنوب شرق آسيا بنحو أربعة أضعاف. وخلال الفترة نفسها، ازدادت مضبوطات مخدرات مصدرها بلدان في تلك المناطق وفي جنوب آسيا، بما فيها بنغلاديش والهند، زيادة كبيرة من إجمالي 7,2 أطنان إلى 20,4 طناً.

755- وواصلت بلدان في جنوب آسيا الإبلاغ عن مضبوطات ميثامفيتامين، في شكل أقراص وبلورات، مصدرها جنوب شرق آسيا. وتشهد أسواق المخدرات المحلية التي كانت تركز تقليدياً على الأفيونيات الأفغانية المنشأ تغيرات كبيرة، حيث تشير الزيادات الكبيرة في مضبوطات الميثامفيتامين في بلدان المنطقة إلى أن نطاق الاتجار بالميثامفيتامين يتوسع بسرعة. وتبرز بيانات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة التي تشمل الفترة من 2019 إلى 2022 أن الاتجار بالميثامفيتامين من أفغانستان قد أثر على سري لانكا والهند فعلاً ويمكن أن يتوسع ليشمل مناطق أخرى في المنطقة. ويكشف تحليل لقضايا مخدرات أن كمية متزايدة من الميثامفيتامين المضبوطة في بلدان في جنوب آسيا وبلدان مجاورة مصدرها أفغانستان.

756- ولا يزال جنوب آسيا هدفاً مهماً للمهربين الذين يهربون الأفيونيات من أفغانستان إلى أوروبا وأمريكا الشمالية عبر درب التهريب الجنوبي البديل. ووفقاً للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، انخفضت مضبوطات الهيروين في جنوب آسيا بنحو 20 في المائة في عام 2022 مقارنة بالعام السابق. ومن المحتمل أن يكون ذلك الانخفاض مرتبطاً باحتفاظ المهربين بشحنات الهيروين تحسباً لارتفاع أسعارها بعد حظر الأفيون الذي أعلنت عنه حركة طالبان في نيسان/أبريل 2022، والذي أصبح سارياً في عام 2023. وقد تكيفت الجماعات الإجرامية المنظمة التي تهيمن على الأسواق الآسيوية مع أساليب عمل جديدة، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في تهريب الهيروين وغيره من الأفيونيات بحراً من غرب وجنوب شرق آسيا. وقد سُجلت مضبوطات كبيرة في كل من شرق المحيط الهندي وغربه، مما يشير إلى استمرار خطر تهريب الهيروين عبر الدروب البحرية.

التعاون الإقليمي

757- تسجل لاستخدام نمائط التعلم الإلكتروني التابعة للهيئة مسؤولو مراقبة المخدرات لدى السلطات الوطنية المختصة لجميع بلدان منطقة جنوب آسيا. وتتناول النمايط الإلكترونية الخمس، التي أُعدت في إطار برنامج الهيئة للتعليم، المؤثرات

⁽⁸³⁾ وفقاً للتعريف الوارد في تقرير المخدرات العالمي، فإن الطريق الجنوبي يشمل التهريب من غرب آسيا إلى جنوب آسيا ودول الخليج ودول أخرى في الشرقين الأدنى والأوسط وأفريقيا.

العقلية، والسلائف، والإطار الدولي لمراقبة المخدرات، وضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية على نحو كاف. ويمكن لموظفي السلطات الوطنية المختصة التسجيل مجاناً في تلك النماذج الإلكترونية عبر برنامج الهيئة للتعلم.

758- وفي الفترة من 28 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظم برنامج غريدس التابع للهيئة فعالية توأمة عبر الحدود لموظفي وكالات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية من بنغلاديش والهند. وتمثلت أهداف التوأمة في بناء قدرات المسؤولين في الخطوط الأمامية على اكتشاف المؤثرات النفسانية الجديدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية واكتساب تقنيات الحظر الآمن للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية الخطيرة.

759- وفي الفترة من 4 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2023، عقد برنامج غريدس فعالية تدريبية إقليمية عبر الحدود للتعاون الإقليمي في مجال إنفاذ القانون لتيسير بناء الثقة وتطوير العلاقات والتواصل الفعال. وشارك في تلك الفعالية عشرة ضباط من دائرة الجمارك في ملديف ومن مكتب مكافحة المخدرات والمكتب المركزي للمخدرات في الهند. وشملت الأنشطة الإقليمية العابرة للحدود بناء الأفرقة وتمارين بناء الثقة وتبادل أفضل الممارسات وعقد اجتماعات ثنائية غير رسمية لمناقشة مسائل الاتجار بالمواد الخطرة في منطقة جنوب آسيا. وعقد برنامج غريدس فعالية مماثلة، في الفترة من 12 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، موجهة إلى موظفي إنفاذ القانون والمسؤولين التنظيميين من سري لانكا والهند. وشارك في تلك الفعالية عشرة ضباط من دائرة الجمارك في سري لانكا ومن مكتب مكافحة المخدرات والمكتب المركزي للمخدرات في الهند.

760- وفي الفترة من 13 إلى 16 شباط/فبراير 2024، عقد برنامج غريدس في فيينا حلقة عمل عالمية حول الاستهداف المتقدم موجهة إلى موظفي العمليات والشركاء في صناعة البريد السريع والشحن السريع. وقد جمعت تلك الفعالية التي استمرت أربعة أيام مسؤولين عن إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية والمنظمات والجمعيات الدولية وشركاء من القطاع الخاص لمناقشة مستقبل مكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية والمواد ذات الصلة. وحضر الفعالية ممثلون عن بنغلاديش والهند من جنوب آسيا.

761- وفي الفترة من 5 إلى 8 آذار/مارس 2024، استضاف برنامج غريدس فعالية في فيينا بعنوان "تسخير التكنولوجيا في مكافحة الاتجار: نهج عملية لمكافحة استغلال ترابط منصات الخدمات المقدمة عبر الإنترنت". وجمعت الفعالية أكثر من 70 مشاركاً من حكومات ومنظمات دولية وشركاء من القطاع الخاص. وتمثل هدفها في استكشاف المشهد المستقبلي لمكافحة الاتجار، وعلى وجه التحديد، معالجة التحديات والتطورات المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة، ولا سيما المؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد الكيميائية ذات الصلة. وشارك في الفعالية مسؤولون من الهند.

762- وفي الفترة من 16 إلى 19 آب/أغسطس 2024، نظم برنامج غريدس دورة تدريبية لموظفي المجلس المركزي للضرائب غير المباشرة والجمارك الهندية حول التوعية بالمؤثرات الأفيونية والفتنات والمؤثرات النفسانية الجديدة؛ ونقاط الاستهداف الأساسية (باستخدام أداة غريدس للمعلومات الاستخباراتية)؛ والاتصالات الآمنة وفي الوقت الحقيقي بشأن عمليات الاتجار (باستخدام نظام أيونكس).

763- واستضافت حكومة الهند في أواخر عام 2023 اجتماع فرقة العمل المعنية بالسلائف التابعة للهيئة. واستعرضت فرقة العمل الاتجار العالمي بالسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة والاتجاهات الجديدة في صنع المخدرات على نحو غير مشروع. كما أكدت حكومة الهند التزامها بمبادرة رسم خرائط قطاعات الصناعة التي أطلقتها الهيئة والتي تهدف إلى تعزيز مشاركة الصناعات ذات الصلة في منع تسريب المواد الكيميائية إلى صناعة المخدرات غير المشروعة. وتمثل جزء من تلك المبادرة في عملية توأمة بين السلطات الوطنية المختصة في ألمانيا والهند.

764- وفي آذار/مارس 2024، وقّعت مذكرة تفاهم بين هيئة الغذاء والدواء في بوتان والهيئة الهندية ل دستور الأدوية ووزارة الصحة ورعاية الأسرة في الهند. وتهدف المذكرة إلى تعزيز سلامة وجودة المنتجات الطبية في المنطقة من خلال تعزيز التعاون بين الأطراف عبر تبادل دساتير الأدوية والمعايير المرجعية، واختبار المنتجات الطبية، وفقاً للمعايير الدولية واللوائح المعمول بها.

765- وفي أيار/مايو 2024، اجتمع كبار ممثلي الحكومات من بنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند في نيودلهي لإطلاق البرنامج الإقليمي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لجنوب آسيا للفترة 2024-2028. ويوفر البرنامج إطاراً استراتيجياً مدته خمس سنوات للتعاون الوطني والإقليمي في مجال بناء القدرات وتشجيع السياسات الفعالة الرامية إلى تعزيز العدالة والصحة ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والفساد والإرهاب في جميع بلدان جنوب آسيا الستة.

766- ويفضل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، أجري تقييم لقدرات التوعية بالمجال البحري في بنغلاديش وقدمت توصيات بشأن التدريب والمعدات اللازمة لتعزيز عمليات شرطة بنغلاديش النهرية.

767- وفي عام 2024، أجرى البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة دراسة تحليلية عملية لتقييم اتجاهات الاتجار بالمخدرات عبر الطرق الساحلية الجنوبية لبنغلاديش. وأجريت الدراسة بالتعاون مع مختلف الهيئات الحكومية ووكالات إنفاذ القانون البحري لتكوين معرفة أساسية بالجوانب التشغيلية لتهريب المخدرات عبر الدرب الجنوبي. وشملت الجهات المحلية النظيرة المشاركة في الدراسة التحليلية القوات البحرية البنغلاديشية وخفر السواحل البنغلاديشي وإدارة مكافحة المخدرات وشرطة بنغلاديش. وأنجزت تلك الدراسة في أيلول/سبتمبر من عام 2024.

768- وقدم برنامج دعم الفريق المعني بالركاب والبضائع على الحدود في بنغلاديش، التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، دعماً لتقييم وتحديد مخاطر الحاويات البحرية والشحنات الجوية من خلال تزويد سلطات الجمارك بمعدات رقمية ومعدات للحماية الشخصية. كما أنشئت وحدات جديدة لمراقبة الشحن الجوي في مدينتي دكا وشيتاغونغ، وأنشئت وحدات لمراقبة الموانئ في ميناء مونغلا، ثاني أكثر الموانئ البحرية ازدحاماً في بنغلاديش. وبالإضافة إلى ذلك، زودت سلطات الجمارك في دكا بجهازين من نوع TruNarc. ويساعد الجهازان موظفي الجمارك على كشف المخدرات المخبأة داخل العبوات البلاستيكية والزجاجية. وعقدت منظمة الجمارك العالمية دورة تدريبية متخصصة في مجال المتفجرات في عام 2024 لصالح سلطات الجمارك في دكا.

769- وفي أواخر عام 2023، قام الفريق المشترك بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية المعني بالركاب والبضائع على الحدود بزيادة عدد وحدات مراقبة الشحن الجوي ووحدات مراقبة الموانئ في المنطقة، مما أدى إلى جمع بيانات أوسع نطاقاً وزيادة القدرات على كشف الاتجار بالمخدرات والسلاتف.

توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

770- تقتضي الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من الدول الأطراف أن تقدم تقارير إحصائية إلى الهيئة على أساس سنوي. وتمكن تلك التقارير الهيئة من رصد الحركة المشروعة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية وكفالة توافر تلك المواد للأغراض الطبية والعلمية والصناعية. وتواظب البلدان في جنوب آسيا على تقديم معظم التقارير الإحصائية المطلوبة عن المخدرات الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة. ولم يتخلف إلا عدد قليل من البلدان عن تقديم جميع التقارير المطلوبة عن المخدرات والمؤثرات العقلية على مدى السنوات الخمس الماضية. وتشجع الهيئة حكومات المنطقة على منح الأولوية لتقديم تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب، مما سيعزز كثيراً من فعالية وكفاءة تشغيل النظام الدولي لمراقبة المخدرات.

771- ولا تزال منطقة جنوب آسيا أقل المناطق في العالم من حيث مستوى استهلاك المسكنات الأفيونية. وسجلت بوتان أعلى مستوى استهلاك في المنطقة في عام 2022، عند 60 جرعة إحصائية لكل مليون نسمة، تلتها تانزانيا (46 جرعة إحصائية)، ثم سري لانكا (42 جرعة إحصائية)، ثم بنغلاديش (30 جرعة إحصائية)، ثم الهند (27 جرعة إحصائية)، ثم ملديف (18 جرعة إحصائية). وقدمت جميع البلدان والأقاليم في المنطقة بانتظام تقاريرها الإحصائية السنوية عن المؤثرات العقلية في الفترة من 2019 إلى 2023، وإن لم يدرج نصفها بيانات عن الاستهلاك كجزء من تقاريرها. وتدعو الهيئة بلدان المنطقة التي لم تقدم بيانات الاستهلاك عن المؤثرات العقلية كجزء من تقاريرها الإحصائية السنوية إلى أن تفعل ذلك عند استطاعتها.

772- وتعد مستويات استهلاك المؤثرات العقلية في جنوب آسيا أقل مما هي عليه في بعض المناطق الأخرى في العالم، ولا تزال عملية تتبع استهلاكها في المنطقة صعبة حيث لا توفر جميع بلدان المنطقة مثل تلك البيانات. ومنذ عام 2014، لم يتجاوز استهلاك مادة الفينوباربيتال لدى البلدان التي قدمت بيانات عن استهلاكها جرعة واحدة يومية محددة للأغراض الإحصائية لكل ألف نسمة في اليوم (جرعة إحصائية لكل ألف نسمة)، وشهد عام 2023 أعلى مستوى لاستهلاكها في البلدان التي قدمت بيانات، حيث بلغ 0,81 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة. وتذبذب استهلاك الديازيبام في نفس الفترة بشكل كبير، فصعد من أدنى مستوياته عند 0,28 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة في عام 2014 و0,14 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة في عام 2021، إلى أعلى مستوى وهو 2,07 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة في عام 2023. وعلى غرار الديازيبام، تذبذبت معدلات استهلاك الألبرازولام في جنوب آسيا أيضاً بشكل كبير منذ عام 2014، حيث بلغت ذروتها في عام 2016 عند 4,25 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة، في حين بلغت أدنى مستوياتها عند 0,2 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة في عام 2014. وفي عام 2023، بلغ استهلاك الألبرازولام في المنطقة 2,36 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة.

773- وفيما يتعلق بالسلاتف الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعاً تقديرات لاحتياجاتها المشروعة السنوية من واردات سلاتف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة في سياق قرار لجنة المخدرات 3/49. ويُطلب من الدول الأعضاء توفير البيانات المتعلقة باحتياجاتها المشروعة السنوية من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، وهما مادتان لهما أيضاً استخدامات طبية، وكذلك توفير بيانات، قدر الإمكان، عن الاحتياجات من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخراجها بوسائل ميسورة الاستخدام.

774- وقدمت جميع البلدان الستة في جنوب آسيا إلى الهيئة تقديراً واحداً على الأقل عن احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين أو مستحضرات الإيفيدرين أو السودوايفيدرين أو مستحضرات السودوايفيدرين، وقدمت تحديثات منتظمة لتلك التقديرات، مما يساهم في منع الإفراط في عرض تلك المواد وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة وضمان توافرها لأغراض مشروعة.

775- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في التقارير التقنية للهيئة عن المخدرات والمؤثرات العقلية وكذلك في التقرير عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988. ويمكن الاطلاع في الموقع الشبكي للهيئة على الدليل بشأن تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية (الدولية) *Guide on Estimating Requirements for Substances under International Control* الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، وكذلك وثيقة المسائل التي يمكن للحكومات أن تتطرق فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوايفيدرين. وتشدد الهيئة على عدم كفاية ما هو متوفر من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في بعض بلدان المنطقة، وتؤكد أهمية ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية والوصول إليها على نحو كاف للأغراض الطبية.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

776- في بنغلاديش، قدم برنامج المكتب للرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات (SMART) وبرنامج التحليل الجنائي المساعدة إلى الحكومة في وضع مبادرة بعنوان "نظم بنغلاديش الوطنية للإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة".

777- وفي بوتان، شكلت فرقة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات في بوتان، برئاسة رئيس الوزراء، في نيسان/أبريل 2024 لمعالجة مسائل تعاطي المخدرات والاضطرابات الناجمة عن تعاطيها. ولتسهيل أنشطتها، وجهت فرقة العمل وزارة التعليم وتنمية المهارات للإسراع في إنشاء مدرسة متخصصة في هذا الشأن في شرق بوتان بحلول أوائل تموز/يوليه 2024. وستعمل تلك المدرسة على تلبية احتياجات الطلاب الذين يستبان أنهم يعانون من مشاكل متعلقة بتعاطي المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت فرقة العمل الإطار الشامل لتدابير التصدي الوطنية لمعالجة قضايا تعاطي المخدرات، إلى جانب مسار إحالة الأشخاص الذين يثبت تعاطيهم للمخدرات.

778- وفي شباط/فبراير 2024، أخضعت الهند للمراقبة أربع مواد (2-ميثيل-أنيلينو بيبيريدين-237 والإيتازين والإيتونيتازين والبروتونيتازين، بما في ذلك أملاحها ومستحضراتها)، وفقاً لتوصية لجنة المخدرات في دورتها الثالثة والستين. وأدرجت أيضاً في قائمة المؤثرات العقلية ثلاث مواد إضافية (ADB-BUTINACA، وAlpha-PiHP و3-ميثيل ميتكاثيون، بما في ذلك أملاحها ومستحضراتها). وقد أدرجت تلك التغييرات في قائمة المواد الخاضعة للمراقبة في قانون العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لسنة 1985.

779- وشرعت حكومة الهند في إجراء دراستها الاستقصائية الوطنية الثانية حول نطاق ونمط تعاطي المخدرات في الهند بتسيق من وزارة العدالة الاجتماعية والتمكين. والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة عضو في اللجنة التوجيهية المشكّلة لتنفيذ تلك المهمة. وفي تموز/يوليه 2024، أطلقت حكومة الهند خط المساعدة الوطني لتعاطي المخدرات المسمى "Manas" بهدف تقديم المشورة بشأن إعادة التأهيل وإنهاء تعاطي المخدرات وتبادل المعلومات عن الاتجار بالمخدرات. كما اعتمدت الحكومة نهجاً ثلاثي المحاور كسياسة طويلة الأجل تهدف إلى جعل الهند خالية من المخدرات بحلول عام 2047، مع التركيز على ما يلي: (أ) تعزيز الهياكل المؤسسية؛ (ب) تحسين التنسيق بين أجهزة مكافحة المخدرات؛ (ج) تنظيم حملات توعية عامة منتظمة وواسعة النطاق ضد تعاطي المخدرات.

780- وفي حزيران/يونيه 2024، أعلنت حكومة ملديف عن خطط لإنشاء إدارة شرطة جديدة، وهي القيادة العامة لمكافحة المخدرات وجرائم العنف، كجزء من المبادرات الاستراتيجية التي اتخذتها دائرة شرطة ملديف للتصدي للعصابات الإجرامية. ويهدف الهيكل المستحدث إلى تعزيز قدرات الشرطة المركزية والإقليمية على حد سواء، مع التركيز على التدابير الاستباقية لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها والعنف المتصل بالمخدرات الذي ترتكبه الجماعات الإجرامية المنظمة.

781- وفي أيار/مايو 2024، أعلنت حكومة نيبال عن خطط لتمكين إنشاء إطار قانوني للإنتاج التجاري للقنب لأغراض طبية. وجاء ذلك الإعلان على لسان وزير المالية خلال عرض الميزانية المقترحة للسنة المالية 2025/2024. ويأتي الإعلان في أعقاب نتائج دراسة أجراها فريق عمل شكّل بتسيق من وزارة الشؤون الداخلية، وكلف بدراسة جدوى زراعة القنب للاستخدام الطبي. وتواصلت المداولات بشأن إمكانية إدراج الترامادول والتايبنتادول في القوائم الوطنية للمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة بموجب المادة 3 من قانون (مراقبة) المخدرات 2033 (لعام 1976).

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

782- لا يزال التوسع الكبير في تهريب المخدرات الاصطناعية من المثلث الذهبي (وهي منطقة تغطي أجزاء من شمال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وشمال شرق ميانمار وشمال غرب تايلند) إلى بنغلاديش، ومؤخراً إلى شمال شرق الهند، يمثل اتجاهها مقلقا في مشهد المخدرات في جنوب آسيا، وهو اتجاه تيسره عصابات عبر وطنية وجماعات مسلحة محلية. وقد أصبحت الحدود بين بنغلاديش وميانمار، وخاصة نهر ناف ومنطقة تكناف، درباً رئيسياً لتهريب المنشطات الأمفيتامينية، مما يعقد حالة الأمن والاستقرار الإقليميين. وعلى الرغم من التدابير الصارمة المتخذة لمكافحة المخدرات، لا يزال صنع هذه المخدرات والاتجار بها في تزايد، تعززها الشبكات الدولية المعقدة وعدم الاستقرار الإقليمي.

783- ووفقاً لإدارة مكافحة المخدرات في حكومة بنغلاديش، تحاول منظمات الاتجار بالكوكايين إنشاء سوق جديدة في هذا البلد، كما يتضح من ضبط شحنة كوكايين تزن 8,3 كغ في 24 كانون الثاني/يناير 2024، وهي أكبر عملية ضبط فردية على الإطلاق في بنغلاديش. وتكشف أحدث الإحصاءات الصادرة عن إدارة مكافحة المخدرات أن بنغلاديش ضبطت في عام 2021 ما مجموعه 36,38 مليون قرص ميثامفيتامين ("يابا") و1,08 مليون زجاجة من البنسيديل و4 كغ من الكوكايين و210 كغ من الهيروين. وفي عام 2021، أسفرت 47 في المائة من التحقيقات المتعلقة بالمخدرات عن صدور إدانات، بزيادة عن نسبة 43 في المائة التي شهدتها عام 2020.

784- ووفقاً للتقرير السنوي لمكتب المدعي العام في بوتان، فقد ارتفع عدد القضايا الجنائية التي أبلغت عنها شرطة بوتان الملكية بنسبة 50 في المائة في عام 2023، حيث بلغ إجمالي عدد تلك القضايا الجنائية المبلغ عنها 926 قضية شملت 1 531 شخصاً. وشهدت جرائم تعاطي المخدرات والمواد المخدرة أكبر زيادة حادة، حيث ازدادت بأكثر من 200 في المائة عن العام السابق. وتُعزى هذه الزيادة الكبيرة جزئياً إلى الجهود الأكثر صرامة التي تبذلها الشرطة في إنفاذ قوانين المخدرات. ومن بين تلك القضايا، تعلقت 351 قضية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، تلتها 39 قضية متعلقة بالاتجار غير المشروع بالقنب ومشتقاته فقط. وأبلغ مكتب المدعي العام أيضاً عن 27 حالة تعاطي لمخدرات، و6 حالات بيع غير قانوني لمذيبات مستنشقة وحالتي حيازة قنب. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف آذار/مارس 2024، سجلت شرطة بوتان الملكية 352 قضية تتعلق بتعاطي مخدرات واعتقلت 628 شخصاً. ومن بين تلك الاعتقالات، أُحيل 533 شخصاً إلى العلاج من تعاطي المخدرات، واحتُجز 92 شخصاً لدى الشرطة ووجهت لهم تهمة الاتجار بالمخدرات.

785- وفي الهند، ازداد الاستخدام غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الصيدلانية بشكل مطرد على مدى العقدين الماضيين. وعلى الرغم من تشابه معدلات انتشار تعاطي المؤثرات الأفيونية الصيدلانية (معدل انتشار 0,96 في المائة في عام 2018 مقابل 1,14 في المائة الآن، بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و75 عاماً)، فإن معدل انتشار "التعاطي الإشكالي" لهذه المؤثرات الأفيونية المبلغ عنه (0,23 في المائة) يبقى أقل من نصف معدل تعاطي الهيروين المبلغ عنه (0,57 في المائة). وتشمل المؤثرات الأفيونية الصيدلانية، التي يكثر الاتجار بها داخل البلد، مادة الكوديين (التي عادةً ما تكون موجودة في أدوية تثبيط السعال) والترامادول والبوبرينورفين.

786- وخلال عام 2024، نفذت فرقة مكافحة الإرهاب في غوجارات، الهند، ومكتب مكافحة المخدرات وخفر السواحل الهندي ثلاث ضبطيات عالية القيمة من المخدرات في عمليات مشتركة، بلغت قيمتها الإجمالية 107 ملايين دولار أمريكي. وشملت المضبوطات الكبيرة 78 صندوقاً من الهيروين تزن حوالي 86 كغ، بقيمة 72 مليون دولار أمريكي؛ وتفكيك مختبرات غير مشروعة متورطة في صنع الميفيدرون، وضبط كمية من الميفيدرون تقدر قيمتها بـ28 مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، في 17 نيسان/أبريل 2024، تم اكتشاف مصنع للمخدرات في منطقة نويدا الكبرى، وضُبط 26,7 كغ من الإكستاسي بقيمة 17 مليون دولار.

787- ولا يزال الاتجار بالمخدرات يمثل مشكلة كبيرة في ملديف حيث تضبط سلطات إنفاذ القانون كميات كبيرة منها. ففي نيسان/أبريل 2024، أسفرت عملية مشتركة بين جهاز شرطة ملديف ودائرة الجمارك في ملديف عن مصادرة مخدرات تزيد قيمتها على 1,4 مليون دولار أمريكي. وفي وقت سابق، في آذار/مارس 2024، أُلقي القبض على مواطن أجنبي في مطار فيلانا الدولي يحمل أكثر من 5 كغ من الهيروين في حقائبه، تقدر قيمتها بأكثر من 340 000 دولار. وخلال الأسابيع الأخيرة من عام 2023، ضبط الفريق المشترك بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية المعني بالركاب والبضائع على الحدود في جزر الملديف 38 كغ من المواد غير القانونية، شملت الأمفيتامين والميفيدرون والميثادون والميثكاثينون وورانتج القنب وزيت القنب وهيدروكلوريد الكوكايين والإكستاسي و16 كغ من الهيروين.

788- وخلال السنة المالية 2023-2024، ضبطت الشرطة في نيبال كميات كبيرة من المخدرات غير المشروعة، شملت 1 056 كغ من راتنج القنب، وأكثر من 35 طناً من عشبة القنب، و83 كغ من الأفيون، و29 كغ من الهيروين، وأكثر من 19 كغ من الكوكايين. وفي نفس الفترة، سُجلت 7 300 جريمة متعلقة بالمخدرات أدت إلى اعتقال 11 000 شخص. وكان من بين المعتقلين 25 مواطناً أجنبياً قُبض عليهم لتورطهم في قضايا متعلقة بالمخدرات.

789- وأجرت وزارة الأمن العام في سرى لانكا عملية بعنوان "يوكتيا" (العدالة) أسفرت عن اعتقال أكثر من 111 000 مشتبه فيهم في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2023 وأيار/مايو 2024. ووفقاً لشرطة سريلانكا، ضببطت سلطات إنفاذ القانون كميات كبيرة من المخدرات، بما فيها 41 كغ من الهيروين و43 كغ من الميثامفيتامين البلوري و300 000 حبة من مخدرات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أدت تلك العملية إلى مصادرة موجودات غير مشروعة تقدر قيمتها بأكثر من 5 ملايين دولار.

790- ووفقاً للمجلس الوطني لمكافحة المخدرات الخطرة في سريلانكا، اعتقل مكتب مكافحة المخدرات التابع للشرطة أكثر من 162 000 شخص لارتكابهم جرائم متعلقة بالمخدرات في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، بزيادة قدرها 7 في المائة مقارنة بالعام السابق. ومن بين تلك الاعتقالات، اعتقل أكثر من 66 000 شخص (40 في المائة) بتهم تتعلق بالهيروين، وحوالي 68 000 شخص (42 في المائة) بتهم تتعلق بالقنب، وحوالي 26 000 شخص (16 في المائة) بتهم تتعلق بالميثامفيتامين. وفي عام 2023، ضببطت السلطات في سرى لانكا أكثر من 850 كغ من الهيروين و10 200 كغ من القنب و83 كغ من الميثامفيتامين و25 كغ من الكوكايين و274 كغ من راتنج القنب.

الوقاية والعلاج

791- يساعد المكتب الإقليمي لجنوب آسيا، التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بلدان المنطقة في مسائل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم لمتعاطي المخدرات والأشخاص في السجون وغيرها من الأماكن المغلقة. وفي هذا الصدد، ينفذ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مشاريع في بنغلاديش للمساعدة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وزيادة فرص الحصول على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، بما في ذلك توفير العلاج الناهض للأفيونيات لمتعاطي المخدرات بالحقن.

792- وفي الهند، أقرت وزارة العدالة الاجتماعية والتمكين بأهمية الجهود المبذولة لخفض الطلب على المخدرات بغرض الحد من انتشار تعاطي مواد الإدمان، وأعدت خطة العمل الوطنية لخفض الطلب على المخدرات، التي تمنح الأولوية للوقاية الأولية، والتدخل المبكر، والعلاج وإعادة التأهيل، والاندماج الاجتماعي، والحد من العواقب السلبية لتعاطي مواد الإدمان بالنسبة للأفراد والمجتمع ككل.

793- وفي إطار خطة العمل، أطلقت حملة على مستوى البلد تحت شعار "الهند خالية من المخدرات" (Nasha Mukht Bharat) (Abhiyaan)، للتواصل مع 132 مليون شخص، منهم 26,3 من النساء و42,5 من الشباب. ودُكر أن الأنشطة قد أسفرت عن زيادة بنحو 210 في المائة في عدد الأشخاص الذين يلتمسون المساعدة بشأن اضطرابات تعاطي المخدرات في مرافق العلاج. وجرى استحداث تطبيق خاص بالهواتف النقالة وبوابة بغرض جمع البيانات بشأن الأنشطة وتقديم معلومات، على لوحة المتابعة الخاصة بالحملة، على مستوى المقاطعة والولاية والبلد.

794- ولتعزيز تدابير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة بالدم والعلاج منها بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، جرى إعداد حزمة متكاملة، تجمع بين مركز خدمات جامع ونموذج للرعاية المنسقة يشجع على إجراء الفحوص، وخدمات للرعاية، والإحالة المرجعية، والحصول على الدعم الاجتماعي بغرض الحد من الوصم المجتمعي المرتبط بتعاطي المخدرات. ومن أجل بناء قدرات المدربين وأخصائيي الرعاية الصحية وغيرهم من أصحاب المصلحة، أُعدت نمائط متخصصة ونُظمت حلقات عمل مواضيعية على فترات منتظمة لضمان تقديم خدمات جيدة النوعية للعلاج من تعاطي المخدرات. وعلاوة على ذلك، وبغرض تقديم الخدمات عبر الهاتف، أنشئ خط مجاني للمساعدة الهاتفية يقدم الدعم والرعاية النفسيين للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات.

795- وفي أواخر عام 2023، نظم المكتب فعالية تدريبية لمدة يومين لـ35 من صانعي السياسات الصحية والمسؤولين في كولكاتا بالهند، تناولت إنشاء وتقديم خدمات علاجية ناهضة للأفيونيات قائمة على الأدلة وعالية الجودة. وعُقدت الفعالية كجزء من آلية الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة، وزودت المشاركين فيها بالمعارف والمهارات اللازمة للوقاية من اضطرابات تعاطي المخدرات باستخدام الأداة التشغيلية المعنونة "إنشاء وتقديم خدمات علاج ناهض للأفيونيات عالية الجودة وقائمة على الأدلة"، والتي وضعها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية.

796- وفي شباط/فبراير 2024، استضاف المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع معهد إدارة السجون في شانديغار بالهند، برنامجاً تدريبياً حول فيروس نقص المناعة البشرية والمخدرات موجهاً إلى موظفي إنفاذ القانون من ولايات البنجاب وهاريانا وهيماشال براديش. وقد عزز البرنامج التدريبي مهارات الموظفين وفهمهم لاستراتيجيات التصدي للتحديات المتداخلة لفيروس نقص المناعة البشرية وتعاطي المخدرات داخل مجتمعاتهم المحلية.

797- وفي شباط/فبراير 2024، تعاون المكتب مع وزارة العدالة الاجتماعية والتمكين في الهند والإدارات الوزارية ذات الصلة في ولايتي آسام ومانيبور في تنظيم فعالية تدريبية لمدة ثلاثة أيام لـ39 ممثلاً حكومياً وأخصائيين اجتماعيين ومعلمين وأخصائيين نفسيين وقادة مجتمعيين من ولايتي آسام ومانيبور. وتلقى المشاركون في الفعالية التدريبات والمهارات اللازمة لتمكين الأسر بشكل فعال وحماية الشباب من مخاطر المخدرات والجريمة.

798- وفي ملديف، لا يزال علاج الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات يواجه تحديات قانونية. وفي آذار/مارس 2024، أقر رئيس ملديف بأن الإجراءات القائمة في إطار بروتوكولات العلاج بالميتادون تحتاج إلى إعادة النظر فيها لمنع العواقب غير المقصودة مثل البطالة القسرية الناتجة عن إجبار المتعاطين على حضور برامج إعادة التأهيل التي تأمر بها المحكمة. وفي السياق ذاته، تعهد الرئيس بالاستثمار في إنشاء مراكز جديدة لإعادة التأهيل في جميع أنحاء البلد، وشدد على ضرورة إشراك المجتمعات المحلية في إعادة التأهيل بالنسبة لاضطرابات تعاطي المخدرات.

799- وفي آب/أغسطس 2024، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دورة تدريبية لصانعي السياسات في الهند حول "طبيعة اضطرابات تعاطي المخدرات والوقاية منها وعلاجها". وقد قُدمت هذه المجموعة من التدريبات، التي كانت قد أعدت في عام 2016، بهدف دعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج وتدخلات مناسبة تستهدف الوقاية من تعاطي المخدرات وزيادة توافر نظم الرعاية الشاملة لمتعاطي المخدرات والمصابين باضطرابات تعاطيها وزيادة فرص الوصول إلى تلك النظم. وتشجع الهيئة بلدان المنطقة على تحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية، ومنع تعاطي المخدرات، وتوفير خدمات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل القائمة على الأدلة.

غرب آسيا

بلغت المساحة المزروعة بالخشخاش بصورة غير مشروعة في أفغانستان في عام 2024 ما مقداره 12 800 هكتار، بزيادة 19 في المائة عن عام 2023، ولكنها تظل أقل بكثير من المستويات التي بلغتها قبل "حظر المخدرات" الذي أعلنته سلطات الأمر الواقع في أفغانستان في أبريل/نيسان 2022. وقد سجل انخفاض في مضبوطات الأفيونيات الأفغانية المنشأ على طول الدروب الرئيسية المستخدمة في الاتجار بتلك المواد.

لا يزال صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها يشكلان تحديات كبيرة بالنسبة لبلدان غرب آسيا. ويواجه وسط آسيا خطراً متزايداً جراء إساءة استعمال المخدرات الاصطناعية، بما في ذلك الكاثينونات الاصطناعية والمستحضرات الصيدلانية المختلفة والمؤثرات النفسانية الجديدة، وهو اتجاه يشير إلى التحول من استعمال الأفيونيات إلى استعمال تلك المواد.

يبدو أن صنع الميثامفيتامين واصل ارتفاعه في أفغانستان، كما يتضح من زيادة المضبوطات من هذه المادة في البلدان المجاورة في وسط آسيا وجنوب غرب آسيا وتركيا.

لا تزال حالة عدم الاستقرار التي تشهدها الجمهورية العربية السورية منذ عام 2011 تغذي الزيادة في توافر "الكبتاغون" وصنعه بكميات كبيرة، حيث أصبح متداخلاً مع الاتجار المتزايد بالميثامفيتامين البلوري.

التطورات الرئيسية

800- وجدت الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان التي أجراها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2024 أن زراعة خشخاش الأفيون في البلد لا تزال أدنى بكثير من المستويات التي كانت عليها قبل سن مرسوم عام 2023 بشأن حظر زراعة الخشخاش وجميع أنواع المخدرات. وفي عام 2024، قُدرت المساحة المزروعة بـ12 800 هكتار أي بزيادة 19 في المائة عن عام 2023، عندما بلغت 10 800 هكتار. وهذا بالمقارنة مع المساحة المزروعة المقدرة بـ232 000 هكتار قبل الحظر. كما حدث تحول جغرافي في الزراعة من المقاطعات الجنوبية الغربية من البلد بحيث تركزت نسبة 59 في المائة من الزراعة الآن في الشمال الشرقي، ولا سيما في مقاطعة بدخشان. واستقرت أسعار الأفيون الجاف في النصف الأول من عام 2024 ولكنها أعلى بعدة مرات من متوسطات ما قبل الحظر. ووفقاً للدراسة الاستقصائية، فإن ارتفاع الأسعار والتساؤلات حول تضاؤل مخزون الأفيون قد يشجع على استئناف زراعة الخشخاش، خاصة خارج المراكز التقليدية للزراعة.

801- وأُبلغ عن تسجيل مضبوطات أقل على طول الدروب الرئيسية للاتجار بالأفيونيات الأفغانية، بما في ذلك درب البلقان، الذي لا يزال يمثل الدرب الرئيسي للاتجار بالأفيونيات الأفغانية المنشأ المتجهة إلى أسواق في وسط وغرب أوروبا، وكذلك الدرب الشمالي، الذي يستخدم في الاتجار بالأفيونيات الأفغانية المتجهة إلى أسواق في الاتحاد الروسي.

802- ولا يزال صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها يشكلان تحديات خطيرة بالنسبة لبلدان غرب آسيا. وتواجه وسط آسيا، على وجه الخصوص، حوادث متزايدة تتعلق بإساءة استعمال المخدرات الاصطناعية، بما في ذلك الكاثينونات الاصطناعية والمستحضرات الصيدلانية المختلفة والمؤثرات النفسانية الجديدة، وهو اتجاه يشير إلى التحول من الأفيونيات إلى تلك المواد، ويعزى إلى الآثار المجتمعة لانخفاض إمدادات الأفيونيات القادمة من أفغانستان وتنامي الصنع المحلي

للمخدرات الاصطناعية وغياب التنظيم والإنفاذ الفعالين. وفي الوقت نفسه، لا يزال الشرق الأوسط متأثراً بشكل خطير بالاتجار بمادة "الكتاغون" المزيفة⁽⁸⁴⁾ وصنعها، وهي تصنع بالأساس في الجمهورية العربية السورية وفي لبنان. 803- ويبدو أن صنع الميثامفيتامين ما فتئ يتزايد في أفغانستان، كما يتضح من زيادة المضبوطات من هذه المادة في البلدان المجاورة في وسط آسيا وجنوب غرب آسيا وتركيا.

التعاون الإقليمي

804- في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، استعرضت سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية مجالات التعاون المتعلق بمراقبة المخدرات واتفقتا على توقيع مذكرة تفاهم تهدف إلى ضمان سلامة وموثوقية وكفاءة الأجهزة والمستلزمات الطبية.

805- وفي 29 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عقد البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعاً للفريق العامل الإقليمي المعني بالسلائف في دوشانبي. وتبادلت وفود من إيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وتركمانستان وطاجيكستان وكازاخستان معلومات عن التطورات الإقليمية واتجاهات الاتجار المتعلقة بالسلائف وتلقت التدريب على استخدام منصة نظام الإخطار بحوادث السلائف التابع للهيئة.

806- وعُقد اجتماع لرؤساء إدارات المعلومات والتحليل التابعة لهيئات التنسيق الوطنية وكبار المتخصصين في مراكز العلاج من المخدرات في بلدان وسط وجنوب غرب آسيا في ألماتي، كازاخستان، يومي 19 و20 كانون الأول/ديسمبر 2023. وقد نظمت هذه الفعالية تحت رعاية البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع للمكتب. وتبادلت وفود من أوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان معلومات عن تحديات مراقبة المخدرات والتدابير المتخذة من أجل معالجة هذه التحديات في بلد كل منها، واتفقت على تعزيز جهود التعاون الإقليمي في هذا الصدد.

807- وفي النصف الثاني من عام 2023 والنصف الأول من عام 2024، نفذت وزارة الداخلية التركية عمليتي "كارتل" و"كيج" اللتين استهدفتا الجماعات الإجرامية المنظمة الوطنية وعبر الوطنية وأفضيتا إلى اعتقال زعماء تلك الجماعات، ومعظمهم كان موضوع نشرات زرقاء أو حمراء صادرة عن الإنتربول.

808- وفي 29 كانون الثاني/يناير 2024، شاركت جامعة الدول العربية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عقد الاجتماع الأول للجنة التوجيه والمتابعة التابعة لإطار العمل الإقليمي للدول العربية (2023-2028) في القاهرة. وقد حدد الإطار الإقليمي ستة مجالات تركيز بغية توجيه برامج المكتب على الصعيدين الإقليمي والوطني: (1) اتباع نهج متوازن إزاء مراقبة المخدرات؛ (2) تعزيز التصدي للجريمة المنظمة؛ (3) مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ (4) مكافحة الفساد والجرائم المالية؛ (5) منع الإرهاب والعنف ومكافحتهما؛ (6) تعزيز العدالة الجنائية ومنع الجريمة والعنف. وحضر الاجتماع ممثلو كل من الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن.

809- وعقد وزراء الداخلية في الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان اجتماعاً في 17 شباط/فبراير 2024 بهدف مناقشة التعاون من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة. واختتم الاجتماع باتفاق على إقامة قناة مشتركة للاتصالات السلكية واللاسلكية من أجل تبادل المعلومات حول مراقبة المخدرات.

810- وفي 9 و10 نيسان/أبريل 2024، عقد المكتب ومنظمة الجمارك العالمية اجتماعاً سادساً على مستوى الخبراء في إطار الشبكة الأقاليمية للسلطات الجمركية ووحدات مراقبة الموانئ التابعة للفريق المعني بالركاب والبضائع على الحدود. وحضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء في الشبكة (أذربيجان وأوزبكستان وباكستان وتركمانستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) وممثلو إيطاليا وبلغاريا وبولندا وتركيا، وكان الهدف منه تعزيز التعاون الأقاليمي العملي وتبادل المعلومات. وناقش المشاركون الاتجاهات الحالية والتحديات ونطاق التحسين، وحددوا المزيد من فرص التعاون الموجودة بين سلطات الجمارك التابعة لأعضاء الشبكة والبلدان الأوروبية في مجال تبادل البيانات المتعلقة بالشحنات الدولية العالية المخاطر التي تمثل شاغلاً مشتركاً.

811- وفي 10 نيسان/أبريل 2024، عقد الفريق العامل المعني بأفغانستان التابع لمجلس وزراء خارجية منظمة معاهدة الأمن الجماعي اجتماعه التاسع والثلاثين، الذي حضرته وفود الدول الأعضاء في هذه المنظمة، وأمانة الجمعية البرلمانية

⁽⁸⁴⁾ "الكتاغون" هو في الأصل الاسم التجاري الرسمي لمستحضر صيدلاني يحتوي على مادة الفينيثيلين، وهي منشط اصطناعي. أما "الكتاغون" الذي يُعثر عليه الآن في المضبوطات عبر منطقة غرب آسيا والمشار إليه في هذا التقرير، فهو عقار مزيف يُضغَط في شكل حبوب أو أقراص مشابهة في مظهرها لمستحضر الكبتاغون الصيدلاني السابق ولكنها مختلفة في تركيبها عنه. والعنصر الفعال في "الكتاغون" المزيف هو الأمفيتامين، الذي يُخلط في العادة مع العديد من مواد الغش، مثل الكافيين.

لهذه المنظمة، وممثلون عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة، ودائرة التنسيق التابعة لمجلس قادة قوات الحدود التابع لرابطة الدول المستقلة، والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتبادل المشاركون وجهات النظر حول الوضع في أفغانستان، وأشاروا إلى المخاطر المرتبطة بالإرهاب والاتجار بالمخدرات، وأكدوا استعدادهم لتقديم المساعدة في تنسيق أنشطة الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي الرامية إلى التصدي لتلك التهديدات وتيسير عملية السلام في أفغانستان.

812- وفي الفترة من 16 إلى 19 نيسان/أبريل 2024، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في وسط آسيا وشبكة التعاون القضائي لوسط آسيا وجنوب القوقاز تدريباً على التحقيق في قضايا الجرائم السيبرانية لفائدة مدعين عامين من أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وناقش المشاركون أفضل الممارسات والتحديات القائمة وأهمية التعاون عبر الحدود في مكافحة الجريمة السيبرانية والاتجار بالمخدرات الذي تيسره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

813- واجتمع فريق خبراء معني بالتعاون عبر الحدود التابع في فيينا، يومي 17 و18 نيسان/أبريل 2024، في إطار مبادرة ميثاق باريس، وهي شراكة تضم أكثر من 80 بلداً ومنظمة دولية، أنشئت في عام 2003 كإطار عمل للتصدي للاتجار بالأفيونيات الأفغانية المنشأ. وضم الاجتماع أكثر من 115 مشاركاً من 30 بلداً و10 منظمات دولية وإقليمية. وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع في دراسة الاتجاهات الحالية والتحديات القائمة في الوقت الراهن فيما يتعلق بدروب الاتجار بالمخدرات انطلاقاً من أفغانستان واستبانة السبل الممكنة لمواصلة تحسين التعاون عبر الحدود من أجل جعل تدابير مكافحة أكثر استهدافاً وتأثيراً. ونظراً للقيود المالية وعدم كفاية الدعم المقدم من الجهات المانحة لبرنامج المكتب العالمي الذي يقدم الدعم لمبادرة ميثاق باريس، أوقفت الأنشطة في 31 أيار/مايو 2024.

814- وعُقد اجتماع عادي لمجلس المنسقين الوطنيين للدول الأعضاء في المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في وسط آسيا في ألماني، كازاخستان، في 19 نيسان/أبريل 2024. وخلال هذه الفعالية، أقر المنسقون الوطنيون استراتيجية تنمية المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في وسط آسيا للفترة 2024-2028، ووافقوا على مذكرة تفاهم بين هذا المركز ومركز الأبحاث المعني بأفغانستان التابع لجامعة شانشي (الصين).

815- وفي 12 أيار/مايو 2024، وقعت الجمهورية العربية السورية والعراق مذكرة بشأن التعاون في مجال الأمن، عقب مؤتمر صحفي نُقِشت خلاله تحديات مختلفة، شملت تنامي الأنشطة الإجرامية المنظمة المتصلة بالاتجار بالمخدرات.

816- وفي 3 حزيران/يونيه 2024، عقدت سلطات مراقبة المخدرات في منظمة شنغهاي للتعاون مؤتمراً عبر الفيديو، ترأسه كازاخستان وحضره ممثلون عن أمانة منظمة شنغهاي للتعاون ومسؤولون من الصين والهند وجمهورية إيران الإسلامية وقيرغيزستان وباكستان والاتحاد الروسي وطاجيكستان وأوزبكستان. وأعاد رؤساء الوفود تأكيد استعدادهم دعم وتعزيز النظام الدولي لمراقبة المخدرات استناداً إلى معاهدات الأمم المتحدة الثلاث لمراقبة المخدرات، وشددوا على ضرورة تعزيز التعاون الفعال في إطار اتفاقية منظمة شنغهاي للتعاون على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها، وكذلك إطار منظمة شنغهاي للتعاون لمنع إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية.

817- وفي 4 حزيران/يونيه 2024، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع القرار 284/78 المقدم من أوزبكستان بعنوان "توحيد العزم والتعاون في وسط آسيا على التصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات ومواجهتها على نحو فعال". وفي ذلك القرار، شددت الجمعية على أن المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وغيرها من الصكوك ذات الصلة تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لمراقبة المخدرات، وأعدت تأكيد الأدوار الموكلة إلى الهيئة وغيرها من الهيئات الدولية في مجال مراقبة المخدرات بمقتضى المعاهدات، وأعربت عن قلقها إزاء التحديات الخطيرة التي تواجه دول وسط آسيا من جراء الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك الأفيونيات والعقاقير الاصطناعية، ولا سيما الميثامفيتامين. ودعت الدول الأعضاء في منطقة وسط آسيا إلى النظر في تعزيز التعاون بين سلطات الصحة العامة والتعليم وإنفاذ القانون عند وضع وتنفيذ المبادرات القائمة على الأدلة العلمية للوقاية من تعاطي المخدرات. كما أهابت بمؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى مساعدة بلدان المنطقة على مكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وشجعت الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي مع الدول، بما فيها الدول الواقعة في وسط آسيا، المتأثرة بالاتجار بالمخدرات وتقديم المساعدة التقنية إليها. وفي 13 و14 حزيران/يونيه 2023، يَسَّر البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع للمكتب، بالتعاون الوثيق مع حكومتي جمهورية إيران الإسلامية وباكستان، الاجتماع الرابع عشر لكبار المسؤولين في المبادرة الثلاثية والاجتماع الوزاري التاسع للمبادرة الثلاثية في طهران. وهدفت هاتان الفعالتان إلى إشراك البلدين في إيجاد حلول ميدانية التوجه للتهديد العابرة للحدود الوطنية الذي يشكله الاتجار العالمي بالأفيونيات الأفغانية وتسريب السلائف الكيميائية المرتبطة بها وتهريبها نحو أفغانستان.

818- وفي الفترة من 24 إلى 28 حزيران/يونيه 2024، نفذت منظمة معاهدة الأمن الجماعي عملية "غارة القناة الشرقية البعيدة" دون الإقليمية بهدف مكافحة المخدرات على أراضي الدول الأعضاء في تلك المنظمة. وكانت أهداف العملية تفكيك قنوات الاتجار بالمخدرات والقضاء على مرافق إنتاج المخدرات السرية واسترداد عائدات الجرائم ذات الصلة. وشارك في العملية أجهزة إنفاذ القانون ودوائر الحدود والجمارك وأجهزة أمن الدولة ووحدات الاستخبارات المالية ومراقبين، وأفضت إلى الكشف عن 522 جريمة متصلة بالاتجار بالمخدرات، بما في ذلك 154 جريمة ارتكبتها جماعات إجرامية منظمة. وبالإضافة إلى ذلك، تم توثيق تسع حالات لغسل عائدات الاتجار بالمخدرات، وتحديد 536 موقعا شبكيا لبيع المخدرات عبر الإنترنت، وضبط 78 سلاحا ناريا، إضافة إلى حوالي 5 000 طلقة ذخيرة.

819- وفي 4 تموز/يوليه 2024، عُقد اجتماع مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون الذي ترأسه رئيس كازاخستان وحضره رؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون ورؤساء الهيئات الإدارية الدائمة للمنظمة في أستانا. وقد وقّع القادة على عدد من الوثائق الهامة، ومنها قرار بشأن منح بيلاروسيا صفة دولة عضو في منظمة شنغهاي للتعاون؛ وإعلان أستانا الصادر عن مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون؛ واستراتيجية منظمة شنغهاي للتعاون لمكافحة المخدرات للفترة 2024-2029؛ وقرارات تتعلق بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين أمانة منظمة شنغهاي للتعاون والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في وسط آسيا وبخطة للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في ضمان أمن المعلومات الدولي.

820- وتسجّل موظفو مراقبة المخدرات لدى السلطات الوطنية المختصة من 14 بلدا في غرب آسيا، وهي أذربيجان والأردن وأرمينيا وأفغانستان والإمارات العربية المتحدة وباكستان وتركيا وجورجيا وطاجيكستان والعراق وقطر ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن، لاستخدام نمائط التعلم الإلكتروني التي يقدمها مشروع التعلم التابع للهيئة. وتشمل النمائط الإلكترونية الخمس التي أُعدت في إطار برنامج التعلم التابع للهيئة المخدرات، والمؤثرات العقلية، والسلائف، والإطار الدولي لمراقبة المخدرات، والتدابير الرامية إلى ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية على نحو كاف. ويمكن لموظفي السلطات الوطنية المختصة التسجيل مجانا في هذه النمائط الإلكترونية عبر برنامج التعلم التابع للهيئة.

821- وفي الفترة من 14 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عقد برنامج غريدس التابع للهيئة فعالية تدريبية عبر الحدود في الرياض لفائدة خمس من موظفي إنفاذ القانون من الأردن والمغرب. وقد وفرت هذه الفعالية فرصة لتبادل الخبرات والمعارف وتعزيز التعاون الدولي.

822- وفي الفترة من 5 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر 2023، أجرى برنامج غريدس التابع للهيئة تدريباً لفائدة موظفي إنفاذ القانون والموظفين التنظيميين من كازاخستان في ألماتي، كازاخستان. وقد تناول التدريب التوعية بالمؤثرات الأفيونية والفنتانيل والمؤثرات النفسانية الجديدة ونُهج الاعتراض الآمنة لها، والاستهداف الأساسي وتطوير المعلومات الاستخباراتية ونظام الإخطار الآمن والآني عن الاتجار (أيونيكس).

823- وفي الفترة من 13 إلى 15 شباط/فبراير 2024، عقد برنامج غريدس التابع للهيئة حلقة عمل إقليمية بشأن منع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة المتجر بها من خلال الشحن البحري واعتراضها. وقد جمعت هذه الفعالية التي نظمتها الهيئة ومركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وشرطة دبي، 115 مشاركا من 21 دولة من جميع أنحاء العالم.

824- وفي الفترة من 13 إلى 16 شباط/فبراير 2024 عقد برنامج غريدس التابع للهيئة، في فيينا، حلقة عمل عالمية حول استخدام البيانات من أجل الاستهداف المتقدم للمتجرين، لفائدة موظفي الجمارك والبريد والشركاء في قطاعي البريد السريع والشحن السريع. وجمعت هذه الفعالية التي استمرت أربعة أيام مسؤولي إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية والمنظمات والجمعيات الدولية والشركاء من القطاع الخاص من أجل مناقشة مستقبل العمل على مكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية والمواد ذات الصلة. وقد حضر حلقة العمل هذه أكثر من 100 مشارك من بينهم ممثلون عن الأردن وتركمانستان وتركيا وطاجيكستان وقطر.

825- وفي الفترة من 5 إلى 8 آذار/مارس 2024، استضاف برنامج غريدس التابع للهيئة فعالية بعنوان "تسخير التكنولوجيا في مكافحة الاتجار: نُهج عملية لمكافحة استغلال ترابط منصات الخدمات المقدمة عبر الإنترنت". وضم الاجتماع أكثر من 70 مشاركا من الحكومات والمنظمات الدولية والشركاء من القطاع الخاص، ومنهم ممثلون عن الأردن وباكستان وتركيا والمملكة العربية السعودية. وكان الهدف من هذه الفعالية هو دراسة جهود مكافحة الاتجار وإساءة استخدام الخدمات الإلكترونية المشروعة، وتحديد معالجة التحديات المواجهة والتقدم المحرز فيما يتعلق بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة، ولا سيما المؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد الكيميائية ذات الصلة.

826- وفي يومي 3 و4 نيسان/أبريل 2024، نظم برنامج غريدس التابع للهيئة مشاورة أولية مع المركز الوطني للتحليل والمعلومات من أجل مراقبة المخدرات ولجنة مراقبة المخدرات ووزارة الصحة العامة وجهاز الجمارك في أوزبكستان في

طشقند. وكان الغرض من الاجتماع هو إطلاع السلطات الأوزبكية على العمل الذي يضطلع به برنامج غريديس من أجل دعم الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية في وسط آسيا، ومناقشة الخطط المستقبلية المتعلقة بأنشطة تنظم في أوزبكستان، بما في ذلك تدريب السلطات المعنية. كما دعيت السلطات الأوزبكية إلى حلقة عمل إقليمية للأمن البريدي عقدها الاتحاد البريدي العالمي لفائدة المشغلين في طشقند، في الفترة من 13 إلى 16 أيار/مايو 2024.

827- وفي يومي 11 و12 نيسان/أبريل 2024، عقد برنامج غريديس، بالتعاون مع مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، اجتماعاً أولياً لفريق خبراء بشأن إنشاء مركز استهداف وطني مشترك بين وكالات متعددة في كازاخستان. وضم هذا الاجتماع أصحاب المصلحة من جميع الأجهزة الوطنية ذات الصلة في كازاخستان، بما في ذلك الإدارة المعنية بمكافحة جرائم المخدرات التابعة لوزارة الداخلية، وإدارة الشرطة بأستانا، وإدارة شرطة النقل، ووكالة المراقبة المالية، وسلطات الجمارك، ودائرة الحدود، ولجنة الأمن القومي، وكذلك خبراء من ليتوانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بهدف وضع خارطة طريق للتنفيذ في المستقبل.

828- وفي الفترة من 24 إلى 26 نيسان/أبريل 2024، اشترك برنامج غريديس التابع للهيئة وبرنامج المكتب الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة في تقديم تدريب عملي يضم أجهزة متعددة في أستانا لفائدة مسؤولين من كازاخستان. وكان الهدف من حلقة العمل هو تعزيز قدرة سلطات كازاخستان على التصدي للاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة الخطرة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد الكيميائية ذات الصلة في البلد.

829- وفي يومي 29 و30 نيسان/أبريل 2024، وبدعم من برنامج غريديس التابع للهيئة وبرنامج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، عقدت فعالية تدريبية عملية دامت يومين، وركزت على التحقيقات التي تنجز عبر الإنترنت والتي تستهدف بيع المخدرات الاصطناعية وتسويقها وعرضها وما يتصل بها من طرق الدفع عبر الإنترنت في كاراغاندا، كازاخستان، لفائدة مسؤولين ينتمون إلى أجهزة متعددة في كازاخستان. وكان الهدف من حلقة العمل هو تعزيز قدرة سلطات كازاخستان على التصدي للاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة الخطرة، مثل المؤثرات الأفيونية وبيع المواد الكيميائية ذات الصلة عبر الإنترنت.

830- وفي الفترة من 13 إلى 16 أيار/مايو 2024، شارك برنامج غريديس التابع للهيئة في حلقة عمل بشأن الأمن البريدي نظمها الاتحاد البريدي العالمي لفائدة المشغلين تناولت التوعية بالمؤثرات الأفيونية والمواد المرتبطة بالفنتانيل والمؤثرات النفسانية الجديدة، وتطوير وتبادل المعلومات الاستخباراتية التي يستند إليها الإنفاذ (الأدوات العالية الدقة لاستخلاص المعلومات الاستخباراتية وتحديد الأهداف التابعة لبرنامج غريديس؛ والأدوات الاستخباراتية المفتوحة المصدر)، ونظام الإخطار الآمن والآني عن الاتجار في أوزبكستان. وقد جمعت هذه الفعالية 33 مشاركا من أجهزة البريد.

831- وفي الفترة من 27 إلى 31 أيار/مايو 2024، شارك برنامج غريديس التابع للهيئة في حلقة عمل بشأن الأمن البريدي نظمها الاتحاد البريدي العالمي لفائدة المشغلين في تبليسي. وكانت هذه الفعالية، التي حضرها 16 مشاركا من مؤسسات البريد والمنظمات الدولية، تهدف إلى زيادة الوعي بشأن المؤثرات الأفيونية الاصطناعية وغيرها من المؤثرات النفسانية الجديدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية الأساسية وأساليب الاستهداف.

832- وفي يومي 16 و17 تشرين الأول/أكتوبر 2024، اشترك برنامج السلائف والمعدات التابع للهيئة وبرنامج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة في تقديم تدريب على السلائف الكيميائية والمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروعة. واستفاد أربعة عشر مسؤولاً من جمهوريات وسط آسيا الخمس من التدريب الذي ركز على تبادل المعلومات الاستخباراتية والمعلومات التي يستند إليها الإنفاذ من خلال نظام الإخطار بحوادث السلائف "بيكس".

توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

833- تقتضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من الدول الأطراف أن تقدم تقارير إحصائية إلى الهيئة على أساس سنوي. ويمكن للهيئة، بفضل تلك التقارير، رصد النشاط المشروع المتعلق بالمواد الخاضعة للمراقبة الدولية وضمان توافر تلك المواد للأغراض الطبية والعلمية والصناعية المشروعة.

834- ومنذ عام 2003، سجل تزايد مطرد في كمية المسكنات الأفيونية المستهلكة في غرب آسيا (معبراً عنها بالجرعة الإحصائية لكل مليون نسمة). وأبلغت إسرائيل عن أعلى مستوى للاستهلاك في عام 2022 (505 16 جرعة إحصائية) تليها، بفارق كبير، تركيا (776 جرعة إحصائية) والكويت (383 جرعة إحصائية) وقطر (341 جرعة إحصائية). وأبلغت البلدان المتبقية في المنطقة عن استهلاك يقل عن مستوى 300 جرعة إحصائية.

835- وفي الفترة ما بين عامي 2019 و2022، قدمت جميع البلدان والأقاليم في المنطقة تقريرا تقريبا تقاريرها الإحصائية السنوية المتعلقة بالمؤثرات العقلية للسنة المعنية؛ إلا أن ثلاثة أرباعها فقط هي التي قامت بذلك في عام 2023. ومن بين البلدان والأقاليم التي قدمت تقاريرها سنويا خلال فترة السنوات الخمس الممتدة من 2019 إلى 2023، قدم ما يقرب من 45 في المائة بيانات الاستهلاك طوعية. وتحت الهيئة بلدان المنطقة التي لا تقدم تقاريرها الإحصائية السنوية بانتظام على أن تفعل ذلك وفقا لما تقتضيه اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 وأن تقدم بيانات الاستهلاك المتعلقة بالمؤثرات العقلية كجزء من التقرير إذا كان ذلك ممكنا.

836- وتعد مستويات استهلاك بعض المؤثرات العقلية في غرب آسيا من بين الأدنى في العالم، ولا يزال رصد الاستهلاك في المنطقة صعبا، حيث لا توفر جميع البلدان مثل هذه البيانات. ومنذ عام 2014، ظل استهلاك الفينوباربيتال في البلدان التي قدمت بيانات أدنى باستمرار من 0,4 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة، حيث وصل إلى مستوى منخفض جديد بلغ 0,06 جرعة إحصائية في عام 2023. وفيما يتعلق بالديازيبام، كان مستوى الاستهلاك في المنطقة، في نفس الفترة، من بين الأدنى في جميع مناطق العالم، حيث تجاوز جرعة إحصائية لكل ألف نسمة فقط في عام 2014 (1,27) جرعة إحصائية) وعام 2019 (1,89) جرعة إحصائية) وتراجع إلى 0,47 جرعة إحصائية في عام 2023. وتذبذب مستوى استهلاك الألبرازولام في غرب آسيا بشكل كبير منذ عام 2014، حيث بلغ الاستهلاك ذروته عند مستوى 3,73 جرعة إحصائية في عام 2018 ولكنه انخفض إلى 0,84 جرعة إحصائية في عام 2021. وفي عام 2023، انخفض استهلاك هذه المادة في المنطقة إلى أدنى مستوى له منذ 10 سنوات، حيث بلغ 0,72 جرعة إحصائية.

837- ومنذ الهجمات التي شنتها حركة حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي قتل خلالها أكثر من 1 250 إسرائيليًا واختطف خلالها مئات المدنيين الإسرائيليين، بمن فيهم أطفال ونساء، ونقلوا إلى غزة، نفذت قوات الدفاع الإسرائيلية المستمرة أنشطة عسكرية في عموم قطاع غزة ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نقلًا عن وزارة الصحة في غزة، أفادت التقارير بمقتل أكثر من 43 000 فلسطيني وإصابة أكثر من 102 000 بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ويقدر العدد التراكمي للنازحين داخليا في غزة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بنحو 1,9 مليون نازح، مع تضرر أو تدمير نحو 70 000 وحدة سكنية في غزة. ولا تزال الهيئة تشعر بقلق عميق إزاء حالة الطوارئ الإنسانية الناجمة عن هذا النزاع. وفي ضوء الاحتياجات الإنسانية الحادة والمتزايدة الناجمة عن هذا الوضع الطارئ، تذكر الهيئة الدول بالتزام هذه الأخيرة بضمان توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية، وفقا لاتفاقية سنة 1961، بصيغتها المعدلة، واتفاقية سنة 1971. ومن الضروري اتخاذ تدابير عاجلة من أجل ضمان الحصول دون عوائق على الأدوية، بما في ذلك الأدوية التي تحتوي على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية خاضعة للمراقبة الدولية. وهذه الأدوية، التي تستخدم في التخدير وإدارة الألم ومعالجة المشاكل الصحية النفسية والعصبية، ضرورية لضمان الصحة والعافية.

838- وفيما يتعلق بالسلالات الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعا، في إطار القرار 3/49 الصادر عن لجنة المخدرات، تقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات سلالات كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة. ويطلب، بشكل خاص، تقديم تقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة المتعلقة بالإيفيدرين والسودوايفيدرين، وهما مادتان لهما استخدامات طبية، وكذلك، قدر الإمكان، تلك المتعلقة بالمستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخراجها بوسائل ميسورة الاستخدام. وتوصي الهيئة بأن تقوم الحكومات بمراجعة احتياجاتها المشروعة السنوية الخاصة بالسلالات الفرعية مرة واحدة على الأقل سنويا وإبلاغ الهيئة بأي تغييرات ضرورية، إما من خلال الاستمارة دال أو عن طريق المراسلات الرسمية.

839- ومن أصل 25 بلدا في المنطقة، قدّم 23 بلدا، أو 92 في المائة، تقديرا واحدا على الأقل إلى الهيئة للاحتياجات المشروعة السنوية من واردات الإيفيدرين أو مستحضرات الإيفيدرين أو السودوايفيدرين أو مستحضرات السودوايفيدرين. وفي السنوات العشر الماضية، حدّث اثنان فقط من هذه البلدان الثلاثة والعشرين، نحو 9 في المائة، تقديراتهما، مما يقوض إمكانية استخدام الاحتياجات المشروعة السنوية كأداة لإرشاد البلدان المصدرة فيما يتعلق بالاحتياجات المشروعة للبلدان المستوردة، وبالتالي منع حدوث فائض في العرض وتسريب إلى قنوات غير مشروعة، وضمان توافر تلك المواد للأغراض المشروعة.

840- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية في التقارير التقنية الصادرة عن الهيئة لعام 2024 بشأن المخدرات، والمؤثرات العقلية، وتقرير عام 2024 بشأن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988. وإضافة إلى ذلك، يمكن الاطلاع على المنشور المعنون دليل بشأن تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، ووثيقة المسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين والسودوايفيدرين، على الموقع الشبكي للهيئة.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

841- في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اعتمدت طاجيكستان قانونا (القانون المعدل والمكمل للقانون الجنائي لجمهورية طاجيكستان)، الذي أقر كميات جديدة لعتبة المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض استبانة خطورة الجرائم المتعلقة بالمخدرات.

842- وفي 23 كانون الثاني/يناير 2024، وسعت كازاخستان قائمتها الخاصة بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة لتشمل ثمانية مؤثرات نفسانية جديدة وسليفة واحدة، وحددت كميات عتبة جديدة لتلك المواد لأغراض الإجراءات الجنائية. وتشمل المواد المضافة حديثا العقاقير المخدرة البارافلوروفنتانيل والبرورفين والميتونيتازين، والمؤثرات العقلية المادة 3-ميثوكسيفينيسيكليدين والإيثيلون والكلونازولام والديكلازيبام والفلوبرومازولام، والسليفة 4-ميثيل بروبيوفينون التي تستخدم في صنع الميفيدرون. وأدخلت هذه التغييرات نتيجة لقرار صادر عن الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، من أجل إدراج المواد نفسها في قائمة المخدرات الخاضعة للمراقبة في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

843- وفي 6 أيار/مايو 2024، وافق رئيس أوزبكستان على استراتيجية وطنية لمكافحة الارتهاان للمخدرات والجرائم ذات الصلة بالمخدرات في جمهورية أوزبكستان للفترة 2024-2028. وتحدد هذه الاستراتيجية تدابير تهدف إلى تحسين تشريعات أوزبكستان المتعلقة بمراقبة المخدرات ونظامها الوطني لرصد المسائل المتعلقة بالمخدرات، بهدف ضمان الأمن العام وحماية الصحة العامة. وبموجب نفس القرار الرئاسي، حول المركز الوطني للمعلومات والتحليل بغرض مكافحة المخدرات إلى المركز الوطني لمراقبة المخدرات التابع لإدارة رئيس أوزبكستان، وسيركز هذا المركز على البحث واستبانة الاتجاهات المتعلقة بالمخدرات ووضع السياسات المتعلقة بمراقبة المخدرات في البلد.

844- وفي 21 حزيران/يونيه 2024، أقر مجلس الشيوخ في برلمان أوزبكستان قانونا بشأن التعديلات والإضافات المتعلقة بقانون الإجراءات الجنائية وقانون المسؤولية الإدارية لجمهورية أوزبكستان، بهدف مكافحة الاتجار بالمخدرات ونظائرها والمؤثرات العقلية، وكذلك المواد الشديدة المفعول والسامة. وقد اعتمد هذا القانون ردا على تامي الاتجار بهذه المواد عن طريق استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الأخرى، وهو يحدد عقوبات مشددة على توزيع المواد التي تروج للمخدرات أو نظائرها أو المؤثرات العقلية أو المواد الشديدة المفعول أو تنشر مواد دعائية بشأنها بشكل غير قانوني وعلى الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت، ويقر أيضا المسؤولية الجنائية والإدارية على بعض الجرائم التي تنطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الجرائم التي تشمل القُصْر.

845- واستمر فرض عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم المتصلة بالمخدرات في جمهورية إيران الإسلامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أعرب الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/HRC/56/22)، عن قلقه إزاء زيادة تطبيق عقوبة الإعدام على مجموعة واسعة من الجرائم وفقا لقانون العقوبات الإيراني، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالمخدرات. ووفقا للمعلومات التي تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من بين ما مجموعه 834 شخصا أُعدموا في عام 2023، نُفذت 471 عملية إعدام على الأقل (56 في المائة) في جرائم تتعلق بالمخدرات. وهذا بالمقارنة مع 256 حالة إعدام في جرائم تتعلق بالمخدرات أُبلغ عنها في عام 2022، مما يشكل زيادة بنسبة 84 في المائة.

846- وفي هذا الصدد، تود الهيئة أن تؤكد مجددا موقفها ومفاده أن تحديد العقوبات المنطبقة على الجرائم المتصلة بالمخدرات يظل من اختصاص الدول الأطراف في الاتفاقيات، لكن الهيئة تشجع الدول التي ألغت عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات على عدم إعادة العمل بتلك العقوبة وتشجع الدول المبقية على عقوبة الإعدام على تلك الفئة من الجرائم على تخفيف أحكام الإعدام التي صدرت بالفعل والنظر في إلغاء تلك العقوبة فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالمخدرات.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

847- وفقا للدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام 2024 التي أجراها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، زادت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون بصورة غير مشروعة في أفغانستان بنسبة 19 في المائة في عام 2024، من 10 800 هكتار في عام 2023 إلى 12 800 هكتار في عام 2024. لكن حتى مع هذه الزيادة، تظل المساحة المزروعة أقل بكثير من المساحة المزروعة في عام 2022، المقدرة بـ 232 000 هكتار، قبل تطبيق الحظر المستمر للمخدرات في البلد. وإذا أبقى على هذا الحظر واستمر تطبيقه بصرامة، فسيكون له تأثير كبير داخل البلد وكذلك في أسواق المقصد الرئيسية للأفيونيات غير المشروعة. وقد أفيد بأن كمية الهيروين المتجر به على الصعيد العالمي قد انخفضت، من 350-580 طنا في عام 2022 إلى 24-38 طنا في عام 2023.

848- ووفقا للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، أثار الانخفاض الحاد في زراعة خشخاش الأفيون على المجتمعات الريفية الضعيفة في أفغانستان، التي كانت سبل عيشها تعتمد بشكل رئيسي على محاصيل خشخاش الأفيون غير المشروعة. وتراجعت

المداخل التي يحصل عليها المزارعون في تلك المجتمعات المحلية من خلال بيع خشخاش الأفيون المحصول للتجار بأكثر من 92 في المائة، حيث انخفضت من نحو 1 360 مليون دولار بالنسبة لمحصول عام 2022 إلى 110 ملايين دولار بالنسبة لمحصول عام 2023. وتكرر الهيئة دعوتها إلى تعزيز مبادرات التنمية البديلة وبرامج كسب العيش التي تستهدف المزارعين لمساعدتهم على مقاومة المغريات المالية للاتجار بالمخدرات.

849- ومن غير المحتمل أن تعوض المخزونات الموجودة في أفغانستان أو زيادة إنتاج الأفيون في بلدان أخرى النقص الناجم عن الحظر على المدى الطويل. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن تتراجع الكميات المتوفرة من الهيروين وأن يتكيف الطلب في السوق بطرق مختلفة، تبعاً للظروف الوطنية. ومع تناقص إمدادات الهيروين، قد يتحول الناس إلى مؤثرات أفيونية أخرى، ويمكن أن تظهر في السوق مؤثرات أفيونية اصطناعية جديدة وذات مفعول أشد بهدف تلبية هذا الطلب الجديد، مما سيزيد من المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بشكل كبير.

850- والواقع أن دروب الاتجار الرئيسية بالأفيونيات الأفغانية شهدت بالفعل انخفاضاً في مضبوطات الهيروين. وظل درب البلقان، الذي يمر عبر جمهورية إيران الإسلامية وتركيا وبلدان البلقان، الدرب الرئيسي في عام 2023 لتهرب الأفيونيات من أفغانستان إلى أسواق المقصد في وسط وغرب أوروبا. فقد أبلغت جمهورية إيران الإسلامية وتركيا عن انخفاض كبير في كمية الهيروين المضبوطة في عام 2023 مقارنة بالعام السابق. ففي عام 2023، ضبطت تركيا 3,31 أطنان من الهيروين، وهو أدنى رقم يسجل في السنوات الست الماضية، ويمثل انخفاضاً بواقع 58 في المائة مقارنة بعام 2022، الذي ضبطت خلاله 7,9 أطنان من الهيروين. وبالمثل، ضبطت جمهورية إيران الإسلامية 10,3 أطنان من الهيروين في عام 2023، مقابل 17,2 طن في عام 2022 - وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 40 في المائة - كما شهدت انخفاضاً بنسبة 17 في المائة في مضبوطات الأفيون على أراضيها، حيث انخفضت من 536,4 طن في عام 2022 إلى 445,2 طن في عام 2023.

851- وفي عام 2023، انخفض الحجم الإجمالي لكمية الهيروين التي ضبطتها الدول الأعضاء في المركز الإقليمي للمعلومات والتتسيق في وسط آسيا، التي يقع معظمها على طول الدرب الشمالي، بنسبة 18,9 في المائة (يبلغ 3,1 أطنان) مقارنة بعام 2022 (3,9 أطنان). وبالمثل، تراجع حجم الأفيون المضبوط في عام 2023 بنسبة 33,6 في المائة، حيث انخفض من 1,8 طن في عام 2022 إلى 1,2 طن في عام 2023. ويرى الخبراء في وسط آسيا أن انخفاض إمدادات الأفيونيات الأفغانية يرجع إلى إنفاذ الحظر الذي فرضته سلطات الأمر الواقع في أفغانستان في عام 2022 وقد يؤدي إلى تعويض الفتانيل وغيره من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية للأفيونيات في الأسواق غير المشروعة.

852- ويتسم وضع المخدرات في منطقة وسط آسيا دون الإقليمية بالمحاولات المستمرة للجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية لترسيخ وتوزيع قنوات الاتجار بالأفيونيات، ومؤخراً الميثامفيتامين، انطلاقاً من أفغانستان نحو أراضي دول وسط آسيا وغيرها. ومن العوامل الأخرى التي تسهم في ضعف تلك الدول أمام الاتجار بالمخدرات الأفغانية المنشأ وعورة التضاريس الحدودية والافتقار إلى التدريب أو الوسائل التقنية اللازمة لكشف قنوات الاتجار بالمخدرات والسلائف والمعدات المستخدمة في إنتاج المخدرات بصورة غير مشروعة في بعض مناطق عبور الحدود في شمال أفغانستان وعلى الحدود بين دول وسط آسيا.

853- ولا يزال صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها يشكلان تحديات خطيرة بالنسبة لبلدان غرب آسيا. وذكرت دول وسط آسيا أن سهولة النسبية والتكلفة المنخفضة لإنشاء مختبرات سرية في المناطق النائية لإنتاج أو صنع المخدرات غير المشروعة، بما في ذلك المخدرات الاصطناعية، باستخدام المرافق الصناعية والزراعية القائمة، وكذلك انخفاض مستوى إدراك المخاطر وانعدام البحوث السريرية وعدم وجود تنظيم فعال تسهم في انتشار المخدرات الاصطناعية في هذه المنطقة دون الإقليمية.

854- وواصلت الدول الأعضاء في المركز الإقليمي للمعلومات والتتسيق في وسط آسيا كشف وتفكيك مختبرات سرية لصنع المخدرات الاصطناعية، بما في ذلك المؤثرات النفسانية الجديدة مثل القنبيات الاصطناعية، والكاثينونات الاصطناعية والفينيثيلامينات. فقد تم الكشف عن 321 مختبراً في عام 2023، مقابل 320 في عام 2021؛ وفككت كازاخستان 81 مختبراً في عام 2023، مقابل 68 مختبراً في عام 2022، وفككت قيرغيزستان 12 مختبراً في عام 2023، مقابل 11 مختبراً في عام 2022. ويرى الخبراء أن هذه التطورات تعكس محاولات الجماعات الإجرامية المنظمة استخدام وسط آسيا كمركز لصنع المخدرات الاصطناعية الموجهة لتزويد الأسواق داخل المنطقة دون الإقليمية وكذلك في الدول الأعضاء الأخرى في رابطة الدول المستقلة.

855- كما أعربت دول وسط آسيا عن قلقها من أن الاتجار بالمخدرات وصنعها على أراضيها تيسرها أيضاً سهولة الوصول إلى أحدث المعلومات المتعلقة بتقنيات صنع المواد غير المشروعة والاستخدام النشط لتكنولوجيات المعلومات، بما في ذلك الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي والشبكة الخفية، والمراسلات الفورية ومحافظ العملات المشفرة، من أجل تسويق تلك المواد والمتاجرة فيها. وواصلت تلك الدول بذل الجهود بهدف مواجهة هذا التحدي من خلال المراقبة المستمرة وحجب مصادر الإنترنت وقنوات التواصل الاجتماعي.

856- ووفقاً للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، شهدت مناطق غرب آسيا دون الإقليمية، ولا سيما وسط آسيا وجنوب القوقاز، تحولاً تدريجياً فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات وتعاطيها خلال العقد الماضي من الاتجار بالأفيونيات الأفغانية المنشأ نحو صنع المنشطات الاصطناعية، ولا سيما الكاثينونات مثل الميفيدرون و-N-ميثيل إيفيدرون (الميثامفيتامين المعروف أيضاً باسم ثنائي ميثيل الكاثينون) والمادة ألفا-بيروليدينوفاليروفينون (*alpha*-PVP) والكاثينون والميثكاثينون والمادة 4-كلوروميثكاثينون (المادة 4-كلوروميثكاثينون (CMC-4)، المعروفة أيضاً باسم الكليفيديرون).

857- ويبدو أن صنع هذه المنشطات داخل تلك المناطق دون الإقليمية يتم باستخدام سلائف غير خاضعة للمراقبة الدولية، مثل الفاليروفينون، وهو سليفة لمادة *alpha*-PVP؛ والمادة 2-برومو-4'-ميثيل بروبيوفينون؛ وهي سليفة للميفيدرون والمادة 2-برومو-4'-كلوروبروبيوفينون، وهي سليفة للمادة 4-كلوروميثكاثينون، ومشتقات أخرى من الكاثينونات المستبدلة من المجموعة 4-كلورو.

858- ولا يبدو أن حظر المخدرات الذي أعلنته سلطات الأمر الواقع في أفغانستان في نيسان/أبريل 2022 قد أثر سلباً على صنع الميثامفيتامين في ذلك البلد أو على الاتجار بهذه المادة، ولم تشر مضبوطات الميثامفيتامين في البلدان المجاورة حتى نهاية عام 2023 إلى تباطؤ في الاتجار. ووفقاً للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، يبدو أن صنع الميثامفيتامين واصل ارتفاعه في أفغانستان في السنوات الأخيرة، على الرغم من الجهود التي تبذلها سلطات الأمر الواقع من أجل الحد من جمع وبيع نبتة الإيفيدرا، وهي إحدى السلائف المتاحة بسهولة في البلد. ومع ذلك، هناك القليل من المعلومات حول المواد الأولية وطرق الصنع المستخدمة. ورغم أن التصنيف المحدود باستخدام الاستدلال الجنائي يشير إلى استخدام ما على الأقل لنبتة الإيفيدرا التي تنمو بشكل طبيعي في البلد، فمن المحتمل أيضاً أن الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين يهربان نحو البلد أو يستخلصان من الأدوية المخصصة لعلاج حالات البرد. ونظراً لتزايد توافر المعلومات المتعلقة بأساليب الصنع القائمة على استخدام الفينيل-2-بروبانول والمضبوطات السابقة من السلائف ذات الصلة، فمن الممكن أن تكون مواد كيميائية لم تستب بعد وغير خاضعة للمراقبة الدولية مستخدمة أيضاً في صنع الميثامفيتامين غير المشروع في أفغانستان. وفي ضوء الزيادة في مضبوطات الميثامفيتامين وفي تعاطيه في المنطقة، تشجع الهيئة الحكومات على الاستثمار في اعتماد منهجية أكبر في التصنيف القائم على الاستدلال الجنائي للميثامفيتامين المضبوط من أجل استبانة المواد الكيميائية التي صنعت هذه المادة انطلاقاً منها وبالتالي إتاحة الفرصة لاتخاذ إجراءات التنظيم والإنفاذ من جانب المجتمع الدولي في هذا الشأن.

859- وأبلغت البلدان الواقعة على الدرب الشمالي عن زيادة في تهريب الميثامفيتامين الأفغاني المنشأ إلى أراضيها، ولا سيما كازاخستان (حيث تم ضبط 49,7 كغ في عام 2023)، وطاجيكستان (حيث تم ضبط 68,2 كغ في عام 2023)، وأوزبكستان (حيث تم ضبط 23,65 كغ في عام 2023).

860- وسجلت زيادات كبيرة في مضبوطات الميثامفيتامين في بلدان جنوب شرق آسيا في السنوات الأخيرة. وبالمثل، ضبطت جمهورية إيران الإسلامية 37,2 طناً من الهيروين في عام 2023، مقابل 30,4 طناً في عام 2022، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 22 في المائة. وفي باكستان، ارتفعت كمية الميثامفيتامين المضبوط من 4,4 أطنان في عام 2022 إلى 11,4 طناً في عام 2023، أي بزيادة قدرها 156 في المائة، في حين أن كمية الميثامفيتامين البلوري المضبوط ارتفعت من 86,7 كغ في عام 2022 إلى 589,1 كغ في عام 2023، أي بزيادة قدرها 580 في المائة.

861- كما أبلغت تركيا عن زيادات كبيرة في مضبوطات الميثامفيتامين، وهو اتجاه لوحظ منذ عام 2019. فقد ضبطت كمية قياسية تبلغ 21,9 طناً من هذه المادة في ذلك البلد في عام 2023، أي ما يمثل زيادة بنسبة 35,5 في المائة مقارنة بعام 2022، عندما ضبطت 16,2 طناً. ويمكن أن يكون الميثامفيتامين المهرب إلى تركيا مرتبطاً بالتهريب المستمر لهذه المادة إلى البلد من جمهورية إيران الإسلامية أو عبرها، وربما من أفغانستان.

862- وتواصل دول وسط آسيا أيضاً الإعراب عن قلقها البالغ إزاء استمرار الاتجار بالمستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على مؤثرات نفسانية وإساءة استعمالها، مثل الديازيبام والفينوباربيتال والبريجابالين والترامادول والسيبوترامين والزالبيلون والزيوبكلون وغيرها من المواد.

863- ولا تزال منطقة الشرق الأوسط تتأثر بالاتجار بمادة "الكتاغون" المزيف وصنعها، حيث يوجد طلب مستمر عليها في هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد ازداد الوضع سوءاً بسبب النزاعات المتواصلة، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والتحديات الاقتصادية والفساد، وهي العوامل التي تزداد سوءاً بسبب وجود جماعات إجرامية مسلحة ومنظمة لها مصلحة اقتصادية في الاتجار بتلك المادة. وبلغت مضبوطات "الكتاغون" المزيف مستوى مرتفعاً قياسياً في هذه المنطقة دون الإقليمية في عام 2021، قارب ضعف الكمية المضبوطة في عام 2020 وبقي مرتفعاً في عام 2022.

864- فقد أبلغ الأردن والإمارات العربية المتحدة والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية عن ضبط كميات كبيرة من "الكتاغون". وتشير البيانات المتعلقة بالمضبوطات إلى أن المخدر يهرب بشكل رئيسي من الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى أسواق في دول الخليج، حيث يهرب إليها إما بشكل مباشر عن طريق البر أو البحر، أو بشكل غير مباشر بواسطة شحنات تمر عبر مناطق أخرى، بما في ذلك أوروبا. وأفاد المكتب في آذار/مارس 2024 أن زيادة توافر "الكتاغون" ترجع إلى عدة

عوامل، منها الحرب وعدم الاستقرار في الجمهورية العربية السورية منذ عام 2011. ومن خلال المصانع القائمة والبنية التحتية والتطبيقات الإجرامية المعقدة القائمة، من المتوقع أن يظل صنع "الكبتاغون" على نطاق واسع متركزا في المناطق الغربية والجنوبية من الجمهورية العربية السورية.

865- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، ضبطت السلطات في ألمانيا 461 كغ من "الكبتاغون" في شحنة واحدة بقيمة سوقية تبلغ 65 مليون دولار أمريكي وكان من المقرر شحنها إلى أستراليا والبحرين وقطر. وفي حين أنه لم يتسن تحديد مصدر أقراص "الكبتاغون"، تم الكشف عن الجماعة الإجرامية المنظمة المسؤولة عن التهريب، وكانت تتألف من عدة مواطنين سوريين، بعد تحقيق استمر عاما كاملا. ووفقا لوكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات، تُصنع أقراص "الكبتاغون" داخل الاتحاد الأوروبي، في هولندا بشكل رئيسي، أو تُهرب داخل الاتحاد الأوروبي قبل إعادة توجيهها، إما مباشرة أو بعد إعادة التغليف، إلى أسواق الاستهلاك في شبه الجزيرة العربية وما حولها. ولا يُعرف سبب اعتماد هذا المسار الملتوي، ولكن من المحتمل أن يكون الهدف منه هو تجنب الضوابط التي تنفذها السلطات في بلدان المقصد، لأن من غير المرجح أن تشك تلك السلطات في أن أقراص "الكبتاغون" ستشحن من الاتحاد الأوروبي.

866- وفي عام 2023، ضبطت تركيا 13,7 مليون قرص "كبتاغون"، ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة 42,5 في المائة مقارنة بعام 2022، عندما ضُبط نحو 24 مليون قرص. ووفقا للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فإن مضبوطات كل من "الكبتاغون" والميثامفيتامين على طول دروب مماثلة في الشرق الأوسط قد تشير إلى أن أسواق تينك المادتين تقاطع في المنطقة دون الإقليمية. وقد أصبحت التدفقات المتزايدة من الميثامفيتامين البلوري على طول حدود الجمهورية العربية السورية مع الأردن متداخلة مع التدفقات غير المشروعة من "الكبتاغون". ويتعلق التطور الأهم في المنطقة دون الإقليمية بالعراق حيث أُبلغ عن ضبط أكثر من 4,1 أطنان من أقراص "الكبتاغون" و1,3 طن من الميثامفيتامين في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2023. وفي أيار/مايو 2024، فُكك مختبر سري لصنع كل من "الكبتاغون" و"الميثامفيتامين" في المحافظة الشمالية السليمانية في العراق. وبشكل عام، لاحظ العراق زيادة في مضبوطات الميثامفيتامين بنسبة 600 في المائة تقريبا بين عامي 2019 و2023.

867- وشكلت منطقة جنوب غرب آسيا نسبة 27 في المائة من إجمالي المضبوطات العالمية من راتنج القنب في الفترة 2018-2022، لتبقى إحدى المناطق دون الإقليمية التي تسجل أعلى المستويات من حيث إنتاج هذه المادة والاتجار بها في العالم. ومثل الشرق الأوسط 2 في المائة من المضبوطات العالمية من راتنج القنب خلال نفس الفترة. وكان هناك انخفاض عام في مضبوطات راتنج القنب في كلتا المنطقتين دون الإقليميتين في عام 2022، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الانخفاضات الكبيرة المسجلة في أفغانستان (انخفاض سريع من 159 طنا في عام 2021 إلى 10,7 أطنان في عام 2022) ولبنان (من 15,4 طنا إلى 8,1 أطنان) وجمهورية إيران الإسلامية (من 124,3 طنا إلى 76,6 طنا) وبدرجة أقل باكستان (من 164,7 طن إلى 147,8 طنا). وبالمثل، أبلغت تركيا عن انخفاض في مضبوطات راتنج القنب من 33 طنا في عام 2021 إلى 29 طنا في عام 2022.

868- ومثلت باكستان البلد الذي ضُبطت فيه أكبر كمية من راتنج القنب في غرب آسيا في 2021 و2022، متبوعا بأفغانستان وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية ولبنان. ويُهرب راتنج القنب الأفغاني المنشأ بشكل رئيسي عبر وسط آسيا نحو أسواق المقصد في تلك المنطقة دون الإقليمية وفي الاتحاد الروسي. ويُهرب راتنج القنب المنتج في لبنان إلى بلدان أخرى في الشرق الأوسط وإلى أوروبا.

869- ولا يزال من الصعب تقدير حجم زراعة القنب بصورة غير مشروعة على نحو دقيق، بسبب غياب الجمع المنهجي للبيانات ذات الصلة في العديد من البلدان. ومع ذلك، فالبليانات المحدودة المتاحة تشير إلى أن حجم هذه الزراعة كان كبيرا في أذربيجان وأفغانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ولبنان خلال الفترة 2012-2022.

870- وواصلت بلدان وسط آسيا اتخاذ تدابير للتصدي لزراعة القنب بصورة غير مشروعة والقضاء على مساحات شاسعة من القنب البري في أراضيها من خلال جهود إنفاذ القانون الجارية، بما في ذلك الحملات السنوية المنظمة للقضاء عليه. ويوجه القنب المنتج بصورة غير مشروعة في وسط آسيا بشكل أساسي إلى الأسواق المحلية؛ وتُهرب كميات محدودة منه إلى الاتحاد الروسي وفي بعض الأوقات إلى أوروبا. وفي كازاخستان، على وجه الخصوص، تواصل ارتفاع زراعة القنب بصورة غير مشروعة في عام 2023، حيث كُشف خلاله عن 307 من مواقع زراعة القنب بصورة غير مشروعة، بزيادة قدرها 11 في المائة مقارنة بالعام السابق، وأُتلف 20 طنا من محاصيل القنب غير المشروعة.

871- وفي الشرق الأوسط، مثلت لبنان وإسرائيل البلدين اللذين ذكرتهما أكثر البلدان المجيبة على الاستبيان الخاص بتقارير المكتب السنوية بوصفهما بلدان المنشأ أو المغادرة أو العبور بالنسبة لمضبوطات القنب خلال الفترة 2018-2022، بينما في جنوب غرب آسيا، كانت أفغانستان هي البلد التي ذكرها المجيبون أكثر في هذا السياق؛ وفي وسط آسيا، كانت قيرغيزستان وكازاخستان البلدين اللذين ورد ذكرهما أكثر.

- 872- وأفادت الدول الأعضاء في المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في وسط آسيا بأن مخدرات مجموعة القنب (القنب وراتنج القنب) ظلت تمثل الحصة الأكبر (61 في المائة تقريبا، أو 59,9 طنا) من إجمالي كمية المخدرات المضبوطة في عام 2023 (96,7 طنا)، بزيادة قدرها 75,3 في المائة مقارنة بالكمية المضبوطة في عام 2022. وفي عام 2023، صُبطت 11,5 طنا من راتنج القنب في تلك الدول، بزيادة نسبتها 60 في المائة مقارنة بعام 2022 (7,2 أطنان)؛ وازدادت المضبوطات من هذه المادة في أذربيجان وطاجيكستان وكازاخستان، بينما لوحظ انخفاض في أوزبكستان وقيرغيزستان. وازدادت مضبوطات القنب في أذربيجان وكازاخستان، في حين انخفضت في بقية الدول الأعضاء في المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في وسط آسيا.
- 873- وتُستخدم تركيا بشكل متزايد كبلد عبور للكوكايين الذي يشحن من أمريكا اللاتينية أو الذي يمر عبر غرب أفريقيا باتجاه أسواق المقصد في أوروبا. ويمكن أن يعزى هذا الاتجاه جزئيا إلى جهود المهربين الرامية إلى تجنب موانئ، مثل روتردام في مملكة هولندا، حيث من شأن الإجراءات الأمنية أن تكون قد شددت. وفي عام 2023، ضبطت تركيا 2,5 طن من الكوكايين. وفي حين أن هذه الكمية أدنى من الكمية القياسية التي صُبطت في عام 2021 وهي 2,8 طن، إلا أنها تمثل مع ذلك زيادة بنسبة 8,8 في المائة مقارنة بالكمية المضبوطة في عام 2022 والبالغة 2,3 طن. وفي الآونة الأخيرة، في نيسان/أبريل 2024، ضبطت الشرطة التركية ثالث أكبر شحنة من الكوكايين في تاريخ البلد، وهي 608 كغ من الكوكايين، مع 830 كغ من المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات، خلال عملية نُفذت في ثلاث من مقاطعات البلد.

الوقاية والعلاج

- 874- واصلت غالبية بلدان غرب آسيا تنفيذ تدابير الوقاية والعلاج خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز الأطر السياساتية والمؤسسية لتوفير الرعاية الصحية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات. كما واصلت بلدان المنطقة القيام بحملات توعية بشأن تعاطي المخدرات وآثارها الضارة، شارك فيها القطاعان الحكومي وغير الحكومي ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية والمرافق التعليمية.

- 875- غير أن الهيئة تلاحظ أن بلدان المنطقة، ولا سيما تلك المتأثرة بالنزاعات وعدم الاستقرار، لا تزال تفتقر إلى الموارد المالية والتنظيمية والبشرية اللازمة لرصد انتشار تعاطي المخدرات والإبلاغ عنه بشكل فعال، وهي شروط مسبقة لوضع سياسات وتدابير تقوم على الأدلة في مجال المخدرات. كما تلاحظ الهيئة أن هناك العديد من التحديات المتنوعة في مجال الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات في المنطقة، وأن بعض البلدان تتأثر بتعاطي المخدرات أكثر من غيرها، تبعا للموارد المتاحة لها والإرادة السياسية الموجودة لمواجهة تلك التحديات. وعلى وجه الخصوص، حدد النقص المسجل في خدمات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل القائمة على الأدلة، والوصم المرتبط باضطرابات تعاطي المخدرات، والحاجة إلى توفير فرص متساوية في الحصول على الرعاية الصحية لفائدة جميع الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص المحتجزين، باعتبارها عقبات رئيسية في بعض الدول.

- 876- وتلاحظ الهيئة كذلك أن بعض بلدان وسط آسيا وجنوب القوقاز يوجد لديها نظام للتسجيل الإلزامي للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عندما يلتصقون بالمساعدة من مرافق العلاج العمومية أو يحالون إليها. ولذلك عواقب وخيمة على حقوق الإنسان للأشخاص المدرجين في تلك السجلات، بما في ذلك الحد من فرص السفر والشغل والفرص الأخرى الضرورية لإعادة إدماجهم في المجتمع. وينبغي تشجيع الأشخاص الآخرين الذين يتعاطون المخدرات على التماس العلاج والحد من الوصم الذي يواجهونه. وتدعو الهيئة حكومات تلك البلدان إلى النظر في إلغاء نظم التسجيل الإلزامي تلك.

- 877- وحسب المكتب، من بين ما يُقدر بنحو 60 مليون شخص حول العالم تعاطوا المؤثرات الأفيونية في عام 2022، يعيش النصف في جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا. ولا تزال منطقة الشرق الأوسط ومنطقة جنوب غرب آسيا المنطقتين دون الإقليميتين اللتين سجلتا أعلى مستويات انتشار إساءة استعمال المؤثرات الأفيونية في العالم في عام 2022 (3,19 في المائة بالنسبة للمنطقتين دون الإقليميتين معا مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 1,15 في المائة). وظلت الأفيونيات، ولا سيما الأفيون والهيروين، المخدرات الرئيسية المثيرة للقلق في جنوب غرب آسيا، في حين لا يزال الاستعمال غير الطبي للترامادول في الشرق الأوسط يطرح مخاطر صحية كبيرة، بما في ذلك السمية الحادة (الجرعات الزائدة المميتة وغير المميتة) في تلك المنطقة دون الإقليمية.

- 878- ويقدر المكتب بأن تعاطي الميثامفيتامين في أفغانستان قد ارتفع في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من عدم توفر تقديرات حديثة، فإن تعاطي الميثامفيتامين وأقراص "الكتاغون" أخذ في الارتفاع في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا. وفي تركيا، ارتفعت طلبات العلاج من المخدرات المرتبطة بالكوكايين باعتباره المخدر الرئيسي الذي يجري تعاطيه خلال العقد الماضي.

- 879- وكان هناك اتجاه تنازلي في عام 2023 في عدد الأشخاص المسجلين لدى مرافق العلاج من المخدرات في قيرغيزستان (6 768 في عام 2023، مقابل 7 672 في عام 2022) وطاجيكستان (4 160 في عام 2023، مقابل 4 381 في عام 2022). ولوحظت زيادة طفيفة في عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في أذربيجان، من 35 097 في عام 2022 إلى 36 659

في عام 2023؛ وفي كازاخستان، من 18 085 في عام 2022 إلى 18 226 في عام 2023؛ وفي أوزبكستان، من 5 365 في عام 2022 إلى 6 210 في عام 2023.

880- وشهد عدد الأشخاص المسجلين حديثاً ممن يتعاطون المخدرات، وهؤلاء يخضعون للعلاج الأولي، زيادة طفيفة في أذربيجان (3 796 في عام 2023، مقابل 3 689 في عام 2022)، وفي طاجيكستان (298 في عام 2023، مقابل 275 في عام 2022)، وفي أوزبكستان (1 622 في عام 2023، مقابل 1 379 في عام 2022). وسُجل انخفاض في عدد الأشخاص المسجلين حديثاً الذين يتعاطون المخدرات في قيرغيزستان (من 128 شخصا في عام 2022 إلى 114 شخصا في عام 2023).

881- وما فتئت دول وسط آسيا وجنوب القوقاز تعرب عن قلقها الشديد خلال السنوات الأخيرة بشأن تزايد حوادث الاستعمال غير الطبي للمخدرات الاصطناعية، بما في ذلك الكاثينونات الاصطناعية والمستحضرات الصيدلانية المختلفة والمؤثرات النفسانية الجديدة، وهو اتجاه يمثل تحولا مستمرا من استعمال الأفيونيات إلى المخدرات الاصطناعية في هذه المنطقة دون الإقليمية.

4- أوروبا

أصبح المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان عليها، الذي أنشئ في عام 1993، يعرف باسم وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات. وستوفر التغييرات التي أدخلت على الولايات السابقة للمركز للوكالة قدرة أكبر على مساعدة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على التصدي للتحديات المتعلقة بالمخدرات.

تشكل كمية وتنوع المواد المتاحة في أسواق المخدرات غير المشروعة في أوروبا مصدر خطر كبير على الصحة العامة، وتضع تحديات جديدة أمام إنفاذ القانون والتنظيم وتقديم العلاج والخدمات الرامية إلى الحد من العواقب الصحية والاجتماعية السلبية الناجمة عن تعاطي المخدرات.

أبلغت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن ضبط كمية قياسية من الكوكايين للسنة السادسة على التوالي. ولا تزال أسواق الكوكايين نشطة للغاية، حيث تواصل الجماعات الإجرامية المنظمة استخدام مجموعة متنوعة من أساليب الاتجار بهدف تجنب الكشف عنها. وقد ساهمت الزيادة في توافر الكوكايين في تنامي المخاطر الصحية والأضرار الاجتماعية وزيادة الأنشطة الإجرامية ذات الصلة في جميع أنحاء المنطقة.

شهدت مناطق في أوروبا زيادة في الاستخدام غير الطبي للكيتامين. وتشير الدلائل إلى توفر الكيتامين باستمرار في عدة أسواق وطنية للمخدرات غير المشروعة في جميع أنحاء أوروبا، ومن ثم يلزم رصد هذه المادة على نحو أوثق، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة توزيعها غير المشروع.

تواصل عدة بلدان أوروبية اتخاذ خطوات من أجل إنشاء برامج لإتاحة إمكانية الحصول على القنب لاستخدامه في أغراض غير طبية، وهو ما يتعارض مع أحكام اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة.

التطورات الرئيسية

882- في تموز/يوليه من عام 2024، تحول المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان عليها إلى وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات (الوكالة)، بعد اقتراح قدمته المفوضية الأوروبية في عام 2023 ودعت فيه إلى منح الوكالة تفويضا أقوى لمساعدتها على مواجهة التحديات المستقبلية المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة. وتتمحور مجالات تركيز الولاية الجديدة حول الرصد والتأهب وتطوير الكفاءات من أجل تحسين التدخلات.

883- ولا تزال بعض البلدان الأوروبية تواجه مخاطر صحية متزايدة وشواغل خطيرة تتعلق بتوافر مجموعة واسعة من المخدرات في جميع أنحاء المنطقة، وقد تفاقم بسبب تسلل الجماعات الإجرامية المنظمة إلى سلاسل الإمداد العالمية. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من استقرار عدد المؤثرات النفسانية الجديدة في السوق، فإن ظهور النيتازينات، وهي مجموعة من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، في الآونة الأخيرة بات يشكل مخاطر صحية كبيرة في بعض البلدان.

884- وفي عام 2024، أبلغ الاتحاد الأوروبي عن ضبط كمية قياسية من الكوكايين للسنة السادسة على التوالي، مما يبرز أن شبكات الاتجار العاملة في المنطقة تتطور على نحو متزايد. وتتوّج الجماعات الإجرامية المنظمة استراتيجياتها أكثر فأكثر، حيث إنها تستخدم أساليب إخفاء متطورة، وتستغل الثغرات الموجودة في تدابير أمن الموانئ، وتستفيد من أدوات الاتصال الرقمية لتسهيل عملياتها. والجدير بالذكر أن انتشار الطرائق البديلة للاتجار، بما في ذلك التي تنطوي على استخدام بلدان العبور الأقل خضوعا للمراقبة الواسعة النطاق، يدل على قدرة تلك الشبكات على التكيف استجابة

للضغوط المرتبطة بإنفاذ القانون. وقد توازى الارتفاع المستمر في توافر الكوكايين مع تزايد نفاوته على مستوى الشارع، مما جعل هذا المخدر أكثر جاذبية وفي متناول المستهلكين. ولهذا الاتجاه آثار كبيرة على الصحة العامة، حيث إن زيادة تواتر حالات التسمم الحاد والارتهاان الطويل الأمد يشكلان ضغطاً على أنظمة الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، أدى توافر المخدرات على نحو متزايد إلى المنافسة داخل السوق غير المشروعة، مما يساهم في العنف المرتبط بالعصابات وجرائم القتل في بعض البلدان. وتؤكد هذه التطورات على الحاجة الملحة لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل التصدي بفعالية لهذا التهديد المتنامي.

885- وقد لاحظ كل من وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن الكيتامين أصبح متاحاً بشكل متزايد في غرب ووسط أوروبا. فقد اكتشفت كميات من الكيتامين في مياه الصرف الصحي في 12 مدينة من أصل 15 مدينة تم رصدها في هذه المنطقة دون الإقليمية بين عامي 2022 و2023. وأبلغت مدن في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال والدانمرك والمملكة المتحدة عن أعلى تركيزات لهذه المادة في مياه الصرف الصحي. وبالإضافة إلى الكيتامين، أبلغت عدة دول أعضاء عن حالات تسمم مرتبطة بالمادة 2-فلوروديس كلوروكيتامين، وهي مادة مشتقة من الكيتامين وأدرجت مؤخراً في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971.

886- وفي حين وضعت بلدان أوروبية عديدة برامج لاستخدام القنب لأغراض طبية، اتخذت بلدان أخرى خطوات لإنشاء أسواق خاضعة للتنظيم خاصة بالقنب المستخدم لأغراض غير طبية. ويثير ما ينتج عن ذلك من تزايد توافر واستهلاك مجموعة متنوعة من المنتجات القائمة على القنب تحديات تنظيمية كبيرة أمام السلطات في المنطقة.

887- وتملك غالبية البلدان الأوروبية نظماً موثوقة لجمع البيانات المتعلقة بالانتشار والعلاج، ولكن العدد المتزايد من المؤثرات الجديدة إلى جانب الأنماط المتزايدة التعقيد لتعاطي المخدرات المتعددة يفرض تحديات كبيرة على السلطات في تقديم خدمات الوقاية وفحص المخدرات والعلاج. وتشير وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات إلى استمرار وجود تفاوت من حيث تيسر الحصول على العلاج ونطاق تغطية الخدمات الرامية إلى الحد من العواقب الصحية والاجتماعية الضارة الناجمة عن تعاطي المخدرات داخل البلدان وفيما بينها على حدٍ سواء، كما أن تلك الخدمات لا ترقى في بعض الحالات إلى مستوى احتياجات البلدان المعنية.

التعاون الإقليمي

888- في عام 2024، تحوّل المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان عليها إلى وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات من أجل التكيف مع الاحتياجات المتطورة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وشمل التغيير اعتماد تفويض جديد لتعزيز قدرة الوكالة في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الرصد والتأهب وتطوير الكفاءة. وأطلع المدير التنفيذي للوكالة، ألكسيس غوسديل، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على هذا التغيير، وأوضح أن الهيئة ستقوم، في إطار دورها الموسع، بتطوير قدرات تقييم التهديدات، وإصدار إنذارات بشأن مواد الإدمان ومعالجة مسألة تعاطي المخدرات المتعددة موازاة مع تعزيز التعاون من خلال شبكة من مختبرات الطب الشرعي وتحليل السموم.

889- وقد سجّل لاستخدام نمائط التعلم الإلكتروني التابعة للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات مسؤولون عن مراقبة المخدرات لدى السلطات الوطنية المختصة في 35 بلداً في أوروبا، وهي تحديداً: الاتحاد الروسي وإسبانيا وألمانيا وأوكرانيا وأيرلندا وآيسلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبولندا وبيلاروس والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا والدانمرك ورومانيا وسان مارينو وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وصربيا وفرنسا وفنلندا ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا ومالطة والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا (مملكة-) واليونان. وتتناول النمائط الإلكترونية الخمس، التي أُعدت في إطار برنامج التعلم، مسائل المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف والإطار الدولي لمراقبة المخدرات والتدابير اللازمة لتوفير المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية على نحو كاف. ويمكن لموظفي السلطات الوطنية المختصة التسجيل مجاناً في هذه النمائط الإلكترونية عبر برنامج التعلم التابع للهيئة.

890- وفي عام 2023، أكدت حكومتا ألمانيا وسويسرا مشاركتها في مبادرة "رسم خرائط قطاعات الصناعة" التي أطلقتها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والتي تهدف إلى تعزيز مشاركة الصناعات الوطنية في عملية منع تسريب المواد الكيميائية إلى صناعة المخدرات غير المشروعة.

891- وفي الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، عقد برنامج غريدس التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات فعالية توأمة أقاليمية لـ 23 ضابطاً من إسبانيا وكولومبيا والمكسيك. واكتسب المشاركون في تلك الفعالية فهماً شاملاً لبرنامج غريدس ومبادراته الاستراتيجية المصممة خصيصاً للتصدي لمشكلة الاتجار بالمخدرات التي تتطور باستمرار. وتبادل ممثلون من الوكالات المشاركة رؤاهم حول الاتجاهات الوطنية الحالية في مجال الاتجار بالمخدرات، فسلطوا الضوء على الضبطيات الكبرى الأخيرة التي كان للتعاون الدولي فيها دور محوري وأدت إلى تفكيك عمليات صنع للمخدرات.

892- وفي الفترة من 13 إلى 16 شباط/فبراير 2024، عقد برنامج غريديس حلقة عمل عالمية في فيينا حول الاستهداف المتقدم، موجهة نحو مسؤولي العمليات وشركاء شركات البريد السريع والشحن السريع. واستمرت تلك الفعالية أربعة أيام وجمعت موظفي إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية وممثلي المنظمات والجمعيات الدولية وشركاء القطاع الخاص لمناقشة مستقبل الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية والمواد ذات الصلة. وحضر الاجتماع أكثر من 100 مشارك، كان منهم ممثلون عن تسع دول أوروبية هي إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وسويسرا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة وهولندا (مملكة-) والنمسا.

893- وفي الفترة من 5 إلى 8 آذار/مارس 2024، استضاف برنامج غريديس فعالية في فيينا بعنوان "تسخير التكنولوجيا في مكافحة الاتجار: نُهج عملية لمكافحة استغلال ترابط منصات الخدمات المقدمة عبر الإنترنت". وجمعت الفعالية أكثر من 70 مشاركا من ممثلي حكومات ومنظمات دولية وشركاء للقطاع الخاص. وكان من بينهم ممثلون من إسبانيا وبولندا والنمسا والمملكة المتحدة. وتمثل الهدف من تلك الفعالية في دراسة الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استخدام الخدمات الإلكترونية في ذلك الاتجار، وتناولت على وجه التحديد التحديات والتطورات المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة، ولا سيما المؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد الكيميائية ذات الصلة.

894- ونظم برنامج غريديس في 30 نيسان/أبريل 2024 دورة تدريبية ركزت على توعية موظفي الجمارك والبريد النمساويين بالتهديدات الأخيرة التي يشكلها الاتجار بالمخدرات الاصطناعية وعلى تعزيز قدراتهم على التصدي لتلك التهديدات. وشارك في الدورة ستة عشر ضابطا من جميع أنحاء النمسا، حيث حصلوا على إذن باستخدام نظام أيونيكس، وهو أداة لتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي بشأن ضبطيات المواد الخطرة، وتدريبوا على استخدام نظام المعلومات الاستخباراتية العالية الدقة التابعة لبرنامج غريديس، وهو أداة لتطوير معلومات استخباراتية عملية واستخدامها في العمليات اليومية وتحديد المخاطر.

895- وفي أيار/مايو 2024، أعلنت اللجنة التنفيذية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن البرنامج العالمي لدعم مبادرة ميثاق باريس سيتوقف بسبب القيود المالية. وعلى مدى السنوات الـ 21 الماضية، شاركت جميع الدول الـ 58 الشريكة في المبادرة، إلى جانب 23 منظمة دولية وإقليمية شريكة، في تنفيذ أنشطة تهدف إلى تكييف تدابير منسقة للتصدي للتهديدات المتطورة التي يشكلها الاتجار بالمؤثرات الأفيونية ذات المنشأ في أفغانستان وفي بلدان مجاورة. ووقت كتابة هذا التقرير، كانت المناقشات جارية بشأن إنشاء آلية جديدة تتيح تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الشركاء في المبادرة في إطار الشراكة منذ عام 2003.

896- وفي تموز/يوليه 2024، قدمت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية والبيوروبول الدعم إلى سلطات إنفاذ القانون في إسبانيا وألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وبلجيكا في تفكيك شبكة أقاليمية للاتجار بالقنب والكوكايين. وألقي القبض خلال العملية على 13 مشتبه بها وضُبط مبلغ قدره مليون يورو. ومن بين الـ 13 مشتبه بها، قبض على 7 منهم في إيطاليا، و3 في إسبانيا، وواحد في كل من ألمانيا وأوكرانيا وبلجيكا. وخلال تلك العملية، داهمت سلطات إنفاذ القانون 13 عقارا وصادرت أدلة مهمة تتعلق بعمليات تهريب مخدرات وغسل أموال على نطاق واسع.

897- وأفادت ألبانيا أن المديرية العامة للشرطة الوطنية في ألبانيا قد جددت بروتوكولا تنفيذيا كانت قد اتفقت عليه مع مديرية مكافحة الجرائم المالية الإيطالية ("Guardia di Finanza") بشأن التعاون في مجال المراقبة الجوية. وكان البروتوكول قد وقع في البداية في 18 شباط/فبراير 2021، وهو يتيح المراقبة الجوية المشتركة من أجل تحقيق عدة أهداف منها استبانة حالات الاشتباه في زراعة النباتات المخدرة.

توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

898- تقتضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من الدول الأطراف أن تقدم إلى الهيئة تقارير إحصائية سنوية. وتساعد هذه التقارير الهيئة على رصد النشاط المشروع للتعامل في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتقييم مستوى توافر هذه المواد للأغراض الطبية والعلمية.

899- وقد شهدت المنطقة الأوروبية عموما زيادة كبيرة في استهلاك المسكنات الأفيونية منذ عام 2003. وفي السنوات الأخيرة، تباينت اتجاهات استهلاك تلك المسكنات قليلا بين مختلف المناطق الفرعية في أوروبا. فقد استأثرت منطقة غرب أوروبا بغالبية الاستهلاك في عام 2021. وفي عام 2022، أبلغت كل من ألمانيا والنمسا وبلجيكا وإسبانيا ومملكة هولندا وأيسلندا وجبل طارق وسويسرا واليونان، بالترتيب التنازلي للكميات المستهلكة فيها، عن استهلاك فاق 10 000 جرعة إحصائية لكل مليون نسمة. وأبلغت صربيا وكرواتيا والجبل الأسود ورومانيا، بالترتيب التنازلي للكميات المستهلكة فيها، عن استهلاك فاق 1 000 جرعة إحصائية لكل مليون نسمة في عام 2022. وشهدت منطقة شرق أوروبا زيادة مماثلة في الاستهلاك، وإن كانت أدنى من غيرها.

900- وفي الفترة من عام 2019 إلى عام 2023، قدمت جميع البلدان والأقاليم في هذه المنطقة تقارير إحصائية سنوية منتظمة عن المؤثرات العقلية، على الرغم من أن 75 في المائة منها فقط أدرجت بيانات بشأن الاستهلاك في تقاريرها. وتدعو الهيئة بلدان هذه المنطقة التي لم تقدم بيانات بشأن استهلاك المؤثرات العقلية في تقاريرها الإحصائية السنوية إلى أن تفعل ذلك إن أمكن. وتُعد مستويات استهلاك العديد من المؤثرات العقلية في أوروبا من أعلى المستويات بين جميع مناطق العالم. فمنذ عام 2014، تفاوت استهلاك الفينوباربيتال، معبرا عنه بالجرعة اليومية المحددة للأغراض الإحصائية لكل ألف نسمة في اليوم (جرعة إحصائية لكل ألف نسمة)، في البلدان التي قدمت بيانات في هذا الشأن، بين استهلاك 3,14 جرعات إحصائية في عام 2014 واستهلاك 0,67 جرعة في عام 2023. وفي عام 2023، بلغ استهلاك الفينوباربيتال في المنطقة 2,4 جرعة إحصائية. وفيما يتعلق بالديازيبام، تراوح استهلاكه بين 2,27 جرعة إحصائية في عام 2014 و5,5 جرعات إحصائية في عام 2022. وفي عام 2023، زاد استهلاك الديازيبام بشكل ملحوظ فبلغ 9,21 جرعات إحصائية. وتذبذبت معدلات استهلاك الألبرازولام في أوروبا بشكل ملحوظ، حيث بلغ استهلاكه أعلى مستوياته في عام 2019: 13,14 جرعة إحصائية، في حين بلغ أدنى مستوياته في عام 2014: 5,67 جرعات إحصائية. وفي عام 2023، بلغ استهلاك الفينوباربيتال في هذه المنطقة 9,06 جرعات إحصائية.

901- وفيما يتعلق بالسلائف الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعا تقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة، وذلك في إطار القرار 3/49 الصادر عن لجنة المخدرات. ويُطلب الإبلاغ عن الاحتياجات المشروعة السنوية من مواد من بينها الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، وهما مادتان تستخدمان أيضا للأغراض الطبية، ويقدر الإمكان، من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قدّم 45 بلدا (40 في المائة) من أصل 89 بلدا في القارة الأوروبية تقديرا واحدا على الأقل للاحتياجات المشروعة السنوية من واردات الإيفيدرين أو مستحضرات الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين أو مستحضرات السودوإيفيدرين إلى الهيئة. غير أنّ بلدين من تلك البلدان (حوالي 5 في المائة) لم يحدّثا تقديراتهما في السنوات العشر الماضية، مما يقوض إمكانية استخدام الاحتياجات المشروعة السنوية كأداة لإرشاد البلدان المصدّرة فيما يتعلق بالاحتياجات المشروعة للبلدان المستوردة، وبالتالي منع حدوث فائض في العرض وتسريب إلى قنوات غير مشروعة، مع ضمان توافر تلك المواد للأغراض المشروعة.

902- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية في التقارير التقنية للهيئة لعام 2024 بشأن المخدرات، والمؤثرات العقلية، وتنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988. وإضافة إلى ذلك، يمكن الاطلاع على المنشور المعنون دليل بشأن تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، الذي أعدته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، ووثيقة المسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، على الموقع الشبكي للهيئة.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

903- في عام 2024، أجرت وزارة الصحة في الدانمرك تقييما للبرنامج التجريبي للقنب الطبي في البلد. وتضمن التقييم تجميع الخبرات من السنوات الثلاث الماضية من البرنامج الذي كان من المقرر أن ينتهي في نهاية عام 2024. ومن المقرر في ذلك الوقت اتخاذ قرار بشأن تنفيذ البرنامج في المستقبل.

904- وفي آذار/مارس 2024، وافق المشرعون في ألمانيا على إدراج تشريع يقنن جزئيا استخدام القنب لأغراض غير طبية في البلد. ويقوم نموذج تقنين القنب في ألمانيا على ركيزتين أساسيتين. فتمكّن الركيزة الأولى البالغين من الزراعة في الأماكن الخاصة لأغراض الاستهلاك الشخصي، وكذلك تمكّن الرباطات غير الربحية و"النوادي الاجتماعية" التي يصل عدد أعضائها إلى 500 عضو من زراعة القنب غير التجارية على صعيد المجتمعات المحلية. وتقتصر الزراعة في الأماكن الخاصة على ثلاث شتلات ولا يجوز للفرد حيازة أكثر من 25 غراما في الأماكن العامة. ومنذ نيسان/أبريل 2024، أصبحت حيازة القنب للاستخدام الشخصي قانونية. ومنذ حزيران/يونيه 2024، بات التشريع المتعلق بالزراعة غير التجارية من جانب الجمعيات غير الهادفة للربح ساري المفعول. وسوف تسمح الركيزة الثانية، المعنية بتنفيذ مشاريع تجريبية إقليمية، بتوزيع القنب في متاجر متخصصة في مناطق محددة ولفترة محدودة. وبما أن تنفيذ المشاريع التجريبية المتعلقة بسلاسل إمداد القنب التجارية ينطوي على مسائل قانونية وتقنية معقدة، فقد شرعت ألمانيا فعليا بإجراء التحضيرات لتنفيذ التشريع المتعلق بالمشاريع التجريبية الإقليمية. ومن المتوقع أن يتم تسويق ذلك التشريع مع تشريعات المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كجزء من إجراءات الإخطار.

905- وأجازت حكومة سويسرا إجراء تجارب طليعية تشمل التوزيع المراقب للقنب لأغراض غير طبية بعد تعديل تشريعات المخدرات في البلد في عام 2021. وتضطلع السلطات على مستوى الأقاليم والبلديات، لا على المستوى الاتحادي، بتنفيذ تلك التجارب، وما زال قانون المخدرات يحظر الاستخدام غير الطبي للقنب، ما عدا استخدامه لأغراض التجارب الطليعية. ومن غير المتوقع صدور نتائج التقييم الأولية لتلك التجارب قبل نهاية عام 2024.

906- وفي أيار/مايو 2024، اعتمدت ألبانيا القانون رقم 2023/61 الهادف إلى تنظيم زراعة نبتة القنب ومنتجاتها الثانوية وتجهيزها وتصديرها للأغراض الطبية والصناعية. ولدعم تنفيذ ذلك القانون، صدر الأمر رقم 274 بالاشتراك بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة الزراعة والتنمية الريفية ووزارة الداخلية. ويحدد الأمر الصادر الإجراءات والمواعيد النهائية والمعايير والوثائق المطلوبة لإجراء تحريات عن خلفيات موظفي الوكالة الوطنية لمكافحة القنب والكيانات المرخصة، ومن ثم ضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية والمهنية.

907- وفي حزيران/يونيه 2024، أعلنت مملكة هولندا عن بدء المرحلة الانتقالية من "تجربة القنب". فاعتباراً من حزيران/يونيه 2024، صار بإمكان "المقاهي" في المدن المشاركة بيع القنب الخاضع للتنظيم للمستهلكين، إلى جانب "القنب المتغاضى عنه" (القنب غير الخاضع للتنظيم) الذي كان متاحاً قبله. ويقصد بالقنب الخاضع للتنظيم في مملكة هولندا القنب الذي يُنتج بشكل قانوني ويخضع لرقابة حكومية ويباع في "المقاهي" في البلديات المشاركة في التجربة في ظل إجراءات صارمة لمراقبة نوعية القنب. ومن المقرر استخدام الدروس المستفادة في تجربة بلديتي "بريدا" و"تيلبورغ" لضمان الانتقال السلس في جميع البلديات المشاركة. وخلال مرحلة إطلاق التجربة، كانت البلديات المشاركة مقيدة بمخزون تجاري يبلغ 500 غرام من المنتجات الخاضعة للتنظيم. إلا أنه نظراً لضرورة تزويد "المقاهي" عدة مرات يومياً بالقنب من أجل الحفاظ على مخزون كافٍ منه، فقد تم التشاور بشأن هذه المسألة بين الأطراف المعنية. وقررت سلطات مملكة هولندا نتيجة ذلك أن تسمح في مراحل لاحقة لـ"المقاهي" بالاحتفاظ بمخزون أسبوعي. وبعد المرحلة الانتقالية، بدأت المرحلة التالية، التي سميت "المرحلة التجريبية"، في 16 أيلول/سبتمبر 2024 ومن المقرر أن تستمر لمدة أربع سنوات، وخلال هذه الفترة ستبيع "المقاهي" المنتجات الخاضعة للتنظيم حصرياً.

908- وتود الهيئة أن تذكّر جميع الأطراف في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة بأن الفقرة (ج) من المادة 4 منها، ورهنا بمراعاة أحكام الاتفاقية، تنص على قصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها، وأن أي تدابير تبيح استعمال القنب لأغراض غير طبية تتعارض مع الالتزامات القانونية الواقعة على الأطراف في الاتفاقية.

909- وفي أيار/مايو 2024، وافق مجلس النواب التشيكي على قانون المؤثرات النفسانية المعدلة، وأُرسل بعد ذلك إلى المفوضية الأوروبية للإخطار التقني. ويقدم هذا القانون إطاراً لتنظيم المواد غير الخاضعة للمراقبة الدولية، وتحديد المواد غير الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة أو اتفاقية سنة 1971. والهدف من القانون هو تنظيم تصنيف وبيع المواد الناشئة حديثاً في السوق. وبموجب هذا القانون، سيتم تصنيف المواد التي تخضع لتقييم علمي من جانب فريق خبراء ويتبين أنها لا تشكل مخاطر صحية أو اجتماعية كبيرة على أنها "مؤثرات نفسانية معدلة". وسيسمح ببيع تلك المواد، ولكن فقط في المحلات المتخصصة المرخصة للمستهلكين البالغين. وتوسع تشيكي من خلال هذا القانون إلى استبدال السوق الرمادية لبيع بعض المواد بسوق منظمة، ومن ثم توفير حماية معززة للأطفال والشباب.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

910- يشير التقرير الأوروبي بشأن المخدرات لعام 2024: الاتجاهات والتطورات، الصادر عن وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات، إلى استمرار تزايد صنع المخدرات غير المشروعة في أوروبا وتعقد عمليات صنعها. فلدى هذه المنطقة قدرة عالية على إنتاج العقاقير الاصطناعية بشكل عام، ولكنها تملك أيضاً تنوعاً متزايداً في إنتاجها ناجماً عن استخدام مجموعة واسعة من المواد الكيميائية لإنتاج مواد جديدة وعمليات مختلفة لتركيب عقاقير أكثر رسوخاً، مما يمثل تحدياً لأطر التنظيم الحالية.

911- وبلغت كمية الميثامفيتامين المضبوطة في بلدان الاتحاد الأوروبي حوالي 1,4 طن في عام 2022، بعد أن بلغت في عام 2018 ذروتها: 2,3 طن، وذلك نتيجة وصول شحنات كبيرة من هذه المادة من المكسيك. وخلال الفترة نفسها، هُربت كميات متزايدة من الكاثينونات الاصطناعية من الهند إلى أوروبا. وتُعزى الزيادة إلى مضبوطات قليلة ولكنها ضخمة قامت بها سلطات الجمارك في إسبانيا وهولندا (مملكة-).

912- وأبلغت سبع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن تفكيك ما مجموعه 242 مختبراً للميثامفيتامين في عام 2022، مقارنة بـ224 مختبراً في عام 2021. واكتُشف أكبر عدد من مختبرات الميثامفيتامين في تشيكي (202 مختبر)، تليها مملكة هولندا (14) ثم بلغاريا (12) ثم بلجيكا (6) ثم بولندا (4) ثم إسبانيا وسلوفينيا والسويد واليونان (مختبر واحد لكل منها). وفي نفس العام، أبلغت سبع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن تفكيك ما مجموعه 108 مختبرات للميثامفيتامين، مقارنة بـ119 مختبراً في عام 2021. وكانت تلك المختبرات تعمل في مملكة هولندا (39 مختبراً) وبلجيكا (35) وبولندا (22) وإسبانيا (5) والسويد (5) وكرواتيا (1) ورومانيا (1).

913- وضبطت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كمية قياسية من الكوكايين خلال عام 2022 بلغت 323 طناً. وضُبطت معظم تلك الكمية في بلجيكا (111 طناً)، ثم في إسبانيا (58,3 طناً) ثم في مملكة هولندا (51,5 طناً)، واستأثرت هذه البلدان الثلاثة بنسبة 68 في المائة من مجموع الكوكايين المضبوط في أوروبا في تلك السنة. وارتفع إجمالي كمية الكوكايين المضبوطة

في أنتويرب، وهو ثاني أكبر ميناء أوروبي، من 110 أطنان في عام 2021 إلى 116 طناً في عام 2022. واستمر تزايد اتجاه المهريين إلى استخدام موانئ صغيرة في جميع أنحاء أوروبا.

914- وأصدرت وزارة الداخلية في المملكة المتحدة إحصاءاتها السنوية المتعلقة بمضبوطات المخدرات في إنجلترا وويلز للسنة المشمولة بالتقرير المنتهية في 31 آذار/مارس 2023. ونفذت قوات الشرطة وقوات الحدود ما مجموعه 191 623 ضبطية مخدرات في إنجلترا وويلز، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 1 في المائة مقارنة بالعام السابق (188 929 ضبطية مخدرات). وكانت الكمية الإجمالية من الكوكايين المضبوطة هي الأكبر على الإطلاق، حيث بلغت 3,36 أطنان، بزيادة قدرها 100 في المائة عن العام السابق. وبالمثل، سُجِّل أكبر عدد من مضبوطات القنب أيضاً، حيث بلغت 20 211 ضبطية. وعلاوة على ذلك، ضبطت كمية قياسية من الكيتامين بلغت 500 كغ. وعلى غرار الكميات التي أُبلغ عن ضبطها في أماكن أخرى في أوروبا، انخفضت كمية الهيروين المضبوط في إنجلترا وويلز بنسبة 33 في المائة، لتنتقل من 1,41 طن في العام السابق إلى 0,95 طن. كما نفذت 18 ضبطية من مادة الفنتانيل وثلاث ضبطيات من نظائرها، وهو اتجاه مماثل للاتجاه السائد في السنوات السابقة.

915- وفي حزيران/يونيه 2024، ألقى القبض على 39 شخصاً في النرويج وبولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة في أعقاب ضبط كمية من الكوكايين في عام 2023 تقدر قيمتها بـ50 مليون دولار قبالة سواحل المارتينيك. ونُفذت عمليات متزامنة في إسبانيا والبرتغال وبلغاريا وبنما وترينيداد وتوباغو وكولومبيا والنرويج، حيث أسفرت عمليات البحث في إطارها، التي بلغ مجموعها 47 عملية بحث، عن اعتقال 11 شخصاً آخر. وقد تولت الشرطة الوطنية الإسبانية مهمة التحقيق، بالتعاون الوثيق مع الشرطة النرويجية والوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة في المملكة المتحدة وإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة، ضمن فرقة عمل عملياتية أنشأها اليوروبول. وكان الغرض من إنشاء فرقة العمل هو استهداف منظمة لتهرب المخدرات لها صلات بمنطقة غرب البلقان تشتبه السلطات في أنها تشحن كميات كبيرة من الكوكايين إلى أوروبا.

916- وفي حزيران/يونيه 2024 أيضاً، أبلغت السلطات الألمانية عن ضبط ما يقرب من 35,5 طناً من الكوكايين تقدر قيمتها في الشارع بـ2,9 مليار دولار. وفي إطار عملية Plexus، استهدفت عدة أفرقة تحقيق معنية بالمخدرات في ألمانيا، بالتعاون مع اليوروبول، شبكة يُشتبه في تنظيمها لعمليات شحن للكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا باستخدام 10 حاويات بحرية. وأسفرت التحقيقات، التي شاركت فيها أيضاً سلطات كولومبيا، عن مصادرة ما يقرب من 3 أطنان من الكوكايين في إكوادور، و8 أطنان في روتردام بمملكة هولندا، و25 طناً في هامبورغ بألمانيا، وهو ما يمثل أكبر عملية ضبط كوكايين في تاريخ ألمانيا.

917- وفي تموز/يوليه 2024، اعتقلت سلطات الجبل الأسود تسعة أشخاص مهمين يشغلون مناصب رئيسية في منظمات تهريب المخدرات في غرب البلقان. وكانت التحقيقات قد بدأت بعد أن اعترضت سلطات إنفاذ القانون كمية 1,8 طن من الكوكايين شحنت من أوروبا إلى أستراليا بين عامي 2020 و2021. وكان الأشخاص المستهدفون على صلة وثيقة بخلايا إجرامية مختلفة في الجبل الأسود تنشط ضمن شبكة أكبر للتجار بالمخدرات منتشرة في جميع أنحاء منطقة البلقان وخارجها. وفي السنوات الأخيرة، استهدفت الشبكات الإجرامية في غرب البلقان سوق المخدرات في أستراليا بشكل متزايد، لأن العائدات غير المشروعة للتجار بالكوكايين في ذلك البلد أعلى بكثير من عائدات الاتجار به في الأسواق الأوروبية. ويشمل درب الإمداد الذي تستخدمه تلك الشبكات البرازيل وكولومبيا والإكوادور كما يشمل عمليات إعادة شحن عبر جنوب أوروبا وأفريقيا باتجاه أستراليا.

918- ولا يزال القنب أكثر المخدرات المضبوطة في هذه المنطقة. ففي عام 2022، أبلغت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن ضبطيات من راتنج القنب بلغ مجموعها 243 000 ضبطية، تزن 468 طناً، و234 000 ضبطية من القنب العشبي تزن 265 طناً. وانخفضت الكمية الإجمالية لمضبوطات راتنج القنب في بلدان الاتحاد الأوروبي في عام 2022 بنسبة 43 في المائة، لتصل إلى 816 طناً، مقارنة بالعام السابق، وذلك بسبب انخفاض بنسبة 52 في المائة في الكمية التي أبلغت إسبانيا عن ضبطها.

919- وفي عام 2022، فُكك في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما مجموعه 29 مختبراً لصنع مادة الكاثينون وصوردر ما مجموعه 355 كغ من السلائف الكيميائية ذات الصلة بتلك المادة، مما يشير إلى صنع الكاثينون على نطاق واسع في أوروبا. ومن بين مختبرات الكاثينون التي فُككت 23 مختبراً في بولندا و6 مختبرات في مملكة هولندا.

920- وفي عام 2022، انخفض إجمالي كمية الهيروين التي ضبطتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة 16 في المائة، من 9,5 أطنان في عام 2021 إلى 8 أطنان في عام 2022. وفي العام نفسه، أبلغت بلغاريا عن انخفاض في إجمالي كمية الهيروين المضبوطة، من 1,2 طن في عام 2021 إلى 0,3 طن في عام 2022، وأبلغت تركيا عن انخفاض بنسبة 64 في المائة، من 22,2 طناً في عام 2021 إلى 8 أطنان في عام 2022. وبما أن هذا الانخفاض في الكميات المضبوطة من الهيروين قد يكون نتيجة لحظر طالبان لإنتاج الأفيون في أفغانستان، فإن على الدول الأوروبية أن تدرك أن هذا الحظر قد يخلق ظروفًا تساهم في استخدام المؤثرات الأفيونية الاصطناعية.

921- وفي عام 2022، ضبطت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كمية قياسية من المؤثرات النفسانية الجديدة بلغت 30,7 طناً. ولأول مرة، مثلت القنبيبات الاصطناعية ثلث المواد التي أُبلغ عن ضبطها عبر نظام الإنذار المبكر التابع

للاتحاد الأوروبي. وبإضافة تسعة قنبيبات جديدة أبلغ عنها في عام 2023، ارتفع العدد الإجمالي للقنبيبات التي يرصدها نظام الإنذار المبكر للاتحاد الأوروبي إلى 254. وفي نهاية عام 2023، كانت وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات ترصد ما مجموعه 950 مؤثرا نفسانيا جديدا، أبلغ عن 26 مؤثرا منها لأول مرة في أوروبا في عام 2023.

922- ومنذ عام 2009، استبين 81 مؤثرا أفيونيا جديدا في أسواق المخدرات الأوروبية، وفي عام 2023 وحده استبينت سبعة مؤثرات أفيونية اصطناعية جديدة. وتشير البيانات الأولية لعام 2023 إلى أن مادة البنزيميدازول يجري اكتشافها بشكل متزايد في إستونيا ولاتفيا وليتوانيا. وفي عام 2024، أُضيفت مادة البيوتونيتازين، وهي إحدى مشتقات البنزيميدازول، إلى الجدول الأول من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة.

923- ولا تزال المضبوطات الكبيرة من السلائف الخاضعة للمراقبة والمواد الكيميائية البديلة غير المجدولة، بما في ذلك السلائف المحورة، تظهر مدى انتشار صنع المخدرات الاصطناعية في أوروبا ودرجة الابتكار في صنعها، وهي مخدرات غالبا ما تستهدف صنعها الأسواق العالمية. وفي هذه المنطقة، شملت المضبوطات من تلك المواد في عام 2022 ما مقداره 25,6 طنا من مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وهي من سلائف الأمفيتامين والميثامفيتامين، وحوالي 20 طنا من مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P-3,4 وهي من سلائف الإكستاسي. وفي عام 2022، أبلغ للمرة الأولى عن اكتشاف مادة ثنائي إيثيل (فينيل أسيتيل) بروبانديوات، وإنولات ثنائي إيثيل بروبانديوات، وهما مادتان كيميائيتان بديلتان جديدتان يمكن استخدامهما أيضا في صنع مادة P-2-P، في أوروبا والعالم، وُضبطت كميات صغيرة نسبيا منهما، مما يجسد مستوى الابتكار لدى المصنعين غير المشروعين في هذه المنطقة. وتُعد المضبوطات الكبيرة من حمض الطرطريك مؤثرا آخر على صنع الميثامفيتامين المعقد والواسع النطاق في أوروبا.

924- ويمكن الاطلاع على استعراض شامل لحالة مراقبة السلائف والمواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع في أوروبا في تقرير الهيئة لعام 2024 عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988.

925- وفي عام 2022، حقق الاتحاد الروسي في 141 115 جريمة متصلة بالمخدرات، وأبلغ عن ضبط ما مجموعه 32 715 كغ من مجموعة متنوعة من المواد المخدرة. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 23,9 في المائة في إجمالي كمية المخدرات المضبوطة في الاتحاد الروسي مقارنة بالعام السابق. وبلغت نسبة المخدرات الاصطناعية 50,1 في المائة (16 394 كغ) من مجموع المخدرات المضبوطة في البلد في عام 2022. وبلغت نسبة مادة ن-ميثيلفيدرون ومشتقاتها 23,3 في المائة (7 627 كغ) من مجموع المخدرات المضبوطة في عام 2022، وكانت كمية هذه المخدرات المضبوطة في عام 2022 أكثر بنسبة 60,6 في المائة من الكمية المضبوطة في عام 2021. وفي الوقت نفسه، انخفض إجمالي كمية الميفيدرون المضبوطة بنسبة 20,8 في المائة، ليصل إلى 6 817 كغ، وشكل إجمالي كمية الميثادون المضبوطة (706 كغ) 2,2 في المائة من إجمالي المخدرات المضبوطة في البلد في عام 2022.

926- وفي عام 2023، أبلغت سلطات الجمارك في فرنسا عن حدوث تغير في دروب تهريب الكوكايين. ففي عام 2022، حُدِّدَت البلدان والأقاليم الرئيسية المصدرة للكوكايين المتجه إلى البر الرئيسي لفرنسا، بالترتيب التنازلي للكميات المصدرة بشكل غير مشروع، وهي البرازيل والمارتينيك وكوبا؛ إلا أن بلدان المصدر الرئيسية في عام 2023 أصبحت إكوادور والبرازيل وكولومبيا. وظل استخدام الحاويات في التجارة البحرية الطريقة الرئيسية لإخفاء الكوكايين المهرب.

927- وفي عام 2023، بذلت ألبانيا جهودا كبيرة لمنع زراعة القنب والتصدي لها، حيث حددت ما مجموعه 3 373 موقعا لزراعة القنب وسجلت 662 جريمة مرتبطة بهذه الزراعة، وألقي القبض على 281 شخصا في إطارها. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت ألبانيا في عام 2023 ما مجموعه 2 444 جريمة جنائية مرتبطة بالمخدرات، وحوكم في إطارها 3 589 شخصا جنائيا.

928- وفي آذار/مارس 2023، أصدر المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان عليها (الذي يعرف الآن باسم وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات) تقريره السنوي عن تحليل مياه الصرف الصحي. وأشارت بيانات التحليل المستقاة من 88 مدينة إلى وجود أنماط جغرافية متميزة لتعاطي المخدرات عبر مدن أوروبية مختلفة. وظل تعاطي الكوكايين الأعلى في المدن الواقعة في غرب وجنوب أوروبا، وخصوصا في مدن في إسبانيا وبلجيكا وهولندا (مملكة-). وبشكل عام، واصل استهلاك الكوكايين اتجاهه التصاعدي الطويل الأمد في أوروبا ووصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق في عام 2023. وتركزت آثار الميثامفيتامين بشكل أكبر في البلدان والمناطق التي كانت دائما مركزا لهذه المادة، مثل تشيكيا وسلوفاكيا، ولكن عُثِر على آثار هذه المادة أيضا في بلجيكا وشرق ألمانيا وإسبانيا وهولندا (المملكة) وتركيا. ووجدت أعلى معدلات انتشار لمخدر الإكستاسي في مياه الصرف الصحي في مدن في إسبانيا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا (مملكة-). وللمرة الثانية، شمل التقرير بيانات تتعلق بالكيتامين، حيث أبلغ ما مجموعه 49 بلدا عن مستويات منخفضة من بقايا الكيتامين في مياه الصرف الصحي، ولوحظت أعلى كمياته في مدن في إسبانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا (مملكة-).

929- وفي كانون الثاني/يناير 2024، أسفرت عملية دولية منسقة بقيادة وزارة الداخلية في مقدونيا الشمالية، بدعم من اليوروبول وفريق تحقيق مشترك يضم أعضاء من بلجيكا وفرنسا وهولندا (مملكة-)، عن اتخاذ تدابير هامة ضد جماعة

إجرامية منظمة دولية متورطة في الاتجار بالكوكايين. وكانت تلك المجموعة مسؤولة عن تنظيم عمليات تهريب لشحنات كبيرة من الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، بما فيها شحنتان كبيرتان من البرازيل إلى ميناء أنتويرب في بلجيكا، 435 كغ، و106 كغ من بيرو إلى ميناء روتردام في مملكة هولندا. ونتيجة لتلك العملية الدولية، اعتقل ستة أشخاص في شمال مقدونيا واعتقل شخص واحد في إسبانيا.

930- وفي آذار/مارس 2024، ضبطت سلطات الجمارك في مملكة هولندا أكبر كمية من الميثامفيتامين في تاريخ البلد، حيث اكتشف أكثر من 3,2 أطنان من الميثامفيتامين البلوري خلال عملية تفتيش في ميناء روتردام. ومنشأ تلك الكمية من الميثامفيتامين المكسيك وتقدر قيمتها التجارية بـ24,5 مليون دولار.

931- وفي أيار/مايو 2024، حدثت الشرطة الألمانية معلوماتها بشأن تفكيك أكبر مختبر مخدرات لصنع أقراص "الكبتاغون" المغشوشة جرى اكتشافه في ألمانيا. وفي تموز/يوليه 2023، ضبطت كمية 71 كغ من الأمفيتامين، وحوالي 1,3 مليون قرص "كبتاغون" وأكثر من 20 لترا من قاعدة الأمفيتامين، بالإضافة إلى حوالي 2,5 طن من مواد الحشو والمركبات، وماكينتين لضغط الأقراص. وكانت أقراص "الكبتاغون" موجهة إلى الأسواق في شبه الجزيرة العربية، واعتقل مواطنون من الجمهورية العربية السورية وأدينوا في إطار الإجراءات الجنائية ذات الصلة.

الوقاية والعلاج

932- يُبرز نمط تعاطي المخدرات المتعددة المتزايد التعقيد، إلى جانب التوافر الأكبر للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمنشطات الاصطناعية، الحاجة إلى استعراض توزيع وإعطاء النالوكسون، المادة المناهضة ذات المفعول الأفيوني، ووضع تدابير أكثر فعالية من أجل الحد من الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة من المخدرات وحالات التسمم المرتبطة بالمخدرات.

933- ووفقا لتقرير المخدرات الأوروبي 2024: الاتجاهات والتطورات، لا يزال القنب المادة الأكثر تعاطيا في أوروبا؛ فقد أُبلغ حوالي 22,8 مليون بالغ (8 في المائة من البالغين) عن تعاطيه في عام 2022. أما المادة الثانية الأكثر تعاطيا فهي الكوكايين؛ فقد أُبلغ حوالي 4 ملايين بالغ (1,4 في المائة من البالغين) عن تعاطيه في السنة الماضية. وظل تعاطي الهيروين مستقرا؛ فقد أُبلغ حوالي 860 000 بالغ (0,3 في المائة من البالغين) عن تعاطيه في عام 2022.

934- وتشير البيانات المستقاة من الدراسة الاستقصائية للجرائم في إنكلترا وويلز لعام 2023 إلى وجود أنماط لتعاطي المخدرات مماثلة للأنماط التي كانت سائدة العام السابق، حيث أُفيد بأنَّ القنب كان هو أكثر المخدرات تعاطيا في إنكلترا وويلز. ففي عام 2023، أفاد 7,6 في المائة من البالغين بتعاطيهم القنب في العام السابق، وأفاد 2,4 في المائة بتعاطيهم مسحوق الكوكايين. وظل معدل انتشار تعاطي "الإكستاسي" في عام 2023 عند نفس المستوى تقريبا (1,1 في المائة).

935- وقد أُشير في تقرير المخدرات العالمي لعام 2024 إلى أنَّ المؤثرات الأفيونية هي أشيع المخدرات الرئيسية التي يساء استخدامها في أوساط الأشخاص الذين يعالجون من تعاطي المخدرات في معظم أنحاء أوروبا. ومن بين مختلف المناطق دون الإقليمية، لا تزال منطقة شرق أوروبا تسجل أعلى نسبة تقديرية لانتشار متعاطي المخدرات بالحقن (1,3 في المائة من السكان البالغين)، كما سجلت هذه المنطقة أعلى معدل لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات بالحقن (25,6 في المائة).

936- وتشير أحدث البيانات المتوفرة لدى وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات إلى أن تعاطي القنب كان السبب الرئيسي لدخول الأشخاص المصابين باضطرابات تعاطي مواد الإدمان لأول مرة في أقسام العلاج المتخصص بتلك الاضطرابات في بلدان الاتحاد الأوروبي. ويقدر أنَّ ما يقرب من 58 000 من الأشخاص الذين تعاطوا القنب حصلوا على علاجهم الأول في عام 2022، وهي نسبة تمثل 43 في المائة من الحالات الجديدة. وانخفض العدد الإجمالي لمتلقي العلاج لأول مرة انخفاضا طفيفا مقارنة بعددهم قبل جائحة كوفيد-19. وكان معظم الأشخاص الذين تعاطوا القنب الذين يتلقون العلاج من الذكور، وبلغ متوسط أعمارهم 25 عاما. وكان القنب أيضا سببا في كثير من الأحيان في حالات الطوارئ المتعلقة بالمخدرات، وعادة ما يبلغ عنه بالإرتباط بمواد أخرى.

937- ويقدر عدد متلقي العلاج للمرة الأولى المرتبط بالكوكايين بنحو 29 000 شخص في عام 2022، مما يجعله ثاني مخدر رئيسي يتعاطاه متلقو العلاج لأول مرة في بلدان الاتحاد الأوروبي. وكان معظم الأشخاص الذين تعاطوا الكوكايين الذين يتلقون العلاج من الذكور، وبلغ متوسط أعمارهم 35 عاما. ومثل الكوكايين 28 في المائة من حالات التسمم الحاد في حوادث أقسام الطوارئ بالمستشفيات، وكان بذلك ثاني أكثر المواد شيوعا المرتبطة بهذه الحالات. ويقدر عدد الذين بدأوا العلاج في عام 2022 من الأشخاص الذين تعاطوا كوكايين "الكراك" بنحو 8 100 شخص، مما يدلُّ على توسع في تعاطي هذه المادة في صفوف الفئات المهمشة.

938- وارتفع عدد الوفيات المرتبطة بالمخدرات في بلدان الاتحاد الأوروبي بشكل طفيف في عام 2022، ويرجع ذلك أساسا إلى البيانات الجديدة التي أبلغت عنها ألمانيا. وعلى الرغم من أن المؤثرات الأفيونية، التي تُتعاطى في كثير من الأحيان

بالاقتران مع مواد أخرى، هي المواد التي ترتبط بالوفيات الناجمة عن جرعات مفرطة، إلا أن عددا متزايدا من الوفيات في بلدان البلطيق يعزى إلى تعاطي مخدرات متعددة تتضمن مؤثرات أفيونية اصطناعية منها البنزيميديازول ومشتقات الفنتانيل. وفي اسكتلندا، ما زالت الوفيات المرتبطة بالمخدرات تمثل مشكلة حرجة؛ وتُظهر البيانات أن البلد لديه واحد من أعلى معدلات الوفيات المرتبطة بالمخدرات في أوروبا، وهو الأمر الذي يعزى إلى حالات الجرعات الزائدة التي تنطوي على استخدام مزيج من الهيروين والميثادون والبنزوديازيبينات. فضلا عن ذلك، حدثت أيضا زيادة كبيرة في الوفيات الناجمة عن جرعات مفرطة في أوساط الأشخاص الأكبر سنا الذين يتعاطون المخدرات (أعمارهم بين 50 و64 عاما). ويستدعي ظهور مؤثرات أفيونية اصطناعية جديدة بصورة متزايدة وما تتسبب به من آثار صحية ضارة تقديم خدمات وقائية وعلاجية ذات أهداف محددة بدقة أكبر.

939- ويمتلك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج برامج لتبديل الإبر والمحاقن، غير أن نطاق تلك البرامج وتيسير إمكانية الوصول إليها لا يزالان يمثلان تحديا. وحققت 5 بلدان فقط من أصل 17 بلدا تتوافر بيانات بشأنها غايتها المختارة من الغايات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بتقديم الخدمات في عام 2022. ويستخدم العلاج الناهض للأفيونيات في جميع البلدان الأوروبية، ويُعترف بدوره الأساسي في التخفيف من الوفيات الناجمة عن جرعات مفرطة من المخدرات. ويعد الميثادون المادة الناهضة الأكثر استخداما؛ حيث يتلقاها 56 في المائة من الزبائن، بينما يتلقى 35 في المائة منهم أدوية محتوية على البوبرينورفين. ونظرا للمخاطر الصحية الناجمة عن تزايد أعداد المخدرات غير المشروعة، أبلغ 16 بلدا أيضا عن تنفيذ خدمات فحص للمخدرات، وبرامج إتاحة جرعات النالوكسون في المنزل، وغرف تعاطي المخدرات تحت الإشراف.

940- وأشار كل من وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمخدرات والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى حدوث زيادة في الاستخدام غير الطبي للكيتامين في أوروبا في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن هذه المادة تعد مخدرا ومسكنا مهما يستخدم في الطب، إلا أن إساءة استخدامها أمر شائع، إما عن طريق الاستنشاق أو الحقن. وفي بعض الأحيان يُعثر على الكيتامين أيضا ممزوجا بمخدرات أخرى. ومن الممكن أن يتسبب الاستخدام الطويل الأجل للكيتامين في مشاكل صحية خطيرة. وتشير البيانات الواردة من أقسام الطوارئ بالمستشفيات إلى أن الكوكايين هو المادة الأكثر استخداما مع الكيتامين في حالات التسمم الحاد. كما أبلغت بعض البلدان في غرب أوروبا ووسطها عن زيادة في طلبات العلاج المتعلقة بالكيتامين.

941- ولا يزال استخدام أكسيد النيتروز، خاصة بين الشباب، مصدر قلق متزايد في أوروبا. وبالنظر إلى أن الحصول على هذا الأكسيد أصبح أكثر سهولة وأرخص سعرا خلال السنوات القليلة الماضية، فقد نمت شعبيته ويعود ذلك جزئيا أيضا إلى التصور العام بأن المخاطر الصحية المقترنة باستخدامه منخفضة نسبيا. وقد أبلغت بعض البلدان عن حالات تسمم وحروق وإصابات رئوية مرتبطة بذلك الأكسيد، ويمكن أن يؤدي تعاطيه المطول إلى حدوث تلف في الأعصاب. ولذلك ينبغي إيلاء قدر أكبر بكثير من الاهتمام لذلك الأكسيد في سياق تنفيذ برامج الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات. ورغم أن أكسيد النيتروز غير خاضع للمراقبة على المستوى الدولي، إلا أن بعض البلدان اختارت مراقبته على المستوى الوطني.

942- ولوحظ وجود اهتمام متزايد بالإمكانات العلاجية لعقارات المؤثرات الإدراكية وبالمخاطر التي يمكن أن تترتب على استخدامها دون رقابة تنظيمية. وأجريت دراسات سريرية موثقة بشأن استخدام عقارات المؤثرات الإدراكية في بلدان في أوروبا وعلى المستوى الدولي، وأفيد بأن معظم الأعمال التجارية التي تتعلق بالصحة والعافية والسياحة والتي تنطوي على استخدام المؤثرات الإدراكية تجري دون خضوع لأي رقابة تنظيمية. وقد يؤدي تعاطي هذا النوع من المواد تجريبيا دون إشراف، حتى بجرعات متناهية الصغر على سبيل العلاج الذاتي، إلى تعريض بعض الفئات الضعيفة إلى الخطر.

943- وتشير النتائج الأولية لتحليل الرواسب في المحاقن الذي أجري في عام 2023 إلى أن النيتازين لا يزال متاحا في سوق المخدرات المحلية في مدينة تالين. وكثيرا ما عثر على الكارفتنانيل في المحاقن في فيلنيوس وريغا. وبالإضافة إلى ذلك، تشير البيانات الأولية لعام 2023 إلى زيادة في الوفيات المرتبطة بالنيتازين في إستونيا ولاتفيا. وأبلغ أيضا عن تفشي حالات تسمم موضعي بالنيتازين في أيرلندا وفرنسا والمملكة المتحدة.

944- وفي عام 2023، أنشأ المعهد الكرواتي للصحة العامة فريق عمل لوضع معايير وطنية للوقاية من الإدمان بهدف موازنة نظام الوقاية من الإدمان في كرواتيا مع المعايير القائمة. ويهدف الفريق العامل إلى تعزيز جهود الوقاية في بيئات الحياة الليلية من خلال توفير مبادئ توجيهية وتنفيذ مشروع تجريبي في المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، شرع معهد الصحة العامة، بالتعاون مع الرابطة الكرواتية لمديري الأمن في كرواتيا، في إعداد دراسة استقصائية على الإنترنت لجمع بيانات عن الإجراءات والممارسات المتعلقة بالوقاية من اضطرابات تعاطي المخدرات.

945- وقد أظهر استعراض منتصف المدة لخطة عمل سياسة مكافحة الإدمان للفترة 2023-2025 في تشيكيا أن العمل الجاري في البلد في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطين يستند إلى التزام قوي بالحد من العواقب الصحية والاجتماعية السلبية لتعاطي المخدرات. وفي عام 2024، وافقت تشيكيا على برنامج "إتاحة النالوكسون في المنزل" كجزء روتيني من تدخلات الحد من الضرر بعد تطبيقه سابقا كبرنامج تجريبي.

946- وأنشأت ألمانيا إطاراً قانونياً لتنفيذ مشاريع تجريبية بشأن فحص المخدرات. وستخضع تلك المشاريع للمراقبة والتقييم العلمي للتأكد من تحقيقها لأهدافها فيما يتعلق بتحسين التثقيف الصحي والحماية الصحية. وتتضمن عملية فحص المخدرات تحليل المواد التي يُعتقد أنها مواد خاضعة للمراقبة لتحديد محتواها وتركيزها والتلوث المحتمل. وقد أثبتت هذه الممارسة فعاليتها في بلدان أوروبية أخرى كإجراء صحي وقائي. كما تستهدف المشاريع إلى تزويد السلطات الصحية والتنظيمية وسلطات السلامة برؤى أفضل حول المواد المتداولة في سوق المخدرات.

947- وقد أدرجت أحدث استراتيجية لمكافحة المخدرات في مالطة للفترة 2023-2033 عنصر الوقاية كأحد ركائزها الرئيسية. وهي تتضمن في هذا الصدد إنشاء هيئة وطنية لتنسيق جهود الوقاية من تعاطي المخدرات. وترتكز الاستراتيجية بشكل أساسي على حقوق الإنسان وصحة الإنسان، وتعتمد الحكومة من خلالها دعم ورعاية الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات.

948- وفي آذار/مارس 2024، قدمت إيطاليا خطة مفصلة بعنوان "الخطة الوطنية للوقاية من إساءة استخدام الفنتانيل والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية الأخرى"، وهي واحدة من أوائل الخطط من هذا النوع التي تضعها دولة أوروبية. وتولت إدارة سياسات مكافحة المخدرات بالتعاون مع مختلف الوزارات والجهات المعنية الأخرى مسؤولية تنسيق أعمال إعداد تلك الخطة. وتشمل الخطة تدابير لتسهيل الكشف السريع عن المخدرات الاصطناعية الجديدة وزيادة القدرة على إجراء اختبارات السمية على المواد المضبوطة.

5- أوقيانوسيا

لا تزال شحنات كبيرة من الكوكايين والميثامفيتامين تُهرَّب إلى أستراليا ونيوزيلندا عبر دول المحيط الهادئ الجزرية، مدفوعة بتزايد الطلب وارتفاع الأسعار. وفي عام 2024، نُفِّذت ضبطينات متعددة الأطنان في دول المحيط الهادئ الجزرية، التي أصبحت على نحو متزايد وجهات لصنع المخدرات وتخزينها بصورة غير مشروعة، حيث تستغل الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية أوجه الضعف القائمة.

أُفيد بأن تعاطي المخدرات آخذ في الازدياد في دول المحيط الهادئ الجزرية، ويشكل تحدياً بسبب قدراتها المحدودة للعاية في مجال الوقاية والعلاج، إلى جانب افتقارها إلى البيانات عن أبعاد الوضع.

في بعض دول المحيط الهادئ الجزرية، لا تتوافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية بمستويات كافية.

لا تزال الدول غير الأطراف في الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات تتركز في أوقيانوسيا. ومن شأن الانضمام إلى الاتفاقيات وتنفيذها أن يدعم الإجراءات الرامية إلى معالجة مشكلة المخدرات في المنطقة، وأن يساعد على تحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية والصناعية، فضلاً عن تيسير المساعدة القانونية المتبادلة بغية التصدي للتجار بالمخدرات.

التطورات الرئيسية

949- تُهرَّب شحنات كبيرة من الكوكايين والميثامفيتامين عبر دول المحيط الهادئ الجزرية، وأيضاً إليها، كما يتضح من ضبط أكثر من 4,8 أطنان من الميثامفيتامين في كانون الثاني/يناير 2024 كانت قد هُرِّبت إلى فيجي، ويُعتقد أنها كانت في مرحلة العبور في طريقها إلى بلدان أخرى في المنطقة. وكذلك تستهدف الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية دول المحيط الهادئ الجزرية كوجهات لصنع الميثامفيتامين غير المشروع.

950- وكما كان الحال في العام السابق، يسلط التقرير المعنون "Pacific security outlook report 2023-2024" (نظرة على الحالة الأمنية لمنطقة المحيط الهادئ)، الصادر عن منتدى جزر المحيط الهادئ، الضوء على الجريمة المنظمة عبر الوطنية باعتبارها أحد مجالات التركيز ذات الأولوية، حيث تشكل الجرائم المتصلة بالمخدرات أكبر تهديد من تهديدات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في المنطقة. ويشير التقرير إلى أن عمليات ترحيل المجرمين إلى دول المحيط الهادئ الجزرية ارتفعت بشكل كبير خلال العقد الماضي، وأن هناك علاقة سببية بين المجرمين المرَّحلين ونمو الجريمة العابرة للحدود الوطنية في المنطقة، بما في ذلك تهريب المخدرات من آسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية إلى أستراليا ونيوزيلندا. ويتزايد نشاط الشبكات الإجرامية في منطقة المحيط الهادئ، التي تشكل نقطة عبور ومقصد للمخدرات والسلائف الكيميائية. كما أُفيد بتزايد استهلاك المخدرات في بعض دول المحيط الهادئ الجزرية. ويسلّم التقرير بأن دول المحيط الهادئ الجزرية كثيراً ما تكون لديها قدرة محدودة على اتخاذ تدابير الوقاية والإنفاذ، فضلاً عن محدودية البيانات المتاحة لها لدعم وضع السياسات.

951- وأطلقت الاستراتيجية الإقليمية الأولى لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة المحيط الهادئ في إطار اجتماع اللجنة الفرعية لمنتدى جزر المحيط الهادئ المعنية بالأمن الإقليمي الذي عُقد في سوفي في نيسان/أبريل 2024. وتوفر تلك الاستراتيجية، التي تغطي الفترة من 2024 إلى 2028، إطار عمل لتدابير إقليمية منسّقة للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتهدف إلى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات الاستخباراتية وبناء القدرات من أجل منع الجريمة المنظمة وكشفها والتصدي لها. وتسلّم الاستراتيجية بما لتزايد تعاطي المخدرات من آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة على الشباب في المنطقة، وتسلب الضوء على مسائل مثل مشاكل الصحة العقلية وعنف العصابات. وتلاحظ الاستراتيجية أن مسائل انعدام التنمية لا تزال تجعل الجريمة المنظمة عبر الوطنية جذابة للشباب، وتشير إلى التحديات الجديدة التي يطرحها استخدام العملات الرقمية لإخفاء منشأ العائدات غير المشروعة. وتشدد الاستراتيجية على أن عدداً من الجماعات الإجرامية المنظمة أصبحت راسخة الجذور في منطقة المحيط الهادئ، وتمارس عملها في العديد من دول المحيط الهادئ الجزرية، وأن دول المحيط الهادئ الجزرية نفسها أصبحت مستهدفة على نحو متزايد كقنوات مقصد لتهريب المخدرات، إضافة إلى استخدامها الشائع كقنوات عبور.

952- وقد حُدِّد تزايد الطلب على المخدرات وارتفاع أسعارها في أستراليا ونيوزيلندا بوصفهما من العوامل التي تدفع الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية إلى تهريب المخدرات إلى هذين البلدين عبر دول المحيط الهادئ الجزرية، مما يشكل تهديداً كبيراً للصحة والأمن والاقتصادات.

953- ومن بين بلدان المنطقة التي تتوافر بيانات بشأنها، تشهد فيجي وياپوا غينيا الجديدة نمواً سريعاً في معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ازدادت

الإصابات الجديدة بالفيروس في الفترة بين عامي 2010 و2023 بنسبة 241 في المائة في فيجي، وبنسبة 104 في المائة في بابوا غينيا الجديدة. وسلطت حكومة فيجي الضوء على أن حالات الإصابة بالفيروس المبلغ عنها حديثاً قد ازدادت بنسبة 70 في المائة، من 245 حالة في عام 2022 إلى 415 حالة في عام 2023. وقد سجلت في الفترة من كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيه 2024 ما مقداره 552 حالة إصابة جديدة بالفيروس، عزيت 85 إصابة منها إلى تعاطي المخدرات بالحقن.

954- وكما ورد في تقارير سابقة، تلاحظ الهيئة الضعف المتأصل في أوقيانوسيا أمام تهريب المخدرات والسلاتف، وهو ما يُعزى إلى حدودها البحرية الواسعة وتركز عدد كبير من الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وتكرر الهيئة دعوتها إلى الدول غير الأطراف في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات بأن تتخذ خطوات من أجل الانضمام إلى تلك الاتفاقيات وتنفيذها تنفيذاً تاماً لتيسير اتخاذ إجراءات مكافحة مشكلة المخدرات بجميع عناصرها، وتحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية والصناعية، والتمكين من تبادل المساعدة القانونية بموجب هذه الاتفاقيات للتصدي لتهريب المخدرات.

955- وتتص سياسة الأمن الوطني لجزر كوك للفترة 2023-2026 على أن جزر كوك ستنتظر بجدية في الانضمام إلى اتفاقية سنة 1971 وبروتوكول سنة 1972 المعدل لاتفاقية سنة 1961. وتسلم السياسة بأن تزايد توافر المخدرات وتعاطيها في البلد أدى إلى نشوء شواغل أمنية خطيرة محتملة تتعلق بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك تهريب المخدرات وغسل الأموال. وهي تشير إلى أن هذه المشكلة ستعالج من خلال نهج معزز متعدد الجوانب تشارك فيه الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجماعات المجتمعية ويهدف إلى ضمان عدم تحوّل تعاطي المخدرات إلى خطر أمني شديد.

التعاون الإقليمي

956- في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وفي إطار مبادرة بناء القدرات البحرية المعنونة "الدروب البحرية الحيوية في المحيطين الهندي والهادئ" (CRIMARIO)، الممولة من الاتحاد الأوروبي، شاركت 11 دولة وإقليماً من دول وأقاليم جزر المحيط الهادئ في حلقة عمل إقليمية لاختبار فعالية إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بالمنصة الإقليمية لتبادل المعلومات في المحيطين الهندي والهادئ (IORIS). واحتُتمت حلقة العمل باختبار استضافته المنصة، انطوى على سيناريوهات قائمة على عمليات تهريب المخدرات والبحث والإنقاذ البحري. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نُقدت منظمة الجمارك في أوقيانوسيا برنامجاً تدريبياً لمدة أسبوعين بشأن استخدام المنصة لفائدة 14 موظف جمارك من بابوا غينيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية وتونغا وجزر ماريانا الشمالية وغوام وفانواتو وكاليدونيا الجديدة وميكرونيزيا (ولايات-الوحدة) وناورو، إلى جانب مشاركين من جهاز الشرطة والبحرية في تونغا. وركز التدريب على استخدام المنصة الآمنة للتيسيق البحري وتبادل المعلومات حول مختلف المخاطر القائمة في البحر، بما في ذلك تهريب المخدرات.

957- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، شارك مسؤولون وموظفون من دائرة الجمارك من 18 دولة وإقليماً من دول وأقاليم جزر المحيط الهادئ في تدريب على مكافحة تهريب المخدرات شاركت في استضافته دائرة الجمارك في نيوزيلندا ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا. وشمل التدريب الكشف عن المخدرات واستبانتها ومناولتها، فضلاً عن التشريعات والعمليات الجمركية ذات الصلة.

958- وبعد انضمام خمس من دول المحيط الهادئ الجزرية إلى الإنترنت منذ عام 2017، أُطلق الإنترنت في 1 كانون الثاني/يناير 2024 المشروع المعنون "المحيط الأزرق"، بالتعاون مع منظمة رؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادئ، بغية دعم منظمات الشرطة الوطنية المشاركة في استخدام موارد الإنترنت على نحو مستدام لزيادة تبادل المعلومات من خلال بناء القدرات والتدريب. ويركز المشروع على تطوير المهارات المهنية وتعزيز قدرات الإنترنت الشرطة والتعاون الإقليمي، وخصوصاً من أجل تعزيز عمل شبكة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في منطقة المحيط الهادئ. وقد حُدّت البلدان التالية بوصفها بلدان مستفيدة من المشروع الذي سيدوم ثلاث سنوات، وهي بابوا غينيا الجديدة وبالاو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباس وميكرونيزيا (ولايات-الوحدة) وناورو.

959- وفي شباط/فبراير 2024، عُقدت في مقر دائرة الإيرادات والجمارك في فيجي، الكائن في سوفي، دورة تدريبية بشأن تفتيش السفن في إطار أعمال مراقبة الحدود في الموانئ البحرية، بدعم من مشروع الإدارة المتكاملة للحدود التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشاركة 85 موظفاً من وكالات مختلفة في بالاو وفانواتو وفيجي. وأفضى هذا التدريب إلى نتائج فورية، حيث تمكن المشاركون من تتبع سفينة كانت تُستخدم لتهريب القنب واعتراضها بنجاح.

960- وفي الفترة من 13 إلى 16 شباط/فبراير 2024، عُقدت في فيينا، في إطار البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس)، حلقة عمل عالمية حول الاستهداف المتقدم لفائدة موظفي العمليات والشركاء في قطاعي البريد السريع وشحن البضائع. وجمعت هذه الفعالية التي استغرقت أربعة أيام موظفين من هيئات إنفاذ القانون والهيئات

التنظيمية والمنظمات والجمعيات الدولية والشركاء من القطاع الخاص لمناقشة مستقبل أنشطة مكافحة الاتجار بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات العقلية الجديدة والمؤثرات الأفيونية والمواد ذات الصلة. وكان من بين المشاركين المرشحين مندوب من أستراليا وممثل عن مركز التنسيق المعني بالجريمة عبر الوطنية في منطقة المحيط الهادئ.

961- وفي نيسان/أبريل 2024، قُدِّمَ التدريب لمسؤولين من إدارات الجمارك والهجرة ومصائد الأسماك من تسع من دول المحيط الهادئ الجزرية في مرفق التدريب على افتتاح وتفتيش السفن في قاعدة توغاليفو البحرية في فيجي الذي افتُتِحَ مؤخرًا. وعُقد هذا التدريب في إطار شراكة أمنية إقليمية أُقيمت في عام 2018 بين منظمة الجمارك في أوقيانوسيا ومندى تطوير نظم الهجرة في منطقة المحيط الهادئ ومنظمة رؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادئ، وفي عام 2023، وُسِّع نطاقها لتشمل وكالة مصائد الأسماك لمندى جزر المحيط الهادئ. وتهدف الشراكة إلى تعزيز أمن الحدود في منطقة المحيط الهادئ، وخصوصًا من خلال شبكة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في منطقة المحيط الهادئ. وفي حزيران/يونيه 2024، عُقدت دورة تدريبية ثانية في المرفق لفائدة وحدات الشرطة البحرية في دول المحيط الهادئ الجزرية.

962- وفي تموز/يوليه 2024، عُقد المؤتمر السنوي لمنظمة الجمارك في أوقيانوسيا في راروتونغا بجزر كوك. وناقش المناظرون الجهود المبذولة للتصدي للاتجار غير المشروع والجريمة العابرة للحدود الوطنية، مع التركيز على الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، ضمن أمور أخرى. وشدد المشاركون على ضرورة التنسيق وتبادل الخبرات وتوحيد العمليات والإجراءات والمنتجات الاستخبارية.

963- وفي آب/أغسطس 2024، أقر قادة مندى جزر المحيط الهادئ مبادرة الشرطة لمنطقة المحيط الهادئ التي وضعتها منظمة رؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادئ بدعم من الشرطة الاتحادية الأسترالية، وطلبوا إعداد خطة تنفيذ. وتشمل المبادرة إنشاء مراكز تميز تدريبية إقليمية في منطقة المحيط الهادئ، وفريق دعم الشرطة في منطقة المحيط الهادئ الذي سيوفر قدرات تصد متعددة الجنسيات، ومركزًا لدعم إنشاء مراكز التميز التدريبية الإقليمية وتقديم التدريب والدعم لفريق دعم الشرطة في منطقة المحيط الهادئ والتنسيق بين هذه الأعمال.

964- وتَسَجَّلَ لاستخدام النمائط الإلكترونية المدرجة في البرنامج العالمي للتعليم التابع للهيئة مسؤولون عن مراقبة المخدرات لدى السلطات الوطنية المختصة في 10 بلدان وأقاليم في أوقيانوسيا، وهي: أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، تونغا، جزر سليمان، جزر كوك، فانواتو، فيجي، كيريباس، كاليدونيا الجديدة، نيوزيلندا. وتشمل النمائط الإلكترونية الخمس التي أُعدت في إطار برنامج التعليم التابع للهيئة كلا من المخدرات، والمؤثرات العقلية، والسلائف، والإطار الدولي لمراقبة المخدرات، وضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية على نحو كاف. ويمكن لموظفي السلطات الوطنية المختصة التسجيل مجانًا في هذه النمائط الإلكترونية عبر برنامج التعليم التابع للهيئة.

توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الهيئة

965- تقتضي المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من الدول الأطراف أن تقدم تقارير إحصائية إلى الهيئة على أساس سنوي. وتمكن هذه التقارير الهيئة من رصد الحركة المشروعة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، وضمان توافر هذه المواد للأغراض الطبية والعلمية والصناعية. وقد قدم نصف بلدان وأقاليم أوقيانوسيا التقارير المطلوبة بشأن المخدرات الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة لعام 2022. ولم تقدم دولة واحدة في المنطقة، وهي ناورو، معلومات تتعلق بالمخدرات خلال السنوات الخمس الماضية. وفيما يتعلق بالمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1971، قُدِّمَ أكثر من ثلثي البلدان والأقاليم في المنطقة التقارير الإحصائية السنوية بانتظام في الفترة 2019-2023.

966- وفي عام 2022، أبلغت أستراليا عن أعلى مستوى لاستهلاك المسكنات الأفيونية في أوقيانوسيا (6 688 جرعة إحصائية لكل مليون نسمة)، تلتها نيوزيلندا (3 570 جرعة إحصائية)، ثم كاليدونيا الجديدة (2 963 جرعة إحصائية)، ثم بولينيزيا الفرنسية (2 390 جرعة إحصائية)، ثم جزيرة نورفولك (1 903 جرعات إحصائية). وأبلغت بلدان أخرى في المنطقة عن مستويات استهلاك أقل أو لم تبلغ عن أي استهلاك على الإطلاق.

967- ومن بين بلدان وأقاليم أوقيانوسيا التي قدمت تقاريرها الإحصائية عن المؤثرات العقلية في فترة السنوات الخمس من 2019 إلى 2023، قُدِّمَ ما يقرب من 40 في المائة منها طوعًا بيانات الاستهلاك. ويسجل استهلاك المؤثرات العقلية في أوقيانوسيا مستويات أعلى من بعض المناطق الأخرى. ومع ذلك، لا يزال من الصعب تتبع الاستهلاك في المنطقة لأن معظم البلدان في أوقيانوسيا لا تقدم هذه البيانات. ومنذ عام 2014، ظلت مستويات استهلاك الفينوباربيتال مستقرة في البلدان التي قدمت بيانات، معبرًا عنها بالجرعات اليومية للأغراض الإحصائية لكل ألف نسمة في اليوم، حيث تراوحت بين 0,43 جرعة و0,89 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة، باستثناء عام 2022 الذي شهد انخفاض الاستهلاك بصورة خاصة، حيث سجل 0,08 جرعة إحصائية. وفي نفس الفترة، تفاوتت مستويات استهلاك الديازيبام من ذروة تقارب 2,93 جرعة إحصائية في عام 2016 إلى مستوى منخفض بلغ 0,64 جرعة إحصائية في عام 2021. وبلغ معدل استهلاك الديازيبام 2,74 جرعة إحصائية في عام 2023. وكانت مستويات استهلاك الأبرازولام في أوقيانوسيا

أقل من 0,5 جرعة إحصائية في الفترة بين عامي 2014 و2020، ثم ارتفع المستوى في عام 2021 إلى 2,17 جرعة إحصائية. وفي عام 2023، سجل استهلاك الأبرازولام في أوقيانوسيا ارتفاعاً كبيراً ليبلغ ذروة جديدة قدرها 24,78 جرعة إحصائية لكل ألف نسمة، وهو ما يُعزى إلى إبلاغ أستراليا عن استهلاك هذه المادة للمرة الأولى.

968- وتحت الهيئة بلدان وأقاليم المنطقة التي لم تقدم التقارير بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، وخصوصاً عن استهلاك المؤثرات العقلية، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان حصول سلطاتها الوطنية المختصة على ما يكفي من الموارد والتدريب لإعداد التقارير في الوقت المناسب. وتشجع الهيئة الحكومات التي لم تتسجل بعد في النماذج الإلكترونية المدرجة في البرنامج العالمي للتعلم التابع للهيئة على أن تفعل ذلك بغية تعزيز معرفتها بعمليات جمع وتحليل وتقديم البيانات المطلوبة بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. ومن شأن تلك الخطوة أن تحسّن على نحو كبير فعالية وكفاءة سير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات. وتشجع الهيئة أيضاً الشركاء الثنائيين على تقديم الدعم، بما في ذلك المساعدة التقنية، في هذا المجال.

969- وتشدد الهيئة على عدم كفاية ما هو متوفر من المخدرات والمؤثرات العقلية في بعض دول المحيط الهادئ الجزرية، وتؤكد أهمية ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية والوصول إليها على نحو كاف للأغراض الطبية.

970- وفيما يتعلق بالسلائف الكيميائية، تقدم الدول الأعضاء طوعاً تقديرات لاحتياجاتها المشروعة السنوية من واردات سلائف كيميائية معينة يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة في سياق قرار لجنة المخدرات 3/49. ويُطلب تقديم الاحتياجات السنوية المشروعة من جملة مواد أخرى من بينها الإيفيدرين والسودوايفيدرين، وهما مادتان لهما أيضاً استخدامات طبية، ويقدر الإمكان، الاحتياجات من المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام. وتوصي الهيئة الحكومات بمراجعة احتياجاتها السنوية المشروعة من فرادى السلائف الكيميائية مرة في السنة على الأقل وإبلاغ الهيئة بأي تغييرات ضرورية بواسطة الاستمارة D أو عن طريق المراسلات الرسمية.

971- ومن بين بلدان أوقيانوسيا البالغ عددها 16 بلداً، قدمت 8 بلدان (50 في المائة) تقديراً واحداً على الأقل إلى الهيئة لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين أو مستحضرات الإيفيدرين أو السودوايفيدرين أو مستحضرات السودوايفيدرين. غير أن الخمسين في المائة المتبقية من بلدان هذه المنطقة لم تقدم أي تقديرات محدثة خلال السنوات العشر الماضية، الأمر الذي يقوض إمكانية استخدام الاحتياجات السنوية المشروعة كأداة تسترشد بها البلدان المصدرة لاستبانة الاحتياجات المشروعة للبلدان المستوردة، مما يسهم في منع العرض المفرط لتلك المواد وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة، فضلاً عن ضمان توافرها للأغراض المشروعة.

972- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية في التقارير التقنية الصادرة عن الهيئة لعام 2024 بشأن المخدرات، والمؤثرات العقلية، وعن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988. وإضافة إلى ذلك، يمكن الاطلاع على المنشور المعنون دليل بشأن تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، الذي أعدته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية لكي تستخدمه السلطات الوطنية المختصة، ووثيقة المسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من واردات الإيفيدرين والسودوايفيدرين، على الموقع الشبكي للهيئة.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

973- في آذار/مارس 2024، صُنِّفَت مادة 4،1-بيوتانديول كمخدر خاضع للمراقبة الحدودية في أستراليا. وعقب هذا التغيير في التشريعات، وحتى 30 أيار/مايو 2024، ضُبط أكثر من 200 4 لتر من هذه المادة في سيدني. ووردت تقارير رسمية عن تزايد الأضرار الناتجة عن استخدام هذه المادة كبديل لحمض غاما - هيدروكسي الزيد، وهو مؤثر عقلي خاضع للمراقبة الدولية.

974- وفي نيسان/أبريل 2024، افتُتحت في بريسبان في كوينزلاند أول خدمة في أستراليا لفحص المخدرات في المواقع الثابتة، مع إنشاء خدمة ثانية في تموز/يوليه في جولد كوست في كوينزلاند، وكلاهما بتمويل من حكومة كوينزلاند.

975- وسلّطت اللجنة البرلمانية الأسترالية المشتركة المعنية بإنفاذ القانون الضوء، في التقرير بشأن تحقيقها المعنون "مشكلة المخدرات غير المشروعة في أستراليا: التحديات والفرص المتاحة في مجال إنفاذ القانون"، على جاذبية أستراليا للجماعات الإجرامية عبر الوطنية والخطيرة والمنظمة التي تستورد المخدرات على نطاق واسع بسبب هامش الربح الاستثنائي الذي تحققه في سوق المخدرات غير المشروعة، والذي يُعزى إلى كون أسعار التجزئة للمخدرات غير المشروعة في أستراليا من بين أعلى الأسعار في العالم. وتضمن تقرير التحقيق، الصادر في أيار/مايو 2024، سلسلة من التوصيات لحكومة أستراليا، بما في ذلك إعادة إنشاء هيكل حوكمة يجمع بين ممثلين مسؤولين عن إنفاذ القانون والصحة في جميع أنحاء أستراليا للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة 2017-2026، وإجراء تقييم شامل لتلك

الاستراتيجية. وإضافة إلى التوصية بإجراء بحوث حول عدد الذين يُلقى القبض عليهم بسبب حيازة المخدرات، وأثر إلغاء التجريم، وتطوير اختبار على جانب الطريق للقيادة تحت تأثير القنب، أوصت اللجنة بجعل حملات التوعية بالمخدرات التي تنفذها الشرطة الاتحادية الأسترالية في المستقبل قائمة على الأدلة وخاضعة للتقييم.

976- وفي أيار/مايو 2024، وُسِّع نطاق برنامج الشرطة لتحويل المسار في كوينزلاند، أستراليا، وهو برنامج متعلق بالمخدرات كان متاحاً في السابق فقط لمرتكبي الجرائم البسيطة المتصلة بالمخدرات والمنطوية على القنب، ليشمل مجموعة أوسع نطاقاً من الجرائم المتصلة بحيازة المخدرات للاستخدام الشخصي. ويسمح هذا البرنامج القانوني للشرطة بإتاحة الفرصة للأشخاص المؤهلين للمشاركة في برنامج تقييم قائم على تحويل المسار فيما يتعلق بالمخدرات كبديل للملاحقة القضائية.

977- وفي تموز/يوليه 2024، دخل القانون المعدل لقانون المخدرات وإساءة استخدام العقاقير لسنة 2023، بما في ذلك تعديل سنة 2024 للوائح المخدرات، وتعديل سنة 2024 للوائح وزارة الصحة (الصيدلة والعلاج)، حيز النفاذ في جزر كوك. ويسمح القانون المعدل للمقيمين والزائرين الذين حصلوا على وصفة طبية باستخدام القنب الطبي من ممارس طبي خارج البلد باستيراد تلك المادة وحيازتها شريطة استيفاء شروط معينة. وتشمل هذه الشروط ألا يستخدم القنب الموصوف إلا الشخص الذي وُصف له، وألا تزيد الكمية المستوردة أو المحتازة على الكمية التي تكون ضرورية بصورة معقولة للاستخدام الشخصي وفقاً للوصفة الطبية، وألا تتجاوز ما يكفي لشهر واحد فقط من الاستخدام وفقاً لما تبينه الوصفة الطبية.

978- وفي حزيران/يونيه 2024، أقر مجلس الوزراء في فيجي إنشاء مكتب مستقل للمخدرات في البلد تحت إشراف وزارة الداخلية والهجرة. وستشمل مهام المكتب إنفاذ القانون، وإجراء التحقيقات، والاضطلاع بالملاحظات القضائية، وجمع المعلومات الاستخباراتية، والتوعية، وذلك بالتعاون مع الوكالات الرئيسية. وإضافة إلى ذلك، وافق مجلس الوزراء أيضاً على إعداد مشروع قانون بشأن مكتب مكافحة المخدرات يتناول أدوار المكتب ومهامه، وأقرّ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة 2023-2028. ومن بين المجالات الرئيسية المشمولة بالاستراتيجية خفض الطلب، وخفض العرض، والحد من الضرر، والإصلاح التشريعي، وجمع البيانات وتحليلها، وإنشاء محكمة معنية بالعلاج من تعاطي المخدرات، والشراكة والتنسيق والتعاون على الصعيد الدولي. واشتملت الميزانية الوطنية لفيجي للفترة 2024-2025 على حافظ مخصص لمراكز إعادة تأهيل مدمني المخدرات، تستفيد منه الشركات التي تنشئ مراكز متخصصة لإعادة تأهيل مدمني المخدرات.

979- وفي عام 2024، عدّلت ناورو لوائحها للسماح لموظفي الجمارك، بالتعاون مع وحدة إدارة الكلاب التابعة لشرطة ناورو، باستخدام جهاز من طراز Raman يمكنه استبانة أكثر من 400 مادة والكشف عنها. وفي أيار/مايو 2024، عقدت وحدة مكافحة المخدرات التابعة لشرطة ناورو اجتماعاً تحت عنوان "اجتماع شرطة ناورو للجهات المعنية في مجال المخدرات" مع مختلف الإدارات الحكومية وأصحاب المصلحة والمنظمات غير الحكومية. وركز الاجتماع على تعاطي المخدرات في البلد، واستعرض إحصاءات ضبطيات المخدرات المنقذة في الفترة 2018-2023 وبرنامج التوعية المجتمعية الحديث العهد الذي يهدف إلى التثقيف في مجال المخدرات.

980- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وافق وزير الصحة في نيوزيلندا على تجديد أوامر التصنيف المؤقت للمخدرات بشأن مواد البرومازولام و ADB-5Br-INACA و MDMB-5Br-INACA و MDMB-INACA لمدة عام آخر ينتهي في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وذلك بغية إتاحة الوقت الكافي للحصول على المشورة بشأن هذه المواد وتصنيفها المناسب.

981- ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2023، يجري تزويد برنامج استبدال الإبر في نيوزيلندا بالنالوكسون مباشرة في شكل عدد نالوكسون مجانية مخصصة لحالات الطوارئ تؤخذ إلى المنزل. وجاء ذلك في أعقاب تغييرات أُدخلت على اللوائح بهدف تعزيز سبل الحصول على النالوكسون دون وصفة طبية من خلال خدمات استبدال الإبر والصيدليات. وقد أُدخلت هذه التغييرات بعد ورود تقارير عن حالات عالية الخطورة، تشمل دخول المستشفيات والجرعات المفرطة، ناجمة عن مؤثرات أفيونية اصطناعية شديدة القوة تُباع بصورة غير قانونية في البلد، وفي كثير من الحالات، جرى التلاعب بطريقة عرضها لتظهر على أنها مواد أخرى.

982- وأدخلت لوائح إساءة استخدام العقاقير لسنة 2023 (رقم 2) تعديلات على اللوائح السابقة لسنة 1977 أفضت إلى تغيير الفترات المسموح بتوفير مختلف العقاقير المخدرة الخاضعة للمراقبة خلالها حسب فئة العقار المعني ومصدر الوصفة. وفي عام 2024، أُعيد تصنيف مستحضرات البرد والإنفلونزا التي تحتوي على السودايفيدرين في نيوزيلندا من أدوية وصفات طبية إلى أدوية مقيدة (أدوية يصرّفها الصيدالون فقط)، مما سيسمح بشرائها دون وصفة طبية بعد استشارة الصيدلي، الذي يجب أن يسجل اسم الشخص وعنوانه. وظلت القيود الحدودية المفروضة على السودايفيدرين، وهو مادة كيميائية سليفة خاضعة للمراقبة الدولية، دون تغيير.

983- وأصبحت فانواتو أول بلد في المنطقة يطبق النظام الآلي لشحنات الإغاثة الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب تسيق الشؤون الإنسانية بهدف تيسير استيراد إمدادات الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك الأدوية، أثناء حالات الطوارئ.

984- وفي عام 2024، أُطلقت النميمة الخاصة بالمستحضرات الصيدلانية المتعلقة بالصحة ضمن بوابة النافذة الواحدة الإلكترونية في فانواتو. ويجب على مستوردي المنتجات الصيدلانية أن يتقدموا أولاً بطلب عبر الإنترنت من خلال تلك البوابة للحصول على الموافقة قبل الاستيراد وبدء إجراءات التخليص لدى سلطات الجمارك في فانواتو.

985- وخلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة السابعة والستين للجنة المخدرات، الذي عُقد في آذار/مارس 2024 بغية إجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات، أُتيحت الفرصة للدول الأعضاء لتقديم تعهدات باتخاذ إجراءات. ومن بين بلدان أوقيانوسيا، لم تقدم تعهدات من هذا القبيل سوى أستراليا ونيوزيلندا. فتعهدت حكومة أستراليا بالانضمام إلى مبادرة رسم خرائط قطاعات الصناعة التي أطلقتها الهيئة والتي تهدف إلى تعبئة قطاعات الصناعة الوطنية للمشاركة في الجهود الرامية إلى منع تسريب المواد الكيميائية إلى صنع المخدرات على نحو غير مشروع. كما تعهدت بضمان إتاحة مجموعة من خدمات الوقاية والعلاج والحد من الضرر للأستراليين، مع إعطاء الأولوية لتكثيف الخدمات والمبادرات بحيث تلائم الفئات السكانية الأكثر تضرراً من تعاطي المخدرات، بما في ذلك الشباب والأستراليين من مجتمعات ما يعرف باسم "الأمم الأولى" والأشخاص المحالين من نظام العدالة الجنائية. وأشارت حكومة أستراليا إلى أنها ستواصل، من أجل توسيع نطاق هذا التعهد، تحاورها مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات التي تقودها المجتمعات المحلية والباحثين وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان توافر البحوث والبيانات المتعلقة بالمخدرات، مع إيلاء اهتمام خاص للمنطقة. وتعدت أستراليا أيضاً بمواصلة تعزيز الإجراءات القائمة على الأدلة ومشاركة المجتمعات المحلية من أجل القضاء على انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية وفيروس التهاب الكبد C وسائر الأمراض المنقولة عن طريق الدم، وضمان أن تتمكن المجتمعات المحلية المتضررة من الوصول إلى مجموعة كاملة من التدخلات والخدمات الصحية التي ينبغي أن تكون مراعية للمنظور الجنساني وشاملة للجميع وأمنة ثقافياً وخالية من الوصم والتمييز. وإذ لاحظت حكومة نيوزيلندا أن خدمات العلاج والرعاية الصحية المتعلقة بتعاطي المخدرات لا تزال قاصرة عن تلبية الاحتياجات، وأن الوفيات المرتبطة بتعاطي المخدرات قد ازدادت، تعهدت بوضع خطة وطنية للتأهب لحالات الجرعات المفرطة والحد من الأضرار التي يتكبدها الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية بسبب الجرعات المفرطة.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار

986- في الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى حزيران/يونيه 2023، ضبطت الشرطة الاتحادية الأسترالية، بمساعدة قوة الحدود الأسترالية ووكالات الولايات والأقاليم، أكثر من 26,8 طناً من المخدرات والسلائف، مقارنة بأكثر من 23,1 طناً من المخدرات والسلائف ضبطت خلال الاثني عشر شهراً السابقة. وضُبطت كميات غير مسبوقه من الكوكايين بلغت أكثر من ضعف نظيرتها المضبوطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأصبحت عمليات الاستيراد "في البحر"، التي تُهَرَّب فيها المخدرات إلى المياه الأسترالية على متن السفن ثم تُلقى في المحيط لكي تستردها طواقم محلية، طريقة بارزة لتهرب المخدرات، وخاصة الكوكايين، إلى أستراليا، حيث اعترضت سلسلة من هذه المؤامرات في عامي 2023 و2024. وفي الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى حزيران/يونيه 2023، منعت الشرطة الاتحادية الأسترالية والشركاء الدوليون في إنفاذ القانون تهريب ما يصل إلى 49 طناً من المخدرات إلى البلد من خلال الاضطلاع بعمليات وتحقيقات مشتركة. وضُبط أكثر من 23,6 طناً من الميثامفيتامين المصنوع في أمريكا الشمالية والمتجه إلى أستراليا، بما في ذلك 4,36 أطنان ضبطت في أستراليا و19,33 طناً ضبطت في الخارج. وتقدر الشرطة الاتحادية الأسترالية أن الميثامفيتامين المصنوع في أمريكا الشمالية يشكل ما لا يقل عن 70 في المائة من السوق غير المشروعة في أستراليا.

987- وفي أيار/مايو 2024، أصدرت الشرطة الاتحادية الأسترالية وقوة الحدود الأسترالية تحذيراً عاماً مشتركاً عقب الزيادة التي شهدتها محاولات استيراد النيتازينات، حيث اكتُشفت 22 حالة من النيتازينات في طرود بريدية مصدرها المملكة المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقبل ذلك، لم تُكتشف هذه المادة سوى في حالتين أخريين فقط. وضبطت السلطات الأسترالية كميات قياسية من الكيتامين، حيث ضبطت 882 كغ من هذه المادة في عام 2023 - أي أكثر من ضعف الكمية المضبوطة في عام 2022 والبالغة 415 كغ. وشهد عام 2023 ازدياد تهريب الأفيون إلى أستراليا، حيث بلغت المضبوطات 155 كغ في أكثر من 125 شحنة، أي أكثر من ضعف الكمية المضبوطة في عام 2022 وحوالي ستة أضعاف الكمية المضبوطة في عام 2021.

988- وتتزايد كميات المخدرات المضبوطة على الحدود النيوزيلندية، جنباً إلى جنب مع تزايد استخدام المجرمين لأساليب التهريب المتطورة. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 أيار/مايو 2024، منع الشركاء في مراقبة الحدود وإنفاذ القانون في الخارج وصول أكثر من 1,6 طن من المخدرات إلى نيوزيلندا، بما في ذلك كميات تبلغ 1,2 طن من الميثامفيتامين و210 كغ من الكوكايين و92 كغ من الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين ضبطتها ولايات قضائية أجنبية. وخلال الفترة نفسها،

ضبط موظفو الجمارك النيوزيلندية 806 كغ من الميثامفيتامين و340 كغ من الكوكايين و392 كغ من الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين. وفي عام 2023، ضبط الشركاء في الخارج 2,7 طن من المخدرات، بما في ذلك 1,6 طن من الميثامفيتامين و894 كغ من الكوكايين و232 كغ من الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين.

989- وثُرب شحنات كبيرة من الكوكايين والميثامفيتامين عبر دول المحيط الهادئ الجزرية واليابا، وهي دول تستهدفها أيضا الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية كوجهات لصنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع. وعلى الرغم من محدودية البيانات المتاحة عن إجمالي الضبطيات التي نفذتها سلطات الجمارك وسلطات إنفاذ القانون في دول المحيط الهادئ الجزرية، فإن التقارير الرسمية عن الضبطيات الكبيرة تمثل دليلا على هذا الاتجاه.

990- وفي كانون الثاني/يناير 2024، ضُبطت 4,8 أطنان من الميثامفيتامين في حادثتين منفصلتين في فيجي، وتبين أنها كانت موجهة إلى سوق خارجية. وكانت المخدرات قد دخلت إلى فيجي بواسطة بارجة، ويُعتقد أن تسليم الشحنة تم خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة لفيجي. كما نُفذت ضبوطيات متعددة لكميات أصغر من القنب والكوكايين والميثامفيتامين، من المحتمل أنها كانت موجهة إلى الأسواق المحلية، وجرى القضاء على عدد من مزارع القنب غير المشروعة. ومن بين 641 جريمة متصلة بالمخدرات سُجلت خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024، كانت 505 جرائم منها متصلة بالقنب و136 جريمة متصلة بالميثامفيتامين أو الكوكايين أو الهيروين. وأسفرت عملية مشتركة بين قوة الشرطة ودائرة الإيرادات والجمارك في فيجي عن ضبط معدات من كندا يمكن استخدامها في صنع المخدرات على نحو غير مشروع.

991- وفي عام 2023، ضُبطت كمية تبلغ 400 كغ من الكوكايين من يخت كان يغادر بابيتي في بولينيزيا الفرنسية.

992- ويشكل تهريب المخدرات مصدر قلق متزايد في جزر كوك، حيث يتزايد وجود المخدرات في البلد في سياق تهريبها إلى أسواق أكبر، فضلا عن توجيهها للاستهلاك المحلي. كما أُبلغ عن زراعة القنب على نحو غير مشروع.

993- وفي بالاو، في الفترة من 2019-2023، تراوح عدد حالات تهريب المخدرات بين 4 و9 حالات في السنة، وعدد حالات حيازة الميثامفيتامين بين 6 حالات و20 حالة في السنة، وعدد حالات حيازة القنب بين 3 حالات و20 حالة في السنة.

994- وأشارت سلطات الجمارك في بابوا غينيا الجديدة إلى تزايد حالات تهريب المخدرات والتحديات التي تطرحها حدود البلد السهلة الاختراق.

995- وفي ساموا، 90 في المائة من الجرائم مرتبطة بالمخدرات والكحول، وأشارت الحكومة إلى تزايد حالات استبانة المخدرات في منطقة المحيط الهادئ، ولا سيما في البحر. وضُبطت في البلد كميات صغيرة من مادة يُعتقد أنها ميثامفيتامين، إضافة إلى نباتات قنب.

996- وتواجه تونغا تحديات متزايدة تتعلق بالجرائم المتصلة بالمخدرات، حيث تواصل الشرطة ضبط كميات من المخدرات، وخاصة القنب والميثامفيتامين، في جميع أنحاء تونغاتابو، الجزيرة الرئيسية في تونغا.

الوقاية والعلاج

997- يتواصل الإبلاغ عن تزايد في مستويات تعاطي المخدرات والطلب على العلاج في دول المحيط الهادئ الجزرية، يرتبط بتهريب المخدرات عبر هذه البلدان. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في البيانات المتعلقة بتعاطي المخدرات في معظم بلدان المنطقة. وتكرر الهيئة توصيتها بأن تعطي دول المحيط الهادئ الجزرية الأولوية لجمع بيانات عن مدى تعاطي المخدرات وأنماطه وعن الطلب على العلاج من الاضطرابات المتصلة بتعاطي المخدرات. وتشجع الهيئة بشدة الشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية على تقديم الدعم تحقيقا لهذه الغاية.

998- ويشير تقرير "الدراسة الاستقصائية المختلطة/التقييم الصحي المجتمعي للبالغين في بالاو لعام 2023" بشأن الأمراض غير المعدية والصحة العقلية إلى زيادة عبء تعاطي مواد الإدمان في البلد بسبب التغيرات في نمط الحياة ودخول العديد من المواد غير المشروعة إليه. ويلاحظ التقرير أن دول المحيط الهادئ الجزرية، بما في ذلك ولايات ميكرونيزيا الموحدة، لديها أعلى معدلات انتحار في العالم، وهو ما يرتبط بصورة وثيقة بتعاطي مواد الإدمان واضطرابات الصحة العقلية، ومع ذلك، لم يُجمع في بالاو سوى قدر ضئيل للغاية من البيانات فيما يتعلق بعوامل خطر الانتحار، بما في ذلك تعاطي مواد الإدمان ومشاكل الصحة العقلية. ووفقا للدراسة الاستقصائية، أُبلغ واحد من كل ستة بالغين في بالاو عن تعاطي القنب في الأيام الثلاثين الماضية، وأفاد 41,6 في المائة منهم بتعاطي القنب يوميا. وفيما يتعلق بالمخدرات الأخرى، كانت أكثر المواد التي أُبلغ عن تعاطيها هي عقاقير الوصفات الطبية مثل الترامادول أو الديليرول أو الأوكسيكودون أو الكوديين أو المورفين، حيث أُبلغ 2,1 في المائة من المجيبين عن تعاطي هذه المواد دون وصفة طبية في الأيام الثلاثين الماضية. وبلغ معدل انتشار تعاطي الهيروين أو الكوكايين أو الميثامفيتامين في الأيام الثلاثين الماضية 0,4 في المائة. وبلغ معدل انتشار تعاطي المستنشقات أو المهلوسات في الأيام الثلاثين الماضية 0,1 في المائة. وأفاد 54 في المائة من البالغين الذين لديهم أطفال في أسرهم المعيشية بأنهم تحدثوا مع الأطفال خلال الأيام الثلاثين الماضية عن المخاطر أو المشاكل

المرتبطة بتعاطي مواد الإدمان. وكانت إحدى التوصيات الأربع الواردة في التقرير هي توفير الخدمات وأشكال الدعم المناسبة للاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان ومشاكل الصحة العقلية. وُحُدِّد توفير الخدمات المناسبة للإقلاع عن تعاطي مواد الإدمان وتعزيز خدمات الصحة العقلية، وخاصة للشباب، بوصفهما مجالين من المجالات الستة ذات الأولوية لتحسين الصحة في بالاو.

999- ونفذت دائرة الإيرادات والجمارك في فيجي سلسلة من برامج التوعية لتثقيف الطلاب والشباب بشأن الآثار الضارة لتعاطي المخدرات والاتجار بها. وفي ضوء التحديات المتزايدة المتعلقة بالمخدرات في البلد، أُطلعت هذه البرامج المشاركين على الأعمال المضطلع بها من أجل التصدي للاتجار بالمخدرات على الحدود وداخل فيجي.

1000- واستمر تزايد تعاطي المخدرات في أستراليا، وعاد إلى المستويات المسجلة قبل جائحة كوفيد-19. وخلصت الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية الخاصة بالاستراتيجية الأسترالية الوطنية للمخدرات، التي أُجريت بين تموز/يوليه 2022 وأيار/مايو 2023، إلى أن تعاطي المخدرات قد ازداد مدفوعاً بتزايد تعاطي المهلوسات. ووفقاً للدراسة الاستقصائية، فإن 7,9 في المائة من سكان أستراليا الذين تبلغ أعمارهم 14 سنة فأكثر قد تعاطوا المخدرات في الأشهر الـ 12 السابقة. وازداد تعاطي المهلوسات في العام الماضي من 1,6 في المائة من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 14 سنة فأكثر في عام 2019 إلى 2,4 في المائة في الفترة 2022-2023، واستمر بذلك الاتجاه التصاعدي الملحوظ منذ عام 2016، عندما كان معدل انتشار التعاطي 1,0 في المائة. وعلى الرغم من أن المهلوس الأشيع تعاطيا في عام 2019 كان ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (LSD)، فإن العقار الأكثر تعاطيا في فترة الدراسة الاستقصائية في الفترة 2022-2023 كان السيولوسيين. وواصل تعاطي الكيتامين تزايداً خلال نفس الفترة من 0,9 في المائة من سكان أستراليا الذين تبلغ أعمارهم 14 سنة فأكثر في عام 2019 إلى مستوى قياسي بلغ 1,4 في المائة في عام 2023. وانخفض تعاطي الإكستاسي من 3,0 في المائة في عام 2019 إلى 2,1 في المائة في الفترة 2022-2023، ولكن يُعتقد أن هذا الانخفاض مؤقت وناتج عن انقطاع الإمدادات المرتبطة بالتدابير المتصلة بجائحة كوفيد-19، وأن تعاطي هذه المادة سيزداد اعتباراً من عام 2023. وانخفض الاستعمال غير الطبي لمسكنات الألم والمؤثرات الأفيونية من 2,7 في المائة إلى 2,2 في المائة، مصحوباً بانخفاض في الاستعمال غير الطبي للكوديين والأوكسيكودون والترامادول. ولا يزال القنب هو المخدر الأشيع تعاطياً، حيث ظل معدل تعاطيه مستقراً عند 11,5 في المائة. وأبلغ 1 في المائة من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 14 سنة فأكثر عن تعاطي الميثامفيتامين والأمفيتامين في الأشهر الـ 12 السابقة. ومن بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة، ارتفع معدل تعاطي المخدرات بين النساء من 27 في المائة في عام 2019 إلى 35 في المائة في الفترة 2022-2023، في حين ظل تعاطي المخدرات بين الرجال في هذه الفئة العمرية عند 35 في المائة خلال الفترة نفسها. وارتفع معدل تعاطي الكوكايين بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 و24 سنة من 8 في المائة في عام 2019 إلى 11,9 في المائة في الفترة 2022-2023، ليصل إلى معدل مماثل لتقديره بين الرجال (11,2 في المائة). وبوجه عام، ظل تعاطي الكوكايين في العام الماضي مرتفعاً، حيث بلغ معدله 4,5 في المائة من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 14 سنة، مقارنة بمعدل بلغ 4,2 في المائة في عام 2019. وخلال الفترة بين عام 2019 والفترة 2022-2023، انخفض الاستعمال غير الطبي للقنبينات الاصطناعية والمؤثرات العقلية الجديدة والميثادون أو البوبرينورفين. وللمرة الأولى، تضمنت الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية بشأن المخدرات سؤالاً محدداً للمجيبين عن استعمال المنشطات الصيدلانية لأغراض غير طبية وأبلغ 2,1 في المائة من العينة عن الاستعمال غير الطبي للمنشطات الصيدلانية مثل الديكسامفيتامين والميثيل فينيدات في الأشهر الـ 12 السابقة.

1001- وفي عام 2024، نُشرت الدراسة الاستقصائية عن تعاطي الكحوليات والمخدرات بين طلاب المرحلة الثانوية في أستراليا للمرة الأولى منذ عام 2017. وقد وجدت الدراسة الاستقصائية، التي تشمل الفترة من آذار/مارس 2022 إلى تموز/يوليه 2023، أن القنب لا يزال المخدر غير المشروع الأشيع تعاطياً بين طلاب المدارس الثانوية، حيث بلغت نسبة تعاطيه في العام الماضي 12 في المائة، مقارنة بنسبة 14 في المائة في عام 2017. وتعاطى ما مجموعه 11 في المائة من الطلاب المهدئات لأغراض غير طبية في العام الماضي، وانخفض تعاطيها بين الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 سنة بصورة ملحوظة في الفترة 2022-2023 مقارنة بعام 2017. وأشار تقرير الدراسة الاستقصائية إلى أن تعاطي مواد أخرى غير القنب لا يزال غير شائع بين الطلاب.

1002- وكشف تحليل مياه الصرف الصحي أُجري في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2024، وشمل حوالي 56 في المائة من سكان أستراليا، عن ارتفاع قياسي في استهلاك الكيتامين داخل عواصم الولايات وخارجها على السواء، وعن انخفاض قياسي في استهلاك الأوكسيكودون والفنتانيل خارج عواصم الولايات. ومع أن استهلاك الكوكايين انخفض منذ شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 2023، إلا أنه بقي أعلى من مستوياته قبل الجائحة، مما فسر على أنه يشير إلى احتمال حدوث توسع طويل الأمد في سوق الكوكايين غير المشروع. أما استهلاك الميثامفيتامين فبقي أعلى من متوسط مستوياته على الأمد الطويل، ولكنه أقل من مستوياته قبل الجائحة.

1003- ووجدت الدراسة الوطنية الأسترالية للصحة العقلية والرفاه للفترة 2020-2022 أن 1,4 في المائة من الذكور و0,5 في المائة من الإناث الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و85 سنة تنطبق عليهم المعايير التشخيصية لاضطرابات تعاطي المخدرات وابتدت عليهم أعراضها في الأشهر الـ12 السابقة. وظلت الأمفيتامينات، ولا سيما الميثامفيتامين، هي أشيع المواد التي يُلتبس العلاج من تعاطيها في البلد، مع استثناء الكحول، حيث سجلت نسبة خطط العلاج المغلقة من تعاطي هذه المواد في الفترة المشمولة بالتقرير 2022-2023 والبالغة 12 شهرا مستوى مماثلا لما سجلته في فترة الإبلاغ السابقة. كما ظلت نسبة خطط العلاج المغلقة المتعلقة بالهيرويين مستقرة، في حين انخفضت نسبة خطط العلاج المتعلقة بالقنب.

1004- وأدخلت إصلاحات على ترتيبات العلاج من اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية في أستراليا بغية تحسين القدرة على تحمل تكاليف الأدوية ذات الصلة وتعزيز تكافؤ فرص الحصول عليها. واعتبارا من 1 تموز/يوليه 2023، بات بالإمكان صرف أدوية علاج اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية بنفس الطريقة التي تُصرف بها الأدوية الأخرى في إطار مخطط الاستحقاقات الدوائية، مما يقلل بشكل كبير من التكاليف التي كان المرضى يتكبدها في السابق. وأنشئ برنامج جديد لعلاج الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المؤثرات الأفيونية، وهو برنامج الصيدليات المجتمعية، لضمان دفع مبالغ مالية متسقة على الصعيد الوطني مقابل الخدمات التي تقدمها الصيدليات المجتمعية لعلاج الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المؤثرات الأفيونية، ومنها مثلا إعطاء الجرعات للمرضى داخل الصيدليات أو إتاحة أخذها للمنزل، وإعطاء الصيدلة لحقن البوبرينورفين في الموقع. ووُضعت ترتيبات انتقالية ينتهي العمل بها في 30 حزيران/يونيه 2024 لضمان عدم انقطاع حصول المرضى على الأدوية المطلوبة.

1005- وتشير البيانات الأولية إلى أن المؤثرات الأفيونية كانت حاضرة فيما يقرب من 60 في المائة من حالات الوفاة الناجمة عن المخدرات في عام 2022 في أستراليا. وانخفضت الوفيات المتصلة بالبنزوديازيبينات منذ عام 2018، حيث كانت هذه المادة حاضرة في أكثر من 40 في المائة من حالات الوفاة الناجمة عن المخدرات في عام 2022. وتشير التقديرات الأولية لمعدل حالات الوفاة الناجمة عن المخدرات في عام 2022 (7,0 حالات وفاة لكل 100 000 شخص) إلى أنه سيسجل مستوى أقل بقليل مما سجّله في عام 2021 (7,1 حالات وفاة لكل 100 000 شخص)، ليستمر بذلك الاتجاه التنازلي المسجل منذ الذروة التي بلغها معدل حالات الوفاة في عام 2017. وفي عام 2022، كان الهيرويين هو المؤثر الأفيوني الأكثر شيوعا في حالات الوفاة الناجمة عن جرعات مفرطة من المؤثرات الأفيونية، على عكس الحال في العام السابق الذي استأثرت فيه المؤثرات الأفيونية الطبيعية وشبه الاصطناعية بالنسبة الأكبر من حالات الوفاة الناجمة عن جرعات مفرطة من المؤثرات الأفيونية. وتشير البيانات الأولية إلى انخفاض معدل حالات الوفاة الناجمة عن تعاطي جرعة مفرطة من الكوكايين من معدل قياسي بلغ 0,39 حالة وفاة لكل 100 000 شخص في عام 2020 إلى 0,28 حالة وفاة لكل 100 000 شخص في عام 2022. وكان معدل حالات الوفاة الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة من المنشطات الأمفيتامينية في عام 2022 (2,1 حالة وفاة لكل 100 000 شخص) مماثلا لنظيره في عام 2021، ويعكس انخفاضا مقارنة بالمعدل القياسي البالغ 2,5 حالة وفاة لكل 100 000 شخص الذي سجّل في عام 2020.

1006- وخلصت الدراسة الاستقصائية الصحية في نيوزيلندا للفترة 2022-2023 إلى أن معدل انتشار تعاطي المخدرات بين البالغين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر سجل مستوى مماثلا لذلك الذي سجّله في الفترة 2021-2022. ومع ذلك، خلصت الدراسة إلى أن تعاطي القنب (14,2 في المائة) والكوكايين (1,3 في المائة) والإكستاسي (3,6 في المائة) والمهلوسات (2,5 في المائة) شهد زيادة في العام السابق مقارنة بالفترة 2017-2018. وظل معدل انتشار تعاطي المنشطات الأمفيتامينية (1,1 في المائة) والمهدئات (1,3 في المائة) في العام السابق عند مستوى مماثل لما سجّله في الفترة 2022-2023 مقارنة بالفترة 2017-2018. وفي الفترة 2022-2023، بلغ معدل انتشار إساءة استعمال المؤثرات الأفيونية في الأشهر الـ12 السابقة 0,4 في المائة.

1007- وأظهر رصد لمياه الصرف الصحي، شمل حوالي 75 في المائة من سكان نيوزيلندا، زيادة في استهلاك الميثامفيتامين في الربع الأول من عام 2024 مقارنة بمتوسط الاستهلاك في الأرباع الأربعة السابقة. وانخفض مستوى استهلاك عقار الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين في الربع الأول من عام 2024، ولكنه سجّل مستوى يتسق مع متوسط الكمية المستهلكة في الأرباع الأربعة السابقة. واستمر تزايد استهلاك الكوكايين ليسجل مستوى أعلى من نظيره المسجّل خلال الأرباع الأربعة السابقة.

1008- وأشار تقرير بشأن الصحة العقلية وتعاطي المواد الإشكالية، أُعدّ على أساس البيانات التي جُمعت من خلال الدراسة الاستقصائية الصحية في نيوزيلندا للفترتين 2016-2017 و2021-2023، إلى تزايد انتشار الاستعمال الإشكالي المتوسط المخاطر أو العالي المخاطر للمواد غير المشروعة (من 10,1 في المائة إلى 11,2 في المائة) بين الفترتين 2016-2017 و2021-2023. ويُعزى ذلك إلى تزايد معدل الانتشار بين النساء، من 8,1 في المائة إلى 9,9 في المائة، في حين ظل نظيره بين الرجال مستقرا نسبيا، حيث بلغ 12,2 في المائة في الفترة 2016-2017 و12,4 في المائة في الفترة 2021-2023. وخلال نفس الفترة، ازدادت نسبة انتشار التعاطي الإشكالي المعتدل المخاطر أو المرتفع المخاطر لكل من المنشطات الأمفيتامينية والمهلوسات.

1009- ووجد "مؤشر الضرر للمخدرات غير المشروعة لعام 2023 في نيوزيلندا" أن التكلفة الإجمالية للأضرار الناتجة عن المخدرات في البلد قد زادت بنسبة 1,95 في المائة منذ عام 2020. وخلال هذه الفترة، تضاعفت تقريبا التكلفة الإجمالية للأضرار الناجمة عن الكوكايين، في حين انخفضت التكلفة الإجمالية للأضرار الناجمة عن تعاطي الإكستاسي. وقُدِّرت التكلفة الإجمالية للأضرار الناجمة عن تعاطي الميثامفيتامين بنسبة 5 في المائة، ولكن من المفهوم أنها قد تكون أعلى من ذلك نظرا لأن القدر الأكبر من الأضرار التي تسببها هذه المادة يقع على المستوى الشخصي. وتنتشر وزارة الصحة في نيوزيلندا هذا المؤشر بوصفه أداة متحفظة لقياس الأضرار الشخصية والمجتمعية المتصلة بتعاطي المخدرات والتي تتوفر بيانات عنها. ولا يتضمن المؤشر تقديرات للأثار المترتبة على أطفال الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بسبب نقص المعلومات.

1010- وعلى مدى الأشهر الـ12 السابقة، أصدر نظام High Alert للإنذار المبكر في نيوزيلندا تنبيهات بشأن مادة مشابهة لمادة ألفا-بيروليدونوفاليروفينون (α -PVP) الخاضعة للمراقبة الدولية تُباع على أنها ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، واكتشاف مادة 4-برومو-2,5-ثنائي ميثوكسي فينيثيلامين (B-2C) في مسحوق يُفترض أنه ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، واكتشاف هيروين في مسحوق أبيض يُباع على أنه كيتامين، واكتشاف مؤثر أفيوني شديد الفعالية، وهو مادة N-ديسثيل إيتونيتازين، في قرص ديازيبام مزيف. وفي كانون الثاني/يناير 2024، أبلغت الخدمة عن تزايد اكتشاف مسحوق وردي اللون يُعرف باسم "التوسي" أو "الكوكايين الوردي"، الذي تبين أنه يحتوي عادة على الكيتامين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، إضافة إلى مواد أخرى بما في ذلك الكوكايين والكافيين ومؤثرات عقلية جديدة. وفي شباط/فبراير 2024، قدمت الخدمة معلومات تشير إلى زيادة في الأضرار الناجمة عن القنبينات الاصطناعية في جميع أنحاء نيوزيلندا، حيث أشارت الاختبارات إلى احتمال أن تكون تلك الزيادة متعلقة بمادة MDMB-4en-PINACA الخاضعة للمراقبة الدولية بموجب الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971. وخلال فترة صيف 2023-2024، استُبينت سبعة كاثينونات اصطناعية جديدة أو غير معروفة في عينات من مادة يُفترض أنها مادة الإكستاسي. واحتوت إحدى هذه العينات إما على المادة N-إيزوبروبيل بوتيلون (الأيزوبوتيلون) أو المادة N-بروبيل بوتيلون (البوتيلون)، وهي أول مرة تُكتشف فيها في البلد. وفي نيسان/أبريل 2024، أصدر نظام High Alert تنبيهات بشأن زيادة الأضرار المرتبطة بتعاطي مادة الغاما-بوتيرولاكتون وحمض غاما-هيدروكسي الزيد ومادة 4,1-بيوتانديول في نيوزيلندا، وأن المواد الكيميائية الصناعية تُباع بصورة متزايدة على أنها ميثامفيتامين. وحُدِّر تنبيه صادر في تموز/يوليه 2024 من اكتشاف مادتين كيميائيتين سامتين هما الفينانثرولين وغلايكول ثنائي الإيثيلين في سائل يُفترض أنه مؤثر أفيوني. وفي ولاية نيو ساوث ويلز الأسترالية، صدرت تحذيرات رسمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بشأن ارتفاع معدل حالات الجرعات المفرطة من المؤثرات الأفيونية بعد تعاطي مواد يُعتقد أنها كوكايين أو ميثامفيتامين، وفي كانون الثاني/يناير 2024 بشأن أقراص تُباع على أنها ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين ("إكستاسي") وتبين أنها تحتوي على النيتازينات، وهي مجموعة قوية من المؤثرات الأفيونية. كما صدرت تحذيرات في نيو ساوث ويلز بشأن نيتازينات تؤدي إلى حالات شديدة من تعاطي الجرعات المفرطة من المؤثرات الأفيونية، ونيتازينات موجودة في مخدرات يُعتقد أنها هيروين، وأقراص ديازيبام مزيفة تبين أنها تحتوي على مخدرات أخرى، بما في ذلك البرومازولام، وأقراص ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين عالية الجرعة.

الفصل الرابع-
التوصيات المقدمة
إلى الحكومات والأمم المتحدة
وسائر المنظمات الدولية
والوطنية المعنية

1011- تؤدُّ الهيئة، بعد أن استعرضت تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، أن تقدم إلى الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية استنتاجاتها وتوصياتها الرئيسية الواردة أدناه.

السياريوهات المتعلقة بالانتشار السريع لصنع المخدرات الاصطناعية غير المشروعة وتسويقها واستهلاكها وتدابير التصدي الممكنة

1012- وضعت الدول والمؤسسات مزيجاً من الآليات السياسية من أجل مواجهة عناصر مختلفة في أسواق المخدرات الاصطناعية غير المشروعة. ومع ذلك، يجب أن توضع هذه الجهود ضمن إطار منسق يؤدي إلى نهج متوازن وتطوعي لمعالجة مسألة الحد من الطلب على المخدرات الاصطناعية وعرضها.

1013- ومن أجل معالجة هذه الثغرات الرئيسية القائمة في مجال السياسات بصورة فعالة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع استراتيجية شاملة ومنسقة بغية الاستجابة لتطور أسواق المخدرات الاصطناعية وتوسعها. ومن أجل التصدي لانتشار نطاق وجود المخدرات الاصطناعية في الأسواق المحلية والإقليمية، ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تحدد المواضيع المحجوبة والثغرات الرئيسية التي يمكن للمتجرين استغلالها بسهولة. وفضلاً عن تعزيز برامج الاعتراض والأمن، تحتاج الحكومات والمنظمات الدولية إلى التماس قدر أكبر من الاستثمار في استراتيجيات التعليم والعلاج والوقاية التي تركز بوجه خاص على التهديد الذي تشكله المخدرات الاصطناعية. والأهم من ذلك، ينبغي للحكومات أن تسعى إلى دعم هذه الجهود باستراتيجية منسقة وشاملة تشجع الاتساق في تبادل المعارف والحوار والتنسيق والتثقيف بشأن المخدرات الاصطناعية.

التوصية 1: بغية الاستعداد على نحو كاف لمواجهة تصاعد خطر المخدرات الاصطناعية غير المشروعة، ينبغي للبلدان وسلطات المراقبة والمنظمات الدولية والإقليمية أن تنظر في التوصيات المفصلة الواردة في الفصل الأول من هذا التقرير، التي تركز على ما يلي:

التنسيق الوطني

(أ) زيادة التنسيق الوطني من خلال إنشاء فرق عمل مشتركة بين الوكالات للتصدي للزيادة في المخدرات الاصطناعية؛

الإنذار المبكر والمراقبة المستمرة

(ب) الاستثمار في نظم الإنذار المبكر والمراقبة المستمرة؛

(ج) استخدام أدوات التعلم الآلي والاستخبارات المنظمة للمساعدة في استبانة العقاقير الاصطناعية النهائية وتحديد التركيبات الجزيئية المحتملة التي يمكن استخدامها كمدخلات كيميائية بديلة؛

تبادل المعلومات

(د) استخدام المنصات القائمة لتبادل المعلومات العملياتية بشأن الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والسلائف والمعدات وضبطها؛

(هـ) تقديم تقارير محددة ومفصلة عن الشحنات المضبوطة من المواد السليفة والمخدرات النهائية؛

إنفاذ القانون

(و) ينبغي استخدام مراقبة سلاسل الإمداد وتعطيل الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك صنع السلائف الكيميائية غير المشروعة وتهريبها، وذلك بغرض رسم صورة استخباراتية شاملة عن الشبكات وأساليبها وطبيعتها عملياتها؛

(ز) توفير التدريب للوكالات المعنية المكلفة بتخزين المخدرات و/أو التخلص منها على التعامل الآمن مع المخدرات الاصطناعية الشديدة المفعول واعتراضها، وكذلك على التخلص المسؤول من هذه المواد؛

(ح) السعي إلى التشديد على حقوق الإنسان في نهج الاعتراض المتبعة، واستكشاف بدائل للتدابير العقابية القصوى؛

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

(ط) تعزيز العلاقات والشراكات مع شركات القطاع الخاص ومواقع التجارة الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي لتشجيعها على القيام بدور أكثر نشاطاً في استبانة النشاط الإجرامي وتبادل المعلومات الاستخباراتية العملية مع السلطات المعنية؛

(ي) التعاون مع الهيئة في جهودها الرامية إلى رسم خرائط خاصة بصناعاتها الكيمائية والصيدلانية والطبية والمتعلقة بالتكنولوجيا الأحيائية والصناعات ذات الصلة من أجل تحسين رصد الأسواق؛

(ك) التصدي للاستعمال غير الطبي للمنتجات البيطرية الاصطناعية المهدئة؛

خدمات التوعية العامة والوقاية والعلاج والتعافي

(ل) تنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية لخفض الطلب على المخدرات الاصطناعية تتضمن إقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص، وتشرك منظمات المجتمع المدني وتستهدف الشباب؛

(م) النظر في إنشاء نظام للإنذار في حالات الطوارئ، مثل نظام الإنذار المبكر التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ونظام الإنذار المبكر في الاتحاد الأوروبي بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة، لإخطار قطاعات الرعاية الصحية وإنفاذ القانون والسياسات بالمواد الاصطناعية المستبانة حديثاً؛

(ن) السعي إلى بناء مخزونات احتياطية كافية من العقاقير المناهضة ذات المفعول الأفيوني (مثل النالوكسون) واعتماد سياسات تهدف إلى تيسير سبل الحصول عليها، وفي الوقت نفسه، تحسين البنية التحتية العلاجية القائمة أو إنشاء برامج أفضل للوقاية والعلاج والحد من الضرر؛

التعاون الدولي والإقليمي

(س) إنشاء المزيد من آليات التعاون الدولي على المستويين الاستراتيجي والعملي من أجل تعزيز الحوار المفتوح وتبادل أفضل الممارسات وتشجيع تبادل المعلومات والاستخبارات باستخدام المنبذات المتعددة الأطراف والثنائية.

توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية

1014- يؤكد تحليل البيانات المتعلقة باستهلاك المسكنات الأفيونية، حسبما أبلغت الحكومات الهيئة بها، أن عدم المساواة في الحصول على المسكنات الأفيونية، مثل المورفين، وعدم توافرها بأسعار معقولة لا يزال مشكلة مستمرة. ومن بين العوامل التي تسهم في هذه المشكلة أن جزءاً كبيراً من المورفين المصنوع في جميع أنحاء العالم لا يستعمل مباشرة لغرض تسكين الألم، بل لأغراض أخرى. واستهلاك المورفين، إلى جانب المسكنات الأفيونية الأخرى، لا يزال متركزاً في البلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية، في حين يسجل استهلاكها في مناطق أخرى مستويات غير كافية لتلبية الاحتياجات الطبية لسكانها على نحو مناسب. ويواصل العديد من البلدان الإبلاغ عن مواجهة صعوبات في شراء الأدوية المحتوية على المورفين، بالرغم من الإبلاغ عن توافر كميات كافية من الخامات الأفيونية. ولا تزال الاختلافات القائمة في مستويات الاستهلاك بين البلدان كبيرة. وهناك عوامل مختلفة، مثل المصالح الاقتصادية والتجارية، وتوافر المعارف والتدريب، إلى جانب الأطر التنظيمية، تؤثر على قدرة البلدان على شراء المورفين وإعطائه لعلاج الألم.

1015- وعلى الرغم من الدور المهم الذي تؤديه المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية في المجالات الطبية، فإن تقييم توافرها على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لا يزال تحدياً نظراً إلى عدم توافر بيانات شاملة على الصعيد الوطني أو وسائل راسخة لتقييم المستوى المناسب لاستخدام المؤثرات العقلية من أجل تلبية الطلب. ومع ذلك، فالبيانات التي وفرتها الحكومات للهيئة تشير مثلاً إلى أنه على الرغم من وجود 80 في المائة من مرضى الصرع في بلدان منخفضة أو متوسطة الدخل، يتركز استهلاك المؤثرات العقلية ذات الصلة في البلدان المرتفعة الدخل.

التوصية 2: تؤكد الهيئة مجدداً وجود حاجة ملحة إلى زيادة توافر المؤثرات الأفيونية والمؤثرات العقلية وتيسر الحصول عليها للاستعمال الطبي، وتحسين عمليات وصفها طبياً واستعمالها، وبخاصة في البلدان التي أبلغت عن نقص في مستويات الاستهلاك أو نقص شديد فيها، وتدعو إلى وضع سياسات عمومية محددة الأهداف بشأن تيسر الحصول على هذه المواد وتوافرها، تدعمها الحكومات والنظم الصحية والأخصائيون الصحيون والمجتمع المدني وصناعة المستحضرات الصيدلانية والمجتمع الدولي.

التوصية 3: بناء على ذلك، وتماشيا مع أحكام وأهداف اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، تحت الهيئة البلدان التي تصنع المؤثرات الأفيونية على تخصيص كمية متزايدة من المورفين لاستخدامها في إنتاج مستحضرات المورفين الضموية لاستخدامها في علاج الألم، وخصوصا في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

التوصية 4: توصي الهيئة جميع الحكومات بأن تضمن أن يكون لدى مقدمي الخدمات الطبية جميع الأدوات اللازمة لتحسين رصد المواد الخاضعة للمراقبة وإدارة حصول المرضى عليها بغية ضمان الاستخدام الرشيد لها. وتدعو الهيئة إلى المزيد من التعاون الدولي لتعزيز اللوائح التي تنظم الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة وتحسين الوعي العام مع تذكير الحكومات بأن نقص التدريب والمعلومات الخاطئة والتشخيص الذاتي الخاطئ والاستعمال غير الضروري أو المفرط للمؤثرات العقلية تشكل تهديدات كبيرة للمجتمع.

توافر المواد الخاضعة للمراقبة لعلاج اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية

1016- إن اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية هي حالة مزمنة تتسم بالاستعمال المستمر للمؤثرات الأفيونية مع ما يترتب عليه من عواقب جسدية وعقلية واجتماعية وقانونية وخيمة. ونظرا لأن إمكانية الارتهان للمؤثرات الأفيونية عالية للغاية، فإن اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية تمثل مشكلة صحية عامة مهمة، ويتمثل أحد المخاطر المرتبطة بها في الجرعات المفرطة، وهو خطر تصاعد بسبب تزايد الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية القوية في أنحاء مختلفة من العالم. وإضافة إلى ذلك، تساهم إساءة استعمال المؤثرات الأفيونية في انتقال الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية وفيروس التهاب الكبد C، مما يشكل مخاطر صحية إضافية على الأفراد والمجتمعات المحلية.

1017- ويتمثل أحد النهج الفعالة لمعالجة اضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية في العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول، الذي ينطوي على إعطاء نواهض ذات مفعول أفيوني طويل الأمد، كاملة أو جزئية، مثل الميثادون أو البوبرينورفين. وقد ثبتت فعالية هذه المواد، وهي خاضعة للمراقبة الدولية. ومع ذلك، هناك تحديات كبيرة في العديد من البلدان أمام تنفيذ العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول، بما في ذلك وصم المرضى، وعدم تكافؤ فرص الحصول على العلاج، والصعوبات المرتبطة بالحاجة إلى إعطاء العلاج بصورة يومية. ويمكن أن تنشأ هذه التحديات نتيجة لعوامل مثل السفر لمسافات طويلة من أجل الوصول إلى العيادات، وتكاليف العلاج، واضطراب الحياة اليومية الذي لا مناص منه.

1018- وفي بعض البلدان التي ينتشر فيها تعاطي المخدرات بالحقن واضطرابات تعاطي المؤثرات الأفيونية انتشارا واسعا، يسجل استهلاك الميثادون والبوبرينورفين وتوافر خدمات العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول مستويات متدنية، بل تكاد تكون منعدمة. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى المقاومة السياسية والثقافية، أو تقاعس السلطات المسؤولة أو عجزها عن الإقرار بالمشكلة. ولا تقر بعض الحكومات بفعالية هذه المواد أو بأن تقديم خدمات العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول هو وسيلة فعالة لعلاج الارتهان للمؤثرات الأفيونية، بالرغم من وجود أدلة علمية تثبت عكس ذلك.

التوصية 5: بالنظر إلى تزايد الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية والعواقب الصحية والاجتماعية السلبية المرتبطة به، تشجع الهيئة البلدان على وضع برامج وخدمات لمعالجة هذه المشكلة، بسبل منها استخدام المواد الخاضعة للمراقبة مثل الميثادون والبوبرينورفين في العلاج، وتقديم خدمات العلاج بالنواهض الأفيونية المفعول.

استعمال المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض غير الطبية

1019- ذُكرت الهيئة الحكومات، على مر السنين، بأن تقنين استعمال غير الطبي للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية (أساسا فيما يتعلق بالقنب، ولكن يُنظر حاليا في مواد أخرى أيضا) يتعارض مع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. والتطورات التي شهدتها بلدان عديدة أبحاث استعمال القنب (وأي مواد أخرى خاضعة للمراقبة الدولية) في الأغراض غير الطبية أو تسامحت مع تقنينه في ولايات قضائية معينة داخلها إنما تؤثر على الطابع العالمي لنطاق الانضمام للمعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وقوة الالتزام بتنفيذها، الذي أكدته الدول الأعضاء مجددا أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعقودة في عام 2016. وتتعارض تصرفات هذه البلدان والولايات القضائية مع تلك المعاهدات.

التوصية 6: تود الهيئة أن توجه انتباه جميع الحكومات إلى أن التدابير التي تقنن الاستعمال غير الطبي لمواد خاضعة للمراقبة الدولية تتعارض مع أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، ولا سيما الفقرة (ج) من المادة 4، والمادة 36 من اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، والفقرة 2 من المادة 5 من اتفاقية سنة 1971، والفقرة 1 (أ) من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988.

الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وحقوق الإنسان

1020- تسترعي الهيئة انتباه البلدان إلى البعد المتعلق بحقوق الإنسان في اتفاقيات مكافحة المخدرات في ضوء الفصل الخاطئ بين حقوق الإنسان ومراقبة المخدرات. وقد أدركت الهيئة منذ فترة طويلة أن احترام حقوق الإنسان هو جزء لا يتجزأ من الامتثال للاتفاقيات الدولية للثلاث لمراقبة المخدرات - بل هو شرط مسبق للامتثال لها. وقد دعت الهيئة، لدى اضطلاعها بالمهام الموكلة إليها، بصورة لا لبس فيها إلى احترام حقوق الإنسان في وضع سياسات المخدرات وتنفيذها. والتدابير التي تتخذ بغرض يُزعم أنه تعزيز مراقبة المخدرات والتي لا تتفق مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً هي انتهاك للاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات.

1021- واعتماد تدابير لمراقبة المخدرات وتطبيقها يحدث في سياق أوسع تتحمل فيها الدول التزامات قانونية مترامنة، بما فيها تلك النابعة من صكوك حقوق الإنسان. وعلى وجه التحديد، تتراوح هذه الالتزامات بين الحق في الصحة، وتعزيز المساواة وعدم التمييز تجاه متعاطي المخدرات، وحظر التوقيف والاعتقال تعسفاً، والحق في محاكمة عادلة في الجرائم المتصلة بالمخدرات، والحماية من جميع أشكال العقوبة القاسية واللاإنسانية.

التوصية 7: تحت الهيئة الحكومات، عند تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، على إيلاء الاعتبار الواجب للمسائل المتصلة بحقوق الإنسان مثل الحق في الصحة، بما في ذلك إتاحة المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية، وأيضا في حالات الطوارئ؛ والحق في الحصول على خدمات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي القائمة على الأدلة؛ وحماية النساء والأطفال والأقليات من الوصم والتمييز؛ وتطبيق مبدأ التناسب في تدابير العدالة الجنائية المتخذة بغية التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات على النحو المنصوص عليه في اتفاقية سنة 1961 (المادة 36، الفقرات 1(i) و 2(i) و 4(ب) و 4(ج))، واتفاقية سنة 1971 (المادة 22، الفقرتان 1(i) و 2(i) و 4(ب)) واتفاقية سنة 1988 (المادة 3، الفقرتان 4(i) و (ب) و (ج) و 7).

التوصية 8: في حين أن اختيار التدابير التشريعية أو السياساتية الرامية إلى التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات، بما في ذلك تحديد العقوبات، يندرج ضمن صلاحيات الدول، فإن الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات تقضي صراحة بأن تكون هذه العقوبات ملائمة ومتناسبة، وأن تأخذ في الاعتبار جسامة الجريمة ودرجة مسؤولية الجاني المزعوم. وبناء على ذلك، تشجع الهيئة جميع الدول التي لا تزال توقع عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات على أن تنظر في إلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات وعلى أن تخفف أحكام الإعدام التي صدرت بالفعل، في ضوء الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن تطبيق عقوبة الإعدام على فئة الجرائم المتصلة بالمخدرات.

توافر المواد الخاضعة للمراقبة في حالات الطوارئ

1022- كان العام الماضي عام الأزمات. فقد تسببت النزاعات المسلحة الداخلية والحروب الشاملة بين البلدان في معاناة إنسانية غير مسبوقة. ولقي عدة آلاف من الأشخاص حتفهم، من بينهم العديد من النساء والأطفال. وشردت داخليا أعداد كبيرة من السكان. وتعرّض العاملون في المجالين الإنساني والصحي ممن كانوا يحاولون مساعدة الآخرين إلى القتل بمستوى لم يسبق له مثيل في النزاعات السابقة. وإضافة إلى ذلك، استمر وقوع الكوارث الطبيعية، مما تطلب تدخلات إنسانية. ولا تزال الهيئة تشعر بقلق عميق إزاء حالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن هذا النزاعات الجارية والكوارث الطبيعية. ونظرا لوجود احتياجات إنسانية شديدة ومتنامية ناجمة عن حالات الطوارئ المختلفة المشار إليها، تعد العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية ضرورة لضمان الصحة والرفاه، ولإستخدامها في التخدير وإدارة الألم وعلاج حالات الصحة العقلية والعصبية.

التوصية 9: تذكّر الهيئة الدول بالتزامها بضمان توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية، وفقا لاتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة 1971. ومن الضروري اتخاذ تدابير عاجلة من أجل ضمان الحصول دون عوائق على الأدوية، بما في ذلك الأدوية التي تحتوي على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية خاضعة للمراقبة الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، تُشجّع السلطات الوطنية المختصة على أن تستخدم، كلما كان ذلك مناسباً، المبادئ التوجيهية النموذجية لمنظمة الصحة العالمية بشأن توفير العقاقير الخاضعة للمراقبة للرعاية الطبية في حالات الطوارئ على الصعيد الدولي.

تقديم المعلومات وجمع البيانات

1023- يمثل تقديم البيانات الإحصائية الشاملة والموثوقة بانتظام من الحكومات إلى الهيئة مقوما حيويًا من أجل الأداء العام للنظام الدولي لمراقبة المخدرات وتحليل الاتجاهات العالمية.

التوصية 10: تشجع الهيئة الحكومات على منح الأولوية لتقديم تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب، مما سيؤثر كثيرًا على فعالية وكفاءة تشغيل النظام الدولي لمراقبة المخدرات.

التوصية 11: تحت الهيئة البلدان والأقاليم التي لم تقدم التقارير بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، وخصوصًا عن استهلاك المؤثرات العقلية، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان حصول سلطاتها الوطنية المختصة على ما يكفي من الموارد والتدريب لإعداد التقارير في الوقت المناسب.

التوصية 12: تشجع الهيئة الحكومات على الاستفادة من النماذج الإلكترونية المدرجة في برنامج الهيئة للتعلّم بغرض زيادة تعزيز معارفها بشأن جمع وتحليل وتقديم البيانات المطلوبة بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتُشجّع الحكومات أيضًا على تقديم الدعم المالي والمساعدة التقنية إلى البلدان المحتاجة لها وإلى أنشطة الهيئة في هذا المجال.

1024- ويفتقر العديد من البلدان إلى آليات لجمع البيانات عن تعاطي المخدرات والطلب على العلاج، مما يعيق الجهود المبذولة لوضع برامج قائمة على الأدلة للوقاية والعلاج.

التوصية 13: تشجع الهيئة الدول الأعضاء على تحسين جمع البيانات عن أنماط تعاطي المخدرات، وإجراء دراسات استقصائية دورية، متى أمكن، عن تعاطي المخدرات والطلب على العلاج، بغية الاسترشاد بها في وضع سياسات قائمة على الأدلة لمراقبة المخدرات.

تقديم تقديرات العقاقير المخدرة وتقييمات المؤثرات العقلية

1025- تشكل تقديرات الاحتياجات المشروعة السنوية من العقاقير المخدرة وتقييمات الاحتياجات المشروعة السنوية من المؤثرات العقلية ركيزتين أساسيتين للنظام الدولي لمراقبة المخدرات. فهما تمكّنان البلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء من ضمان بقاء التجارة في هذه المواد ضمن الحدود التي تضعها حكومات البلدان المستوردة ومنع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة من التجارة الدولية منعًا فعالًا. وفيما يتعلق بالعقاقير المخدرة، تعد تقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة شرطًا إلزاميًا بمقتضى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة، وتؤكد الهيئة مما تقدمه الحكومات من تقديرات تصبح أساسًا لحساب الحدود التي تُفرض على الصنع والاستيراد. ولم تقدم عدة حكومات تقديرات إلى الهيئة، وبعض التقديرات المقدّمة لا تستند إلى تقييم سليم للاحتياجات الطبية والعلمية الوطنية. وعلى مدى السنوات الماضية، وضعت الهيئة تقديرات العقاقير المخدرة لعدد متزايد من الحكومات.

1026- وعملاً بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 7/1981 و44/1991، يُطلب إلى الحكومات إبلاغ الهيئة بتقديراتها للاحتياجات الطبية والعلمية السنوية من المؤثرات العقلية المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971. وتُبلّغ جميع الدول والأقاليم بالتقديرات الواردة من أجل مساعدة السلطات المختصة في البلدان المصدرة عند الموافقة على صادرات المؤثرات العقلية. ومع ذلك، هناك عدد كبير من الحكومات التي لم تقدم تقييمًا كاملًا لاحتياجاتها المشروعة من المؤثرات العقلية منذ ثلاث سنوات أو أكثر. ومن ثمّ، فإن التقديرات المتاحة بشأن تلك البلدان والأقاليم ربما لم تعد مطابقة لاحتياجاتها الطبية والعلمية الفعلية من تلك المواد.

التوصية 14: توصي الهيئة الحكومات بأن تواصل تعزيز قدرة السلطات الوطنية المختصة على تقدير احتياجاتها الطبية والعلمية للعقاقير المخدرة تقديرًا وافيا وعلى إجراء تقييمات للمؤثرات العقلية، بوسائل منها استخدام نماذج التعلّم الإلكتروني المتاحة عالميًا. وتوصي أيضًا بأن تعزز الحكومات الآليات المحلية لجمع البيانات، لكي يتسنى لها توفير تقديرات وتقييمات تجسد الاحتياجات الوطنية الملائمة المستخدمة في الأغراض الطبية. وتُشجّع الحكومات التي تتولى الهيئة وضع التقديرات الخاصة بها بشدة على مراجعة تلك التقديرات وتحديثها. وتوصي الهيئة الحكومات كذلك باستعراض وتحديث تقديرات احتياجاتها السنوية من المؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية مرة كل ثلاث سنوات على الأقل.

حالة الانضمام إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

1027- لا تزال الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات من بين معاهدات الأمم المتحدة التي لقيت أكبر قدر من التصديق عليها، حيث تحظى بانضمام شبه عالمي. ومع ذلك، فإن بعض البلدان لم تصبح بعد أطرافاً.

التوصية 15: تكرر الهيئة دعوتها الدول القليلة المتبقية التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات إلى اتخاذ خطوات من أجل الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وتنفيذها تنفيذاً تاماً.

السلائف الكيميائية

1028- تواصل الهيئة، تماشياً مع ولايتها، تزويد الحكومات بتحليل عالمي لحالة السلائف على الصعيد العالمي في تقاريرها بشأن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988. ويحدد تقرير هذا العام بشأن التنفيذ زيادة أخرى في عمليات التسريب ومحاولات التسريب والمضبوطات من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، بما في ذلك في شكل مستحضرات صيدلانية لا تخضع في كثير من الأحيان للمراقبة بنفس الطريقة التي يخضع بها ما تحتوي عليه من مواد. وإضافة إلى ذلك، يوضح التقرير استمرار الاستخدام الواسع النطاق للمواد الكيميائية البديلة غير الخاضعة للمراقبة الدولية أو الوطنية، بما في ذلك المواد الكيميائية المصممة خصيصاً بغرض التحايل على الضوابط، التي لا يفصلها في حالات كثيرة عن المنتجات النهائية المطلوبة سوى خطوة واحدة أو عدد قليل للغاية من الخطوات. ونظراً لأن عدد المواد الكيميائية البديلة يمكن أن يكون غير محدود، يلزم فهم مصادرها على نحو أفضل، وتبادل المعلومات في وقت مبكر بشأن المواد والاتجاهات الناشئة، والتركيز بصورة أكبر على التدابير الطوعية والشاملة.

1029- وقد أطلقت الهيئة مبادرة "التفاعل مع الصناعات" التي تهدف إلى تعزيز الدور الاستباقي للقطاعات الصناعية في منع صنع المخدرات على نحو غير مشروع، وفي هذا الصدد، تعكف الهيئة على تطوير نظام الرصد المؤتمت للأسواق الافتراضية للمواد الكيميائية والمعدات، الذي سيساعد الحكومات من خلال توفير معلومات عملية ودلائل استخباراتية بشأن منشورات الإنترنت المشبوهة المتعلقة بالسلائف.

التوصية 16: تشجع الهيئة الحكومات على زيادة استخدام ما توفره الهيئة من أدوات إلكترونية تتيح التعاون العالمي على رصد التجارة الدولية المشروعة في السلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية (نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام بن أونلاين))، والمواد الكيميائية غير المجدولة (النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام بن أونلاين لايت))، وعلى تبادل المعلومات والاستخبارات العملية بشأن السلائف الكيميائية، بصرف النظر عما إذا كانت خاضعة للمراقبة أم لا نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس")، وعلى استخدام هذه الأدوات بصورة أكثر منهجية.

التوصية 17: تشجع الهيئة الحكومات على إيلاء مزيد من الاهتمام لفهم القطاعات الصناعية، فضلاً عن جهات التشغيل الخاضعة للتنظيم، التي تصنع أو تستورد أو تصدّر أو توزّع أو تستخدم مواد كيميائية يمكن أن تُستخدم أيضاً في الصنع غير المشروع للمخدرات، وذلك بهدف توعيتها ومنع استهدافها من قبل المتجرين دون علمها.

التوصية 18: تشجع الهيئة الحكومات أيضاً على الاستثمار في تطوير القدرات الوطنية على رصد الشبكة السطحية بهدف تحديد المنشورات المشبوهة المتعلقة بالسلائف، بما في ذلك المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة، وإجراء التحقيقات بشأنها.

المواد والمعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات

1030- في ضوء انتشار العقاقير الاصطناعية وازدياد تعقد عمليات الصنع غير المشروع للمخدرات في جميع أنحاء العالم، أصبحت الحاجة إلى النظر إلى ما هو أبعد من السلائف والمواد والمعدات المتخصصة المستخدمة في عمليات الصنع مسألة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتوفر المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 أساساً للحكومات لمعالجة هذه المسألة بصورة مشتركة. ومع ذلك، ونظراً لأن المادة 13 لا تتضمن أي أحكام بعينها تحدد كيفية تنفيذها، نُفذت هذه المادة واستُخدمت عملياً على نطاق محدود. وخلال عام 2024، استقصت الهيئة آراء الحكومات بشأن مدى استخدامها للمادة 13 كأداة تكميلية في التصدي للصنع غير المشروع للمخدرات.

التوصية 19: تشجع الهيئة الحكومات على استخدام المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 في منع تجارة وتسريب المواد والمعدات لأغراض إنتاج أو صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة. وتُشجّع الحكومات أيضاً على تبادل المعلومات بشأن الاتجاهات والتطورات الجديدة المتعلقة بالمعدات والسواغات بهدف تعزيز المعرفة بالأسواق ذات الصلة، واستنباط نهج مستقبلية، وزيادة تعزيز الأدوات والموارد المتخصصة، بما في ذلك تلك التي توفرها الهيئة.

انتشار المؤثرات الأفيونية الاصطناعية الشديدة المفعول

1031- لا تزال الهيئة تشعر بالقلق إزاء عدد حالات الوفاة الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة ناتجة عن صنع الفنتانيل بصورة غير مشروعة ومؤثرات أفيونية اصطناعية ناشئة حديثا وشديدة المفعول وغير متصلة بالفنتانيل تُصادف في أسواق المخدرات في جميع أنحاء العالم. وتشكل هذه المواد تحديا أمام أجهزة إنفاذ القانون، لأن تهريبها بكميات أصغر إلى المستعملين النهائيين عن طريق الخدمات اللوجستية والبريدية السريعة في جميع أنحاء العالم أخذ في التزايد.

التوصية 20: تشجع الهيئة جميع الحكومات على تبادل المعلومات آنيا من خلال خاصية الاتصال الجماعي في نظام "أيونيكس" فيما يتعلق بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والمخدرات ذات الصلة التي يجري ضبطها أو إيقافها أو غير ذلك من الشحنات المشبوهة، وتيسير إجراء التحقيقات الاقتفائية التي تشمل هذه المواد. وتشجع الهيئة أيضا جهات الاتصال لدى هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية في الحكومات والمنظمات الدولية على الاستفادة من الأدوات التي يوفرها برنامج غريدس التابع للهيئة.

(توقيع)

زوكيسوا زينجيلا
المقررة

(توقيع)

جلال توفيق
الرئيس

(توقيع)

مارك كولهن
الأمين

فيينا، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

المرفق الأول-
المجموعات الإقليمية
ودون الإقليمية المستخدمة
في تقرير الهيئة الدولية
لمراقبة المخدرات
لعام 2024

ترد أدناه قائمة بالمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية المستخدمة في تقرير الهيئة لعام 2023 مع بيان الدول المنتمية إلى كل من هذه المجموعات.

أفريقيا

إثيوبيا	إثيوبيا
إريتريا	إريتريا
إسواتيني	إسواتيني
أنغولا	أنغولا
أوغندا	أوغندا
بنين	بنين
بوتسوانا	بوتسوانا
بوركينافاسو	بوركينافاسو
بوروندي	بوروندي
تشاد	تشاد
توغو	توغو
تونس	تونس
الجزائر	الجزائر
جزر القمر	جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى	جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة	جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية الكونغو الديمقراطية	جمهورية الكونغو الديمقراطية
جنوب أفريقيا	جنوب أفريقيا
جنوب السودان	جنوب السودان
جيبوتي	جيبوتي
رواندا	رواندا
زامبيا	زامبيا
زيمبابوي	زيمبابوي
سان تومي وبرنسيبي	سان تومي وبرنسيبي
السنغال	السنغال
السودان	السودان
سيراليون	سيراليون
سيشيل	سيشيل
الصومال	الصومال
غابون	غابون
غامبيا	غامبيا
غانا	غانا
غينيا	غينيا
غينيا الاستوائية	غينيا الاستوائية
غينيا-بيساو	غينيا-بيساو
كابو فيردي	كابو فيردي
الكامبيرون	الكامبيرون
كوت ديفوار	كوت ديفوار
الكونغو	الكونغو
كينيا	كينيا
ليبيريا	ليبيريا
ليبيا	ليبيا
ليسوتو	ليسوتو
مالي	مالي
مدغشقر	مدغشقر
مصر	مصر
المغرب	المغرب
ملاوي	ملاوي
موريتانيا	موريتانيا
موريشيوس	موريشيوس
موزامبيق	موزامبيق
ناميبيا	ناميبيا
النيجر	النيجر
نيجيريا	نيجيريا

أمريكا الوسطى والكاريبية

أنتيغوا وبربودا	أنتيغوا وبربودا
بربادوس	بربادوس
بليز	بليز
بنما	بنما
ترينيداد وتوباغو	ترينيداد وتوباغو
جامايكا	جامايكا
جزر البهاما	جزر البهاما
الجمهورية الدومينيكية	الجمهورية الدومينيكية
دومينيكا	دومينيكا
سانت فنسنت وجزر غرينادين	سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفس	سانت كيتس ونيفس
سانت لوسيا	سانت لوسيا
السلفادور	السلفادور
غرينادا	غرينادا
غواتيمالا	غواتيمالا
كوبا	كوبا
كوستاريكا	كوستاريكا
نيكاراغوا	نيكاراغوا
هايتي	هايتي
هندوراس	هندوراس

أمريكا الشمالية

كندا
المكسيك
الولايات المتحدة الأمريكية

أمريكا الجنوبية

الأرجنتين
إكوادور
أوروغواي
باراغواي
البرازيل
بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)
بيرو
سورينام
شيلي
غيانا
فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)
كولومبيا

شرق وجنوب شرق آسيا

إندونيسيا
بروني دار السلام
تايلند
تيمور-ليشتي
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
سنغافورة
الصين
الفلبين
فيت نام
كمبوديا
ماليزيا
منغوليا
ميانمار
اليابان

جنوب آسيا

بنغلاديش
بوتان
سري لانكا
ملديف
نيبال
الهند

غرب آسيا

أذربيجان
الأردن
أرمينيا
إسرائيل
أفغانستان
الإمارات العربية المتحدة
أوزبكستان
إيران (جمهورية-الإسلامية)
باكستان
البحرين
تركمانستان
تركيا
الجمهورية العربية السورية
جورجيا
دولة فلسطين
طاجيكستان
العراق
عُمان
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
الكويت
لبنان
المملكة العربية السعودية
اليمن

أوروبا

شرق أوروبا

الاتحاد الروسي

أوكرانيا

جنوب شرق أوروبا

ألبانيا

بلغاريا

البوسنة والهرسك

الجبل الأسود

غرب أوروبا ووسطها

إسبانيا

إستونيا

ألمانيا

أندورا

أيرلندا

آيسلندا

إيطاليا

البرتغال

بلجيكا

بولندا

تشيكيا

الدانمرك

سان مارينو

سلوفاكيا

سلوفينيا

السويد

سويسرا

بييلاروس

جمهورية مولدوفا

رومانيا

صربيا

كرواتيا

مقدونيا الشمالية

فرنسا

فنلندا

قبرص

الكرسي الرسولي

لاتفيا

لكسمبرغ

ليتوانيا

ليختنشتاين

مالطة

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

موناكو

النرويج

النمسا

هنغاريا

هولندا (مملكة-)

اليونان

أوقيانوسيا

أستراليا

بابوا غينيا الجديدة

بالاو

توفالو

تونغا

جزر سليمان

جزر كوك

جزر مارشال

ساموا

فانواتو

فيجي

كيريباس

ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)

ناورو

نيوزيلندا

نيوي

المرفق الثاني-
الأعضاء الحاليون
في الهيئة الدولية
لمراقبة المخدرات

سيزار توماس آرسي ريفاس

ولد في عام 1954. من مواطني باراغواي. مدير عام متقاعد، مكتب التعاون الوطني والدولي وتعزيز المؤسسات بالأمانة الوطنية لمكافحة المخدرات (2012-2020)؛ أستاذ الكيمياء العضوية في كلية العلوم الدقيقة والطبيعية، جامعة أسونسيون الوطنية (منذ عام 1993).

حاز على الدرجات العلمية التالية: دكتوراه في الكيمياء الجنائية، مركز الطب الجنائي، جامعة الطب في فيينا (1988-1990)؛ بكالوريوس في الكيمياء، كلية العلوم الدقيقة والطبيعية، جامعة أسونسيون الوطنية (1971-1975).

شغل سابقاً المناصب التالية: نائب الأمين التنفيذي، الأمانة الوطنية لمكافحة المخدرات (2008-2012)؛ ومدير مختبر، الأمانة الوطنية لمكافحة المخدرات (1987-2007)؛ أستاذ مادة الكيمياء العضوية لطلاب السنتين الأولى والثانية، الجامعة الكاثوليكية، سيوداد ديل إستي، باراغواي (1996-2008)؛ متدرب في مختبرات الشرطة الاتحادية الألمانية (1990).

ألّف وشارك في تأليف العديد من الإصدارات وساهم فيها، بما فيها Drug policy, strategy and action plan on drugs of Paraguay (2016) و Study of the interrelation of cannabinoids in marijuana and determination of the storage and harvest time of a marijuana sample, by means of the cannabinoid relation.

عضو في وفد باراغواي لحضور الدورة الستين للجنة المخدرات (2017)؛ واجتماع منظمات مراقبة المخدرات وإدارة المخدرات من أجل تنفيذ دورات الوقاية والعلاج وتعزيز النظم الصحية، لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، المعقود في كانكون، المكسيك (2017)؛ والاجتماع الثاني عشر المتخصص لسلطات إنفاذ قوانين المخدرات، السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور)، المعقود في بوينس آيرس (2017)؛ والاجتماع التحضيري للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المعقود في فيينا (2016)؛ والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المعقود في نيويورك (2016)؛ والاجتماعات الإقليمية الثنائية الرفيعة المستوى التي انعقدت بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن مشكلة المخدرات، في بوينس آيرس (2017)، ولاهاي (2016)، ومونتيفيديو (2015)، وأثينا (2014)، وبروكسل (2012)؛ واجتماع مجلس أمريكا الجنوبية المعني بمشكلة المخدرات العالمية، اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، المعقود في أسونسيون (2012) (كرئيس مؤقت)؛ والاجتماعين المتخصصين لسلطات إنفاذ قوانين المخدرات، السوق الجنوبية المشتركة، أسونسيون (2015 و 2009) (كرئيس مؤقت)؛ والاجتماع الرابع والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أمريكا اللاتينية والكاريبي، المعقود في أسونسيون (2014) (كرئيس)؛ والاجتماع الدولي للمديرين التنفيذيين لمراقبة السلائف والمواد الكيميائية الأساسية، المعقود في سانتياغو (1998)؛ والحلقات الدراسية الدولية العاشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة في مجال الكيمياء الجنائية، إدارة مكافحة المخدرات، واشنطن العاصمة (1987-1995)؛ اجتماع مراجعي الحسابات ومقيمي مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية في إدارة الصحة العمومية، سانتياغو (1992).

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2020)، وعضو في اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2020-2021). النائب الثاني لرئيس الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2022). النائب الأول للرئيس (2023).

سيفيل أتاسوي

ولدت في عام 1949. من مواطني تركيا. أستاذة الكيمياء الحيوية وعلوم الاستدلال الجنائي؛ نائبة عميد معهد الإدمان وعلوم الاستدلال الجنائي، ومديرة المعهد؛ رئيسة إدارة علوم الاستدلال الجنائي؛ مديرة مركز منع العنف والجريمة بجامعة أوسكودار، إسطنبول. مديرة معهد علوم الطب الشرعي، جامعة إسطنبول (1988-2010). مديرة إدارة المخدرات وعلم السموم وزارة العدل التركية (1980-1993). شاهدة خبيرة أمام المحاكم المدنية والجنائية (منذ عام 1980).

حائزة على الدرجات العلمية التالية: بكالوريوس علوم في الكيمياء (1972)؛ ماجستير علوم في الكيمياء الحيوية (1976)؛ دكتوراه في الكيمياء الحيوية (1979)، جامعة إسطنبول.

محاضرة في مجال الكيمياء الحيوية وعلم الإجرام والتحقيقات التي تجرى في مسرح الجريمة (منذ عام 1982)؛ مشرفة على أكثر من 50 رسالة ماجستير ودكتوراه في مجال الكيمياء الحيوية وعلوم الاستدلال الجنائي. ألّفت أكثر من 130 ورقة علمية؛ منها ورقات في مجالات اختبارات المخدرات، وكيمياء المخدرات، وأسواق المخدرات، والجرائم التي تتعلق بالمخدرات والتي تُرتكب بسبب إدمانها، والوقاية من تعاطي المخدرات، وعلم السموم السريري والجنائي، والتحقيقات التي تجرى في مسرح الجريمة، وتحليل الحمض الخلوي الصبغي.

زميلة هيئة هيوبرت ه. همفري في وكالة المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية (1995-1996)؛ عالمة زائرة في كلية الصحة العامة بإدارة علوم الاستدلال الجنائي، جامعة كاليفورنيا، بيركلي، ومركز بحوث تعاطي المخدرات، جامعة كاليفورنيا

لوس أنجلوس؛ قسم العلوم الوراثية، جامعة ستانفورد؛ قسم العلوم الوراثية البشرية، جامعة إيموري؛ معهد الدراسات الجنائية في كاليفورنيا؛ مكتب التحقيقات الاتحادي، فيرجينيا؛ المختبرات الجنائية، إدارة الأمن، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة؛ مكتب الشرطة الجنائية الاتحادي (BKA)، ويزبادن، ألمانيا؛ معهد ميونيخ للكيمياء الحيوية الفيزيائية ومعهد الطب الشرعي، جامعة لودفيغ-ماكسيميليان، ميونيخ، ألمانيا؛ مركز العلوم الوراثية البشرية، جامعة بريمن؛ معهد الطب الشرعي، جامعة مونستر، ألمانيا؛ مختبر المخدرات التابع للأمم المتحدة، فيينا؛ مكتب التحقيقات المركزي، نيودلهي.

عضو في اللجنة الخاصة للوقاية من تعاطي المخدرات، مكتب رئيس الوزراء (منذ عام 2014). محررة مؤسّسة لمجلة *Turkish Journal of Legal Medicine* (1982-1993). عضو في مجلس التحرير العلمي لمجلة *International Criminal Justice Review*. رئيسة مؤسّسة للجمعية التركية لعلوم الاستدلال الجنائي؛ عضو شرفي في أكاديمية البحر الأبيض المتوسط لعلوم الاستدلال الجنائي. عضو في الجمعية الدولية لعلم السموم الجنائي؛ ورابطة الهند والمحيط الهادئ للقانون والطب والعلوم؛ والرابطة الدولية للاختصاصيين في علم السموم الجنائي؛ والأكاديمية الأمريكية لعلوم الطب الجنائي؛ والجمعية الأمريكية لمديري المختبرات الجنائية؛ والجمعية الأمريكية للعلوم الجنائية.

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2005-2010 ومنذ عام 2017). عضو في اللجنة المالية والإدارية (2006 و2018 و2023) ورئيستها (2017 و2020). النائبة الثانية لرئيس الهيئة ورئيسة اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2006 و2021) وعضو فيها (2007 و2020 و2022-2024). مقررة الهيئة (2007 و2019 و2022). النائبة الأولى لرئيس الهيئة (2008). رئيسة الهيئة (2009).

كورنيليس دي يونخيري

ولد في عام 1954. من مواطني مملكة هولندا. يشغل حاليًا منصب رئيس منتدى هولندا لتطوير المضادات الحيوية، وخبير استشاري لدى منظمة الصحة العالمية في مجال السياسات الصيدلانية.

حائز على الدرجات العلمية التالية: دكتوراه في الصيدلة، ماجستير في مجال علوم الصيدلة، جامعة غرونينغن وجامعة أمستردام، مملكة هولندا (1975-1981)؛ ماجستير إدارة الأعمال، جامعة سان دييغو، الولايات المتحدة الأمريكية/سان خوسيه، كوستاريكا؛ بكالوريوس علوم. درجة التفوق الاستثنائي في الصيدلة (حاصل على مرتبة الشرف)، جامعة غرونينغن مملكة هولندا (1972-1975).

شغل سابقا المناصب التالية: مدير إدارة الأدوية الأساسية والمنتجات الصحية بمنظمة الصحة العالمية في جنيف (2012-2016)، حيث شملت مهامه العمل على إتاحة الأدوية الخاضعة للمراقبة، علاوة على عضوية لجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية التابعة لمنظمة الصحة العالمية؛ ممثل منظمة الصحة العالمية في كييف، أوكرانيا (2011-2012)؛ المستشار الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في مجال التكنولوجيا الصيدلانية والصحية، مكتب المنظمة الإقليمي لأوروبا، كوبنهاغن (1996-2010)؛ منسق البرنامج الوطني للعقاقير الأساسية، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، البرازيل (1994-1996)؛ صيدلي، منسق مشاريع العقاقير الأساسية، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، كوستاريكا (1988-1993)؛ خبير صيدلاني، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، بنما (1986-1988)؛ خبير توريدات صيدلانية في شمال اليمن، وزارة الخارجية، إدارة التعاون الدولي، مملكة هولندا (1982-1985)؛ هيئة المستشفيات والصيدليات المحلية في أمستردام (1981-1982).

رئيس رابطة موظفي منظمة الصحة العالمية بأوروبا (2006-2010)؛ عضو في لجنة استعراض المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية (2007-2011)؛ عضو في الجمعية الملكية الهولندية للصيدلة؛ أُلّف أو شارك في تأليف العديد من الإصدارات في مجالات العلوم الصيدلانية والصحية.

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2017). مقرر الهيئة (2017 و2023). عضو في اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2017-2018 و2021-2022 و2024). عضو في اللجنة المالية والإدارية (2017-2018 و2021) ورئيسها (2022 و2024). رئيس الهيئة (2019-2020).

ديفيد تي. جونسون

ولد في عام 1954. من مواطني الولايات المتحدة. رئيس شركة سوان جونسون ل.ل.س؛ عضو معاون لهيئة التدريس، جامعة ولاية أريزونا؛ دبلوماسي متقاعد. حائز على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة إيموري؛ خريج كلية الدفاع الوطني في كندا.

موظف في السلك الدبلوماسي للولايات المتحدة (1977-2011). أمين مساعد في مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين، وزارة الخارجية الأمريكية (2007-2011). نائب رئيس البعثة (2005-2007) والقائم بالأعمال المؤقت (2003-2005) في سفارة الولايات المتحدة في لندن. منسق الشؤون الأفغانية بالولايات المتحدة (2002-2003). سفير الولايات المتحدة لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (1998-2001). نائب السكرتير الصحفي في البيت الأبيض والمتحدث باسم مجلس الأمن القومي (1995-1997). نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية (1995) ومدير المكتب الصحفي لوزارة الخارجية (1993-1995). القنصل العام للولايات المتحدة، فانكوفر، كندا (1990-1993). معاون مدقق الصندوق الاستئماني الوطني لدى مكتب مراقب شؤون العملة بوزارة الخزانة بالولايات المتحدة (1976-1977).

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2012). عضو في اللجنة المالية والإدارية (2012-2017 و2022-2024) ورئيسها (2014 و2018). النائب الثاني لرئيس الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2019 و2024)، ونائب رئيسها (2022)، وعضو فيها (2020-2023).

غالينا كورشاغينا

ولدت في عام 1953. من مواطني الاتحاد الروسي. أستاذة، ونائبة مدير المركز الوطني للبحوث المتعلقة بإدمان المخدرات (منذ عام 2010).

خريجة معهد لينينغراد لطب الأطفال، الاتحاد الروسي (1976)؛ طبيبة (2001). تستند آراؤها العلمية إلى البحوث السريرية والوبائية التي تتناول اتباع وسائل جديدة في النظر إلى التصدي لتعاطي المخدرات في زمن يشهد تغيرات متلاحقة.

شغلت سابقاً المناصب التالية: طبيبة أطفال في مستشفى غاتشينا المركزي، منطقة لينينغراد؛ وطبيبة في مدرسة داخلية (1976-1979)؛ رئيسة شعبة التنظيم والسياسات في مستوصف المخدرات الإقليمي في لينينغراد (1981-1989)؛ محاضرة في أكاديمية لينينغراد الطبية الإقليمية (1981-1989)؛ رئيسة الأطباء بمستوصف المخدرات في مدينة سانت بطرسبرغ (1989-1994)؛ محاضرة مساعدة (1991-1996) ثم أستاذة (2000-2001) في إدارة التكنولوجيات الاجتماعية، المعهد الحكومي للخدمات والاقتصاد؛ محاضرة مساعدة (1994-2000)، وأستاذة مساعدة (2001-2002) ثم أستاذة (2002-2008) في قسم بحوث إدمان المخدرات، أكاديمية سانت بطرسبرغ الطبية للدراسات العليا؛ كبيرة الأساتذة ورئيسة قسم الأبحاث الطبية وأنماط الحياة الصحية، جامعة هرتزن الحكومية التربوية في روسيا (2000-2008)؛ أستاذة في قسم دراسات النزاعات، كلية الفلسفة، جامعة سانت بطرسبرغ الحكومية (2004-2008).

عضو في العديد من الرابطات والجمعيات ومنها: رابطة الأطباء النفسانيين والاختصاصيين في مجال إدمان المخدرات في الاتحاد الروسي وسانت بطرسبرغ؛ وجمعية كيتيل برون للبحوث الاجتماعية والوبائية المتعلقة بالكحول؛ والمجلس الدولي المعني بمشاكل الكحول والإدمان؛ والجمعية الدولية لطب الإدمان. رئيسة قسم علم الاجتماع الخاص بالجوانب العلمية من البحوث الطبية والبيولوجية، التابع لمجلس البحوث المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية للعلم وتنظيم البحث العلمي، مركز سانت بطرسبرغ العلمي، أكاديمية العلوم الروسية (2002-2008).

لها أكثر من 100 مؤلف منشور، بما في ذلك ما يزيد على 70 مؤلفاً نشر في الاتحاد الروسي، وساهمت بفصول في دراسات وفي عدّة أدلة عملية. حائزة على جائزة التفوق في مجال حماية الصحة من وزارة الصحة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (1987). خبيرة استشارية في تحالف دوائر الأعمال العالمية لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملازما (منذ عام 2006).

خبيرة في وبائيات إدمان المخدرات، فريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا (1994-2003)؛ شاركت بصفقتها باحثة رئيسية في مشروع مكافحة الكوكايين التابع لمنظمة الصحة العالمية (1993-1994)؛ وشاركت بصفقتها منسقة رئيسية في مشروع المدن الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية في سانت بطرسبرغ (1992-1998)؛ وخطت عمل منظمة الصحة العالمية لمكافحة الكحول، استناداً إلى مركز علاج الإدمان في سانت بطرسبرغ (1992-1998). ساهمت بصفقتها مدربة مشاركة في برنامجي منظمة الصحة العالمية "مساعدة الناس على التغيير" (منذ عام 1992) و"مهارات من أجل التغيير" (منذ عام 1995)؛ مستشارة مؤقتة لمنظمة الصحة العالمية (1992-2008). شاركت في اجتماعات لجنة المخدرات (2002-2008).

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2010-2015 ومنذ عام 2017). نائبة رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2011، 2012، 2017، 2019)، وعضو فيها (2018 و2022-2024). عضو في اللجنة المالية والإدارية (2020). النائبة الأولى لرئيس الهيئة (2013 و2021).

بيير لابات

ولد في عام 1958. من مواطني فرنسا. حائز على درجة الماجستير في القانون العام من جامعة تولون وفار، فرنسا. شغل سابقاً المناصب التالية: المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) لمنطقة الأنديز والمخروط الجنوبي (الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، بيرو، شيلي، كولومبيا) (كانون الثاني/يناير 2022)؛ ممثل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في كولومبيا (2019-2021)؛ الممثل الإقليمي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لغرب ووسط أفريقيا، داكار (2012-2021)؛ رئيس قسم دعم التنفيذ في الفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا (2010-2012)؛ رئيس وحدة إنفاذ القانون والجريمة المنظمة ومكافحة غسل الأموال، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا (2009-2010)؛ ملحق للأمن الداخلي بسفارة فرنسا في البرتغال (2005-2009)؛ مستشار أقدم، لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، واشنطن العاصمة، (2002-2005)؛ نائب مدير فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية (ترينيداد وتوباغو) (1999-2002)؛ رئيس لخدمات تنفيذية مختلفة في جهاز شرطة التحقيقات الجنائية الفرنسية (برتب تتراوح من مفتش شرطة إلى مفوض عام للشرطة) (1982-1998).

محرر ومساهم في فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية، في مجلة الإنتربول، 2000.

تحدث عن المخدرات وغسل الأموال والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتمويل الإرهاب في عدة محافل دولية (فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومجموعة السبعة برئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنتدى داكار المعني بالجريمة المنظمة في أفريقيا) (منذ عام 1999)؛ عرض أعمال المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في اجتماعات لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (2009-2022)؛ تحدث في اجتماعات لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (الجمعية العامة والمجلس الدائم) بشأن التطورات المتعلقة بالمخدرات وغسل الموجودات المتأتية من الجريمة في الأمريكتين (2002-2005)؛ قدم، بصفته قائد الفريق، 13 تقييماً متبادلاً من قبل البلدان الأعضاء في فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية (1999-2002). الأوسمة: حاز على وسام الاستحقاق سان كارلوس من الدرجة الرفيعة (كولومبيا، حزيران/يونيه 2022).

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2023). عضو في اللجنة المالية والإدارية (2024). النائب الأول لرئيس الهيئة (2024).

لو لين

ولد في عام 1966. من مواطني الصين. عضو الأكاديمية الصينية للعلوم؛ أستاذ/مدير المعهد الوطني المعني بالارتهاق للمخدرات، جامعة بكين؛ أستاذ/مدير، مستشفى جامعة بكين السادس/معهد الصحة العقلية؛ أستاذ/مدير، المركز الوطني المعني بالاضطرابات العقلية، الصين؛ أستاذ/مدير، المركز الوطني للبحوث السريرية المتعلقة بالاضطرابات العقلية، الصين؛ رئيس جامعة شانغونغ الطبية الأولى.

حائز على درجة الدكتوراه في الطب والدكتوراه في الطب النفسي، جامعة العلوم الطبية لغرب الصين، الصين.

شغل سابقاً المناصب التالية: عالم باحث، المعهد الوطني المعني بتعاطي المخدرات، التابع للمعهد الوطني المعني بالصحة في الولايات المتحدة (2003-2006)؛ زميل ما بعد الدكتوراه، المعهد الوطني المعني بتعاطي المخدرات، التابع للمعهد الوطني المعني بالصحة، الولايات المتحدة (2001-2003).

أُلف وشارك في تأليف أكثر من 400 مقال تمت مراجعتها من قبل الأقران وعشرات الكتب الدراسية والمبادئ التوجيهية السريرية، وركزت أبحاثه في المقام الأول على الآليات العصبية الحيوية والتدخلات السريرية وسياسات الصحة العامة المتعلقة بإدمان المخدرات والاضطرابات النفسية.

قدم إسهامات كبيرة في النهوض بأبحاث الإدمان وتعزيز الصحة العقلية في الصين وآسيا، وفي جميع أنحاء العالم، كرئيس للجمعية الصينية للطب النفسي، ورئيس للجنة الخبراء المعنية بالوقاية من إساءة استعمال المخدرات ومكافحته التابعة للجنة الوطنية لمراقبة المخدرات في الصين، ورئيس للجنة الخبراء المعنية بالطب النفسي والصحة العقلية التابعة للجنة الصحة الوطنية في الصين، ونائب لرئيس الرابطة الآسيوية لبحوث إساءة استعمال المواد المخدرة، وعضو للجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية التابعة لمنظمة الصحة العالمية. قدم ورقات بشأن مكافحة المخدرات غير المشروعة والاستعمال غير الطبي لعقاقير الوصفات الطبية، وبشأن التقدم المحرز مؤخراً في مجال الرعاية والعلاج المتعلقين بالصحة النفسية والتوجهات المستقبلية في هذا المجال خلال مؤتمرات دولية ووطنية، بما في ذلك الدورة الرابعة والستين للجنة المخدرات، ومعرض الصحة العالمي

الثالث، وحلقة العمل المنظمة في إطار مؤتمر قمة بلدان شرق آسيا المعني بالتعاون في مجال الصحة العقلية، والاجتماعات السنوية للجمعية الصينية للطب النفسي والمؤتمر الدولي المعني بالتقدم في مجال الطب النفسي.

حصل على الدرجات الشرفية التالية: شخصية العام 2022 من مبادرة "الصين الصحية" لعام 2022 (2023)؛ الشخصية المتميزة في المجتمع الصيني في الخارج (2023)؛ جائزة المساهمة المخصصة للصينيين العائدين من الخارج (2022)؛ جائزة العلوم والتكنولوجيا الطبية الصينية (2008 و2015 و2022)؛ الجائزة الوطنية للابتكار (2020)؛ أكاديمي في الأكاديمية الصينية للعلوم (2017)؛ جائزة العلوم الطبيعية من وزارة التعليم (2008 و2013)؛ الجائزة الوطنية للعلوم الطبيعية (2002). عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2022). عضو في اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2022 و2024). عضو في اللجنة المالية والإدارية (2023).

بافيل باشتا

ولد في عام 1953. من مواطني تشيكيا. مدير متقاعد للشؤون التنظيمية الدولية، المعهد الدولي للقنب والقنبينات (2018-2021). حائز على ماجستير العلوم في التجارة الخارجية (1976)، وعلى دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية (1981)، من جامعة براغ للاقتصاد والأعمال.

شغل سابقا المناصب التالية: نائب أمين الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2004-2013)؛ أمين الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بالنيابة في عام 2011؛ رئيس قسم المراقبة والتقديرات في مجال المخدرات، أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (2001-2013)؛ رئيس قسم مراقبة المؤثرات العقلية، أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (1991-2000)؛ أستاذ مساعد، جامعة براغ للاقتصاد والأعمال (1976-1986).

عضو في المجالس العلمية لجامعة براغ للاقتصاد والأعمال (2016-2022) والمعهد الدولي المعني بالقنب والقنبينات (2015-2021).

محرر للعديد من منشورات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومساهم فيها، بما في ذلك أقسام التقارير السنوية للهيئة (1991-2012)، والتقارير التقنية للهيئة عن المؤثرات العقلية (1991-2000)، والتقارير التقنية للهيئة الدولية عن المخدرات (2001-2012). ساهم باسم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في منشورات منظمة الصحة العالمية التالية: المبادئ التوجيهية للعلاج الدوائي بمساعدة نفسية واجتماعية للارتهاث للمواد شبه الأفيونية (2009) *Guidelines for the Psychosocially Assisted Pharmacological Treatment of Opioid Dependence* (2009)، المبادئ التوجيهية لاستعراض منظمة الصحة العالمية للمؤثرات النفسانية لأغراض المراقبة الدولية (2010) *Guidance on the WHO review of psychoactive substances for international control* (2010)، ضمان التوازن في السياسات الوطنية المعنية بالمواد الخاضعة للمراقبة: إرشادات بشأن توافر الأدوية الخاضعة للمراقبة وسبل الحصول عليها (2011) *Ensuring Balance in National Policies on Controlled Substances: Guidance for Availability and Accessibility of Controlled Medicines* (2011).

عضو في وفود الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في الاجتماعات التالية: لجنة المخدرات، فيينا، عدة اجتماعات بين عامي 1991 و2013؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الموضوعية: نيويورك في عام 2004، نيويورك في عام 2008، جنيف في عام 2011؛ اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، نيويورك، 2011؛ جمعية الصحة العالمية، جنيف في عام 2002 و2003 و2011؛ لجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية، جنيف، 2006.

متكلم رئيسي في عدة مؤتمرات دولية ومحاضر في العديد من الفعاليات التدريبية، مثل: التحديات التي تواجه تعزيز التدابير المضادة من أجل مكافحة تعاطي المنشطات الأمفيتامينية، طوكيو، 2001؛ مواءمة القوانين المتعلقة بمراقبة المخدرات المشروعة في آسيا الوسطى، ألماني، كازاخستان، 2004؛ مؤتمر القمة العالمي للرابطات الوطنية لرعاية المسنين والرعاية التلطيفية، فيينا، 2009؛ القنب الطبي والقنبينات الطبية، براغ، 2015؛ استخدام القنب لأغراض طبية وعلمية وصناعية، بوغوتا، 2019؛ مشارك في اجتماع فريق خبراء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بشأن متطلبات مراقبة ورصد القنب والمواد المرتبطة به، 2021. عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2022)⁽⁸⁵⁾. عضو في اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2023-2024).

(85) انتخبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 7 كانون الأول/ديسمبر 2022.

جاغجيت بافاديا

ولدت في عام 1954. من مواطني الهند. حائزة على الدرجات العلمية التالية: مرتبة الشرف في الأدب الإنكليزي (1974)، جامعة داکا، بكالوريوس القانون من جامعة دلهي (1988)، ماجستير في الإدارة العمومية، المعهد الهندي للإدارة العمومية (1996). أنجزت أطروحة عن "مصادرة الممتلكات بمقتضى قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1985"، لغرض إكمال شهادة الماجستير.

تولّت عدة مناصب رفيعة في دائرة الجباية الهندية على مدى 35 سنة في حكومة الهند، منها: وظيفة مفوض شؤون المخدرات في الهند، المكتب المركزي لشؤون المخدرات (2006-2012)؛ مفوضة الشؤون القانونية (2001-2005)؛ كبيرة موظفي الرقابة، مؤسسة تمويل مشاريع الكهرباء (1996-2001)؛ مستشارة لشؤون تدريب موظفي الجمارك في ملديف، مندوبة من أمانة الكومنولث (1994-1995)؛ نائبة مدير مكتب مراقبة المخدرات (1990-1994)؛ وكانت تشغل عند تقاعدها، في عام 2014، منصب كبيرة مفوضي الجمارك بالدائرة المركزية لضرائب الإنتاج والخدمات، في مدينة ناغبور.

تلقت شهادة تقدير رئاسية لسجل خدماتها المتميز بدرجة خاصة، بمناسبة يوم الجمهورية (2005)، نشرت في الجريدة الرسمية *Gazette of India Extraordinary*.

عضو في الوفد الهندي إلى لجنة المخدرات، فيينا (2007-2012)؛ قدمت القرارين 15/51 (2008) و12/53 (2010)، اللذين اعتمدهما لجنة المخدرات، ونظمت فعالية جانبية على هامش دورة اللجنة التي عقدت في عام 2011، عرضت فيه المسائل التي ينطوي عليها النقل غير المشروع لبذور الخشخاش إلى البلدان المنتجة والمستوردة والمصدرة. حضرت اجتماعات فرقتي العمل الخاصتين بمشروع بريزم ومشروع كوهيجن (2006-2012)، بصفتها ممثلة السلطة الوطنية المختصة، ونشقت ونظمت الاجتماع المتعلق بمشروع بريزم ومشروع كوهيجن في نيودلهي (2008). شاركت في الاجتماع الثلاثين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في بانكوك (2006)، ونظمت الاجتماع الخامس والثلاثين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في أغرا، الهند، (2011). عضو في فريق الخبراء الاستشاري التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والمعني بجدولة المواد (2006)، وعضو في الفريق الاستشاري المعني بوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية بشأن صوغ مدونة طوعية تخص الممارسات في الصناعة الكيميائية، الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2008). مقررة للجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط في دورتها الحادية والأربعين، المعقودة في عمان (2006)؛ ورئيسة للجنة الفرعية في دورتها الثانية والأربعين، المعقودة في أكرا، الهند (2007)؛ نظمت اجتماع فريق الخبراء العامل المعني بالسلاخف، التابع لمبادرة ميثاق باريس، المعقود في نيودلهي (2011)، وشاركت في المؤتمرين الدوليين المعنيين بإنفاذ قوانين المخدرات، اللذين استضافتهما وكالة إنفاذ قوانين المخدرات في الولايات المتحدة، والمعقودين في إسطنبول، تركيا (2008) وكانكون، المكسيك (2011).

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2015). النائبة الثانية لرئيس الهيئة ورئيسة للجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2015 و2017 و2020)، ونائبة رئيسها (2018 و2024) وعضو فيها (2019 و2023). عضو في اللجنة المالية والإدارية (2016 و2017 و2020) ورئيستها (2019 و2023). النائبة الأولى لرئيس الهيئة (2016). رئيسة الهيئة (2021-2022).

ن. لاريسا رازاناديمبي

ولدت في عام 1988. من مواطني مدغشقر. رئيسة شعبة استيراد المنتجات الخاضعة للمراقبة الدولية والتخليص الجمركي للمنتجات الصحية المتبرع بها، الإدارة المعنية بإدارة المنتجات الصحية، مديرية الصيدليات والمختبرات والطب التقليدي التابعة لوزارة الصحة العامة في مدغشقر (2014-2021).

صيدلانية، خريجة كلية الطب، تخصص صيدلة، جامعة أنتاناناريفو، مدغشقر.

شغلت سابقا المناصب التالية: مديرة مستودع تخزين المنتجات الطبية التابع لمديرية الصيدليات والمختبرات والطب التقليدي التابعة لوزارة الصحة العامة (2014-2015)؛ مناصب استشارية في مختبر مستحضرات التجميل في شركة Biorama في أنتاناناريفو (2014)؛ صيدلانية بالنيابة في صيدلية Ankadifotsy، أنتاناناريفو (2013).

عينت أمانة دائما للوحدة التقنية لإدارة اللوجستيات بوزارة الصحة العامة (2016).

عضو في مجلس النقابة الوطنية للصيادلة في مدغشقر؛ عضو في مجلس إدارة وحدة توريد المواد الصلبة المذابة في مدغشقر (2019)؛ عضو في اللجنة المعنية بفتح وإغلاق مستودعات العقاقير المعدة للاستخدام البشري التابعة لوزارة الصحة العامة؛ عضو في اللجنة اللوجستية بوزارة الصحة العامة؛ عضو في لجنة صياغة السياسة الصيدلانية الوطنية والخطة الرئيسية الوطنية للمستحضرات الصيدلانية في مدغشقر (2016).

محاضرة في علم الأدوية والأساليب العلاجية، علوم التمريض، معهد التدريب الأقليمي للمسعفين. مستشارة لتنفيذ مشروع منفذ صرف الأدوية المعتمد (2022)، في إطار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مدغشقر (2022). شاركت في حلقة العمل دون الإقليمية لتعزيز المهارات الوطنية وتحسين إجراءات اختيار الأدوية الأساسية، بما في ذلك الأدوية الخاصة بالأم والطفل، التي نظمها خبراء من منظمة الصحة العالمية، كوتونو، بنن (2018)؛ والتدريب على الإشراف الداعم، الذي نظمته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أنتاناناريفو، (2018)؛ والتدريب على مجموعات القياس الكمي بشأن الحاجة إلى مدخلات صحية، الذي نظمته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أنتسيرا، مدغشقر (2018)؛ والتدريب على إدارة سلسلة التوريد، الذي نظمته شركة Pamela Steele Associates، نيروبي (2017)؛ وحلقة دراسية حول الاستثمار والتعاون في مجال المستحضرات الصيدلانية، نظمته حكومة الصين، بكين وشنغهاي، الصين (2017)؛ وتدريب إداري على رصد وتقييم مدخلات سلسلة التوريد، نظمته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أنتاناناريفو (2016). تشمل منشوراتها بياناً علمياً قُدم في مؤتمر بيوميد الثالث في ماهاجانغا، مدغشقر، حول موضوع "الصحة والتنوع البيولوجي". عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2022). عضو في اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2022) ونائبة رئيسها (2023).

ماريانجيلا سيماو

ولدت في عام 1956. من مواطني البرازيل. مديرة ورئيسة معهد تودوس بيبلا سود في ساو باولو، البرازيل، 2023. طبيبة؛ حائزة على دبلوم في الصحة العامة؛ وعلى ماجستير، ودرجات علمية في طب الأطفال والصحة العامة. شغلت سابقاً المناصب التالية: مساعدة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية المعنية بإتاحة الأدوية والمنتجات الصحية (2017-2022)؛ مديرة قسم الدعم المجتمعي والعدالة الاجتماعية والإدماج في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (2010-2017)؛ مديرة قسم فيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة جنسياً/التهاب الكبد الفيروسي بوزارة الصحة البرازيلية (2005-2010)؛ شغلت عدة مناصب إدارية على مستوى الولايات والبلديات في بارانا، البرازيل (1983-2003). ألفت وشاركت في تأليف العديد من الورقات في مجالات علمية، مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية في البرازيل، وفيروس نقص المناعة البشرية، والوصم والتمييز ضد الفئات الضعيفة، وتحسين سبل الحصول على الأدوية بشكل عام وعلى الرعاية الملطفة بشكل خاص وكذلك على الصحة العامة، وسياسة المخدرات، والحد من الضرر. شاركت في عدة اجتماعات رفيعة المستوى، بما في ذلك دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والدورات الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية، ودورات لجنة المخدرات، وجمعية الصحة العالمية ومجلسها التنفيذي. وهي حالياً عضو في مجلس إدارة مجموعة من المنظمات الدولية، فضلاً عن المجموعات العلمية والاستشارية. عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2023)⁽⁸⁶⁾. عضو في اللجنة المالية والإدارية (2024).

جلال توفيق

ولد في عام 1963. من مواطني المغرب. رئيس المركز الوطني للعلاج والوقاية والبحث في الإدمان بالمغرب؛ مدير المرصد الوطني للمخدرات والإدمان بالمغرب؛ مدير مستشفى الرازي الجامعي للأمراض العقلية؛ أستاذ الأمراض النفسية في كلية الطب بالرباط.

حائز على الدرجات العلمية التالية: دكتوراه في الطب، كلية الطب بالرباط (1989)؛ دبلوم التخصص في الطب النفسي (1994)؛ مُحاضر في كلية الطب بالرباط (منذ عام 1995). حصل على تدريب متخصص في باريس في مستشفى سانت أن للأمراض العقلية ومركز مارموتان (1990-1991) وفي جامعة جونز هوبكنز، بالولايات المتحدة، بصفة زميل أبحاث ومرآب للتجارب السريرية في المعهد الوطني لشؤون تعاطي المخدرات بالولايات المتحدة (1994-1995). أجرى بحثاً في جامعة بيتسبرغ، الولايات المتحدة (1995)؛ حصل على شهادات في بحوث العقاقير السريرية من معهد فيينا للبحوث السريرية (2001 و2002). يشغل حالياً مناصب في المغرب بصفة رئيس برنامج الحد من الضرر، في المركز الوطني للعلاج والوقاية والبحث في الإدمان؛ منسق شؤون التعليم وتدريب الأطباء المقيمين بمستشفى الرازي؛ مدير برنامج الدبلوم الوطني في مجال العلاج والوقاية من

⁽⁸⁶⁾ انتخبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 15 تموز/يوليه 2023.

تعاطي المخدرات، كلية الطب بالرباط؛ مدير برنامج الدبلوم الوطني في مجال الطب النفسي للأطفال، كلية الطب بالرباط، وعضو في اللجنة المعنية بتعاطي المخدرات، التابعة لوزارة الصحة.

على الصعيد الدولي، ممثل المغرب في شبكة ميدنت (MedNet) (ميدنت/فريق بومبيدو/مجلس أوروبا)؛ مراسل دائم سابق لفريق بومبيدو (التابع لمجلس أوروبا) في المغرب بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات والبحوث المتعلقة بذلك، وعضو سابق في الفريق المرجعي للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وتعاطي المخدرات بالحقن. عضو مؤسس وعضو في اللجنة التوجيهية لرابطة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحد من الضرر؛ مدير مركز الرازي للمعارف في شمال أفريقيا، التابع لرابطة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحد من الضرر؛ عضو شبكة مينتور الاستشارية العلمية الدولية (منع تعاطي المخدرات في أوساط الشباب)؛ مسؤول اتصال/خبير سابق في شؤون الوقاية، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (الشبكة المحلية لشمال أفريقيا)؛ عضو مؤسس في شبكة ميدنت (الفريق الاستشاري المعني بالإيدز والسياسات الخاصة بتعاطي المخدرات)، التابعة لمجلس أوروبا، وعضو في الفريق المرجعي للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وتعاطي المخدرات بالحقن.

اضطلع بأدوار استشارية لدى مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمية لشرق المتوسط، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومؤسسات دولية أخرى، وزمالات بحثية لدى المعهد الوطني لشؤون تعاطي المخدرات بالولايات المتحدة. نشر مؤلفات عديدة في مجال الطب النفسي وتعاطي الكحول والمخدرات.

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2015). عضو في اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2015). رئيس اللجنة المالية والإدارية (2021) وعضو فيها (2016). النائب الأول لرئيس الهيئة (2018). رئيس الهيئة (2023-2024).

زوكيسوا زينجلا

ولدت في عام 1969. من مواطني جنوب أفريقيا. أستاذة مساعدة وعميدة تنفيذية، كلية العلوم الصحية، جامعة نيلسون مانديلا، جنوب أفريقيا (منذ عام 2021).

حائزة على الدرجات العلمية التالية: ماجستير في الطب النفسي (جامعة بريتوريا)؛ زميلة كلية الأطباء النفسيين في جنوب أفريقيا، حائزة على دكتوراه في علم النفس (جامعة نيلسون مانديلا).

تعمل في مجلس الطب وطب الأسنان التابع لمجلس المهن الصحية في جنوب أفريقيا وهي أيضا رئيسة لجنة الصحة في مجلس الطب وطب الأسنان. تشغل أيضا منصب نائب رئيس اللجنة الاستشارية الوزارية المعنية بالصحة العقلية.

شغلت سابقا المناصب التالية: رئيسة قسم الطب النفسي والعلوم السلوكية، جامعة والتر سيسولو ومستشفى نيلسون مانديلا الأكاديمي، إدارة الصحة في ولاية إيسترن كيب (2015-2021)؛ رئيسة اللجنة الاستشارية لعميد الكلية، المكلفة بشؤون كلية العلوم الصحية، جامعة والتر سيسولو (2016-2017)؛ رئيسة الوحدة السريرية، مستشفى دورا نغزا، إدارة الصحة في ولاية إيسترن كيب، وكبيرة محاضرين في جامعة والتر سيسولو (2011-2015)؛ أخصائية في الطب النفسي في عيادة خاصة (2003-2008)؛ استشارية طب نفسي، فريق مجتمع بلاكبول نورث المحلي للصحة النفسية، دائرة الصحة الوطنية، المملكة المتحدة (2003-2008). وشملت مهامها في الوظائف المذكورة أعلاه تدريب طلاب الطب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا في الطب النفسي مع التركيز على الطب النفسي المعني بشؤون الإدمان وتعاطي مواد الإدمان، وتوفير العلاج البديل للمرضى الذين يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي المؤثرات الأفيونية، والطب النفسي العصبي، والطب النفسي الاستشاري، والطب النفسي للأطفال والمراهقين، والطب النفسي للمسنين، وعلم الأدوية النفسية والصحة العقلية العامة. المناصب: رئيسة مجلس إدارة مركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب (إعادة تأهيل متعاطي المخدرات) (2016-2018)؛ رئيسة جمعية الأطباء النفسيين في جنوب أفريقيا، المجموعة الفرعية لولاية إيسترن كيب (2016-2018)؛ رئيسة لجنة التدريب والتنفيذ لأمناء التسجيل في جامعة والتر سيسولو (2015-2018)؛ رئيسة فريق العمل المعين من رئيس إدارة الصحة في ولاية إيسترن كيب للصحة للتحقيق في مزاعم إساءة معاملة المرضى في مستشفى ومركز Tower Psychiatric Hospital and Rehabilitation Centre، وقد سلم تقرير التحقيق إلى وزير الصحة في عام 2018.

ألقت وشاركت في تأليف العديد من الإصدارات، بما فيها: "First-episode psychosis and substance use" (authors: فيها، Thungana and Zingela (supervisor) and van Wyk (co-supervisor)), *South African Journal of Psychiatry*, vol. 24 (2018); "Personality and personality disorder" (co-authors: Nagdee, Grobler and Zingela), chapter in *Oxford Textbook of Psychiatry for Southern Africa* (J. Burns and L. Roos, eds.), 2nd ed., 2016.

عضو في اللجنة التوجيهية لإنشاء مركز إعادة تأهيل متعاطي المخدرات (مركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب) (2012-2015)؛ مستشارة في اللجنة الاستشارية المعنية بتنفيذ قانون الوقاية من تعاطي مواد الإدمان ومعالجة متعاطيها. أسدت المشورة، على أساس طوعي، إلى مركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب بشأن تنفيذ قانون الوقاية من تعاطي مواد الإدمان ومعالجة

متعاطيها ودعم بدء برنامج إعادة التأهيل (2015)؛ أنشأت برنامج توعية بشأن الصحة العقلية خاص بمركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب، ينفذ أنشطة تقييم وتدخلات ذات صلة (منذ عام 2016)؛ يسرت الدعم المقدم من وزارة الصحة إلى لجنة العمل المحلية بشأن المخدرات من خلال تخصيص موظف متعدد التخصصات (أخصائي علم نفس سريري) للعمل في اللجنة (2014-2016).

شاركت في الفعاليات التالية: المؤتمر الوطني الخامس عشر لجمعية الأطباء النفسانيين في جنوب أفريقيا 2018 الذي ينعقد كل سنتين (قدمت ورقة عن النوبة الأولى للذهان وتعاطي مواد الإدمان (المؤلفون ثونغانا، وزينغيللا، وفان ويك))؛ دورة تقييم تعاطي المخدرات والتدخلات ذات الصلة، وهي دورة تدريبية إقليمية نظمتها جامعة والتر سيسولو وإدارة الصحة في ولاية إيسترن كيب، 2017؛ المؤتمر الأفريقي السابع للسكان، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 2015 (قدمت ورقة عن برامج التوعية بشأن تعاطي مواد الإدمان في المدارس (المؤلفون: زينغيللا، وبرونكرست، ونغويشيني) وورقة عن إدماج السياسة العامة المتعلقة بالخطوة الرئيسية لمكافحة المخدرات في جنوب أفريقيا وإطار سياسة الصحة العقلية والخطوة الاستراتيجية (المؤلفة: زينغيللا))؛ الندوة الوطنية المعنية بتعاطي مواد الإدمان 2015 (ترأست الندوة وقدمت ورقة عن خدمات الرعاية اللاحقة والعيادات الخارجية وخدمات العلاج المساعد من تعاطي مواد الإدمان)؛ ندوة حول تعاطي مواد الإدمان، بورت إليزابيث جنوب أفريقيا، تحضيراً لافتتاح مركز إرنست مالغاس لعلاج الشباب 2015 (تولت مسؤولية تنظيم الندوة).

عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2020). النائبة الثانية لرئيس الهيئة ورئيسة اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2023) ونائبة رئيسها (2021) وعضو فيها (2020). النائبة الأولى لرئيس الهيئة (2022). مقررة (2024).

التقرير السنوي الذي تصدره الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقضي المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات بأن تعد الهيئة تقريراً سنوياً عن أعمالها. ويتضمن التقرير السنوي تحليلاً لأوضاع مراقبة المخدرات في جميع أنحاء العالم، كي تظل الحكومات على علم بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرض للخطر أهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتلفت الهيئة انتباه الحكومات إلى الثغرات ومواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات، كما تقدم اقتراحات وتوصيات لتحسين الأوضاع على الصعيدين الوطني والدولي. ويستند التقرير السنوي إلى المعلومات التي تقدمها الحكومات إلى الهيئة وإلى كيانات الأمم المتحدة وسائر منظماتها. وتستخدم فيه معلومات مقدمة من خلال منظمات دولية أخرى، مثل الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، وكذلك من خلال منظمات إقليمية.

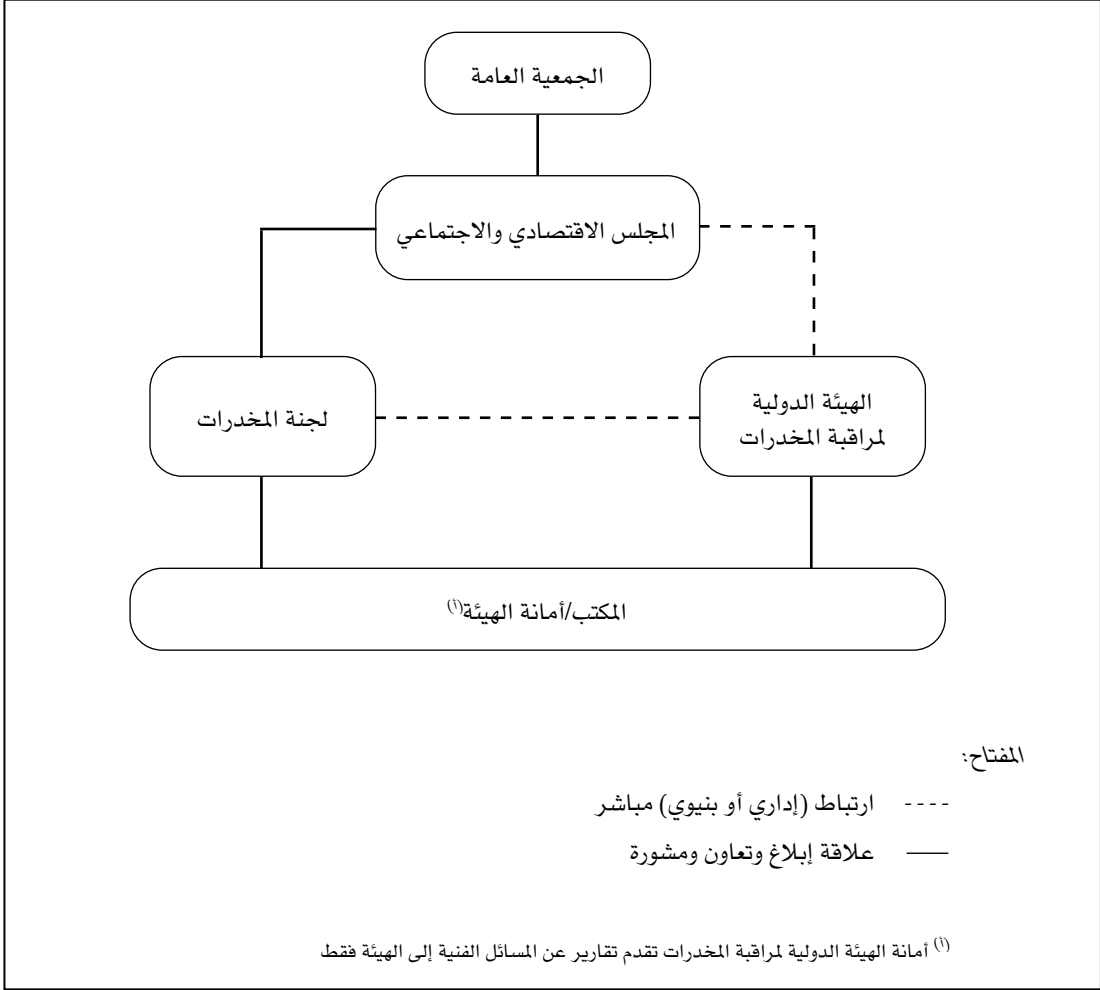
ويستكمل تقرير الهيئة السنوي بتقارير تقنية مفصلة، تتضمن بيانات عن الحركة المشروعة في تداول المخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، مع تحليل لتلك البيانات من جانب الهيئة. وتلك البيانات لازمة لحسن سير نظام مراقبة الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية، بما في ذلك منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، تقضي أحكام المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 بأن تقدم الهيئة إلى لجنة المخدرات تقريراً سنوياً عن تنفيذ تلك المادة. وذلك التقرير، الذي يقدم عرضاً لنتائج رصد السلائف والمواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، يُنشر أيضاً كملحق للتقرير السنوي.

ومنذ عام 1992، يخصص الفصل الأول من التقرير السنوي لمسألة محددة تتعلق بمراقبة المخدرات تبدي بشأنها الهيئة استنتاجاتها وتوصياتها من أجل الإسهام في المناقشات والقرارات المتعلقة بسياسات مراقبة المخدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفيما يلي بيان بالمواضيع التي عولجت في التقارير السنوية السابقة:

- 1992: إضفاء المشروعية على استخدام العقاقير للأغراض غير الطبية
- 1993: أهمية تخفيض الطلب
- 1994: تقييم فعالية المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات
- 1995: إعطاء المزيد من الأولوية لمكافحة غسل الأموال
- 1996: تعاطي المخدرات ونظام العدالة الجنائية
- 1997: منع تعاطي المخدرات في بيئة تتسم بترويج المخدرات غير المشروعة
- 1998: المراقبة الدولية للمخدرات في الماضي والحاضر والمستقبل
- 1999: التحرر من الألم والمعاناة
- 2000: فرط استهلاك العقاقير المخدرة الخاضعة للمراقبة الدولية
- 2001: العولمة والتكنولوجيات الجديدة: تحديان يواجهان إنفاذ القوانين في القرن الحادي والعشرين
- 2002: العقاقير غير المشروعة والتنمية الاقتصادية
- 2003: المخدرات والجريمة والعنف: الأثر على المستوى الجزئي
- 2004: تكامل استراتيجيات خفض العرض والطلب: تخطي مفهوم النهج المتوازن
- 2005: التنمية البديلة ومصادر الرزق المشروعة
- 2006: العقاقير المراقبة دولياً والسوق غير الخاضعة للتنظيم الرقابي
- 2007: مبدأ التناسب والجرائم المتصلة بالمخدرات
- 2008: الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات: التاريخ والإنجازات والتحديات
- 2009: الوقاية الأولية من تعاطي المخدرات
- 2010: المخدرات والفساد
- 2011: التماسك والتفكك الاجتماعيان والمخدرات غير المشروعة
- 2012: المسؤولية المشتركة عن المراقبة الدولية للمخدرات
- 2013: العواقب الاقتصادية لتعاطي المخدرات

- 2014: اتباع نهج شامل ومتكامل ومتوازن في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية
- 2015: حماية صحة الإنسان ورفاهه: التحديات والفرص في مجال المراقبة الدولية للمخدرات
- 2016: تعاطي المخدرات لدى المرأة
- 2017: علاج المصابين بالاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع: عناصر أساسية لخفض الطلب على المخدرات
- 2018: الاستعمالات الطبية والعلمية و"الترفيهية" للقنب والقنبينات: المخاطر والمنافع
- 2019: تحسين خدمات وقاية الشباب وعلاجهم من تعاطي مواد الإدمان
- 2020: وباء مخفي: تعاطي المخدرات في أوساط كبار السن
- 2021: التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات وتأثيرها في التنمية والأمن
- 2022: تحليل الاتجاه نحو تقنين استعمال القنب لأغراض غير طبية
- 2023: دور الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، في الاتجار بالمخدرات وتعاطيها
- وعنوان الفصل الأول من تقرير الهيئة لعام 2024 هو: "السيناريوهات المتعلقة بالانتشار السريع لصنع المخدرات الاصطناعية وتسويقها واستهلاكها وتدابير التصدي الممكنة".
- ويقدم الفصل الثاني تحليلاً لسير عمل النظام الدولي لمراقبة المخدرات يستند، في المقام الأول، إلى معلومات تُطالب الحكومات بتقديمها مباشرة إلى الهيئة، وفقاً للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وينصبُّ التركيز فيه على المراقبة العالمية لجميع الأنشطة المشروعة ذات الصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية وكذلك للمواد الكيميائية المستخدمة في صنع تلك المخدرات على نحو غير مشروع.
- ويقدم الفصل الثالث عرضاً لقضايا عالمية مختارة وبعض التطورات الرئيسية في مجال تعاطي المخدرات والاتجار بها، والتدابير التي اتخذتها الحكومات لتنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات من خلال التصدي لتلك المشاكل.
- ويقدم الفصل الرابع عرضاً للتوصيات الرئيسية التي وجهتها الهيئة إلى الحكومات والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعني، إلى جانب التوصيات الدائمة التي أُبرزت في الفصلين الثاني والثالث.

منظومة الأمم المتحدة وجهازا مراقبة المخدرات وأمانتهما





الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي الهيئة الرقابية المستقلة التي تعنى برصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد أنشئت الهيئة في عام 1968 بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961. وقد كانت هناك منظمات سالفة لها أنشئت بموجب المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات ويرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

وتنشر الهيئة، استناداً إلى أنشطتها، تقريراً سنوياً تحيله، عن طريق لجنة المخدرات، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويقدم التقرير دراسة استقصائية شاملة عن حالة مراقبة المخدرات في مختلف أنحاء العالم. وتحاول الهيئة، بوصفها هيئة محايدة، تحديد الاتجاهات الخطيرة والتنبؤ بها، وتقترح التدابير التي يلزم اتخاذها بشأنها.